





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ • رَبِّ سِرِّ خَيْرٍ يَا كَرِيمَ •  
 يَا مَنْ لَا يَحُوطُ كَمَالُ كَمَالِهِ نِطَاقٌ وَصِفَا فَضْلِهِ • وَلَا يَنْوُظُ بِإِذْرَاكِ إِدْرَاكِهِ  
 أَفْكَارُ خُيُولِ الْفُضْلَاءِ • نَحْدُكَ امْتِثَالًا لِأَمْرِكَ بِالْقُضُورِ وَالْحُضُورِ وَالْإِعْيَا  
 وَتَشْكُرُكَ عَلَى مَنْكَرِكَ الْإِلَهِ لَا يَلَا مَنَّاكَ الْإِلَهِ وَأَنْتَ الَّذِي تُوَرِّقُنِي مِنَ الْحِكْمَةِ مَنْ تَشَاءُ  
 مَا تَشَاءُ • اسْأَلُكَ أَنْ تَعْلَى عَيْنِي بِعَيْنِ الْعَطَا • وَتَجَلِّيَ عَنِّي عَيْنُ الْعَطَا • وَتَجَلِّيَ  
 مُقْتَبِعِيَا بَأَثَارِ الْعُلَمَاءِ • الَّذِينَ عَجَبُوا بِالْأَجَلِ الْظُلْمَاءِ • وَاسْتَعَاوُوا بِأَنْوَارِ الشَّرْعَةِ  
 الْغُرَاءِ • وَاسْتَغْلَوْا فِي أَطْوَارِ السَّرَا وَالضَّرَا • وَصَارُوا صُدُورًا فِي مَنَا هِجَ  
 الْإِهْتِدَا • وَصَارُوا بِدُورًا فِي مَدَاجِ الْإِفْتِدَا • وَفُضِّلَ مِدَادُهُمْ عَلَى مَا الشَّهَادَا  
 وَرُجِحَ مَنَامُهُمْ عَلَى قِيَامِ الْجَهَادَا • وَجَعَلَ جَلِيسُهُمْ بِالْمِيلِ مِنَ السَّعَادَا • وَتَصَلَّى  
 وَسَلَّمَ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ • وَخَاتَمِ الْأَمْثَلَاءِ • مُحَمَّدٍ الْمُخْتَصَّ بِبَنَاءِ وَهْدِ الْأَنْبِيَاءِ • وَعَلَى  
 آلِهِ بَرَقَ الْأَوَّلِيَاءِ • وَصَحْبِهِ خَيْرُ الْأَبْقِيَاءِ • **وَبَعْدُ** يَقُولُ الضَّعِيفُ  
 الضَّعِيفُ الْمَدِينُ عَبْدُ اللطيفِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الدِّينِ خَتَمَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ  
 عَمَلَهُ • وَأَعْطَاهُ فِي آخِرَتِهِ أَمَلَهُ وَأَوَّلَهُ • أَنْ تَعْصِرَ أَخْوَانِي وَطَمْرَ خِلَائِي •  
 فِي أَثْنَاءِ الصَّحْبَةِ مِنَ الْبَيْنِ قَالُوا إِنَّ تَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ كِتَابٌ بَدِيعٌ • لَهُ قَدْرُ  
 رَفِيعٍ • لَمْ يَرِ مِثْلُهُ فِي الْفُرُوعِ • تَأَلَّفَ بِشَرْحِهِ مِنَ الرُّوحِ مِنْ وَجَارَةٍ  
 لَفْظِهِ بِشَابَةِ الْأَعَارِ • وَفِي بَادِي لُحْظِهِ نَحَاكِ الْأَنْجَازِ • يَكُتُبُ فِي سَرَائِرِ  
 سُرُورٍ مُنَاجِيَهُ مِنَ الْأَحْزَانِ نَاجِي • وَلَيْسَ لَهُ شَرْحٌ يَشْفِي الْعَلِيلَ مِنْ دَائِهِ •  
 وَيَكْفِي الْعَلِيلَ تَمَائِهِ • نَسَأَلُكَ أَنْ تَشْرَحَهُ شَرْحًا جَلِيلًا فَوَائِدُ قِيُودِهِ • وَيُذَكِّرُ  
 شَوَارِدَ صِيُودِهِ • وَيَسْرُزُ مَا كُنْتُ فِي حُجُبِ عِبَارَاتِهِ • وَيَقْدِرُ مَا كُنْتُ فِي

اصْدَاقِ أَشَارَاتِهِ • حَاوِيَا بِالْمَسَائِلِ الْمَضْبُوطَةِ • خَاوِيَا عَنِ الدَّلَائِلِ  
 الْمَبْسُوطَةِ • مُتَوَسِّطَا بَيْنَ التَّقْرِيطِ وَالْإِفْرَاطِ • فَانْ خَيْرَ الْأُمُورِ الْأَوْسَاطِ •  
 فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا أَمْرٌ رَفِيعُ السَّيِّئَةِ • وَإِنِّي أَمْرٌ وَصِيعُ الْعَدَةِ • وَمِنْ كَيْدِ الزَّمَانِ  
 كَسِيرٍ • وَفِي قَيْدِ الْهَوَانِ أَسِيرٍ • وَعَدَا إِلَى بَدْوِ فُسَادٍ • وَعَلَا عَلَى عَدُوِّ فُسَادٍ •  
 مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ حَالُ هَشِيمٍ تَذَرُوهُ الرِّيَاحُ • وَالْجَهْلَ حَالُ حَسِيمٍ يَدُورُهُ الْمُنْجَاحُ  
 وَأَبْنُ الصَّفَا هَيْهَاتَ مِنْ عَيْشٍ غَاسِقٍ وَجَنَّةٍ عَذْرٍ بِالْمَكَارِهِ حُفَّتْ فَلَمْ يَقْبَلُوا  
 مِنِّي هَذَا الْأَعْتِدَارَ • وَقَابَلُونِي بِاللَّحَاحِ وَالْإِضْرَارِ • فَأَحْمَتُ نَفْسِي فِيهِ وَإِنْ  
 كَانَ عَسِيرًا • لِأَنَّ فِي الْإِحْجَاجِ الرِّجَالُ خَيْرٌ كَثِيرًا • وَشَرَعْتُ بِالنَّظَرِ الْكَلِيلِ •  
 وَالْخَاطِرِ الْعَلِيلِ • رَاجِعًا مِنَ الْقَادِرِ الْجَلِيلِ • إِنَّ يَسِيرَتِي كُلَّ عَسِيرٍ وَعَوِيلِ •  
 إِذْ هُوَ نِعْمُ الْمَوْلَى وَنِعْمُ الْمُنِيلُ **الحمد لله** ابْتَدَأَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ  
 تَصْنِيفِهِ بِالْحَمْدِ قَدْ بَكَتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْحَمِيدِ • وَامْتِثَالًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ مَخْلَقُوا بِإِخْلَاقِ اللَّهِ تَعَالَى وَشُكْرًا عَلَى صِدْقِ وَرَثَةِ بِفَضْلِ الْإِرْلَةِ •  
 أَمَّا بَحْثُ الْحَمْدِ فَقَدْ تَرَكْتُهُ بِالْعَدَلِ لِاسْتِثْنَاءِ تَحْرِيرِ فِي أَوَّلِ الشَّرُوحِ نَحِثُ  
 يَفْضِي نَحْثُهُ إِلَى بِلَا الْمُلُوحِ **جاء على العلم** بَدَلُ مِنَ اللَّهِ وَيَسَانُ لَا سَيَحْقَاقُهُ  
 الْحَمْدُ لِهَذَا الْوَصْفِ كَمَا سَيَحْقَاقُهُ بِدَائِهِ **أَنْجَا** أَيُّ كَأَخْمَ وَهُوَ جَمْعُ حَمْدٍ هَذَا  
 تَسْبِيْهِ بِلَيْغٍ لِأَنَّ طَرْفَهُ مَذْكُورَانِ فِيهِ نَحْدَفُ بِحَرْفِ التَّسْبِيْهِ وَجَعَلَ  
 الْمُسَبَّبَ بِهِ فِي حُكْمِ الْخَبَرِ عَنِ الْمُسَبَّبِ مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِمْ زَيْدٌ أَسَدٌ وَذَكَرَ مَا يَلَامُ  
 الْمُسَبَّبَ بِهِ مَعَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ **لِلْإِهْتِدَا زَاهِرُهُ** وَجْهَ الْمُسَبَّبِ أَنَّ السَّابِقِينَ فِي  
 اللَّيْلِ الْمَظْلَمِ يَهْتَدُونَ بِالْأَنْجَمِ الزَّاهِرَةِ فَكَذَا السَّابِقُونَ يَهْتَدُونَ فِي طَرِيقِ



الذين بالعلماء الهادين كما قال عليه السلام اصحابي كما للجوم بايتهم اقتديتم  
 اقتديتم جعل المصنف الاجم استعارة للعلماء وقوله للاقتداء زاهرة ترشحها  
 وهذا قول مختار في البيان كما هو مقتدر في علم البيان فان قلت العلماء جمع  
 كثرة والاجم جمع قلة فلا يصح ان يحمل عليه قلت ما ذكرت كان على تقدير  
 ان يراد منه الكثرة وهنا اريد منه القلة بقرينة حمل جمع القلة عليه كما  
 اريد من الجمع التثنية في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما بقرينة اضافته اليهما  
 فان قلت اي حاجة الى هذا التكليف وقد ثبت ان الجمع المحلى باللام يراد  
 منه الجنس فيصح حمل جمع القلة عليه قلت نعم اذا لم يكن اللام للعهد وهنا  
 اريد علماء الشريعة لا مطلق العلماء فان قلت لم يقل جوما كما قال عليه  
 السلام اصحابي كما للجوم قلت لعله اشار بايراد جمع القلة الى قلة  
 العلماء الهادين في زمانه فاذا قلوا في ذلك الزمان الغالب فيه الخيار  
 فكيف شأنهم في عصرنا المملوء بالشرار كما قيل وقد كانوا اذا عدوا قليلا  
 فقد صاروا اقل من القليل وفيه رعاية الاستهلاك لان كون العلماء كالاجم  
 انما هو بعلم الفروج الذي يتختم به الاحوال ويتميز الخدم عن الحلال  
**واعلاما** اي كاعلام وهو جمع علم وهو الجبل **لاقتداء** باهرة اي ظاهرة  
 وجه الشبه ان المسلمين يقصدون العلماء ليقتبسوا من اقوالهم وافعالهم  
 ويقتدوا بها كما كانوا يقصدون الجبال لانواع الانتفاع بها **وحجة** اي  
 دليلا واجها يستدل باقوالهم وافعالهم وقت الاستنباه **على الحق** وانظروا  
 كما يستدل المستدل بالدليل على مدعا **فاطعه** لما دة الشبهة جعل

مراجعة

انفسهم

انفسهم حجة مع انها تقوم لهم بها لغيره كما يقال زيد عدل وانما لم يقل حجة  
 اشارة الى انهم متفقون على دعوى واحدة وهي الدعوة الى الله ولو جمع  
 لا وهم ان لكل منهم دعوى مخالفة لدعوى الآخر **وحجة** اي طريقا واضحا **الى**  
**الصدق** المراد به الجنة بحازا الكونية سببا لها عبر عنها به رعاية للسمع  
 يعني ان افعال العلماء واقوالهم طريق الى الجنة فمن سلك فيه ولم يخرج عنه  
 ناك مقصده او المراد به المحبة كما يقال فلان صديق يعني اتباعهم يؤدى  
 الى كون المتبع محبوبا لله تعالى ولعباده جعل انفسهم طريقا للمبالغة والكلال  
 في افراد المحبة كالكلام في افراد المحبة قال المصنف في شرحه الصدق  
 كما يقع في الاقوال يقع في الافعال فالمراد بعبادته مثل الكاذب لانه لم يطق  
 بما وضعت لعباده له من القرينة الى الله وحلوص العبودية له اقول انه ان  
 اراد من الصدق خلاف الكذب لا يستقيم قوله يقع في الافعال لانه يقتضي  
 في الخير مجازا في الفعل فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الارادة وهو ممنوع  
 وان اراد منه الاخلاص مجازا ليتناول الاقوال والافعال فلفظة الى  
 لا يناسبه على الاطلاق لانها لا تنتهي والاخلاص لا يكون غاية لمن يتبع العلماء  
 باخلاص وانما يكون غاية للمؤمنين المتبعين لهم ظاهرا كما قال الربا فتطيرة  
 الاخلاص **شارعه** اي مستوية **وصدورا** جمع صدر بمعنى رئيس يعني هم  
 جماعة روسا **للفضائل** **جامعة** فعلى هذا لا تشبه به فيه وبجى الصدر  
 بمعنى العضو المشتمل على القلب يعني هم جامعون للفضائل بحيث كان  
 ابدانهم كصدور حاوية لها قال القايل اذا ما تجلى في فكل نواظر وان



هو ناداني فكل مسامح اختار في الأول جمع القلة وهنا جمع الكثرة إشارة  
إلى أن العلماء الجامعين لفضائل كثيرين لكن من يصلح منهم لا يتدرا  
قليون فقد تم الجار والمجرور لرعاية السجع أو للتخصيص ادعاء **وبدورا**  
**في تمام الشريعة طالع** شبههم بالبدور دون الشمس إشارة إلى أن  
أنوارهم مقتبسة من نور صاحب الشرح كنور القمر المستفاد من الشمس أو  
لأن حسن البدور أنما يكون في الليل والشمس لا تجتمع والناس كلهم في ظلمة  
الجهل فكان تشبيههم بالبدور أبقى اختار ههنا أيضا جمع الكثرة إشارة  
إلى أن العلماء النافعين للناس كالبدور المنير كثيرون وإن لم يكونوا أصالحين  
للإمامة ومرتبة القدوة **حمدا** نصب على المضدر لأن قوله الحمد لله في الأصل  
نحمد الله فعول إلى الجملة الإسمية الغير المقيدة بزمان لتكميل الحمد **بدوم**  
**دوام جوده** أي كدوام جوده الله وهو صفة يكون مبتدأ لفائدة شيء لمن  
يلتق به لا لغرض فلو وهب واحد كتابه مثلا من غير أهله أو من أهله لغرض  
دينوي أو أخروي لا يكون جوادا **الفاخر** وهو مبالغة الفاخر بمعنى الشايع  
أو بمعنى كبير الانصباب وفي هذا التشبيه إشارة إلى أن الله مستحق  
لدوام الحمد لأنه بالذات مفيض الخير ولما كان المشبه به في هذا التشبيه  
معمويا أراد أن يشبهه بالشيء المحسوس الدائم فقال **ويبقى نقاء الجواهر**  
**لا الأغراض** الجوهر هو ما يقوم بنفسه والعرض ما لا يقوم والمراد من  
البقاء هنا طول الامتداد ومن الأغراض أغراض لا يتجدد كجدد الحركة  
ولما كان أكثر الجواهر المحسوسة ممتدة الوجود شبه امتداد حمد الله

لا لغرض

بامتداد

أي

بامتداد الجواهر تعهيدا وتأكيدا بعد تأكيد **والصلاة** وهي من الله الرحمة  
**علي صاحب الملة** الدين **الظاهر** وصفها بها لأن أهلها مطهرون مذكرون  
بتركية الله كما قال الله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس طهارة الوضوء مختصة  
هذه الأمة يؤيده ما روي أنه عليه السلام يعرف أمته في المحشر بكونهم  
غرا محجلين من الوضوء فإن قلت الوضوء كيف يختص بهم وقد قال عليه السلام  
حين توضأ هذا وضوي وضوا الأنبياء من قبلي قلت وجود الوضوء في  
الأنبياء لا يدل على وجوده في أممهم لاحتمال أن يكون مختصا بهم **الموید**  
**أي المقوي من عند الله** **بالمعجزة الظاهرة** وهو القرآن لأنه باق بعده  
**محمد خاتم الرسل** وهو بكسر الشاء اسم فاعل وفتحها الطابع **وناريخ المملك**  
أي مبطل بعض أحكامها **والرضوان** كسر الراء وضمها والضم اقض بمغنى الرضا  
وهو تمدد الاسم ومقصورا مضدر **على الله** وهم من جهة النسب أولاد علي  
وعقيل وجعفر والعباس ومن جهة الدين كل مؤمن بقى كذا أجاب رسول  
الله عليه السلام حين سئل عن آل **أئمة الهدى** على حذف المضاف  
أي أئمة أصحاب الهداية **وصحبه** جمع صاحب كركب جمع راكب وجمعه أصحاب  
اختلف في تفسير الصحابي المنسوب إلى صحابة النبي عليه السلام وهم أصحابه  
انما جازا النسبة إليهم لكونهم طائفة معروفة بنا على أن الصاحب له معنى  
أحدهما عرفي وهو من يكون كبرا لقبه كما يقال فلان إذا كان كبير الحد  
له والثاني لغوي وهو من يكون مصاحبا ولو كان ساعة وسعيد بن المسيب  
اعتبر الأول ولم يعد من الصحابة إلا من أقام مع النبي عليه السلام سنة



أَوْسَتَيْنِ وَالْبَاقُونَ عَتَبُوا الشَّاهِدَ حَتَّى قَالُوا مَنْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَصَوَّاهُ  
 لَكِنْ الْمُرَادُ مَا قَالَهُ سَعِيدٌ بِقَوْلِهِ **مَصَابِيحٌ** لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَصْبَاحٍ وَهُوَ السِّرَاجُ  
 شَبَّهَهُمْ بِالْمَصَابِيحِ لِأَنَّ الشَّاهِدِينَ فِي الدِّينِ هَدَوْا بَابُوا أَرْغُلُوهُمْ الْمُقْتَبِسَةَ  
 مِنَ ابْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَاهِدًا الشَّاهِدِينَ بِالْمَصَابِيحِ فِي الْمَسَالِكِ **الدَّجَى** جَمْعٌ دَجٍّ  
 وَهِيَ الظُّلُمَةُ **وَالرَّحْمَةُ** وَهِيَ نِعَمُ اللَّهِ تَعَالَى وَقِيلَ هِيَ أَرَادَةُ إِيصَالِ الْخَيْرِ  
**عَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ** أَيْ تَبَعَ الصَّحَابَةَ فِي ثَارِهِمْ **بِإِحْسَانٍ** أَيْ إِخْلَاصٍ **وَعَلَى عِلْمَا**  
**الْأُمَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ** وَهُمْ الصَّابِطُونَ تَوْفِيقًا لِلَّهِ تَعَالَى قَوَاعِدَ الشَّرِيعَةِ  
**أَمَّا بَعْدُ** أَيْ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ **فَهَذَا كِتَابٌ يَصْغُرُ لِلْحَافِظِ حُجْمُهُ**  
**أَيُ حُجْمُهُ وَيَعْدُرُ أَيُ يَكْثُرُ لِلضَّابِطِ** وَهُوَ الْحَافِظُ بِجُودَةِ الرَّأْيِ **عِلْمُهُ** لِمَا كَانَ  
 صَغَرَ الْحُجْمُ بِإِحْزَانِ الْقَاطِفِ قَرْنَهُ بِلَفْظِ الْحَافِظِ وَكَانَ كَثْرَةُ مَعَانِيهِ مُحْتَاجَةً  
 إِلَى التَّمَثُّلِ فِيهَا قَرْنُ عِلْمِهِ بِلَفْظِ الضَّابِطِ **وَيَنْكَشِفُ لَوْ قَادَ** وَهُوَ مَبَالِغَةٌ  
 الْوَاقِدُ مِنَ وَقْدَتِ النَّارِ **الْقَرْنَةُ** وَهُوَ فِي الْأَصْلِ أَوَّلُ مَلٍ يَسْتَبِطُ مِنَ الْبُرْدِ  
 وَيُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ الْمُسْتَبِطُ بِالْفُطْنَةِ أَرَادَ بِوَقَادِ الْقَرْنَةِ مَنْ لَهُ دُهْنٌ يَتَوَقَّدُ  
 ذِكَا يُقَالُ ذَكَى النَّارُ مَقْصُورًا أَيْ اسْتَعْلَ **زَمُوزُهُ** جَمْعٌ زَمْرٌ وَهُوَ الْإِشَارَةُ  
 بِالسُّفْتَيْنِ وَالْحَاجِبُ أَرَادَ بِهَا هُنَا الْمَعَانِي الْمَعْلُومَةَ مِنْ أَوْصَاعِهِ بِحَسَبِ  
 اصْطِلَاحِهِ سَمَّا هَارِ مَوْزًا الْعَدَمَ رَافِقَهَا مِنْ وَضْعِ اللَّغَةِ **وَيَتَضَعُ لِنَقَادِ**  
 مَبَالِغَةٍ مِنَ الْقَدْرِ وَهُوَ اخْتِرَاجُ الزَّيْفِ مِنَ الْجَيْدِ **الْبَصِيرَةُ** وَهُوَ الْاسْتِبْصَارُ  
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى بَلِّغْ لِلنَّاسِ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٍ أَقُولُ الْمَفْهُومُ مِنْ شَرْحِ  
 الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ مُصَافٍ إِلَى فَاعِلِهِ لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ النَّحَاةِ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ

الْمُتَقَدِّدِي لَا يُصَافُ إِلَى فَاعِلِهِ لَوْ قَوَّجَ الْإِلْتِمَاسُ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ مُصَافًا  
 إِلَى مَفْعُولِهِ يَعْنِي يَتَضَعُ لِمَنْ يَنْقُدُ اسْتِبْصَارَهُ النَّاقِدُ وَفِيهِ مَبَالِغَةٌ لَيْسَتْ  
 فِي غَيْرِهِ **كَنُوزُهُ** جَمْعٌ كَنْزٌ وَهُوَ الْمَالُ الْمَدْفُونُ أَرَادَ بِهَا الْمَعَانِي الْمَدْفُونَةَ فِي صَيْغِ  
 الْعِبَارَاتِ **وَيَشُوقُ** مِنَ الشَّوْقِ وَهُوَ زَرَعَ النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ يُقَالُ شَاقَنِي  
 الشَّيْءُ فَهُوَ شَاقٍ **لِرَاقٍ** **الْلَفْظُ** وَهُوَ مَنْ رَاقَنِي يَرُوقَنِي أَيْ عَجِبَنِي اللَّامُ فِيهِ  
 لِلتَّعْلِيلِ أَصَافُهُ الرَّاقِي إِلَى اللَّفْظِ مِنْ قِيَلِ أَصَافُهُ الْيَقِينُ إِلَى مَوْصُوفِهَا **وَجِبَرُهُ**  
 أَيْ تَرْكِيبُ وَجِبَرَهُذَا الْكِتَابُ فَلَمَّا خَذَفَ الْمَوْصُوفُ أُضِيفَ صِفَتُهُ إِلَى الْكِتَابِ  
 حَاصِلُ مُرَادِ الْمُصَنَّفِ أَنَّ الشَّرْكَيبَ الْمَوْجُزَ لِهَذَا الْكِتَابِ يَشُوقُ مُحْصِلُهُ إِلَيْهِ  
 لِأَنَّ لَفْظَهُ رَاقٍ مُعْجِبٌ غَيْرُهُ لَعْدُوِيَّةٌ لَا يَنْفَرُ لِبَشَاعَتِهِ وَأَمَّا اسْتِدَالُ الشَّوْقِ  
 إِلَى الْوَجْهِ مَجَازًا لِأَنَّهُ سَبَبُهُ **وَيَفُوقُ** يُقَالُ فَاوَقَ الرَّجُلُ أَصْحَابَهُ إِذَا عَلاهُمْ  
 بِالشَّرَفِ وَعَدَاهُ بَعَلَى لِنُضْمَتِهِ مَعْنَى الْعُلُوِّ **عَلَى نَظَائِرِهِ** مِنَ الْمُخْتَصَرَّاتِ الْمُصَنَّفَةِ  
 فِي هَذَا الْقَنْ **تَجْزِيرُهُ** لَا سَتَمَالَهُ عَلَى الْإِصْطِلَاحِ الْغَرِيبِ الَّذِي تَقَرَّدَ بِهِ اسْتِدَالُ  
 الْفِعْلِ إِلَى التَّجْزِيرِ مَجَازًا لِأَنَّ الْفَاقِي هُوَ الْكِتَابُ وَتَجْزِيرُهُ غَيْرُهُ مِنْ أَيْتَانِ مِثْلِهِ  
 سَبَبٌ لَهُ أَقُولُ أَوْطَى الْمُصَنَّفِ فِي مَدْحِ كِتَابِهِ الْمَوْدِي لِيَا مَدْحِ نَفْسِهِ  
 وَاعْجَابُهُ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْتَّجْزِيرِ وَهُوَ نَعْتُ لِكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ مَعَ أَنَّ مَا وَضَعَهُ  
 مِنْ تَعْيِينِ الصَّيْغِ لِلْخِلَافِ غَيْرُ مُعْجَزٍ غَيْرُهُ مِنَ الْقَهْقَرَاءِ الْأَسْلَافِ وَتَجَرَّدَ سَبَقُ  
 الْخُطُوبِ بِبَالِهِ وَجَمَعَ الْمَسَائِلَ بِإِيْجَازٍ قَالَهُ لَمْ يَكُنْ مَدْحُ خَلِيقًا بِحَالِهِ مَعَ كِفَايَةِ  
 كِتَابِهِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى كَالِهِ **يَجُوزِي** أَيْ يَجْمَعُ وَهُوَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ تَصَغَّرَ وَاسْتَبَسَّ  
 جَوَابُ عَنْ قَالِ مَا شَأْنُهُ يُعْذَرُ لِلضَّابِطِ عَمَلُهُ **مُخْتَصَرُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْقُدُّورِيِّ**



صَاحِبُ شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ وَمَنْظُومَةِ الشَّيْخِ أَيُّ حَفْصِ النَّسْفِيِّ رَحِمَهُمَا  
 اللَّهُ وَأَفَاضَ عَلَيْهِمَا مِنْ فَضْلِهِ الْوَافِي فَانْتَهَا تَحْرِيرُ زَاخِرَانِ أَيُّ مُتَمَلِّكَيْنِ  
 وَقَدْ قِيلَ الْقُدُورِي مُشْتَمِلٌ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ مَسْئَلَةٍ وَالْمَنْظُومَةُ مَعَ قِيُودِهِ  
 وَاحْتِرَازَاتِهِ مُشْتَمِلٌ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ أَلْفَ مَسْئَلَةٍ وَهَذَا بِمَجْمَعِ الْحَرْنِ وَهُمَا  
 أَيُّ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ وَالْمَنْظُومَةِ **النِّيرانِ الْمَشْرِقَانِ** أَيُّ الْمُضِيئَانِ يُقَالُ  
 اشْرَقَ وَجْهُهُ أَيُّ حَسُنَ وَأَضَاءَ يَعْنِي هُمَا كَالنَّيِّرَيْنِ الْمَشْرِقَيْنِ وَهُمَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ  
 فِي الْحُسْنِ وَعُمُومِ النِّفَعِ وَفِي الْفَصَاحِ النَّيِّرُ بِاللَّشْدِيدِ عِلْمُ التَّوْبِ لَعَلَّ اِطْلَاقَهُ  
 عَلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ كُلَّاهُمَا كَالْعِلْمِ لِلْفَلَكَ وَهَذَا **مُتَلَقِّي**  
**النَّيِّرَيْنِ** وَفِي شَرْحِ الْمُصَنَّفِ انْتِمَاؤُكَ بِحَرَانٍ أَذْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَحَارِ لِحَرَارِ  
 مَعْدُوفَانِ وَعَرَفَ النَّيِّرَانِ لَأَنَّهُمَا ظَاهِرَانِ بَيْنَ النُّجُومِ نَكَاتَهُمَا مَعَهُوْدَانِ  
 عِنْدَ السَّامِعِ قَالَتْ عُلَمَاءُ الْبَدِيعِ الْخَبَرِ الْمَعْدُوفُ بِاللَّامِ يُفِيدُ التَّخْصِصَ  
 وَالْمُبَالَغَةَ كَقَوْلِكَ زَيْدُ الْفَاضِلِ فَلِذَلِكَ أَعَدْتُ الْقِيمِيرَ وَقُلْتُ وَهُمَا  
 النَّيِّرَانِ إِلَى هُنَا كَلَامُهُ أَقُولُ مَا قَالُوا فِيمَا أُرِيدُ مِنَ الْخَبَرِ الْمَعْدُوفِ  
 بِاللَّامِ الْجُلُوسَ لِأَنَّ الْحَضَرَ وَالْمُبَالَغَةَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ حَمْلِ الْجَنْسِ عَلَى الْوَاحِدِ  
 وَهَذَا أُرِيدُ مِنَ النَّيِّرَيْنِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَكَيْفَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ  
 بِالْمُبَالَغَةِ حَصَلَتْ مِنْ حَمْلِ الْمَشَبَّهِ بِهِ عَلَى الْمَشَبَّهِ بِأَحْرَفٍ فَشَبَّهَ أَحَدُهُمَا  
 وَهُوَ مُخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ **يُقَدَّرُ إِلَى فَقْهِ الْمَذْهَبِ** أَيُّ يَدُلُّ وَيُسَوِّقُ إِلَى  
 فَضْلِهِ يُقَالُ فَقْهُ الرَّجُلِ بِالْكَسْرِ أَيُّ فَضْلِهِ وَفَقْهُهُ بِالْفَتْحِ أَيُّ صَارَ فَقْهِيًّا  
 وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَعْنَى الْأُولَى **الَّذِي هُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْمَطَالِبِ** وَهُوَ مَذْهَبُ أَيُّ

جَنِيْفَةٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْآخِرَ أَيُّ الْمَنْظُومَةِ يُعَرِّفُ الْخِلَافَ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ  
 وَفِي اخْتِيَارِهِ هُنَا لَفْظٌ يُعَرِّفُ وَفِيمَا سَبَقَ لَفْظٌ لَهْدِي لَطِيفُهُ يُعَرِّفُهَا  
 الْفَطْنُ فَجُمِعَتْ بَيْنَهُمَا جَمْعًا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ عَلَى بِنَاءِ الْمَجْهُولِ أَيُّ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدٌ  
 إِلَيْهِ وَلَا عَثَرَ أَيُّ اطَّلَعَ أَحَدٌ غَيْرِي عَلَيْهِ مَعَ زِيَادَاتٍ شَرِيفَةٍ مَوْضُوعُهَا  
 مَحْذُوفٌ أَيُّ مَعَ مَسَائِلَ زَائِدَةٍ شَرِيفَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمَفْتَى وَقِيُودُ عَطْفٍ  
 عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ أَكْثَرُهَا مَا خُودٌ مِنْ مُتَلَقِّي الْبَحَارِ شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ  
**وَمَسَائِلُ** أَيُّ مَعَ مَسَائِلِ مَنْظُومَةٍ كَالْعُقُودِ جَمْعُ عَقْدٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَهِيَ الْقِلَادَةُ  
**وَأَشَارَةٌ إِلَى الْأَصَحِّ** أَيُّ بَيْنَ الرَّوَاتِبَيْنِ **وَالْأَقْوَى** بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَتَنْبِيْهُ  
 أَيُّ مَعَ تَنْبِيْهِ عَلَى **الْمَخْتَارِ لِلْفَتَوَى** مَا خُودٌ مِنَ الْفَتَى وَهُوَ الشَّابُّ الْفَتَوَى  
 سَمَى الْخَلِمْ لِقُوْلِهِ لِقَوَى السَّائِلِ بِهِ فِي حَوَابِ الْحَادِثَةِ وَهِيَ أَحْرَفُ تَنْبِيْهِ **أَنَا**  
**قَدْ صَدَرَتْهُ** أَيُّ الْكُتَابِ **مُتَهَيِّدٌ قَاعِدَةٌ** أَيُّ بَسْطُهَا وَهِيَ قَضِيَّةُ كُلِّهِ مُنْطَبَقَةٌ  
 عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ كَقَوْلِهِ دَلَّلْنَا عَلَى غَيْرِ الْخِلَافَةِ بِالْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ **اخْتَرْتُهَا**  
 أَيُّ انْشَأْتُهَا **وَأَوْضَاعُ** أَيُّ هَبَاتٍ وَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مُتَهَيِّدٍ شَرِيفَةٍ مُلَايَمَةٍ  
 لِلطَّبَائِعِ مُفِيدَةٌ لِلْخِلَافِ كَتَبْتِينِ مُفْرَدِ الْمَاضِي الْمُسْتَكِنِ فَاعِلُهُ لِقَوْلِ  
 مُحَمَّدٍ إِذَا خَالَفَهُ صَاحِبَاهُ **ابْتَدَعْتُهَا** الْإِبْتِدَاعُ هُوَ الْإِنْشَاءُ عَلَى مِثَالِ  
 يُقَالُ اللَّهُ يَدْبِغُ السَّمَوَاتِ أَيُّ مُبْدِعُهَا قَالُوا فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا الْإِخْتِرَاعُ  
 هُوَ الْإِنْشَاءُ عَلَى مِثَالِ لَكِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَنَاسِبٌ هُنَا فَيَكُونُ الْإِخْتِرَاعُ مُشْتَمِلًا  
 فِي مَعْنَى الْإِبْتِدَاعِ إِنَّمَا أُوْرَدَ تَقْنِنًا وَتَسْجِيْعًا لِكَلَامِهِ **لِتَكُونَ** أَيُّ  
 تِلْكَ الْقَاعِدَةُ وَالْأَوْضَاعُ **أَقْرَبُ الْوَسَائِلِ** جَمْعُ وَسِيلَةٍ وَهِيَ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ



إلى الغير إلى اصحها **هاتيك المسائل** الخلافية وغير الخلافية **والله ولي**  
**إعانتى** أي صاحبها **على هذا النهج** أشار به إلى ما وضعه من الاصطلاح  
**وما توفيقي** أي بالله التوفيق جعل الشيء موافقاً للشيء بعني وما كوني موافقاً  
 لأصابة الحق فيما قصدت من تصنيف هذا الكتاب ووقوعه موافقاً لرضا الله  
 الأعمى وتأييده **عليه توكلت** **والله أئيب** أي أرجع صدر الكتاب  
 يعني هذا ما يصدر به الكتاب من بيان قاعدة اخترعتها **وصفت** هذا الكتاب  
 أي في هذا الكتاب **وضعا** أي هيئة **يستفيد منه قارئ كل مسألة** وسامعها  
**جواب هل هي خلافية أو غير خلافية** أو يقال الجملة الاستفهامية بمعنى  
 المصدر أي يستفيد منها خلافية أو غير خلافية كما في قوله تعالى سواء  
 عليهم أندرهم أم لم يندرهم يعني أندرهم وعدم أندرهم سواء أراد بغير  
 الخلافية لأنها اتفاقية فإن المسائل التي أوردتها المصنف عارية عن  
 أو صاح الخلاف يحتمل أن يكون فيها خلاف في نفس الأمر لكن لم يعتبر المصنف  
 لشدة الرواية فيها أو لكونها خلافية فو لا مرجعاً عنه **وإذا كانت**  
**خلافية** في نفس الأمر يعلم قارئ تلك المسألة **ما فيها من المذهب على التفصيل**  
**بأنه وجوه التفصيل وذلك** هو إشارة إلى مصدر يعلم أي كون القارئ عالماً  
 على التفصيل يحصل له **بمجرد قرائتها من دون** بيان ما قبله **تلويح** أي إشارة  
 إلى الخلاف **بأنه** كما فعل بعض الفقهاء بأن وضعوا في المسائل رقوماً ليكون  
 الخلاف فيها معلوماً أو **تفريع** باسم أي اسم من خالف في تلك المسألة من  
 الأئمة كما فعل بعضهم هكذا وانما صار وجه تفصيل الخلاف على طريقته

هذا الكلام على الخلاف

المصنف

المصنف أتم لأنه مفهوم من نص الكتاب بلا توقف إلى أمر آخر وأطناب  
 وعلى طرائقهم لم يكن كذلك **وإن كان قد وضعنا رقوماً لفوائد** أن فيها  
 للموصل هذا جواب عن قال في التقدير إذا كان الخلاف معلوماً من نص الكتاب  
 فلم وضعت الرقوم على المسائل **نذكرها** في آخره لبيانها **وإنما هي** أي الرقوم  
 الموضوعه كحاشية ينفع وجودها ولا يضرك عدمها **فإن قلت** إذا كان  
 وجودها نافعاً فكيف لا يضرك عدمها قلت أراد من نفع وجودها أنها  
 تزيد في التوضيح وعلى تقدير عدمها ينعدم تلك الزيادة وذلك لا يضرك  
 في نفس معرفة الخلاف لأنها حاصلة من نص الكتاب **فنقول قد دللتنا**  
 أي شرتنا على قول **أي حيفة** إذا خالف صاحبها وهما أبو يوسف ومحمد  
**بالجملة الاسمية** وهو متعلق بقوله قد دللتنا هذا هو الباب الأول  
 من الأبواب العشرة المذكورة في المنظومة **سواء كان الخبر مقدماً** على  
 المبتدأ كقوله وللجوز حضور الجماعة **أو جملة** كقوله الجوز لا يمسح عليه  
 إلا مجلداً **أو مفعلاً** كقوله الوتر واجب **إلا أن تقع هذه الجملة الاسمية**  
**حالة معترضة فلا تدل على خلاف** أصلاً كقوله وطهرها والدلو الأخير  
 يقطر **وتضمن نسبة رواية إلى أي حيفة** فلا تدل على خلاف **صاحب**  
 كقوله الفرضية وقال طويلاً أو ثلاث آيات وهو رواية أي قولها روا  
 عن أي حيفة أقول لو طرح لفظ معترضة لكان كلامه انقضى من  
 الغيرة لأن الجملة المعترضة على ما هو مقرر في علم المعاني يوتى من البين  
 في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى عند الأكثر وجوز فرقه

ية  
من البين



وَقَوِّعَهَا فِي آخِرِ كَلَامٍ لَكِنْ كَلِمٌ اتَّفَقُوا عَلَى اشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ  
 مِنَ الْأَعْرَابِ فَكَيْفَ تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ مُعْتَرِضَةً بَعْمِ الْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ  
 الْوَاقِعَةُ فِي آخِرِ كَلَامٍ يَشْبَهُ الْحَالِ لَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ  
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ أَخَذَ تَمَّ الْعَجَلُ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ بِقَوْلِهِ أَنْ قَوْلَهُ وَأَنْتُمْ  
 ظَالِمُونَ حَالٌ أَيْ عِبْدٌ تَمَّ الْعَجَلُ وَأَنْتُمْ وَأَصْعَوْنَ الْعِبَادَةَ غَيْرَ مَوْضِعَهَا أَوْ اعْتَرِضَ  
 أَيْ وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادَتُكُمْ الظُّلْمُ فَإِنْ قِيلَ أَرَادَ بِالْمُعْتَرِضَةِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ  
 أَعْتَرَضَ السَّحَابُ إِذَا ظَهَرَ قَدَامَ الْقَوْمِ فَلَنَا لَا فَايِدَةً فِي تَوْصِيفِهَا إِذِنْ **فَإِنْ**  
**اِقْتَسَمَ الْقَوْلَانِ** أَيْ قَوْلَ أَيْ حَنِيفَةَ وَقَوْلَ صَاحِبِهِ **طَرَفِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ**  
 هَذَا مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرٍ فِي لَانِ اِقْتَسَمَ لَمْ يَزْمَرْهَا وَأَنْ كَانَ جَحْيً مُتَعَدِّيًا وَيُقَالُ  
 اِقْتَسَمَ الْمَالُ **اِقْتَصَرْنَا عَلَيْهَا** أَيْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَقَوْلِهِ جَحَاسَةُ الْأَرَوَا  
 عِلْيَظَةً بِفَهْمٍ مِنْهُ الْفَاعِلُ عِنْدَ هُمَا غَيْرُ غَلِيظَةٍ وَقَوْلُهُ سَجَلُ الشُّكْرِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ  
 بِفَهْمٍ مِنْهُ الْفَاعِلُ عِنْدَ هُمَا مَشْرُوعٌ **وَالَا** أَيْ أَنْ لَمْ يَقْتَسِمِ الْقَوْلَانِ أَرَادَ فَنَاهَا  
 أَيْ ابْتَعْنَا الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ **بِغَيْرِ التَّثْنَةِ لَا ثَبَاتٍ مَذْهَبًا بَايَ الْجَمَلِ**  
**سَيِّئًا** مِنَ الْأَسْمِيَّةِ كَقَوْلِهِ وَنَظَرَ الْوَكِيلُ بِالْقَبْضِ مُسْقِطٌ وَقَالَ هُوَ الْوَكِيلُ  
 أَوْ الْفَعْلِيَّةُ كَقَوْلِهِ مُدَّةُ الْخِيَارِ ثَلَاثَةٌ وَالزِّيَادَةُ مُفْسِدَةٌ وَقَالَ الْجَوْزِيُّ إِذَا  
 كَانَتْ مَعْلُومَةٌ **لَا مِنَ اللَّبْسِ** يَعْنِي الْمَذْكُورُ عَدَا الْأَرْدَافِ مَعْلُومَةٌ أَنْ مَذْهَبَهُمَا  
 وَأَنْ وَقَعَ بَيَانًا بِصِيغَةِ دَالَةٍ عَلَى الْخِلَافِ أَوْ الْوَفَاقِ وَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى آخَرَ  
 حَتَّى يَلْتَبَسَ **وَعَلَى قَوْلِ أَيْ يُوسُفَ** أَيْ وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ إِذَا خَالَفَهُ صَاحِبُهُ  
 وَهِيَ ابْنُ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةُ الْمُضَارِعَةُ الْمُسْتَشْرَفَةُ عَلَيْهَا هَذَا

هُوَ الْبَابُ الثَّانِي مِنَ الْأَبْوَابِ الْعَشْرَةِ لَقَوْلِهِ وَيَسْقُطُ عَمَّا وَرَأَى الْعَذَارَى **عَلَى**  
**قَوْلِ مُحَمَّدٍ** أَيْ وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ إِذَا خَالَفَهُ صَاحِبُهُ بِالْجُمْلَةِ الْمَاضِيَةِ الْمُسْتَشْرَفَةِ  
**فَاعِلُهَا** هَذَا هُوَ الْبَابُ الثَّالِثُ مِنَ الْأَبْوَابِ الْعَشْرَةِ لَقَوْلِهِ وَمَنْعَهُ بِفَحْشَى الْمُبَا  
 إِنَّمَا اخْتَارَ لِأَبْنِي حَنِيفَةَ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا عَلَى  
 الثَّبُوتِ وَاخْتَارَ لِأَبْنِي يُوسُفَ الْمُضَارِعَةَ لِأَنَّهُ مُعَرَّبٌ مُشَابِهٌ بِالْأَسْمِ وَبَقِيَ  
 الْمَاضِي لِمُحَمَّدٍ **وَالْحَكَامُ فِي الْأَقْتَصَارِ عَلَيْهِمَا** أَيْ صِيغَتَا الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ  
**أَوَّارَدَا فِيهِمَا بِغَيْرِ التَّثْنَةِ عَلَى مَا سَبَقَ** أَيْ كَمَا سَبَقَ فِي بَيَانِ خِلَافِ  
 صَاحِبِهِ لِأَبْنِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِثَالُ الْأَقْتَصَارِ عَلَى الْمُضَارِعِ قَوْلُهُ  
 وَيَسْقُطُ عَمَّا وَرَأَى الْعَذَارَى وَمِثَالُ الْأَرْدَافِ قَوْلُهُ وَيَفْتَرِضُ التَّعْدِيلُ فِي  
 الْأَرْكَانِ وَيُوجِبَانَهُ وَمِثَالُ الْأَقْتَصَارِ عَلَى الْمَاضِي مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ وَمَنْعَهُ وَمِثَالُ  
 الْأَرْدَافِ قَوْلُهُ وَجَحَسَ عَيْنَ الْفِيلِ وَالْحَقَّاهُ بِالسَّبَاحِ **وَعَلَى قَوْلِ أَيْ حَنِيفَةَ**  
 أَيْ وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ إِذَا خَالَفَهُ أَبُو يُوسُفَ **وَلَا قَوْلَ لِمُحَمَّدٍ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ**  
**وَأَرَادَا فِيهَا بِالْمُضَارِعَةِ** هَذَا هُوَ الْبَابُ الرَّابِعُ لَقَوْلِهِ وَلَوْ خَالَفَهُ فَانْصَرَفَ فَهُوَ  
 وَاجِبٌ وَخَالَفَهُ وَعَلَى قَوْلِهِ أَيْ وَدَلَّلْنَا عَلَى قَوْلِ أَيْ حَنِيفَةَ إِذَا خَالَفَهُ مُحَمَّدٌ  
**وَلَا قَوْلَ لَأَبْنِي يُوسُفَ بِالْأَسْمِيَّةِ وَأَرَادَا فِيهَا بِالْمَاضِي** هَذَا هُوَ الْبَابُ الْخَامِسُ  
 مِثَالُهُ وَالْإِلْصَاقُ مُلَغًى وَشَرْطُهُ **أَوْ يَنْفِي قَوْلَ مُحَمَّدٍ بِحَرْفِ لَا** كَقَوْلِهِ وَالْإِجْتِنَاءُ  
 بَعْدَ مَرْزُومِهِ بِزِيَادَةِ زَمَانِهِ عَلَى سَاعَاتِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَا عَلَى أَوْقَاتِ خَمْسِ صَلَوَاتٍ  
**وَعَلَى قَوْلِ أَيْ يُوسُفَ** أَيْ وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ إِذَا خَالَفَهُ مُحَمَّدٌ **وَلَا قَوْلَ لِلْإِيمَانِ**  
 أَيْ لِأَبْنِي حَنِيفَةَ هَذَا هُوَ الْبَابُ السَّادِسُ بِالْفَعْلِيَّتَيْنِ أَيْ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ



المضارعة لتدل على قول أبي يوسف وأرداها بالفعلية الماضية لتدل  
 على قول محمد كقوله لو ندر ركعتين غير طهر نكزته بما بطهر وأهدن **أوتى**  
**قوله محمد بعد المضارعة** كقوله وجعل الاستبعاذة سنة للصلاة لا القراءة **وعلى**  
**أقوال الثلاثة** أي ودلنا على أقوال الأئمة الثلاثة هذا هو سماع الأبواب  
 بثلاثة أوضاع بين تلك الأوضاع بقوله **أما بالإسمية وأرداها**  
**بالفعليتين** كقوله وكذا إخراج العقب وتعتبر خروج الأغلب وأجازه  
 بقا الممكن **أو بالجمليتين** أي بالجملة الاسمية والفعلية المضارعة **وتلى قول**  
**محمد** كقوله شرب بول ما كحل حرام وجيزه للتداوي لا مطلقا **أو بأحكام**  
**ثلاثة مرتبة** أولها بالإمام وثانيها لأبي يوسف وثالثها لمحمد كقوله أقل  
 نقله يومر وأكثره وسأعه **وعلى خلاف الشافعي** أي ودلنا عليه **بفعلية**  
**مضارعة مصدرة بنون الجماعة نفيًا** أو إثباتًا هذا هو ثامن الأبواب مثال  
 صورة النفي لم توجب النية ومثال الإثبات نصح الأذنين بماء الرأس قال  
 المصنف ذكرت في مخالفة الشافعي وزفر ومالك لفظه على خلاف وفي  
 مخالفة الأئمة السابقة لفظه على أقوال لأن أحكام هذه الجمل اضداد لأقوال  
 هذه الأئمة صريحًا وأحكام الجمل السابقة كانت أضدادًا لأقوال تلك  
 الأئمة بحكم الاصطلاح هذا حاصل كلامه لكن لا يخفى ما فيه من التكلف  
 والتحكم بل دالة الكل على الخلاف بحكم الاصطلاح **وعلى خلاف زفر** أي  
 ودلنا عليه **بما فيه** أي بفعليه فعلها ما مضى الحق لها **بنون الجماعة كذلك**  
 أي نفيًا وإثباتًا هذا هو الباب التاسع مثال نفيًا لا جزئًا مع فساد الشرط

بجوز

المجهول ومثاله إثباتًا وفرضًا النية **وعلى خلاف مالك** أي ودلنا  
 عليه **بفعلية الحق بها** أو **بالجمع** هذا هو الباب العاشر اعلم أن الأوضاع  
 الثلاثة التي أسند الفعل للجمع ليس يجب أن يكون الحكم المذكور فيها  
 بما اتفق عليه الأئمة الثلاثة وقد يحى الجمع في حكم اتفق عليه الأئمة منهم  
 فيكون الجمع باعتبار من قلدها فيه والغرض بيان قول المخالف كقوله ونجس  
 رفع النجاسة الحقيقية بالماء ومنعه **وأما جعلناه** أي جعلت كلامي  
 الأوضاع الدالة على خلاف الشافعي وزفر ومالك **مجموعًا ليفهم أن المذكور**  
**في المتن هو قول أصحابنا وأنتم** أي الشافعي وزفر ومالك **تخالفونهم فيه**  
 أي تخالفون أصحابنا في المذكور فنقصير على هذه الجمل أن فهمت قواهم  
 يعني أن كان كل من أقوال الشافعي وزفر ومالك مفهوما من المذكور لكونه  
 ضدا له فنقصير عليه مثاله ما سبق من الأمثلة **والأردنا** أي نفيًا **بما**  
**ما سبق** يعني أن لم يفهم أردنا الجمل المذكورة في المتن نفيًا قواهم كقوله  
 فنقدن بالربع لا بالقل وقوله اسقطناه بسبب لبسهم وقوله وقدر  
 بالشاهد لا بقدر إيقاع السلام **هذه** إشارة إلى الأوضاع السابقة  
**أوضاع للمسائل الخلافية ودلنا على غير الخلافية** بأوضاع ست بالجملة  
**الشرطية** كقوله ولو غلبه الخائف أو جنون أو زالت مسكنه بنوم انقضى  
**والنافية** أي المنهية كقوله تعالى في عيشة راضية أي مرضيته أو المراد  
 منها ذات النفي وصاحبه كقوله ولا يلزم القيام للحجر عن الركوع **العارضتين**  
**عن الأوضاع السابقة** قيدتهما بالعارضتين لأنهما إذا كانتا مع الأوضاع

مثاله في الإثبات وجعلوا الجوارح  
 حنين وفي النفي ولم ينفوا مسكن كل ركن



السابقة تدلان على الخلاف كقوله ولو تحلل طهر في الأربعين فهو نفاس  
وقوله ولم يشترطوا ذلك أقول النافية العارية عن الاضاح السابقة  
مع اظهار الفاعل واضماره وكل منهما وضع للوافق مذكور في المتن فلم يلحق  
ذكر النافية نعم توجد بينهما في صورة الجملة الاسمية نحو لا حلا فانه  
يدل على ان اقل النفاس غير متحد وفاقا لكن في غرضها عن الاضاح السا  
كلام لان وضع الجملة الاسمية باق فيها والابلزمر ان يكون الجمل خمسا  
فان قلت اراد من وضع الاسمية الدالة على الخلاف ما هو مثبتة والنا  
عارية عنه قلت فينبذ كان عليه ان يقيدها بالمشبهة وهي اخص من  
قوله والنافية ولو قيدت بالاسمية بها وقال هذه اوضاح غير الخلاف  
لكان اضبط واغنى عن تعداد الوفاية **وبالفعل الظاهر الفاعل** كقوله  
وتكفي المرأة تحليل شعرها **والمستبرأ** اي وبالفعل المستبرأ فاعله **للعلم**  
اي مرجع الضمير بقرينه سوق الكلام كقوله ويضع اصبعه في اذنيه  
**والفعل اللازم مظهر كان فاعله** كقوله وينعقد النفل  
اي المؤذن **والفعل اللازم مظهر كان فاعله** كقوله ويجوز من طرف غير اى الوضوح  
بالشروع لا الغرض **او مضمرا** كقوله ويجوز من طرف غير اى الوضوح  
المصنف في شرحه وخايسها الفعل اللازم الذي لا يتعدى نفسه سواء كان  
فاعله مظهرا او مضمرا واقول هذا مستعربانه اراد بالفعل السابق المتعد  
سواء تعدي نفسه او بحرف الجر ليت شعري ما الفايده في هذا التطويل  
والفعل فيما سبق كان متساويا للآدم ايضا ولو طرح قوله والفعل اللازم  
مع متعلقاته وجعل اوضاح الوفاق خمسا كان وجزا **والذي لم يسم فاعله**

اي ودلنا على غير الخلاف به بالفعل المجهول كقوله يعترض في الوضو  
غسل الوجه **واذ قد** **وفينا بالمقصود** اي وفينا بما وعدناه من بيان  
الاضاح الدالة على الخلاف وغيره **فقد رخصنا حرف الحاء والسين**  
**والميم على الاسمية والمضارعة والماضية** يعني كتبت حرف الحاء  
على الجملة الاسمية الدالة على قول ابي حنيفة والسين على المضارع الدال  
على قول ابي يوسف والميم على الفعل الماضي على قول محمد ونفي قول محمد  
يعني كتبت الميم حين اشترت الى قول محمد تحرف لا **وعلى الاقوال الثلاثة**  
**على الترتيب** يعني كتبت الرقوم المذكورة على الاقوال الثلاثة المذكورة على  
الترتيب كقوله واقل نغله يوم واكثره وساعه يعني اقل نفل الاعتكاف  
يوم عند ابي حنيفة واكثر يوم عند ابي يوسف وساعه عند محمد **تنبيه**  
**على ان تلك الاحكام المفهومة اقوال اصحاب الرقوم** وهو متعول له  
لقوله **وفينا** وحرف العين والزاي والكاف يعني رخصت هذه الحروف  
على الجمل التي اصحاب هذه الرقوم وهم الشافعي وزفر ومالك والحنابلة  
الحكم المذكور فيها اي في ذلك الجمل قوله اصحاب مبتدأ وقوله بخلافه  
خبره وحرف الدال يعني كتبه على المسائل والقيود الزائدة على ما في  
الكتابين وهما القدوري والمنظومة **وقد ائرننا ان لا يحل الكاتب بها**  
اي بالرقوم هذا شروع لبيان فوايد وضع الرقوم يعني اخترنا ان نكتب  
الكاتب الرقوم ولا يحلها لفوايد خمسة **لفايدة سرعة الوقوف على**  
**مسائل الخلاف** هذه هي الفايده الاولى **واعاد للمبتدئ هذه هي**



الفائدة الثانية يعني رُتْمًا يَعْسُرُ عَلَى الْمُبْتَدِي لِإِطْلَاعٍ عَلَى كَيْفِيَّةِ  
 دَلَالَتِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فَكُونَ الرُّقُومَ مُعَيَّنَةً لَهُ عَلَيْهَا **وَالْقَاصِرُ فِي عِلْمِ**  
**الْعَرَبِيَّةِ** يَعْنِي أَعَانَةً لِلْقَاصِرِ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّهُ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ حَمَلِهِ وَحَمَلَةِ  
 وَهَذِهِ هِيَ الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُصَنَّفِ قَوْلُ الْفَائِدَةِ الْأَوَّلَى  
 فِي حَقِّ عَالِمِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْوُقُوفِ كَانَ حَاصِلًا لَهُ مِنَ الصِّيغَةِ  
 وَبِالرُّقُومِ حَصَلَتْ سُرْعَتُهُ لِأَنَّ النَّظْرَ إِلَى نَفْسِ الصِّيغَةِ لَا يَخْلُو مِنْ أَدْنَى  
 تَوَقُّفٍ وَالثَّانِيَةِ فِي حَقِّ الْمُبْتَدِي لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُرَادَ مِنْهُ غَيْرُ عَالِمِ الْعَرَبِيَّةِ  
 لِيَلَا يَتَكَرَّرَ بِالثَّالِثَةِ وَالثَّالِثَةِ فِي حَقِّ مَنْ يَعْلَمُ الْعَرَبِيَّةَ بِقُصُورٍ فَعَلِيَ هَذَا  
 يَكُونُ الرُّقُومَ مُعَيَّنَةً لِلْقَاصِرِ لَا لِلْمُبْتَدِي لِأَنَّ الْأَعَانَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي حَقِّ  
 فَلَوْ قَالُوا فَادَّةً لِلْمُبْتَدِي وَأَعَانَةً لِلْقَاصِرِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ لَكَانَ أَحْسَنَ وَلَوْ  
 أُرِيدَ مِنَ الْأَعَانَةِ الْإِفَادَةُ بِمَجَازِ النَّاسِ وَلِغَوِيهِ الْقَاصِرُ أَيْضًا لِأَنَّ الرُّقُومَ  
 مُفِيدَةٌ لِلْمُبْتَدِي نَفْسُ الْخِلَافِ وَلِلْقَاصِرِ يَسْرُهُ فَلَهُ وَجْهٌ لَكِنْ قَوْلُهُ فِي  
 شَرْحِهِ رُتْمًا يَعْسُرُ عَلَى الْمُبْتَدِي لِإِطْلَاعٍ عَلَى كَيْفِيَّةِ دَلَالَتِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ  
 يَبَاهُ لِأَنَّهُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ مَعَ الْعُسْرِ فَكُونَ الرُّقُومَ مُعَيَّنَةً لَهُ وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ وَلِيَكُونَ نَارِقًا يَنْ مَّا يَلْتَبَسُ فِي الْخَطِّ صَوْنًا لِلْكِتَابِ عَنْ غُلَاطِ  
**الْكِتَابِ** وَهُوَ جَمْعُ كَاتِبٍ وَهَذِهِ هِيَ الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ وَهِيَ أَقْوَى الْفَوَائِدِ  
 إِذْ قَدْ بَقِيَ الْجَنْحُ فِي الْخَطِّ مِثْلَ حُكْمِ بَالِيَا وَحُكْمِ بَالُونٍ وَحُكْمِ عَلَى  
 نَبَا الْجَهْلُولِ وَتَنْبِيْهَا عَطْفٌ عَلَى فَارِقًا عَلَى فَوَائِدِ **تِلْكَ الزَّوَايِدِ** وَهَذِهِ  
 هِيَ الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ وَهِيَ مُخَصَّصَةٌ بِحَرْفِ الدَّالِ الدَّالِ عَلَى الْمَسَائِلِ وَالْقِيُودِ

الزوائد وإضافة الفوائد إضافة بيانية من قبيل إضافة خاتم  
 فضته **وَقَدْ تَشَارَكَ الْمَسْئَلَةُ سَابِقَهَا** أَيِ الْمَسْئَلَةِ الَّتِي سَبَقَهَا **فِي حُكْمِهَا**  
**وَجَلَّاهَا لِلْمُشَارَكَةِ فِي الْأَعْرَابِ** يَعْنِي تَكُونُ لَفْظُ مِنَ الْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ  
 مُشَارَكًا لِلْفَرْقِ مِنَ الْمَسْئَلَةِ السَّابِقَةِ فِي الْأَعْرَابِ بِسَبَبِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ  
 كَقَوْلِهِ وَلَمْ تُوجِبِ الْبَيِّنَةُ وَالتَّرْتِيبُ فَإِنَّ التَّرْتِيبَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْبَيِّنَةِ  
 فَيَكُونُ الْمَعْطُوفُ فِي التَّقْدِيرِ مَسْئَلَةً لِأَنَّهُ قَوْلُهُ لَمْ تُوجِبِ مُقَدَّرٌ فِيهِ فَيَكُونُ  
 الْمَسْئَلَتَانِ مُشَارَكَتَيْنِ فِي عَدَمِ الْوُجُوبِ وَفِي مُخَالَفَةِ الشَّافِعِيِّ لَنَا فِيهِمَا  
**وَهَذَا أَجِبْنِ لِنُشْرَحَ** يَعْنِي هَذَا وَقَدْ شَرَّوْنَا مَسَائِلَ الْكِتَابِ **مُعْتَمِدِينَ**  
**عَلَى الْعَدِيدِ مِنَ الْوَهَّابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ** وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمُنَاقِبُ  
**كِتَابُ الطَّهَارَةِ** اخْتَارَ لَفْظَ كِتَابٍ عَلَى بَابٍ لِأَنَّهُ فِيهِ  
 مَعْنَى الْجَمْعِ يُقَالُ كُتِبَ الْخَيْلُ أَيِ جُمُعَتُهَا وَالبَابُ بِمَعْنَى النُّوعِ وَكَانَ  
 الْغَرَضُ بَيَانُ أَنْوَاعِ الطَّهَارَةِ لِأَنَّهُ نَوْعًا وَأَمَّا لِمَجْمَعِ الطَّهَارَةِ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ  
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ لَا تُنْتِجَ وَلَا يَجْمَعُ خَصَّ الطَّهَارَةُ بِالْبَدَنِ مِنْ شَرِّ طَوَاطِفِ  
 الصَّلَاةِ لَكُونِهَا أَهْدَى لَهَا لَا تَسْقُطُ بِعُذْرٍ فَسَبَبٌ وَجُوهُهَا الصَّلَاةُ بِشَرِّ  
 الْحَدَثِ يُفْتَرَضُ فِي الْوُضُوءِ **غَسْلُ الْوَجْهِ** إِنَّمَا قَالَ يُفْتَرَضُ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ  
 بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةُ الْغَسْلُ هُوَ  
 الْأَسَالَةُ مَعَ التَّقَاطُرِ وَمَا قَالُوا الْوَجْهَ مِنْ قِصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى اسْفَلِ  
 الذَّقَنِ طَوْلًا وَمِنْ شَحْمَةِ الْأُذُنِ إِلَى الْآخِرَةِ عَرْضًا قَبَا غَيْرًا بِالْغَالِبِ  
 لِأَنَّ حَدَّ الْوَجْهِ فِي الطَّوْلِ مِنْ مُبْتَدَأِ سَطْحِ الْجِهَةِ سِوَاكَانَ عَلَيْهِ شَعْرًا وَلَا



وَيُسْقِطُهُ عَمَّا وَرَأَ الْعَذَارُ يَعْنِي يُسْقِطُ أَبُو يُوسُفَ افْتِرَاضَ الْغَسَلِ  
 عَمَّا وَرَأَ الْعَذَارُ وَهُوَ الْبِضَاصُ الَّذِي بَيْنَ الْعَذَارِ وَالْأُذُنِ لِأَنَّ الْبَشْرَةَ الَّتِي  
 تَحْتَ الشَّعْرِ فِي الْعَذَارِ إِذَا الرِّجَبُ غَسَلَهَا فَمَا هُوَ بَعْدَ أُولَى وَقَالَ ابْنُ  
 مَسْلَةَ لَأَنْ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ لِأَسْبَابٍ تَارَهُ بِالشَّعْرِ فَكَانَ  
 خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ وَجْهًا وَلَا اسْتِنَارَ فِيمَا وَرَأَ الْعَذَارُ فَجَسِبَ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا  
 كَانَ وَإِنْ كَانَ ثَطَاوَامُ رَدَ فغسله وَاجِبٌ اتِّفَاقًا **وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ**  
 كَلَاهُمَا مَعْطُوفَانِ عَلَى الْوَجْهِ **إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ** الْمِرْفَقُ مَجْمَعُ عَظْمِ  
 السَّاعِدِ وَالْعَصْدِ هُوَ الْعَظْمُ التَّالِي الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى عَظْمِ السَّاقِ إِلَى هُنَا  
 مَعْنَى مَعَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ أَيَّ مَعَ  
 أَمْوَالِكُمْ **وَأَدْخَلْنَا هُمَا** قَالَ الْمُصَنِّفُ أَيَّ الْمِرْفَقِ وَالْكَعْبِ وَذَلِكَ  
 لِأَنَّ فِي التَّنْبِيهِ مُفْرَدًا مِنْ قِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى  
 وَيُمْكِنُ أَنْ يَعُودَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشِينِ أَيْ أَدْخَلْنَا الْمِرْفَقَيْنِ فِي غَسَلِ  
 الْيَدَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ فِي غَسَلِ الرِّجْلَيْنِ خَلَا قَوْلَ لِرَفْرَفِهِ **إِنْ الْمِرْفَقُ** وَقَعَ عَلَيْهِ  
 لِلْغَسَلِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ اتَّوَا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ **وَلَنَا** أَنَّ  
 الْغَايَةَ إِذَا اتَّوَا هُمَا قَبْلَهَا يَكُونُ لَاسْقَاطِ مَا وَرَآهَا وَهَذَا لَفْظُ الْيَدِ  
 مَتَنَاوِلٌ لِلْمِرْفَقِ إِلَى الْمَنْكَبِ فَيَكُونُ لِلْإِسْقَاطِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّاقَ هُوَ  
 الْبَعْضُ الَّذِي يَلِي الْإِبْطَ فَيَكُونُ إِلَى الْمِرْفَقِ غَايَةً لَا غَسَلُوا مِنْ حَيْثُ سَقُوطُ  
 مَا وَرَآهَا عَنْ الْغَسَلِ وَالصَّوْمُ لَمْ يَكُنْ مَتَنَاوِلًا لِلْيَدِ لِجَعْلِ الْغَايَةِ لِمَا الْحَكْمُ  
 وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ هَذَا مَا قَالُوا وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ لَكِنَّ تِلْكَ الْقَا

أَيُّ يَكُونُ فِي  
 التَّنْبِيهِ مُفْرَدًا

الْقَاعِدَهُ غَيْرَ مُطَرَّدَةٍ لِأَنَّ وَاحِدًا لَوْ قَالَ قَرَأْتُ الْمُخْتَارَ إِلَى بَابِ الْبَيْعِ  
 لَا يَدْخُلُ الْغَايَةَ عَرَفًا فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ أَنَّ الصَّدْرَ كَانَ مَتَنَاوِلًا لَهُ وَالْأَوَّلَى  
 أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْغَايَةَ قَدْ تَدْخُلُ وَقَدْ لَا تَدْخُلُ فِي الْحَكْمِ وَهَذَا  
 إِذَا دَخَلْنَا هُمَا اخْتِيَاظًا فِي قَامَةِ الْفَرْصِ أَوْ يُقَالُ مَعْنَى الْغَايَةِ فِي الْآيَةِ  
 كَانَ مُجْمَلًا فَادَارَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَسْلَ عَلَى مَرَأَتِهِ فِي  
 الْوُضُوءِ وَقَعَ بَيَانًا لَهُ **وَلَمْ يَفْرَضُوا مَسْحَ كُلِّ الرَّاسِ** يَعْنِي مَسْحَ كُلِّ  
 الرَّاسِ فِي الْوُضُوءِ غَيْرَ مَفْرُوضٍ عِنْدَنَا خِلَافًا لِمَالِكٍ تَحْرِيرَ الْمُحْتِثَاتِ أَنَّ  
 الْمَسْحَ أَصَابَةُ الْيَدِ الْمُبْتَلَةِ بِتِلْكَ يَدٍ فِيهَا بَعْدَ الْغَسَلِ أَوْ مَا خُوِذَ مِنَ الْإِهَانِ  
 وَلَا يَكْفِي لِتِلْكَ الْيَدِ فِي بَعْدِ الْمَسْحِ وَلَا الْمَاخُوذُ مِنْ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ **لَهُ** أَنْ  
 الرَّاسُ فِي الْآيَةِ ذِكْرٌ مُطْلَقًا فَيَقَعُ عَلَى كُلِّهِ وَالْبَارِزُ **وَلَنَا** حَدِيثُ  
 الْمَغِيرَةِ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْفَى مَسْحَ النَّاصِيَةِ فِي وَضُوءِ  
 وَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ بَيَانًا لِمَقْدَارِ الْمَسْحِ لِأَنَّ  
 الْآيَةَ كَانَتْ مُجْمَلَةً فِي حَقِّهِ وَلِهَذَا لَا يَكْفُرُ مَنْ أَنْكَرَ مَقْدَارَ الرِّبْعِ وَمَنْ أَنْكَرَ  
 فَرَضِيَّةَ أَصْلِ الْمَسْحِ يَكْفُرُ لِأَنَّهُ قَطْعِيٌّ **فَنَقَدَرُهُ بِالرِّبْعِ** يَعْنِي بَعْضَ الرَّاسِ  
 الْمَفْرُوضُ مَسْحُهُ مَقْدَرُهُ عِنْدَنَا بِالرِّبْعِ **لَا بِلَا قِلٍ** يَعْنِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مَقْدَرُ  
 بِأَقْلٍ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرَّاسِ وَلَوْ كَانَ عَلَى شَعْرَةٍ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ  
 فِي مَذْهَبِهِ لِأَنَّ الْبَاءَ فِي الْآيَةِ لِلتَّبْعِيضِ وَأَقْلٌ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْبَعْضِ  
 مُتَيَقِّنٌ فَيَجْعَلُ عَلَيْهِ **وَلَنَا** مَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ وَالنَّاصِيَةِ رُبْعُ  
 الرَّاسِ لَكُونِهَا أَحَدُ حَوَائِجِ الْأَرْبَعِ **وَمَعْنَاهُ فِيهِ مَدَّ الْأَصْبَعِ** يَعْنِي لَوْ وَضَعَ



اصبعه على رأسه فمدّها مقدار ربع الرأس لم يجز عندنا خلافاً لغيره  
 قيد الاصبع اتفاقاً في الخلاف في الاصبعين اذ امدت اكد ذلك وفي الخلق  
 فان قلت لم خص الاصبع وحكم الاصبعين مثلها قلت لانه لو مسح بالابهام  
 والسبابة مع ما بينهما من الكف يجوز عندنا مع انه يقع ان يقال  
 مسح بالاصبعين ولو ذكر الاصبعين لتوهم دخوله في الخلاف وليس  
 كذلك قيد بالمد لانه لو مسح باصبع واحدة بمياه في مواضع جان  
 اتفاقاً ولو مسح باصبع واحدة بجوانبها المارح لا يجوز اتفاقاً في الاصح له  
 ان الماء يعطى له حكم الاستعمال ما دام في محله وجميع الرأس محل المسح  
 فيجوز **ولنا** ان المسح حصل بوضع الاصبع ومدّها انفصلت البلة  
 عن المحل المسوح حكماً فصارت مستعملة فالمسح بعده يكون ممّا غير  
 ظهور فان قلت هذا يقتضي ان لا يجوز غسل العضو للحدث لان الماء  
 لا في ولا يبعثه فصار مستعملاً قلت الغسل لا يكون مجزياً بالماء وذا الا  
 تخلوا عن اول وصوله فلم يعط للماء حكم الاستعمال قبل الانفصال للضر  
 والمسح ليس كذلك لانه يحصل بوضع اليد من غير امرار ولكن بعد مسح  
 قدر الربع اذ امد يده لا يصير مستعملاً في حق اقامة سنة الاستيعان  
 واما لو وضع ثلاث اصابع فيجزيه عن المسح اتفاقاً في بعض الروايات  
 وفي بعضها يجزيه عند متحد مداؤه لم يمد لانه اكر اصابع يد فاقسم  
 مقام الكل وعندهما لا يجزيه لان المعتبر ربع الرأس وذا لا يحصل لها  
**وفرض الحية مسح ربعا** يعني المفروض في الحية مسح ربعا عند اي حيفة

لان ماتحت الحية لما سقط غسله لتعسّره وجب مسحه كالجيرة والمسوح  
 لا يجب استيعابه فيقدر بالربع مسح الرأس **والاصح ما يلا في البشارة**  
 يعني روي عن اي حيفة ان فرض الحية مسح ما يلا في الوجه دون ما  
 استرسل من الدق وهذه الرواية اصح لانه لما سقط فرضية غسل ما  
 تحت الحية انتقل فرضيته الى خلفه وهو المسح **ويسقطه** اي سقط ابو  
 يوسف وجوب مسح الحية لان الغسل لما سقط عما تحت الحية بذاتها  
 سقط اضلاكا ليد المقطوع **او ليسوعها** يعني روي عن اي يوسف  
 انه اوجب مسح الحية كلها لانها قامت مقام ما تحتها وكان كله مغسولاً  
 فكذا يمسح كلها **ويحكم بالاجزاء والطهورية في ملاقة المسوح الانا**  
**ناوياً للمسح** يعني اذا دخل المتوضي رأسه او خفه في الاناء ناوياً للمسح  
 لحكم ابو يوسف بان لا يجزي عن المسح ويكون ما الاناء طهوراً لان ما  
 يبقى في الاناء من الماء لم يقر به الفرض فلا يكون مستعملاً وانما اقيم  
 بالبلة المصابة بالمحل وهي لم تنفصل عن محلها حقيقته ولا حكماً في  
 بقوله ناوياً للمسح لانه لو لم يكن ناوياً يكون الماء طهوراً اتفاقاً لا بعد  
 رواه الحديث عند اي يوسف وقصد القرية عند متحد وفيه اشارة  
 الى ان نية التقرب في اول الوضوء غير كاف لاجزاء هذا المسح بل لابد فيه  
 من نية مخصوصة لكونه وارداً على غير صورة المسح **لا بعد ههنا** يعني قال  
 متحد لاجزائه عن المسح لان الماء صار مستعملاً بنية التقرب عند اصابته  
 فلا يكون طهوراً ولا يجوز المسح ببلته قيدنا المسوح بالبراء والجف لان

ح  
مسح

لا بد منها



مَنْ عَلَى ذِرَاعَيْهِ جَبَابِرٌ لَوْ غَمَسَهَا فِي إِنَاءٍ بَرْدٌ بِهِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا لَمْ يَجْزِ وَافْسَدَ  
 الْمَاءُ لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا كَالْغَسْلِ لِمَا خَلَّتْهَا مِنْ الْحَقَائِقِ **وَلَيْسَ الْمُسْتَيْقِظُ**  
**غَسْلُ يَدَيْهِ ابْتِدَاءً** إِلَى رُسُغِيهِ لِأَنَّهَا آلَةُ التَّطَهِيرِ فَيَبْدَأُ بِتَنْظِيفِهَامَا اعْلَمْ  
 أَنَّ الْفَيْدَ بِالْمُسْتَيْقِظِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اتِّفَاقًا لِمَا ذَكَرَ فِي الْمَجِيطِ أَنْ غَسَلَمَا  
 فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ سُنَّةٌ عَلَى الْأَطْلَاقِ لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْكِفَايَةِ هَذَا الْغَسْلُ  
 الْمُسْنُونُ نَوْبٌ عَنِ الْغَسْلِ الْمَفْرُوضِ كَالْفَاحِجَةِ فَالْهَاجَةِ وَاجِبَةٌ فِي الصَّلَاةِ  
 بِحَدِيثٍ يَدُلُّ عَلَى نَعْيِهَا وَنَايِبَةٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْمَفْرُوضَةِ حَيْثُ جَوَزَ الصَّلَاةُ  
 بِهَا وَأَنْ لَمْ يَقْرَأْ غَيْرَهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِأَنَّ أَجْمَالَ تَجَسُّدِ الْيَدِ كَانِ  
 لِلْمُسْتَيْقِظِ إِذَا مَرَّ عَادَتُهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْمُرُونَ بِأَلَّا يَسْتَبْجَاءَ حَتَّى يَتَوَضَّعَ  
 بِالْمَاءِ لَا يَسْنُ غَسْلَمَا **وَالْتَسْمِيَةُ** أَيُّ وَلَيْسَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ ذِكْرُ اسْمِ  
 اللَّهِ فَلَوْ قَالَ فِيهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ صَارَ مُقِيمًا لِسُنَّةِ التَّسْمِيَةِ  
 قَالُوا لَوْ سَمِيَ فِي أَثْنِهَا لَمْ يَكُنْ مُقِيمًا لِلْسُنَّةِ فَإِنْ قُلْتُ لَوْ سَمِيَ الْأَكْلُ فِي أَثْنِهَا  
 أَكَلَهُ لِنِسْبَانِهِ فِي أَوَّلِهِ كَانَ كَأَنَّهُ قَدْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوُضُوءِ كَذَلِكَ قُلْتُ  
 الْوُضُوءُ كُلُّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَجْزِي فَدَشَّرْتُ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَائِهِ وَقَدْ بَانَ  
 وَكُلُّ لَفْظَةٍ مِنَ الْأَكْلِ فَعَلٌ مُبْتَدَأٌ فَلَمْ يَفُتْ وَقْتُهُ قِيلَ يَسْمَى قَبْلَ اسْتَبْجَاءِ  
 لِأَنَّهُ مِنَ الْوُضُوءِ وَقِيلَ بَعْدَهُ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ عِنْدَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ لَا يَكُونُ لَغْظِيمًا  
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْمَى فِيهِمَا اخْتِيَاظًا قَالُوا صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَقَعَ فِي مُخْتَصَرِ الْقُدُّورِ  
 أَنَّ التَّسْمِيَةَ سُنَّةٌ لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْوُضُوءِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ لِأَنَّ  
 السُّنَّةَ مَا وَاطَّعَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ فَلَمْ يَشْتَهَرْ مُوَاطَّعَتُهُ عَلَى التَّسْمِيَةِ **وَالسُّوَالُ**

بِرَأْسِهِمَا

أَيُّ اسْتِعْمَالِهِ لِأَنَّ السُّوَالَ اسْمٌ لِلْمُخَشَّبَةِ الْمَرَّةِ الْمُنْعِيْنَةِ لِلْإِسْتِيَاكِ وَنَحْوِهَا  
 سَنَ اسْتِعْمَالِهِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُوَاطِّعُ عَلَيْهِ وَعِنْدَ فَقْدِهِ يُعَالِجُ  
 بِالْأَصْبَعِ وَفِي الْخُلَاصَةِ يَنَالُ بِالْأَصْبَعِ ثَوَابَ السُّوَالِ أَمَّا وَقْتُهِ فَيَقِيلُ  
 قَبْلَ الْوُضُوءِ وَفِي زَادِ الْقَهْقَرَاءِ الْفَاسِيَةِ حَالَةُ الْمُضْمَضَةِ تَكْمِيلًا لِلْإِتْقَانِ  
**وَالْخَلِيلُ** أَيُّ سَنَ تَحْلِيلِ الْأَصَابِعِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلَّلُوا أَصَابِعَكُمْ  
 قَبْلَ أَنْ يَخْلُلَهَا نَارُ جَهَنَّمَ قَبْلَ هَذَا إِذَا وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى أَثْنِهَا وَإِنْ لَمْ يَصِلْ  
 بَانَ كَأَنَّ مُنْصَمَةً فَالْخَلِيلُ وَاجِبٌ **وَيَرَاهُ** أَيُّ ابْنِ يَوْسُفَ التَّحْلِيلُ **يُ**  
**الْحَيَّةُ سُنَّةٌ** لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا تَوَضَّعَ شَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي لِحْيَتِهِ  
**وَمَا فَصِيلُهُ** لِأَنَّ السُّنَّةَ كَوْنُ لَا كَالِ الْفَرْضِ فِي مَحَلِّهِ وَدَاخِلِ الْحَيَّةِ  
 لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِأَقَامَةِ فَرَضِ الْغَسْلِ فَيَحْمِلُ مَا رَوَاهُ عَلَى الْفَصِيلَةِ **وَالثَّلَاثُ** أَيُّ  
 يَسْنُ ثَلَاثَ الْغَسْلِ لِمُوَاطَّعَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ **وَالِاسْتِيعَابُ الْمَسْحُ**  
 أَيُّ يَسْنُ اسْتِيعَابُ مَسْحِ الرَّاسِ مَرَّةً لِأَنَّهُ اكْتَمَالَ الْفَرْضَ وَفِي النَّبِيِّينَ الْأَكْمَلِ  
 فِي كَيْفِيَّتِهِ أَنْ تَضَعَ كَفَيْهِ وَأَصَابِعَهُ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ وَيَمُدُّهَا إِلَى قَفَاهُ  
 ثُمَّ مَسَحَ أَذْيَنَهُ بِأَصْبَعَيْهِ وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا لِهَذَا الْأَنْ الْأَذْيَنَ  
 مِنَ الرَّاسِ بِالْيَمَنِ أَيْ حَكْمُهُمَا حَكْمُ الرَّاسِ وَأَمَّا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا مَسَحَهُمَا مَاءً مَسَحَ  
 بِهِ الرَّاسَ **وَالثَّلَاثُ** أَيُّ لَا جَعَلَ ثَلَاثَ الْإِسْتِيعَابِ سُنَّةً وَقَالَ  
 الشَّافِعِيُّ هُوَ سُنَّةٌ لِأَنَّ الرَّاسَ مَسْجُوحٌ فَيَثَلَّثُ كَالْمَغْسُولِ **وَلَنَا** أَنَّهُ مَسَحَ  
 فَلَا يَسْنُ ثَلَاثَتَهُ كَمَسْحِ الْخَفَيْنِ وَفِي سُنَنِ الْأَوَّلِيِّ لِأَنَّهُ قِيَاسُ الْمَسْجُوحِ عَلَى  
 الْمَسْجُوحِ **وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ** إِنَّمَا سُنَّتَا لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاطَّعَ عَلَيْهِمَا



مَعَ تَرْكِهِ أَحْيَانًا وَتَوْفِيهِ لِكُلِّ مَنَّا **لَا هُتَمَا** يَعْنِي يَأْخُذُ الْمُتَوَضِّعُ لِكُلِّ شَرْعٍ مَاءً  
 جَدِيدًا فِي الْمُضْمَضَةِ وَكَذَا فِي الِاسْتِنْشَاقِ عِنْدَنَا مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ فَعَلَّ كَذَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَأْخُذُ كَفًّا مِنَ الْمَاءِ يَخْمَضُ بَعْضُهَا  
 وَيَسْتَنْشِقُ بَعْضُهَا ثُمَّ يَفْعَلُ ثَانِيًا وَثَالِثًا كَذَلِكَ وَهُوَ يَمْسُكُ أَيْضًا  
 بِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَكَذَا **وَلَرُصْمًا فِي الْغُسْلِ** يَعْنِي الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ  
 وَاجْتِبَانِي فِي الْغُسْلِ عِنْدَنَا وَسُنَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَمَا فِي الْوُضُوءِ **لَهُ**  
 قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرِ أَيْ السُّنَّةِ وَعَدَّةٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 مِنْهَا الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ أَنْهُمَا فَرْضَانِ فِي الْجَنَابَةِ سُنَّتَانِ فِي  
 الْوُضُوءِ فَيَحْجَلُ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى الْوُضُوءِ وَفِي الْمَجِيطِ بِفَعْلِ كِلَيْهِمَا  
 يَمِينُهُ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْيَمِينَ لِلْوَجْهِ وَالْيَسَارُ لِلْمَقْعَدِ وَقِيلَ  
 يَمَضُّ وَيَسْتَنْشِقُ يَمْسَرُ لَأَنَّ الْيَسَارَ لِلْأَقْدَارِ **وَمَسَحَ الْأَذْنَيْنِ بِمَاءِ**  
**الرَّاسِ** يَعْنِي مَسَحَ الْأَذْنَيْنِ عِنْدَنَا بِمَا عَلَى الرَّأْسِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِمَا جَدِيدٍ  
**لَهُ** مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا **وَلَنَا** مَا رَوَى أَنَّهُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ اغْتَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَمَسَحَ بِهَا رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ فَيَحْجَلُ مَا رَوَاهُ  
 عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي كَفِّهِ بَلَّةٌ وَفِي الْخَفَقَةِ ادْخَالَ الْأَصْبَعَ الْمَبْلُوكَ فِي صَمَاحِ  
 الْأَذْنَيْنِ أَذْبَ لَأَسْنَتَهُ **وَلَمْ يَوْجِبِ النِّيَّةَ** يَعْنِي أَنَّ نِيَّةَ الْمُتَوَضِّعِ رَفَعَ الْحَدِيثَ  
 أَوْ عِبَادَةً لَا تَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي كَوْنِ الْوُضُوءِ مِفْتَاحًا  
 لِلصَّلَاةِ عِنْدَنَا وَشَرْطٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ قِيَدٌ نَبْقُولُنَا فِي كَوْنِهِ مِفْتَاحًا  
 لِأَنَّ النِّيَّةَ فِي كَوْنِ الْوُضُوءِ فَرِيَّةٌ شَرْطٌ اتِّفَاقًا **لَهُ** أَنَّ الْوُضُوءَ طَهَارَةٌ

في غسل الأذن  
 في وضوء الأذن  
 في مسح الرأس  
 في مسح الأذن

صلى

حَكِيمَةٌ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ كَالنِّيْمَةِ **وَلَنَا** أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَّمَ الْأَعْرَ  
 الْجَاهِلِ الْوُضُوءَ وَلَمْ يُعَلِّمْهُ النِّيَّةَ وَلَوْ كَانَتْ فَرْضًا لَعَلَّمَهُ وَقِيَّاسُهُ عَلَى  
 النِّيْمَةِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ الْمَاءَ خَلَقَ مُطَهِّرًا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْزَلَ  
 مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ظَهُورًا وَالتُّرَابُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَفِي الْكِفَايَةِ النِّيَّةُ  
 شَرْطٌ فِي التَّوَضُّعِ بِنِيَّةِ التَّمَرُّوسِ وَالْحَارِ كَالنِّيْمَةِ **وَالترتيب** يَعْنِي  
 التَّرْتِيبَ عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَنْعِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْوُضُوءِ عِنْدَنَا حَتَّى لَوْ  
 بَدَأَ بِرَأْسِهِ أَوْ بِرِجْلَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ جَازٍ وَعِنْدَهُ شَرْطٌ فَلَمْ يَجْزِ وَأَمَّا  
 لَوَبَدَأَ بِغُسْلِي يَدَيْهِ الْيُسْرَى قَبْلَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى جَازٌ اتِّفَاقًا وَإِنْ بَدَأَ بِغُسْلِ  
 الْيَمِينِ مِنَ الْمِرْفَقِ جَازٌ أَجْمَاعًا لَكِنْ خَالَفَ السُّنَّةَ وَلَوْ انْغَسَرَ الْمُحَدِّثُ  
 فِي الْمَاءِ مَعَ النِّيَّةِ لَا يَجْزِيهِ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ وَقِيلَ يَجْزِيهِ عِنْدَهُ  
 لِأَنَّ الْجَمِيعَ صَارَ لَوُضُوءًا وَاحِدًا مِنَ الْحَقَائِقِ **لَهُ** قَوْلُهُ تَعَالَى فَاغْسِلُوا  
 وَأُجُوهَكُمْ ذِكْرُهُ يَحْرَفُ التَّعْقِيبُ الدَّالُّ عَلَى التَّرْتِيبِ فَإِذَا كَانَ غُسْلُ  
 الْوَجْهِ مُرْتَبًا عَلَى الْقِيَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِذَا ارْتَدَمَ الْقِيَامُ ثَبَتَ التَّرْتِيبُ  
 فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ لِعَدَمِ الْقَابِلِ بِالْفَسْلِ **وَلَنَا** مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 مَسَحَ رَأْسَهُ فَتَدَكَّرَ بَعْدَ فِرَاعِهِ فَمَسَحَهُ بِبِلَلِ كَفِّهِ وَالْجَوَابُ عَنْ اسْتِدْ  
 أَنْ الْقَاءَ أَفَادَ تَرْتِيبَ مَجْمُوعِ الْوُضُوءِ أَوْ ذَالَا يُدَلُّ عَلَى تَرْتِيبِ أَجْزَائِهِ  
 الْمَذْكُورَةِ بِالْوَاوِ **وَلَمْ يَشَرْطُوا وَلَا** أَلَا لَوَلَا بَكْسَرُ الْوَاوِ أَنْ يَغْسَلَ الْعَضْوَانِ الشَّ  
 قَبْلَ خِفَافِ الْأَوَّلِ فِي هُوَا مُعْتَدِلٍ وَهُوَ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا خِلَافًا  
 لِمَالِكٍ **لَهُ** أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاطْبَأَ عَلَيْهِ **وَلَنَا** أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ أَعْضَاءَ

تتم

لأله



الوضوء في الآية بالواو وهذا يدل على الواو فمن شرط زاد على النقص بغير  
 الواحد والزيادة نسخ فلا يجوز **وَيُسَبِّحُ الشَّامِسُ** لما روي أنه عليه السلام  
 كان يحث النيام في شانه كله حتى في شعله وظهره **فَقِيلَ**  
 في نوافض الوضوء المراد من نفض الوضوء إخراج عما هو المطلوب منه  
 وهو استباحة الصلوة **وَيَنْقُضُهُ كُلُّ خَارِجٍ مِنْ سَبِيلٍ** أراد به سبيل  
 الحديث لأن العرف الشرعي يستعمله فيه إخراج عن الخارج لا عن سبيل  
 كالدفع والعرق ويقدر به قوله فتلحق به الخارج الجنس إذا لحاق  
 نقضه لا شتران **وَلَمْ يَشْرُطُوا الْأَعْيَادَ** يعني لم يشترط علما ونا في كون  
 الخارج ناقضا أن يكون على وجه الاعتقاد وشرطه ما لك فيكون  
 خروج الحصاة من الذكر والدود من البرنا فضا عندنا وغيرنا فضر  
 عنده أما الدودة الخارجة من الجرح فغيرنا فضا اتفاقا لأن الجنس  
 الذي عليها من الرطوبة قليل غير سائل وإذا خرجت من السبيل فما عليها  
 من الجنس وإن كان قليلا فحدث بالنقص وإنما قال الاعتقاد ولم يقل  
 المعتاد لأن خروج المعتاد إذا كان لا على وجه الاعتقاد لا ينقض عنده  
 كسلب البول **لَهُ** قوله عليه السلام للمستحاضة صلى وإن قطر الدم على  
 الحصى **وَلَنَا** ما روي أنه عليه السلام سئل عن الحديث فقال كل ما يخرج  
 من السبيلين وكلمة ما عامة يتناول المعتاد وغيره فإن قلت قوله  
 كل خارج كيف يتناول غير المعتاد وقد قالوا الرجح الخارج من قبل  
 المرأة وذكر الرجل غيرنا فضا لأنها لا تنبعث عن محل النجاسة وإن خرجت

رجح من المفضاة وهي التي صار سبيلها واحدا فإن كانت منتنة  
 ينقض والا فلا قلت المراد أن كل خارج من سبيل بعد ما يكون نجسا  
 يتناول المعتاد وغيره اعلم أن المراد من الخروج الظهور حتى لا ينقض  
 ينزول البول إلى قصبه الذكر فلوترك إلى القلفة انتفض لانه في  
 حكم الخارج ولهذا قال بعض مشايخنا إيصال الماء إلى داخل الجلد  
 وهو الصحيح وفي الحائنة إذا تبين الخشني أنه رجل أو امرأة فالخرج  
 الآخر بمنزلة الجرح لا ينقض ما يظهر منه حتى يسيل **وَيُلْحَقُ بِهِ الْخَارِجُ**  
**النَّجَسُ** وهو يفتح الجيم عين النجاسة وبكسرهما ما لا يكون ظاهرا كالثوب  
 النجس هذا في اصطلاح الفقهاء وأما في اللغة فيقال نجس الشيء ففوض  
 نجس **من غيره** **وَالْفَنَى** يعني الخارج النجس من غير سبيل كالدم وغيره  
 ملحق بالخارج من سبيل في كونه ناقضا للوضوء وكذا الفنى عندنا وقال  
 الشافعي لا ينقضان قل أو كثر وإنما أورد الفنى بالذكر مع دخوله في قوله  
 الخارج النجس لأنه مخالف في حد الخروج كما يحى بيانه **لَهُ** ما روي أنه عليه  
 السلام أحجم ولم يتوضأ ورؤي أنه عليه السلام قأ ولم يتوضأ **وَلَنَا**  
 قوله عليه السلام الوضوء من كل دبر سائل وقوله عليه السلام الفس  
 حدث وفي القنية إذا قأ الطعام من ساعته فالصحيح أنه ينقض وعن  
 أبي حنيفة أنه لا ينقض قال الإمام الزاهدي هذا إذا وصل إلى معده  
 وإن كان بعد في المري لا ينقض بالاتفاق **وَشَرَطْنَا فِيهِمَا السَّيْلَانِ**  
**وَالْإِمْتِلَاءَ** يعني قلنا إنما ينقض الخارج النجس من غيره إذا كان سائلا

عجب

فمنه  
 فخرج  
 فخرج  
 فخرج



والقِيَ إذا كَانَ مِلَاءَ الْغَيْمِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا نَعَا مِنَ الْكَلَامِ وَقَالَ  
رُفْرُفُغَانٍ مُطْلَقًا لِأَطْلَاقِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَلْبُ حَدَّثَ مِنْ غَيْرِ فُضِّلَ  
بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَلَئِنْ سَيَّلَانَ لَيْسَ شَرْطُ فِي الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ  
فَكَذَا فِي الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِهِ **وَلَنَا** مَا نَقُلُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ  
حِينَ عَدَّ الْأَحْدَاثَ أَوْ دَسَّعَهُ مِلَاءَ الْغَيْمِ الدَّسَّعَةُ الْقَيْئَةُ وَأَنَّ الْخُرُوجَ فِي  
غَيْرِ السَّبِيلِ أَيْ يَكُونُ بِالسَّبِيلِ لِأَنَّ الْبَحْرَ كَالْدَمِ وَغَيْرِهِ حَاصِلُهُ مَوْضِعُهُ  
وَبِالظُّهُورِ فِيهِ لَا يَكُونُ خَارِجًا وَفِي السَّبِيلِ يَحْصُلُ الْخُرُوجُ بِالظُّهُورِ لِأَنَّ  
الْجَنَاسَةَ انْتَقَلَتْ مِنْ مَوْضِعِهَا إِلَيْهِ وَفِي النُّوَادِرِ الْفَرَادُ إِذَا مَرَّ دَمُ النَّسَاءِ  
إِنْ كَانَ كَبِيرًا يَنْقُضُ ضَوْؤَهُ لِأَنَّ الدَّمَ فِيهِ يَكُونُ سَائِلًا **وَهُوَ مُلَغًى فِي يَتَى**  
**دَمٌ مَا يَجِيءُ** إِذَا قَاءَ دَمًا مَا يَجِيءُ الْغَى بُوْحَيْفَةً فِيهِ شَرْطُ الْإِمْتِلَاءِ وَقَالَ  
يَنْقُضُ ضَوْؤَهُ وَإِنْ قَلَّ لِأَنَّ الْمَعْدَةَ لَيْسَتْ مَوْضِعَ الدَّمِ فَيَكُونُ مِنْ قَرَحَةٍ  
فِي الْجَوْفِ فَتَنْقُضُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا **وَأَعْتَبِرْهُ** أَيِ اعْتَبِرْ مُحَمَّدٌ شَرْطُ الْإِمْتِلَاءِ فِيهِ  
اعْتِبَارًا بِسَائِرِ الْقِيَمَةِ بِالْمَايَةِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عُلْقًا لَا يَنْقُضُ إِذَا مِلَاءَ الْغَيْمِ  
اتِّفَاقًا قَبْلَ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا كَانَ الدَّمُ صَاعِدًا مِنَ الْجَوْفِ وَغَالِبًا عَلَى الْبِرَاقِ  
وَإِنْ غَلِبَهُ الْبِرَاقُ لَا يَنْقُضُ اتِّفَاقًا وَإِنْ اسْتَوَيَا يَنْقُضُ احْتِيَاطًا بِالِاتِّفَاقِ  
وَأَنْ تَرَى مِنَ الرَّائِسِ يَنْقُضُ اتِّفَاقًا إِنْ كَانَ سَائِلًا وَإِنْ كَانَ عُلْقًا لَا يَنْقُضُ مِنَ  
الْحَقَائِقِ **وَيَحْكُمُ بِنَاقِصِيَّتِهِ فِي الْبَلْعِ** يَعْنِي أَنْ قَاءَ بَدَنًا مِلَاءَ الْغَيْمِ يَنْقُضُ  
ضَوْؤَهُ عِنْدَ أَنْ يَتَوَسَّفَ لِأَنَّهُ صَارَ نَجَسًا نَجَاسَةً وَجَسْرًا قَالَا لَا يَنْقُضُ لِأَنَّهُ  
ظَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْخُذُ نَحَامَتَهُ بِطَرَفِ رِدَائِهِ

وَأَنَّهُ أَمْلَسَ زَلَقًا لَا يَحْتَمِلُ الْجَنَاسَةَ كَالسَّيْفِ الصَّغِيرِ اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ  
فِيمَا إِذَا ارْتَقَى الْبَلْعُ مِنَ الْجَوْفِ أَمَّا النَّازِلُ مِنَ الرَّائِسِ فَعَيْنُ نَاقِصَاتِنَا قَاءَ  
وَفِيمَا إِذَا كَانَ الْبَلْعُ صَرَفًا أَوْ غَالِبًا عَلَى الطَّعَامِ إِنْ كَانَ مُتَمَرِّجًا يَجِبُ  
لَوْ انْقَرَدَا الْبَلْعُ كَانَ مِلَاءَ الْغَيْمِ وَلَوْ كَانَ الْغَالِبُ هُوَ الطَّعَامُ جَبَّتْ لَوَانَقَرَدَ كَانَ  
مِلَاءَ الْغَيْمِ يَكُونُ نَاقِصًا بِالِاتِّفَاقِ **وَيَجْمَعُ الْمُنْفَرِقَ لِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ لَا الْبَالَا** **عَش**  
هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا أَيْ وَجِبَتْ لِكُلِّ مَجْمَعٍ الْمُنْفَرِقِ كَذَا قَالَ  
الْمُصَنِّفُ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَجْمَعَ مَضَارِعًا يَعْنِي إِذَا قَاءَ مُتَمَرِّجًا جَبَّتْ لَوْ  
جَمَعَ بِمِلَاءِ الْغَيْمِ قَالَ أَبُو يُونُسَ إِنْ اتَّخَذَ الْمَجْلِسُ مَجْمَعًا وَالْأَقْلَى لَأَنَّ  
اتِّحَادَ الْمَجْلِسِ جَامِعٌ لِلْمُنْفَرِقَاتِ كَمَا أَنَّ تَلَاوُتَ آيَةِ سُجْدَةٍ يُتَّخَذُ بِاتِّحَادِ  
الْمَجْلِسِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنْ اتَّخَذَ الْبَاعِثُ وَهُوَ الْغَيْثَانِ مَجْمَعًا وَالْأَقْلَى لَأَنَّ الْإِصْبَاحَ  
أَنْ يُضَافَ الْفِعْلُ إِلَى السَّبَبِ ذَكَرَ فِي الْكَافِي الْأَصَحُّ قَوْلُ مُحَمَّدٍ اعْلَمْ أَنَّ  
الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا اتَّخَذَ الْمَجْلِسُ دُونَ السَّبَبِ أَوْ السَّبَبِ دُونَ الْمَجْلِسِ أَمَّا  
إِذَا اتَّخَذَ فَيَجْمَعُ اتِّفَاقًا أَوْ تَعَدُّدًا فَلَا يَجْمَعُ اتِّفَاقًا **وَيَنْقُضُهُ بِالْقَهْقَرَةِ**  
وَهِيَ ضَحْكُ يَكُونُ مَسْمُوعًا لِصَاحِبِهِ وَجَوَابًا **فِي صَلَاةٍ كَامِلَةٍ** أَيْ ذَاتِ  
رُكُوعٍ وَسُجُودٍ يَعْنِي إِذَا قَرَأَ مَصْلِيًّا لَمْ يَقْضَ فِي صَلَاتِهِ عَامِدًا كَانَ  
أَوْ نَاسِيًا يَنْقُضُ ضَوْؤَهُ وَكَذَا يَتِمُّهُ عِنْدَ تَاخُلِ الشَّيْءِ فِي قِيَدِهِ  
بِالْقَهْقَرَةِ لِأَنَّ الضَّحْكَ الْمَسْمُوعَ لِنَفْسِهِ فَقَطْ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ لَا الْوُضُوءَ  
وَالنِّسْمُ وَهُوَ مَا لَا صَوْتَ لَهُ لَا يُبْطِلُ كِلَيْهِمَا اتِّفَاقًا **قَالَ لَهُ** أَنَّ الْقَهْقَرَةَ  
لَيْسَ خَارِجًا نَجَسًا فَلَا يَكُونُ حَدًّا تَامًا فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ **وَلَنَا** مَا رَوَيْنَا



باب في بيان ما يوجب النسيء

انه عليه السلام كان يصلي واضحا خلفه فوقع اعرابي في ركعتيه  
 لضيق بصره فضحك بعض اصحابه فلما فرغ عليه السلام عن الصلاة قال  
 الا من ضحك منكم فقهمة فليعد الوضوء والصلاة وهذا حديث عملي  
 الصحابة والتابعون ويمثله يترك القياس والاثروا رد في صلاة يتحتم  
 فيقتصر عليها فلا ينقض غير الفقهمة ولا الفقهمة في صلاة الجنابة  
 وسجدة التلاوة ولا فقهمة الصبي والنائم والمغتسل **ولو غلبه اغما**  
 وهو كون العقل مغلوبا فدخل فيه السكر **والجنون** وهو كون العقل مساويا  
**او زالت مسكنه** اي قوته الماسكة به **بنوم** انتقص فيه اشارة الى ان مطلق  
 النوم غير ناقض بل الناقض النوم مضطجعا او متكيا على احد وزكيه او مستنكبا  
 على قفاه او مكبنا على وجهه لان امساك الريح يزول في هذه الهيات  
 حتى لو نام مترعاً مستنهداً اليه شئ لو ازيل مقعده عن الارض لا ينقض  
 وان انتبه بعد ما زال ينقض سقط او لم يسقط كذا في الحائض ولو نام  
 على ذابة عارية ان كان في حال الصعود او الاسطوان لا يكون حدثاً وان  
 كان في حال الهبوط يكون حدثاً لان مقعده متجاف عن ظهر الذابة كذا  
 في النوادر وفي قوله او زالت اشارة ايضا الى تعليل كون النوم ناقضاً  
 فينقض بالاغما والجنون لانهما فوق النوم في العقل **ولم يقيدوه**  
**في القاعد بالطول** يعني نوم القاعد لا ينقض عندنا وعند مالك  
 ينقض اذا طال لان بطوله استرخت مفاصله وفي حد الطول الحاكم هو  
 العرف وقال صاحب الحقايق في شرح المنظومة رايت في كتاب في

المنبر

مذهب مالك ان قدر ما بين العشاءين طويل **ولنا** اطلاق قوله عليه  
 السلام ليس الوضوء على من نام قائماً او قاعداً او راكعاً او ساجداً قيد  
 بالقاعد لان نوم القايم وان طال غير ناقض اتفاقاً واما نوم الرابع  
 والساجد اذا طال فاختلف اصحاب مالك فيه وفي الحائض ان نام  
 جالساً على راس الثور قد اذلى رجله انتقص وضوءه لانه سبب لاستير  
 مفاصله **ولم ينقض به في قيامه وركوعه وسجوده مطلقاً** يعني نوم قايم  
 وراكع وساجد في الصلاة او في خارجها لا ينقض الوضوء عندنا وقال  
 الشافعي ينقض مطلقاً قيد الاطلاق لاجراجه قول من قال عدم النقص  
 مختص بالصلاة وقيد بقوله به اي بالنوم لان الوضوء بالاغما في هذه  
 الهيات ينقض اتفاقاً وقيد بالقيام والركوع والسجود لان نوم  
 القاعد خارج الصلاة ليس بخديث اتفاقاً وكذا نوم القاعد في  
 الصلاة في احد قوليه وفي المحيط انما لا ينقض نوم الساجد اذا كان  
 رافعاً بطنه عن فخذه جافياً عضديه عن حبيبه وان كان ملصقاً  
 بفخذه معتمداً على ذراعيه فعليه الوضوء **له** قوله عليه السلام من نام  
 فليتوضا **ولنا** قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام الحديث **وحكم**  
**به لعمري في الصلاة** يعني اذا تعمد النوم في الصلاة قال ابو يوسف  
 انتقص وضوءه لان العامد غير مستحق للتخفيف وقالوا وضوءه باق لاطلا  
 قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام الحديث **ولم ينقضه بلمس**  
**امرأة المصدر** مضاف الى فاعله او الى مفعوله يعني لمس الرجل بشرة المرأة

ق



الاجنبية الكبيرة أو لمس المرأة بشرة الرجل الأجنبية شهوة أو غيرها  
 غيرنا فوضوا الماس عندنا خلافا للشا فقي قيد لمس الرجل للمرأة أو بالعكس  
 لأن لمس الرجل الرجل أو لمس المرأة المرأة غيرنا فوضوا اتفاقا وقيدنا بالبشرة  
 وهي ظاهر جلد الانسان لأن لمس الشعر والظفر والسن غيرنا فوضوا اتفاقا  
 وقيدنا بالكبيرة الأجنبية لأن في لمس ذات رحم محرم والصغيرة للشا فقي  
 فيه قولان وقيدنا بوضوء الماس لأن وضوء المسوس لا ينقض اتفاقا كذا  
 في المصنف **له** قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم  
 تجدوا ماء فتيمموا فإن قوله لمستم على قراءة معطوف على جاء فيكون حدثا  
**ولنا** ما روت عائشة أن النبي عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج  
 إلى الصلاة ولم يتوضأ وأما المس في الآية فكناية عن الجماع كما قال الله  
 تعالى حكايته عن مريم ولم يمسسني بشر بل الحمل عليه أو لي يكون بيانا أن  
 التيمم رافع للحدث الأصغر والكبير مع احتياج الناس إلى بيانها **ولا**  
**فرج** هذه مسألة أخرى يعني لا ينقض الوضوء بلمس رجل أو امرأة فرجة فلا  
 كان أو دبرا بينهما حائل ولا عندنا **بباطن الكف** متعلق بلمس الفرج  
 وعند الشافعي ينقضه المس بباطن كذا في المصنف قيدا بباطن لأن المس  
 بظاهر الكف أو بالأصابع لا ينقض اتفاقا **له** ما روي أنه عليه السلام قال  
 من مس فرجة فليتوضأ **ولنا** ما روي أنه عليه السلام قال لمن سأل الله  
 من مس الفرج قال لا وما رواه مجهول على غسل اليد لأن عدم الاستنجاء بالماء  
 كان من عادتهم **ولم يشترطوا في لمسها شهوة** يعني لمس المرأة مطلقا غيرنا

عندنا وقال مالك نأقض أن كان بشهوة **له** أن المس بشهوة  
 مظنة خروج المذي فيقام مقام الحديث **ولنا** ما تقدم من الدليل **ومنع**  
 أي منع مجازا تنقاض الوضوء **بلمس المباشرة** وهي مس البشرة البشيرة  
 يعني إذا باشر امرأته مباشرة فاحشته بأن لا يكون عليها قميص ولا إزار  
 وانتشرت آله وتماس الحنان لا ينقض الوضوء عنده خلافا لما  
**له** أن الحدث يخرج من ههنا لم يوجد مع إمكان الإطلاع عليه  
**ولهما** أن خروج وجه مخفي والمباشرة الفاحشة سببه فأقيم مقامه  
 احتياطاً **فصل في الغسل وكيفية وموجباته وبجب غسل**  
**البدن** يعني جميعه لقوله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا والاطهار  
 وهو التطهير بالنكاف والمبالغة أنما يكون بغسل جميع البدن حتى  
 لو بقي العنق من اطفاره وبكسر لم يجز غسله لأن الماء لا يصل تحته  
 ولو بقي الدرر جاز إلا أنما تعذرا يصل الماء إليه كذا حل العنقين ساقط  
**لانزال المني** وهو شاملا لحي النوى واليقظة **ولم يشترطوا** في صحة  
 الغسل ذلك وقال مالك هو شرط فيه لأن ذلك كان شرطاً  
 في تطهير الثوب عن النجاسة الحقيقية فيكون شرطاً في تطهير البدن  
 عن النجاسة الحكيمة **ولنا** أن ذلك ممتزج فيكون مستحجاً وليس البدن  
 كالثوب لأن النجاسة تحلت في الثوب فلا تزول إلا بالعصر والدلك  
 كذا في المبسوط وذكر في الاستئثار لذلك شرط عنده في الوضوء أيضاً  
**ولم يشترط الشهوة** يعني أنما وجب الاغتسال بالمني إذا كان شهوة عند



والمبني عند الشا في كيف ما كان يوجب الاغتسال حتى لو عمل حملا  
فخرج منه المني يجب عنده **له** اطلاق قوله عليه السلام وفي المني الغسل  
**ولك** قوله عليه السلام اذا لم يكن تحذف الماء فلا يغسل ومعلوم ان الحذف  
وهو الدفء انما يكون بشهوة وفي الفتية لو انزل العتي مع الدفق وكان  
سبب بلوغه فالظاهر انه لا يلزمه الغسل **ويحيز وجودها في الخدر**  
يعني قال ابو يوسف خروج المني بشهوة شرط في ايجاب الغسل وقال  
ليس بشرط ثمره الخلاف يظهر في موضعين فيمن امسك ذكره حتى سكنت  
شهوته ثم خرج المني يلاذيق الغسل عندهما خلا فانه وفيمن امسى  
واغتسل من ساعته قبل ان يبول او يامرا او يمسي ثم سال منه بقبه المني  
بلا شهوة يعيد الغسل عندهما خلا فانه ولو اغتسل بعد ما بان او نام  
او امسى ثم خرج المني لا يجب الغسل اتفاقا من المحيط قيد بقوله في الخروج  
لان الشهوة شرط في مزايكه المني عن مكانه اتفاقا **له** قياس الخروج  
بالمزايكه **ولهما** ان انفصال المني يوجب الاغتسال لكونه بشهوة وخروج  
لا يوجب لكونه بلا شهوة فيجب احتياطا **ولا يوجهه على مستيقظ وجد**  
**ماء رقيقا ولم يتذكر احتلاما** يعني اذا استيقظ رجل فوجد على فراشه  
بللا ولم يدر ان مني ام لا لا يجب الغسل عند اي يوسف لان ذلك لا يوجب  
الغسل عند اليقظة فكذا في النوم ويجب عندهما لان الظاهر انه كان منيا  
رقا صابا هو اقل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا قيد بالمستيقظ  
لان المعنى عليه لو افاقا والشكر ان لو صحى ثم وجد بللا لا يغسل عليه اتفاقا

كذا في الخلاصة قيد بوجدانه المالا انه ان لم ير بللا فلا يغسل  
عليه اتفاقا وان تذكر احتلاما وفي قوله ماء رقيقا اشارة الى  
ان البلل مسكون غير معلوم انه مني او مذي حتى لو يتقن في الصورة  
المذكورة لانه مني يجب الغسل اتفاقا وقيد بقوله ولم يتذكر احتلاما  
لانه ان تذكر احتلاما وشك انه مني او مذي او يتقن باحدهما  
فعليه الغسل اتفاقا وان يتقن انه مذي فلا يغسل عليه اتفاقا  
والفردق لاني يوسف بين تذكر الاحتلام وغيره ان يتذكر الاحتلام  
لا يجب ترجيح كونه منيا لكونه سبب خروجه من الحقائق وفي  
الحائية انما يجب الغسل عندهما في المسئلة اذا كان ذكره ساكنا  
حين نام واما اذا كان منتشرا فما وجد من البلل بعد الانبثاء  
يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل الا ان يكون اكثر  
رايه انه مني فيلزمه الغسل **ولا لتقا الحائتين** هذا معطوف على  
قوله لا يرال المني اي ويجب الغسل لا لتقا الحائتين على الفاعل  
والمفعول الحان موضع القطع من الذكر والاشي ذكر الحائتين  
اعتبارا بالتعليب كالقمر من اوجرتا على عادتهم اي في حق الزوج  
لان جماعها حينئذ الذل لهم كانوا يجتنبون للنساء قال عليه  
السلام حنان الرجل سنة وحنان المرأة مكرمه اراد من الاتفاق  
ان يكون بلا انزال بقربنه عطفه على قوله لا يرال اعلم ان  
الاتفاق غير موجب وانما الموجب الايلاج والاتفاق لا يدل عليه

ترجيح

والمبني عند الشا في كيف ما كان يوجب الاغتسال حتى لو عمل حملا فخرج منه المني يجب عنده له اطلاق قوله عليه السلام وفي المني الغسل ولك قوله عليه السلام اذا لم يكن تحذف الماء فلا يغسل ومعلوم ان الحذف وهو الدفء انما يكون بشهوة وفي الفتية لو انزل العتي مع الدفق وكان سبب بلوغه فالظاهر انه لا يلزمه الغسل ويحيز وجودها في الخدر يعني قال ابو يوسف خروج المني بشهوة شرط في ايجاب الغسل وقال ليس بشرط ثمره الخلاف يظهر في موضعين فيمن امسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني يلاذيق الغسل عندهما خلا فانه وفيمن امسى واغتسل من ساعته قبل ان يبول او يامرا او يمسي ثم سال منه بقبه المني بلا شهوة يعيد الغسل عندهما خلا فانه ولو اغتسل بعد ما بان او نام او امسى ثم خرج المني لا يجب الغسل اتفاقا من المحيط قيد بقوله في الخروج لان الشهوة شرط في مزايكه المني عن مكانه اتفاقا له قياس الخروج بالمزايكه وله ما ان انفصال المني يوجب الاغتسال لكونه بشهوة وخروج لا يوجب لكونه بلا شهوة فيجب احتياطا ولا يوجهه على مستيقظ وجد ماء رقيقا ولم يتذكر احتلاما يعني اذا استيقظ رجل فوجد على فراشه بللا ولم يدر ان مني ام لا لا يجب الغسل عند اي يوسف لان ذلك لا يوجب الغسل عند اليقظة فكذا في النوم ويجب عندهما لان الظاهر انه كان منيا رقا صابا هو اقل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا قيد بالمستيقظ لان المعنى عليه لو افاقا والشكر ان لو صحى ثم وجد بللا لا يغسل عليه اتفاقا

اي في حق الزوج لان جماعها يكون الذم



ولهذا قال عليه السلام اذا التقي الختانان وتوارت الحشفة  
 يجب الغسل فينبغي ان يجعل الايقاع مجازا عن الابلاج لانه سببه  
 والموجب في الحقيقة هو الانزال لكن الابلاج اقيم مقامه لكونه  
 سببا له وكون المسبب خفيا وكذا يجب بالابلاج في الدبر  
 لكان سببته للانزال حتى ان بعض الفسقة يرمحون الدرر على  
 القبل في قضاء الشهوة واما الابلاج في فرج البهيمة او الميتة  
 فغير موجب اذا لم ينزل لانه سبب ناقص **وانقطاع حيض ونفاس**  
 اي وجب الغسل لا نقطاع حيض قال بعض الفقهاء في هذه العباد  
 يجوز لان الانقطاع طهارة فلا يوجب لطهارة بل الموجب للغسل  
 الحدث السابق عند الانقطاع اقول اوجبوا اللام في الانزال  
 للوقت لا لليلة كما في قوله تعالى لدنوك الشمس لا تدفع تكلفهم فيها  
 اما وجوبه للحيض فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ثم يند  
 الطاء اي يغتسلن فلو ان الغسل غاية لمنع الحق الواجب وهو القربان  
 يدل على وجوبه واما وجوبه للنفاس فلا يحتاج **لامدى وودى بالجر**  
 فيما معطوفان على المبنى يعني لا يجب الغسل لانزال مذي او ودي  
 المذى بالذال المعجم هو الماء الرقيق الابيض الخارج عند ملاعبة  
 الرجل اهله والودى بالذال المهملة ماء غليظ يتبع البول اما عدم  
 وجوبه للمذى فلقوله عليه السلام كل فحل يذى فغيبه الوضوء واما  
 عدم وجوبه للودى فلا يحتاج **وليس للجمعة وعيد واحرام وفي عرفة**

الحسن  
 والاول  
 اصح لان الصلاة افضل من الوقت ذكر في الكافي  
 فائدة الخلاف تطهر فمن اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة قال  
 فضل الغسل عند ابن يوسف وعند الحسن لا الى هنا كلامه ولكن  
 فيه اشكال لان معنى الغسل للصلاة ان يكون متطهرا بطهارة  
 الغسل وقت ادائها فكذا معنى الغسل ليوم الجمعة ان يكون متطهرا  
 بطهارته في ساعة منه لا انه ينشئ الغسل فيه فكيف لا يكون هذا  
 حسنا عند الحسن بل الاول ان يقال ثمرة الخلاف تطهر فيمن  
 اغتسل يوم الجمعة ثم احدث وتوضا وصلى الجمعة لا يسئ غسله عند  
 ابن يوسف خلافا للحسن اما يسئ الغسل في هذه الاوقات  
 لانه عليه السلام كان يغتسل فيها وفي غيره هذه الاشياء اشارة الى ان  
 الغسل فيما اذا بلغ الصبي بالسن واسلم الكافر غير مسنون بل مستحب  
**وان يتدري غسل يديه** اي يسئ الابتداء بغسل يديه حين شرع في  
 الغسل لكونهما آله التطهير **وفرجه** لا فها مظنة التجاسة **وارالة**  
**الجنس** اي بازالة التجاسة الحقيقية عن يديه ان كانت فيه ثم  
**يتوضا** بالنصب عطف على يتدري **الارجليه** استثناء متصل يعنى  
 يغسل اعضاء الوضوء ولا يغسل رجليه ان كان في جمع الغسالة  
 لان غسلها قبل افاضة الماء على راسه غير مفيد لان المغتسل محتاج



الى غسلها ثانياً والشرع لم يأمراً بما لا يفيد لكونه سفهاً حتى لو كان  
 قائماً على لوح لا يوحى غسل قدميه لان فيه فائدة كذا قاله الفقهاء لكن  
 كلامهم انما يستقيم على احدي الروايتين عن ابي حنيفة من ان الجنابة  
 لا تجزئ واما على الرواية الاخرى من انها تجزئ كما قال في مسألة الحب  
 المنعش في البدر للذلول من ان ماها ازال الجنابة من اول عضوه الملائكة  
 فصارت نجساً فغسلها مفيد لان الجنابة تزول عن رجله اذا غسلها في  
 الوضوء ويكون ظاهراً في مجتمع الماء بعد غسل ساير جسده **ونقلت**  
**الصبي المستوعب ثم يغسلها وتكفي المرأة تحليل شعرها** يعني لا يجب  
 عليها ان تنقص صغيرتها بل تكفي بايصال الماء الى اصول شعرها  
 لقوله عليه السلام لا يرسله بكفك اذا بلغ الماء اصول شعرك  
 حين قالت برسول الله اني امرأة أشد ضفر راسي فانفضته لغسل  
 الجنابة قيد بالمرأة اخترازا عن الرجل وقيل الحكم في الاثر ان  
 والعلوين كذا ذاع ناعا للخرج عنهم لكن الصحيح انهم ليسوا كالنساء  
 لان خلق الشعر لهن مثله وفي نقض الضفيرة خرج حتى لو كانت  
 منقوضة الضفيرة يجب ايصال الماء الى جميع شعرها فلو قال  
 المصنف وتكفي المرأة تحليل اصول صغيرتها لكان اولى فان قلت  
 غسل جميع البدن واجب بالآية والشعر منه فكيف جاز العمل  
 بالخبر المتناهي للنقص قلت المتناهي لما هو من البدن من كل وجه  
 والشعر من البدن نظر الى اصوله ومنفصل عنه نظر الى اطرافه

فعلنا بأصله في حق من لا يلحقه وبأطرافه في حق من يلحقه عملاً بالشبهات  
**والتحرر بالاكراهي بالحدث الاكبر دخول المسجد** لقوله عليه  
 السلام اني لا احل المسجد لحب ولا حايض **والثلاوة** لقوله عليه  
 السلام لا يقرأ الحب ولا الحايض شيئاً من القرآن فيدها الطحاوي  
 بالآية التامة وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الاكثر لان النظم المعنى  
 يقصر فيما دونها وتجري مثله في محاورات الناس فتكثرت فيه شبهة  
 عدم القرآن ولهذا تجزيه الصلاة ذكر صاحب الهداية في الحبير  
 الآية وما دونها متساوية في الحرمة وهو الصحيح لان ما دون الآية  
 شئ من القرآن وقد دل الحديث على منعه ولو تمضمض الحب وغسل  
 يديه فعن ابي حنيفة لانه لا بأس بمس المصحف وقرانه هذا اذا قرأ  
 على قصد التلاوة ولو قرأ على قصد البناء او الدعاء لا بأس به كذا  
 في العيون للامام أبي الليث **وبالاصغر اي** وتحرم بالحدث الاصغر  
 وهو ما يوجب الوضوء **مس المصحف** وكذا الوضوء فيه آية من القرآن  
 لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرون وانما منع الاصغر عن مس المصحف  
 دون تلاوته لانه حل اليد دون الفم ولهذا يجب غسله والجنابة  
 كانت حائلة كليهما **الابغلافه** المراد به الجلد المشرد لان مسه  
 ليس بمس القرآن حقيقة وقيل المراد به ما يكون متجافياً عنه لان  
 المتصل تبع له وهذا اقرب الى التعظيم فالاول اقرب الى القياس  
 واما مسه بالكم فيقول انه ممنوع لانه تابع للحامل فلا يكون حائلاً



ولهذا وحلف لا يجلس على الأرض فجلس وذيله بينه وبين الأرض  
حتّى وقيل لا بأس به لأن المس هو المباشرة باليد من غير حائل ولهذا  
لا يثبت حرمة المصاهرة بالمس حائل **فصل** في الماء الذي يجوز  
به الوضوء وما لا يجوز لما فرغ من الطهارة بين ونوا فوضعا شرح  
بيان ما يحصلان به قال **يرفع الحدث** وهو النجاسة الحكمة المانعة  
عن الصلاة **بالماء المطلق** وهو الماء الذي بقي على أصل خلقته ولم يخأ  
نجاسة ولم يغلب عليه شيء طاهر كماء السماء والعيون لقوله عليه السلام  
الماء طهور **لا يعصير نبات** يعني لا يرفع الحدث بماء خرج بعصير نبات  
لأن الخارج بالعلاج يدل على أنه كامل الامتزاج بمخلبه قد به لأنه  
لو خرج من النبات بغير عصير كالقاطر من الكرمر يجوز به الوضوء  
لشبهه بماء العين وفي الحائض لا يجوز التوضي بماء الفواكه اذا خرج  
بالعصير أو الطبخ **ومغلوب بطاهر** يعني لا يرفع الحدث بماء غلب عليه  
شيء طاهر قد به لأن المخلوط اذا كان نجسا لا يجوز وإن كان الماء  
غالبًا **ونجسره** أي لم يجوز رفع الحدث عندنا **بغالب** أي بماء غالب  
على طاهر كزعفران واشنان ونحوهما **تغيره بعضا** وفي  
الطعم واللون والريح وقال الشافعي لا يجوز لأن اسم الماء المطلق  
يزول عنه ويضاف إلى المخلوط ويقال ماء زعفران مثلاً **ولنا** ما  
روى أنه عليه السلام اغتسل بماء فيه أثر العجين وفي تمثله زعفران  
اشان إلى أن الخلاف فيما اذا كان المخلوط من غير اجزاء الأرض وإن

وإن كان منها فالوضوء جائز اتفاقاً لأن الماء لا تخلو عن مخالطتها  
غالبًا ولا يزول بها عنه اسم الماء المطلق والمراد بتغير الماء بظاهر  
تغيره بلا طبع حتى أن تغير بطبع لا يجوز به الوضوء اتفاقاً لأن بطبع  
يحصل كالامتزاج ويصير السماء به مقيّداً وهذا اذا لم يقصد  
به زيادة النظمير وإن قصد كالتسدير والاشنان يجوز عندنا بعد  
الطبخ أيضاً الا اذا غلب على الماء فصار كالسويق المخلوط فيه بعض  
او صافيه اشارة إلى أن المتغير لو كان طبعها لا يجوز به اتفاقاً  
وفي النهاية المنقول عن الحسن بن سعيد أنه يجوز واللهم كانوا يتوضون  
من مياه حياض تغير لونها وطعمها وريحها من أوراق الاشجار وقت  
الحريفة يوافق ما ذكر في النبايع لو تقع الحمص أو الباقلا فتغير  
لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء اقول يفهم من عبارة المتن  
أن المتغير لو كان وصفين يجوز به الوضوء ومن عبارة القدوري  
وهي تجوز الطهارة بما خالطه شيء طاهر فتغير احد اوصافه لا يجوز  
لا اري فائدة في تغير عبارته بل يلوح منه فساد يعرف من المسئلة  
الائنة **وتعتبر العلبة بالاجزاء باللون** يعني اعتباراً بوضف  
العلبة بالاجزاء لأنه عليه حقيقة ومحمد اعتبار اللون لأنه مشاهد  
اولاً **في الأصح** يعني هذا الخلاف أصح مما نقل في المحيط من أن أبا  
يوسف اعتبر اللون ومحمد الاجزاء اقول المفهوم من شرح  
المصنف أن اعتبار مجهول واعتبار العلبة بالاجزاء باللون اتفاقاً



في الأصح لكتي لما وجدت في التبيين والفتاوي الظهري أن محمدًا اعتبر  
 باللون وأبا يوسف بالأجزاء وفي المحيط عكسه وصادت في الحاشية  
 ثم عند أبي يوسف اعتبر الغلبة بالأجزاء لا باللون وهو الصحيح  
 حملت كلام المصنف على الخلاف وفترته كما سمعت فاختار القسم  
 شيئت ولك أن تعرف يا صاحب فخر الكلام أن عبارات النفق  
 تختلف في هذا المقام اعتبر بعضهم غلبة الأجزاء وبعضهم اللون  
 وكل منهما لا يستقيم كليًا لانا لو خلطنا أوقية زعفران بأوقية  
 ماء لا يجوز به الوضوء ولو خلطنا ماء الورد بماء لا يفيد اعتبار  
 اللون فيه وذكر في ثمة الفتاوي الماء المتغير أحدًا وصافه لا يجوز  
 به الوضوء وعبارة القدوري يدك على أنه يجوز وفي الغاية عن أبي  
 يوسف أنه اعتبر الخن والرقعة فاحتجنا إلى توجيهات تحمل عبارات  
 عليها توفيقًا لقول والله هو الموفق أن كان المخالط للماء جامدًا  
 يعتبر فيه الخن والرقعة فإن كان جاريًا على الأعضاء يجوز به الوضوء  
 والا فلا يحمل عليه ما ذكر في الغاية بواقعه ما ذكر في الفتاوي  
 الظهري من أن الماء إذا اسود بالزجاج يجوز الوضوء به لجريانه وإن  
 كان ما عا فان واقف الماء في الأوصاف الثلاثة كالماء المستعمل  
 وكالماء المأخوذ بالنقير من لسان الثور يعتبر فيه غلبة الأجزاء  
 فقط وإن لم يوافق فيها فإن غير الاثنين والثلاث لا يجوز الوضوء  
 به والأجزاء يحمل عليه عبارة القدوري وإن خالفه في وصف أو

اثنين

أو وصفتين اعتبر الغلبة من ذلك الوجه كما البطح مخالف الماء في  
 الطعم وكاللون مخالف الماء في اللون والطعم فيعتبر الغلبة بكليهما  
 فيحمل عليه ما ذكر في ثمة الفتاوي لعل الخلاف بين أبي يوسف  
 ومحمد على ما ذكر في المتن يظهر في صورة يكون المخالط ما يعا مخالفًا  
 للماء في اللون فقط ولا يرفع المستعمل أي لا يرفع الحدث بما يستعمل  
 ويفسره أي أبو يوسف الماء المستعمل بما ازيل به حدث بأن توضع  
 حدث للتبريد أو للتعليم لأن الحدث نجاسة حكمية وإذا زال التلوث  
 بفساده أو قرب به على صيغة المجهول أي قصد به القرية بأن توضع  
 للصلاة أو مسر المصحف أو دخول المسجد أو نحوها أو توضع على وضوء  
 ليكون نورًا على نور وفي النوادر لو غسل يدك للطعام أو منه صار الماء  
 مستعملًا لأنه أقام به قرية السنة ولو غسل يدك من الوسخ لا يصير  
 مستعملًا **وعين الثاني** يعني محمد لا يصير الماء مستعملًا إلا باقامة القرية  
 لأن نجاسة الآثام تنقل حينئذ إليه **فهو مغلط النجاسة** يعني الماء  
 المستعمل نجاسة غليظة عند أبي حنيفة لأن الماء المزيل للنجاسة  
 الحقيقية كان نجاسة غليظة فكذا المزيل للنجاسة الحكمية **ومخففها**  
 يعني نجاسة خفيفة عند أبي يوسف لبثوث الاختلاف في طهارته  
**وطاهر غير طهور** عند محمد لأن الماء طاهر لا في بدنا طاهر الأثر  
 أنه لو حمل المصلي محمدًا فصلت جازت صلاته فلا يتخسر دون إقامة  
 القرية **هو الصحيح** هذا الإشارة إلى أن قول محمد مختار للفتوي ومشهور



رواية عن أبي حنيفة كذا نص عليه القذوري في كتاب النجس  
اعلم ان الكلام في الماء المستعمل في ثلاث مواضع في صفته وسببه  
ووقت ثبوته بين المصنف الاولين والرميين الثالث اختلفوا فيه  
قال بعضهم لا يكون مستعملا حتى يستقر في مكان لكن الصحيح  
انه كما زایل العضو يصير مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال  
قبل الانفصال كان للضرورة وبعد ذلك وهذا قالوا لو بقيت  
لمعة على عضو المتوضي فلهما يترك عضو آخر لا يجوز لانه لما زایل ذلك  
العضو صار مستعملا ولو لم يترك ذلك العضو جاز واما بل المعة  
في الاغتسال فجاءت كيف ما كان لان الاعضاء كلها مقسولة في  
النجاسة كعضو واحد وفي الوضوء ليس كذلك لان بعض اعضائه ممسوح  
كذا في المحيط **وامر يحكموا بطهوريته مطلقا** يعني امر يحكم علما ونايان  
ماء الوضوء طهور سواء كان مستعملا محدثا او متوضيا وقال مالك  
انه طهور مطلقا لانه كان طاهرا لا في طاهرا فكان طهورا كما غسل  
به ثوب طاهر ولو قال فيما سبق ولم يرفعوه مستعمل لم يخرج على  
قوله ولم يحكموا بطهوريته مطلقا **ولا حكمنا لها** اي بطهوريته ان  
**كان مستعملا طاهرا** قال زفران كان المستعمل طاهرا فهو طهور  
لانه لم يترك به النجاسة الحكيمة وان كان محدثا فهو طاهر غير طهور  
**والماء والجنب المنجس لطلب السقا نجسا** يعني من الغمس في البئر  
طلب الدلو فماء البئر والمنجس الجنب كلاهما نجسان عند أبي حنيفة

لا ضرورة

حنيفة لان الماء قد تنجس لسقاط الغرض عن بعض الاعضاء باول  
الملاقاة والرجل جنب لبقاء الحدث في بقية الاعضاء فيد بقوله  
طلب السقا لانه لو انغمس فيه للاغتسال لا يكون خلاف كما ذكر  
بل تنجس الماء عند محمد لوجود بقية النجس فيه وهو استباحة الصلاة  
**والرجل طاهر في الاصح** هذه رواية اخرى عن أبي حنيفة وهو اصح  
لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال فلا يكون الماء  
باول الملاقاة نجسا فيطهر الرجل عن نجاسته فيجل له القراءة لو تمضمض  
واستنشق قبله او دخل الماء على فمه هذا اذا لم يكن على بدنه  
نجاسة حتى لو كان مستنجيا بالحجر ينجس البئر ولا يطهر الرجل  
**وعلى حالهما** يعني عند أبي يوسف الرجل جنب لان صب الماء شرط  
لازالة الحدث عنده ولم يوجد فيبقى جنبيا والماء طاهر لانه لم يترك  
من البدن حدثا **وطاهر وطهور** يعني عند محمد الماء مطهر  
بنفسه فيطهره لان الصب ليس بشرط عنده ولا ينجس الماء لان  
بقية النجس شرط لتنجسه عنده ولم يوجد **ونجور** رفع الحدث  
**من طرف غير** وهو قطعة من الماء بجمعه في مكان لا تحرك  
**تخريك الطرف الاخر المنجس** الجملة صفة لطرف المراد بالتحريك  
المنفي تحريكه بالا ارتفاع والاخفاض ساعة تحرك الطرف الاخر  
لا التحريك بالنموج لان ذلك يكون وان كثرت الماء وفيه اشارة  
الى علة عدم تنجسه لان اثر التحريك باليد مع قوته اذا لم يصل



إلى الطرف الآخر فسرابة النجاسة مع ضعفها كيف يصل إليه وإشارة  
أيضا إلى أنه لا يجوز التوضي من الطرف الذي وقع فيه نجاسة من  
كانت أو غيرها فإن ما حول المرتبة قبل يتنجس مقدار أربعة أذرع  
وقبل مقدار ما غلب على ظن الرأي أنه يتنجس هذا هو الأصح عندهم  
وقال بعضهم جوز إذا كانت غير مرتبة فعلى هذا إذا غسل وجهه  
في حوض كبير فسقط غسله وجهه في الماء من موضع الوقوع قبل  
التحريك يجوز ومشايخ نحاري اختاروا هذا كذا في المحيط **ويقدر**  
ذلك الغدير **بعشرة أذرع في مثلهما** أي في عشرة أعلم أن العلماء  
انفقوا على أن الماء الكثير لا يتنجس بوقوع النجاسة إلا إذا غيرت  
أحد أوصافه لكن اختلفوا في حده فمنهم من اعتبر عدم تحريك طرفه  
تحريرك الآخر كما تقدم وهو قول المتقدمين ومنهم من اعتبر  
المساحة وهو قول المتأخرين والمصنف أورد كليهما وفي الخاتمة  
الطبيخ أن يرد بالذراع ذراع الكرباس وهي أربع وعشرون  
أصبعًا لا ذراع المساحة وهي سبع قبضات باصبع قائمه في كل  
قبضة لأن الأولى أقصر وفيه توسعة للناس وإن كان الحوض مدورًا  
يعتبر أن يكون حول الماء ثمانية وأربعين ذراعًا وإن كان أعلاه  
عشرًا في عشر وأسفله أقل وهو ممثل جوز منه التوضي وإن نقص  
حتى صار تسعًا في تسع لا يجوز وإن كان أعلاه أقل وأسفله عشرًا في  
عشر ووقع فيه نجاسة ثم انقصر الماء فصار عشرًا في عشر لا يظهر كالماء

بعض  
رفع الماء

لهم قوتهم  
سيرة في كسبه  
ظهوره في كسبه  
وغيره في كسبه

المساحة بفتح  
الهمزة  
في السطح

كالماء القليل يتنجس إذا انبسط وصار عشرًا في عشر وإن كان طويلاً  
كما الخندق وصار بحيث لو بسط يكون عشرًا في عشر يجوز منه التوضي  
وقال عامة المشايخ لا يجوز وإن اشعب من الكبير حوض صغير  
وقع فيه نجاسة لا يجوز التوضي منه وإن اتصل ماؤه بماء الحوض  
الكبير **ومنفقه** أي بقدر غرق الغدير **بما لا يتنجس** أي لا تكشف أرضه  
**بالغرف** بفتح الغين مضد ر وهو أخذ الماء باليد أراد به الغرف  
للاغتسال وهو مروي عن أي يوسف وقيل للتوضي وهو مروي عن  
نجد وهو الأصح لأنه هو الأوسط **ومن جار** أي جوار رفع الحدث  
من ماء جار وهو ما يذهب بنبهة والأصح أنه ما بعده الإنسان جارياً  
وفي المحيط لو كانت العذرة على السطح في مواضع لا يتنجس المطر لأنه  
بمنزلة الجاري ولو كانت عند الميزاب يتنجس ولو تنجس حوض فدخل الماء  
فيه وخرج منه فالأصح أنه يظهر لأن الماء الجاري لما اتصل به صار  
في حكم الجاري وكذا حوض الحمام إذا نصبت فيه الماء واغترف  
الناس منه **عدم أثرها فيه** أي أثر النجاسة الواقعة في الماء **وما** أي  
يجوز رفع الحدث من ماء **مات فيه حيوانه** وهو ما يكون تولده وموتها  
في الماء قيد به لأن الحيوان البري مات فيه إن كان له دمر سائل  
يفسده وإلا فلا ولو كان تولده في غير الماء وهو يعيش في الماء كالخط  
فانه يفسد **ونجبره** أي رفع الحدث **بما مات فيه غير ذوي** أي ما  
ليس له دمر سائل كالدباب ونحوه وقال المشايخ لا يجوز لانه

الذي



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

نجس يفسد الماء وحرمة اكله لا لكرامته دليل على نجاسته **ولنا**  
قوله عليه السلام موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يفسده  
وحرمة الاكل قد توجد في طاهر كالطين قوله مات فيه في هذه  
المسئلة وفي السابقة قيد اكثر لان الحكم فيما مات في الخارج قال  
في الماء كذلك في الصحيح ودود الخيل وسوس الثمار لا يفسد انفا  
والتوب لا ينجس مما ليس فيه دم سائل عندنا وان كثر من الحقائق  
**ونجسوا القليل** اي حكموا بنجاسة الماء القليل اذا وقع فيه نجاسة  
**وان لم يتغير بالنجاسة** وقال مالك لا ينجس الماء اذا لم يظهر  
اثر النجاسة فيه يتغيره لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء  
الا ما غير لون او طعمه او ريحه **ولنا** اطلاق قوله عليه السلام  
لا يقولن احدكم في الدابر وهو الذي لم يكن عشرين عشرين وما رواه  
مالك ورد في بير لضاغة وكان ماؤها جاريا لما روي عن عائشة  
هكذا **ونجس القليلين** **وان لم يتغير لهما** يعني اذا كان الماء بقدر ما  
القلتين نجس عندنا بوقوع النجاسة وعند الشافعي لا ينجس لقوله  
عليه السلام اذا بلغ الماء قلنتين لم ينجس اي لا ينجس بوقوع نجاسة  
**ولنا** اطلاق الحديث السابق لقوله اسم لجره نسعها ما يتان ونجس  
رطلا كذا في الكفاية ومعنى عدم احتمال الضرب **ولم نجسوا عظم**  
**الميت دون شعره** اي لم يقولوا اعظم الميت نجس وشعره طاهر

طاهر لان الشعر لا تحل الحياة **فقطهرهما** يعني قلنا عظم الميت  
وشعره طاهران **وما لا يحل حيا** يعني يظهر كل ما لا حياة فيه  
كالقرن ونحوه وقال الشافعي كلاهما نجسان وكذا كل ما لا  
حياة فيه من اجزائه لان الميت نجس فاجزاؤه تكون تابعة له **ولنا**  
ان ما لا يحل الحياة فالموت لا يفسده **وجلد الكلب** يعني هو طاهر  
عندنا حال كونه **مدبوغا** خلافا للشافعي لان الكلب كالخنزير عند  
في قول واحد الباعث ان يخرج عن حد الفساد حتى اذا امتنع بالزنا  
او الشمس فقد دبعه عندنا والديانة عند الشافعي لا يكون الا  
بالقرض والعفص ونحوهما **وطهره وجلود الميتات مدبوغة**  
**وقال** مالك لا يطهر والشافعي معه في هذا الحكم ولكن المصنف  
بين فيه خلاف مالك **له** قوله عليه السلام لا تشقعو من الميتة  
شيئ **ولنا** قوله عليه السلام لما اهاب دبع فقد طهر فيكون  
الميت عنده الانتفاع من جهة الاكل **ولا يستعمل** اي لا يدبج الجلد  
**من محترمه** وهو الانسان لكرامته **ونجس العين** وهو الخنزير لانه  
لا يقبل الطهارة اصلا وعن اي يوسف اذا ذبح الخنزير يطهر جلده  
بالديانة كذا في الخلاصة **ونجس شعره** اي ابو يوسف شعر  
الخنزير لانه جزء منه فلو وقع في الماء يفسده **وطهره** اي قال  
محمد انه طاهر فلا ينجس الماء بوقوعه لان الناس ضرورة على  
استعماله **ونجس عين الفيل** اي قال محمد الفيل نجس لعينه لانه



كالحنظل في الشكل وحرمة اللحد فلا ينفع بشي من اجزائه **والحقا**  
**بالسباج** يعني قالا الفيل منفع به حقيقة فيصير منفعاً به شرعاً  
 كثير السباج **فصل** في البئر واحكامها بنبت بالاثار منحا لقا  
 للقباس لان ماؤها قليل ولكن لا يتجسس كله **تنزح البئر** اي كل  
 ما فيها من قنيل ذكر المحل واردة الحال **لموت آدمي** بالوقوع فيها  
**ونحوه** اي ولموت ما يقارب في الجنة لما روي ان ابن عباس مر بمنزح  
 ما زمر من جن مات فيها رنجي بعد اخراجها **ولا تنفخ حيوان** يعني  
 تنزح كل البئر لا تنفخ حيوان فيها صغيرا كان او كبيرا لا ينشاد  
 بلبته في اجزاء الماء ولهذا ينزح جميع الماء اذا وقع فيه ذنب  
 الفارة واذ كان المنفع كذلك يكون المنفع اكثر فساد البقا  
 جزئ منه فيه ولهذا قالوا الفارة اذا انفتحت في الحنق فصارت خلا  
 حل اكله لانها صارت شيئا اخر بالتغير ولو انفتحت لا تحل كذا  
 في المحيط **وعشرون** اي ينزح عشرون **دلو** او **وسطا** وهو من دلاكل  
 بئر ما يستغنى به كثيرا او قيل ما يسعه صاع **او كبيرا بحساب** مثلا  
 اذا وسع الدلو الكبير عشرون دلو او وسطا ينزح منه مرة واحدة  
**لموت فارة ونحوها** حديث ابن ابي اسير قال في الفارة اذا ماتت في البئر  
 فاخرجت من ساعته ينزح منها عشرون دلو والعقد عليه اجماع  
 الصحابة وفي الخلاصة ينزح الي اربع فارات عشرون وفي الخمس  
 الي التسع خمسون فان كان عشرا ينزح البئر كلها كذا روي عن ابي

فان قيل  
 في البئر  
 فانه ينزح  
 فانه ينزح  
 فانه ينزح

اي يوسف وما قاله بعض المشافعية تشبيها على اصحابنا من ان  
 الدلو كبير يخرج الماء النجس من الطاهر فباطل لانه في مقابلة الاجام  
 مع امكان معارضة المثل بان نقول اذا ماتت الفارة في البئر  
 الي ماؤها قلنتان ولم يتغير الماء فذهبكم انه طاهر فاذا انزح  
 منها دلو ولم تنزح معها الفارة فنقص ماؤها في البئر وظاهر الدلو  
 نجس فما في الدلو طاهر فيكون كسبا وفي الحاشية لو نزح دلو اول  
 من بئر ماتت فيها فارة وصب في بئر طاهر تنزح من الثانية عشرون  
 وان كان المصبوب دلو اثنان ينزح من الثانية ايضا تسعة عشر وعلى  
 هذا لان الثانية في حكم الاولى ولو كان المصبوب عشرون يكون  
 بمنزلة وقوع فارة **الي ثلاثين** يعني تسحب الزيادة على عشرين الي ثلاثين  
**واربعون** اي ينزح اربعون دلو **الي خمسين** استحبابا في رواية **او**  
**ستين** في رواية اخرى احتياطاً **الحمامة ونحوها** كدجاجة وسرور  
 وامثالهما **ومن المعين** اي ينزح من الماء الذي له عيون في البئر **نقد**  
 اي بقدر الماء الذي كان فيها بان يغلب على ظنهم ان جميع ما فيها  
 نزع والاشبه ان يؤخذ في بيان القدر بقول رجلين هما بصارة  
 في امر الماء **فمن مائتين** اي امر محمد بن زحر مائتين دلو في المعين وهو  
 رواية عن ابي حنيفة **الي ثلثمائة** تيسيرا للناس **واعادة صلاة**  
**ثلاثة ايام** وليا لئلا يؤداة من ماء بئر لظهور منفع غير معلوم  
 متى وقع فيها **وبوم** **وليلة** اي واعادة بوم وليلة **لميت** اي لظهور

فام



مَيِّتٌ لَمْ يَنْفُخْ فِيهَا **وَاجِبُهُ** عِنْدَ إِي حَنِيفَةٍ وَهِيَ خَيْرُ قَوْلِهِ وَأَعَادَ  
**وَوَقَّاهَا عَلَى الْعِلْمِ** لَعْنِي جَعَلًا وَجُوبَ أَغَادَ نَهَا مَوْ قَوْفًا عَلَى عِلْمٍ  
 وَفَوْعِهِ وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ يُجْزَمُ بِخَاسِتِهَا فِي الْحَالِ لَا فِي الْمَاضِي **لَهُ** أَنْ لَا يَنْفَاقَ  
 دَلِيلُ التَّقَادُمِ فَيَقْدَرُ وَفَوْعُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا نَهَا أَقْلَ الْجَمْعِ  
 وَعَدَمُ الْإِنْفَاقِ دَلِيلٌ عَلَى قُرْبِ زَمَانِهِ فَيَقْدَرُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ **وَلَهُمَا** أَنْ يَطَهَّرَا الْمَاءَ  
 كَانَتْ ثَابِتَةً يَتَقَيَّنُ فَلَا يَرْوُكُ بِالشَّكِّ **وَطَهَّرَهَا** أَيَّ مُحَمَّدَ الْبَيْرِ  
**وَالِدُ الْإِخِيرِ تَقَطَّرَ** هُوَ الْبَيْرُ فَلَوْ تَوَضَّأَ مِنَ الْبَيْرِ انْسَانَ سَقَى  
 تِلْكَ الْحَالَةَ بِجُوزِ عِنْدَهُ وَلَا جُوزَ عِنْدَهُمَا قَبْدَ يَقُولُهُ تَقَطَّرَ لَا أَنْ الدَّلْوُ لَوْ  
 كَانَتْ فِي الْمَاءِ بَعْدَ لَمْ يَطْهَرِ اتِّفَاقًا **لَهُ** أَنْ الدَّلْوُ انْفَصَلَ مِنْ وَجْهِ الْمَاءِ  
 فَتَمَيَّزَ الْغُسُّ مِنَ الطَّاهِرِ فَيَطْهَرُ الْبَيْرُ كَمَا إِذَا أَخِي الدَّلْوُ عَنْ رَأْسِ الْبَيْرِ  
 وَلَمْ يَصُبَّ مَاءُهُ **وَلَهُمَا** أَنْ مَا يَتَقَاطَرُ مِنَ الدَّلْوِ حِكْمُهُ مَاءُ الْبَيْرِ  
 بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَتَغَسَّنُ بِهِ مَاءُ الْبَيْرِ فَلَا يَقَعُ بِهِ الْإِنْفَصَالُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ خِلَافِ  
 مَا إِذَا أَخِي عَنْ رَأْسِ الْبَيْرِ لَأَنَّهُ انْفَصَلَ حَقِيقَةً وَحُكْمًا أَعْلَمُ أَنَّ الْبَيْرَ  
 إِذَا طَهَّرْتَ يَطْهَرُ دَلْوُهُ وَرِشَاؤُهُ الَّذِي نَزَحَ كَعْرُوهَ الْأَبْرِيقِ يَطْهَرُ  
 بِطَهَارَةِ الْيَدِ الْخَمْسَةِ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ وَيَدُ الْمُسْتَبَحِي تَطْهَرُ بِطَهَارَةِ  
 الْمَحَلِّ وَالَّذِينَ يَطْهَرُونَ إِذَا صَارَ خَمْرٌ خَلَكَذَا فِي النَّبِيِّينَ **فَصَلِّ**  
 فِي الْأَشْيَاءِ جَمْعُ السُّورِ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ **وَيُعْتَبَرُ**  
**السُّورُ بِالْمُسْبِرِ** اسْمٌ فاعِلٌ مِنْ أَسَارَى بَقِيَ يَعْنِي إِذَا كَانَ لَحْمُ الْمُسْبِرِ طَاهِرًا

ما لم ينزع ص

طَاهِرًا فَسُورُهُ طَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ جَحْشًا فَجَحْشٌ وَمَكْرُوهًا فَمَكْرُوهٌ  
**وَنُوجِبُ غَسْلَ الْأَنْثَى لَوْلُوحِ الْكَلْبِ** أَيَّ لَشْرِبِهِ **ثَلَاثًا** أَيَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ  
 وَهُوَ قَبْدٌ لِلْغَسْلِ **لَا سَبْعًا أَخَذَاهُنَّ بِالشَّرَابِ** يَعْنِي عِنْدَ الشَّائِفِغِيِّ  
 بِحَبِّ غَسْلِهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ أَخَذَاهُنَّ مَخْلُوطَةً بِاللَّتْرَابِ  
**لَهُ** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ  
 سَبْعًا أَخَذَاهُنَّ بِاللَّتْرَابِ **وَلَنَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْسِلُ الْأَنْثَى مِنْ  
 وَلُوحِ الْكَلْبِ ثَلَاثًا وَمَا رَوَاهُ مَحْمُودٌ عَلَى الْإِسْلَامِ لَزَجْرِهِمْ عَلَى اقْتِنَا  
 الْكَلْبِ وَضَعُ فِي الْكَلْبِ إِذَا فِي الْحَقِيقِ الْخَيْرُ بِهِ قَوْلَانِ وَقَبْدُ الْوُلُوحِ  
 اتِّفَاقِي إِذَا جَاسَتْ دَمُهُ وَسَائِرُ أَعْضَائِهِ وَيُولَدُ سَوَاءً يَغْسِلُ سَبْعًا مِنْ  
 الْحَقَائِقِ **وَجَسُوه مِنْهُ** أَيَّ حَكَمُوا بِجَاسَةِ السُّورِ مِنَ الْكَلْبِ لِمَا تَقَدَّمَ  
**وَمِنْ الْخَيْرِ بَرَّ** لَأَنَّهُ جَحْشٌ الْعَيْنُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ لَحْمٌ خَيْرٌ مِنْ رِفَائِهِ  
 رَجَسُ الضَّمِيرِ عَائِدًا إِلَى الْخَيْرِ بَرَّ لِقُرْبِهِ وَقَالَ مَا لَكَ لَا يَجْحُسُ الْحَيَوَانُ  
 لِدَلَالَةِ حَيَاتِهِ عَلَى طَهَارَتِهِ وَأَمَّا يَجْحُسُ بِالْمَوْتِ **وَحُكْمُ بِهِ** أَيَّ يَتَجَحَّسُ السُّورُ  
**مِنْ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ** خِلَافًا لِلشَّائِفِغِيِّ قَبْدَهَا بِالْبَهَائِمِ لِأَنَّ سُورَ سَبَاعِ  
 الطُّيُورِ طَاهِرٌ اتِّفَاقًا **لَهُ** مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سِيلَ عَنْ الْحَيَاضِ  
 الَّتِي فِي الْعُلُواتِ يَشْرَبُ مِنْهَا السَّبَاعُ فَقَالَ هُوَ لَنَا شَرَابٌ وَطَهُورٌ  
**وَلَنَا** أَنْ لَعَنَاهَا جَحْشٌ لِقَوْلِهِ مِنْ لَحْمٍ يَجْحُسُ فَيَصِيرُ سُورُهُ جَحْشًا لَا خِلَافَ  
 بِالْمَاءِ وَمَا رَوَاهُ مَحْمُودٌ عَلَى الْحَيَاضِ الْكَبِيرِ **وَلَا يَكْرَهُهُ** أَيَّ أَبُو يُوْسُفَ  
 السُّورَ مِنْ هَرَّةٍ وَكِرْهَاهُ **لَهُ** مَا رَوَى أَنَّ ابْنَ أَبِي عَدِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ

ابتداء ص



الاناء للهرة

يُصْنَعُ أَيُّ فَحْشَى الْأَنَاءِ لِلْهَرَّةِ فَتَشْرَبُ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ **وَلَهَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ الْهَرَّةُ سَبْعُ الْمَرَادِ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ وَهُوَ نَجَاسَةُ سُورِهَا لَكِنَّ  
بِعِلَّةِ الطَّوَافِ سَقَطَتْ نَجَاسَتُهُ فَبَقِيَ كَرَاهَتُهُ وَمَا رَوَاهُ مُجَوِّدٌ عَلَى مَا  
قَالَ التَّحْرِيمُ اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْهَرَّةِ قَبْلَ أَكْلِ الْفَأَنِّ وَأَمَّا بَعْدَهُ  
فَسُورُهَا يَنْجَسُ تَقَاتًا إِذَا كَانَ عَلَى الْفُورِ فَإِنْ مَكَثَتْ سَاعَةً لَا يَنْجَسُ  
عِنْدَ ابْنِ تَوْسَعٍ لَا نَهَا عَسَلَتْ فَاهَا بِلُعَابِهَا وَلُعَابُهَا طَاهِرٌ وَالصَّبُّ  
وَأَنْ كَانَ شَرْطًا عِنْدَهُ فِي النَّظَرِ لَكِنْ لَمْ يَتَّخِذْهُ هُنَا لِلضَّرُورَةِ  
وَيَنْجَسُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهُمَا يَنْجَسُ بِالْفَأَنِّ وَالْخَسْلِ لَا يَطْهَرُ بِالْمَاءِ عِنْدَهُ كَذَا  
فِي الْمَحِيطِ **وَيَكْرَهُ مِنْ دُجَاةٍ مَخْلَاهُ** غَيْرُ مَجْبُوسَةٍ لِاحْتِمَالِ نَجَاسَةِ مَنَقَارِهَا  
وَعَدَمِ تَحَامُّهَا عَنْ أَكْلِهَا **وَسِبَاغُ الطَّيْرِ** إِذَا دَبَّهَا مَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ  
وَأَنْ لَمْ يَأْكُلْهَا مِثْلُ الْبَارِي الْأَهْلِي لَا يَكْرَهُ أَنْ تَأْكُلَ سُورُهَا لِأَنَّهُ تَشْرَبُ  
بِمَنَقَارِهَا وَهُوَ عَظْمٌ وَنَجَاسَتُهُ غَيْرُ مُنْبِقِنَةٍ وَلَيْسَتْ كَسِبَاغِ الْبَهَائِمِ  
فَإِنَّهَا تَشْرَبُ بِلِسَانِهَا وَهُوَ رَطْبٌ بِلُعَابِهَا الْمَتَوَلِّدُ مِنْ لَحْمِهَا **وَسَاكِنُ الْبَيْتِ**  
كَالْفَأَنِّ وَالْحَيَّةِ وَغَيْرِهِمَا كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ سُورُهَا نَجَسًا لِأَنَّهُ  
أَكْلُهَا حَرَامٌ لَكِنْ سَقَطَتْ نَجَاسَتُهُ بِعِلَّةِ الطَّوَافِ فَبَقِيَ كَرَاهَتُهُ تَنْزِيهًا  
فِي الْأَصَحِّ وَفِي الْخِلَاصَةِ حُكْمُ الْمَاءِ الْمَكْرُوهِ أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ  
عَلَى مَا أُخْرِجَ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَأَنْ كَانَ عَادِمًا لِلْمَاءِ تَوَضَّأَ بِهِ وَلَا  
يَتَيَمَّمُ **وَيَجْمَعُ بَيْنَ التَّيَمُّمِ وَالْوُضُوءِ بِسُورِ بَغْلٍ أَوْ جَمَارٍ** الْمَرَادُ بِالْجَمْعِ  
أَنْ لَا تَخَافُوا الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ عَنْهُمَا دُونَ الْجَمْعِ فِي حَالِهِ حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ

الماء

كراهة

تَوَضَّأَ بِسُورِ جَمَارٍ فَصَلَّى ثُمَّ أَحْدَثَ وَيَتِمُّمُ وَصَلَّى تِلْكَ الصَّلَاةَ جَانَ  
كَذَا فِي الْكَفَايَةِ إِنَّمَا وَجِبَ الْجَمْعُ اجْتِنَابًا لِيَرْتَفَعَ الْحَدَثُ يَتَقَيَّنُ فَإِنْ  
سُورُهُمَا مَشْكُوكٌ فِي طَهَارَتِهِ وَقِيلَ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ  
لَا أَنَّ سُورَهُ طَاهِرٌ وَلِهَذَا قَالُوا لَوْ مَسَّحَ رَأْسُهُ بِسُورِ الْجَمَارِ ثُمَّ وَجَدَ  
الْمَاءَ الْمَطْلُوقَ لَا يَجِبُ غَسْلُ رَأْسِهِ وَلَوْ كَانَ لَشَكَّ فِي طَهَارَتِهِ لَوْ جَبَّ  
وَالْمَرَادُ بِالشَّكِّ هُنَا التَّوَقُّفُ لِلتَّعَارُضِ لِأَدْلَةٍ فِيهِ لِمَا رَوَى عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ سُورُ الْجَمَارِ طَاهِرٌ وَعَيْنُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ نَجَسٌ وَلَمْ يَرْجَحْ  
ذَلِكَ لِجَنَاسَتِهِ لِيَبْتُغِ الضَّرُورَةُ فِيهِ لِأَنَّ الْجَمَارَ يَرْتَبِطُ فِي الْأَقْبَةِ  
فَيَشْرَبُ فِي الْأَيْتَةِ لَكِنْ لَيْسَتْ كَضَرُورَةِ الْهَرَّةِ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ الْمَضَايِقَ  
دُونَ الْجَمَارِ وَأَمَّا الْبَغْلُ فَمِنْ قَبْلِ الْجَمَارِ فَكَانَ يَمْرُلُ بِهِ كَذَا فِي  
شَرْحِ الْمُصَنَّفِ لَكِنْ فِيهِ تَقْصِيلٌ لِأَنَّ الْبَغْلَ إِذَا كَانَ أَمَةً وَكَانَ يَكُونُ  
سُورُهُ طَهُورًا لَا مَشْكُوكًا لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَمَعُّ الْأُمُّ كَذَا فِي الْغَايَةِ **وَأُخْرَى**  
**تَقْدِيمُ التَّيَمُّمِ عَلَى الْوُضُوءِ بِسُورِ الْجَمَارِ** إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ الْمَطْلُوقَ  
وَقَالَ رُفْرُ لَا جُوزَ الْبَدَايَةِ بِالتَّيَمُّمِ لِأَنَّهُ مَا يَجِبُ التَّوَضُّعُ بِهِ فَلَا بَدَأَ  
مِنْ أَعْدَامِهِ أَوْ لَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ **وَلَنَا** أَنْ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا لِلْاجْتِنَابِ وَذَا  
حَاصِلُهُ فِي تَقْصِيرِ الْجَمْعِ لَا فِي التَّرْتِيبِ لِأَنَّ الْمَاءَ إِنْ كَانَ طَهُورًا فَالتَّيَمُّمُ  
تَقْدِيمٌ أَوْ تَأْخِرٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالتَّيَمُّمُ مُعْتَبَرٌ تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِرًا وَفِي الْخِلَاصَةِ  
أَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لَهَا فَضْلٌ **وَلَا بَأْسَ بِسُورِ الْفَرَسِ** يَعْنِي جُوزَ التَّوَضُّعِ  
بِهِ أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَا كَرَاهَةَ لِحَمِّ الْفَرَسِ لِطَهَارَتِهِ شَرَفُهُ لَا لِنَجَاسَتِهِ

سنة



وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ وَتَحْكُمُ بِالْأَغْلَبِ فِي اخْتِلَافِ أَوَانٍ  
وَهُوَ جَمْعُ ابْنَةٍ وَهُوَ الظَّرْفُ أَقْلُهَا طَاهِرٌ يَعْنِي إِذَا كَانَ بَعْضُ أَوَانٍ  
طَاهِرًا وَبَعْضُهَا نجسًا فَاخْتَلَطَتْ اخْتِلَاطُ بَجَاوِرَةٍ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا  
نجسًا كَانَ الْكُلُّ نجسًا عِنْدَنَا فَيُرْتَقَى وَيَتِمُّمْ **لَا بِالْتَحَرِّي** يَعْنِي حَكْمُ  
الشَّافِعِيِّ بِأَنْ تَحْرِي وَيَسْتَعْمَلُ مَا غَلِبَ عَلَى طَبْعِهِ أَنَّهُ طَاهِرٌ كَمَا كَانَ  
يَحْرِي فِي ثِيَابٍ أَقْلُهَا طَاهِرٌ **وَلَنَا** أَنَّ الْحُكْمَ لِلْغَايِبِ وَلَيْسَ هَذَا  
كَالثِّيَابِ لِأَنَّهُ لَا خَلْفَ لَهَا فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَلِلْوَضُو خَلْفٌ وَهُوَ التَّيَمُّمُ  
وَفِي الْخُلَاصَةِ هَذَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِضْطِرَارِ  
فَيَحْرِي لِلْمَشْرَبِ اتِّفَاقًا قَبْدَ بَقُولِهِ أَوَانٍ لِأَنَّ الْمُخْتَاطَ لَوْ كَانَ  
أَنَابِينَ يَرْتَقِيهَا وَيَتِمُّمْ اتِّفَاقًا وَقَبْدَ بَقُولِهِ أَقْلُهَا طَاهِرٌ لِأَنَّ أَقْلُهَا  
لَوْ كَانَ نجسًا يَحْرِي اتِّفَاقًا وَيَرِيقُ مَا غَلِبَ عَلَى طَبْعِهِ أَنَّهُ نجسٌ أَقُولُ  
لَوْ كَانَ أَوَانٌ قَلِيلٌ طَاهِرٌ لَكَانَ أَوَّلِي لِأَنَّ قَوْلَهُ أَقْلُهَا طَاهِرٌ أَنْ جَعَلَ  
صِفَهُ لَا وَإِنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْثِي الْأَسْمِيَّةَ الْوَاقِعَةَ صِفَةً عَنْ  
قَاعِدَتِهِ فِي الدِّيْبَاجَةِ كَمَا اسْتَنْثَى الْأَسْمِيَّةَ الْوَاقِعَةَ حَالًا وَإِنْ  
جَعَلَ حَالًا فَغَيْرُ جَائِزٍ كَمَا قَالَ الْمَالِكِيُّ لِأَجْوَزِ اتِّفَاقِ الْجَمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ حَالًا  
مُتَأَخِّرَةً عَنْ نَكْرَةٍ غَيْرِ مَوْصُوفَةٍ وَلَا مُضَافَةٍ وَلَا وَاقِعَةٍ فِي سِيَاقِ النِّفْعِ  
وَلَا مُضَدَّةٍ بِالْإِسْتِفْهَامِ وَلَا مَقْصُولَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ذِي الْحَالِ بِالْأَوَّلِ  
أَوِ الْوَاوِ وَأَمَّا إِذَا فَصَلَتْ جُجَائِزُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ كَالَّذِي مَرَّ  
عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا عَلَى أَنْ لَوْ الْأَسْمِيَّةَ حَالًا بِجَدِّ

الضَّمِيرُ ضَعِيفٌ **فَقُلْ** فِي التَّيَمُّمِ وَمَا يَنْقُضُهُ يَتِمُّمْ **مَسَافِرٌ**  
قَبْدَهُ لِأَنَّهُ يَفْقَدُ الْمَاءَ فَالْبَالُ لِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْمَقِيمِ **فَقَدْ الْمَاءُ** أَرَادَ  
بِهِ مَا يَكْفِيهِ لِرَفْعِ الْحَدِّثِ لِأَنَّ مَا دُونَهُ فِي حَكْمِ الْمَعْدُومِ **حَقِيقَةٌ**  
بِأَنْ لَا يَجِدُهُ **أَوْ حَكْمًا** بِأَنْ وَجَدَهُ وَعَجَزَ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ لِمَانِعِ كَرَضٍ أَوْ عَدَمِ  
الْأَلَةِ أَوْ غَيْرِهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّرَابُ طَهُورٌ الْمُسْلِمُ مَا لَمْ يَجِدِ  
الْمَاءَ **وَمُفَارِقُ الْمَضِرِّ** أَيُّ يَتِمُّمْ مُفَارِقُ الْمَضِرِّ وَهَذَا الْقَبْدُ أَيْضًا عَلَى  
بَنَاءِ الْغَايِبِ لَا لِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْمَضِرِّ لِأَنَّ عَادِمَ الْمَاءِ فِي الْمَضِرِّ يَتِمُّمْ كَذَا  
فِي الْأَسْدَارِ وَلَوْ قَالَ مُفَارِقُ الْمَاءِ لَكَانَ شَمَلٌ **مِنْهَا** وَهُوَ أَرْبَعَةٌ  
آلَافٌ دِرَاعٌ وَعَنْ الْكَرْخِيِّ إِذَا فَارَقَ بَحِثٌ لَا يَسْتَعِ أَهْلُ الْمَاصُوتَةِ  
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ بَحِثٌ لَوْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَسَافِرُ لَغَابَ  
الْقَائِلُهُ عَنْ بَصَرِهِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ فِي تَعْيِينِ الْمَقْدَارِ **وَجَائِزُهُ**  
**لِمَرِيضٍ خَافَ الزِّيَادَةَ** أَيُّ زِيَادَةَ مَرَضِهِ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ أَوْ بِالْخَرِّ  
كَمَا لَوْ خَافَ الْمَرِيضُ **ثَلَاثَ نَفْسٍ** **وَعُضْوٍ** جَارِلُهُ التَّيَمُّمُ اتِّفَاقًا وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ لِأَجْوَزِ خَوْفُ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَاجِزٍ خَافِيفِ التَّلَفِ  
**فَيَضْرِبُ** هَذَا بَيَانٌ لِنَفْسِ التَّيَمُّمِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى فَنُوبُوا إِلَى بَارِكِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَتَوْبَتُهُمْ  
هُوَ قَتْلُهُمْ أَيْ فَاغْزِ مَوَاتٍ إِلَى التَّوْبَةِ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ وَالْمَعْنَى فِيمَا  
خَرَّ فِيهِ يَعْزِمُ الْمَيْتِمُّ أَوْ لَا يَضْرِبُ وَمَا سَبَقَ كَانَ بَيَانًا لَوْ قَتَلَ  
جَوَازُهُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الضَّرْبَةَ مِنَ التَّيَمُّمِ حَتَّى لَوْ ضَرَبَ يَدَيْهِ



فَأَخَذَتْ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَ بِمَا بَطَلَ يَتَمَّمُهُ كَمَا لَوْ أَحَدَتْ فِي حِلَالِ الْوَضُوءِ  
 وَقَبْلَ الْضَرْبَةِ لَيْسَتْ مِنْهُ فَلَا يَبْطُلُ يَتَمَّمُهُ فِي الصَّوَرَةِ الْمَذْكُورَةِ كَمَنْ  
 أَخَذَ بِكَفِّهِ الْمَاءَ لِلْوَضُوءِ ثُمَّ أَخَذَتْ كَذَا فِي التَّحْنِيسِ **ضَرْبَةً لَوَجْهِهِ**  
 أَيْ لَمَسَ وَجْهَهُ **وَأُخْرَى** أَيْ ضَرْبَةً أُخْرَى **لِيَدَيْهِ** أَيْ لَمَسَهُمَا **إِلَى مَرْفِقَيْهِ**  
 إِلَى هُنَا مَعْنَى مَعَ وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يَضَعَ بَطْنَ كَفِّهِ الْيُسْرَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ  
 الْيُمْنَى وَيُمَدُّ عَلَى رُوسِ الْأَصَابِعِ حَتَّى يَمْسَحَ الْمَرْفُقَ ثُمَّ يُدِيرُهَا إِلَى بَطْنِ  
 السَّاعِدِ وَيُمَدُّهَا إِلَى الْكَفِّ ثُمَّ يَضَعُ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى  
 وَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ بِالْيُمْنَى وَلَوْ شَلَّتْ كِلَا يَدَيْهِ يَمْسَحُ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ  
 عَلَى الْحَاظِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ **مُسْتَوْعِبًا** صِفَةً مُصَدَّرَةً مَحْذُوفٍ  
 أَيْ مُنْحَا مُسْتَوْعِبًا **هُوَ الصَّحِيحُ** رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ خَلْفَ  
 الْوَضُوءِ حَتَّى قَالُوا لَوْلَا يُجَلَّلُ الْأَصَابِعُ وَلَمْ يَنْزِعِ الْخَاتَمَ وَلَمْ يَمْسَحْ تَحْتَ  
 الْحَاجِبِينَ لَمْ يَحْزَ يَتَمَّمُهُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ضَعْفِ مَا رَوَى عَنْهُ أَنْ يَمْسَحَ  
 أَكْثَرَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ كَافٍ لِأَنَّ شَرْطَ الْاسْتِيعَابِ يُؤَدِّي إِلَى  
 الْخُرُوجِ لِأَنَّ التَّرَابَ لَا يَصِلُ كُلُّ مَوْضِعٍ كَالْمَاءِ وَالْخُرُوجُ مَدْفُوعٌ قَالَ  
 الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ أَقَلَّ  
 مِنَ الزَّنْعِ جَوَزَ كَذَا فِي الْمَصْنُوعِ **وَلَمْ يَقْتَصِرُوا** فِي مَسْحِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْكُوعِ  
 أَيْ الرِّسْعَيْنِ وَمَا لَكَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا لِمَا رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ عُبَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ  
 الْيَتَمُّ مَسْحَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ **وَلَنَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْيَتَمُّ ضَرْبَتَانِ  
 ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ **وَجَوَزَ مِنْ صَعِيدٍ** وَهُوَ

بطن

إلى

انتم

انتم لوجه الارض ترابا كان أو غيره من حجر أو نورة أو غيرهما  
**طاهر غير منطبع** أي لا يلين اختزبه عن الحديد والذهب ونحو  
 فانها تليين وتطبع **ولا مترمد** اختزبه عن الخشب وغيره مما  
 إذا اخترق يصير مادًا وإذا اختلط بالتراب فإن كان الغالب  
 هو التراب جوز اليتيم والأفلا وفي التحنيس لا يجوز اليتيم بالماء  
 المائي لأنه ليس من جنس الأرض **ولم ينعين التراب** لليتيم وقال  
 الشافعي لا يجوز اليتيم إلا بالتراب لقوله تعالى فيتمموا صعيدا  
 طيبا أي ترابا منيبا كذا فسرهُ ابن عباس **ولنا** أن الصعيد  
 وجه الأرض باجماع أهل اللغة والطيب هناك بمعنى الطاهر  
 لأن التراب المنبت إذا كان نجسًا لا يجوز به اليتيم بالاجماع  
 فعلم أن النباتات ليس له أثر في التطهير **وبحيزه** أي أبو يوسف  
 اليتيم **بالرمل أيضا** أي كما أجازه بالتراب وتخصيصها بالذكر  
 يدل على أنه لم يجوز به غيرهما ودليل الشافعي في التراب دليل  
 له لكن الحق الرمل لما روى أنه عليه السلام سئل عن اليتيم بالرمل  
 فأمر به **والضرورة** **ما الغبار** وإنما يجوز اليتيم بالغبار عند أبي  
 يوسف إذا اضطر عن التراب والرمل وعندهما يجوز به مطلقًا  
**له** أن الغبار تراب من وجهه فلا يجوز إذا عجز عن التراب الخالص  
**ولهما** أن الغبار تراب رفیق حقيقة وهو من الصعيد فيجوز به  
 عند الاختيار **والالتصاق ملغى وشرطه** يعني التصاق الصعيد

هما

مبل

الاه



باليد ليس بشرط عند أي حنيفة حتى لو ضرب يدك على صخرة لا غبار  
 عليها جاز وشرط عند محمد فلم يجز لأن النية مسح بالتراب فيشرط  
 إلا لصاق فيه كما شرط في مسح الرأس والحقت ولا يحنيفة أن  
 قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم مطلق عن الالتصاق فجري  
 على إطلاقه **وفرضنا النية فيه** يعني نية الطهارة واستباحة  
 الصلاة فرض في النية عندنا خلافا لفرقة أن النية خلف عن  
 الوضوء فلا تحالفه في عدم اشتراط النية **ولنا** أن التراب ملوث  
 وإنما كون مطهرا بنية الطهارة المقصودة للصلاة والماء مطهر  
 بنفسه فاستغنى عن النية **وينقصه** أي النية **نافر الإصبل** وهو  
 وهو الوضوء لأنه خلفه **والقدرة على الماء** أي وينقصه القدرة  
 على استعماله لأن جواز النية مشروط بالعجز عنه ثم القدرة قد  
 ثبتت بالأباحة كما إذا قال صاحب الماء ليتوضأ بهذا الماء أيكم  
 شأ ينقص يتم كل واحد إذا توضح به واحد بعيد الباقون تتمهم  
 لثبوت القدرة لكل واحد على الانفراد **ومرور الناعيس** أي مرور  
 الوسنان بالنية على الماء ينقص يتمه عند أي حنيفة **كالمستيقظ**  
 يعني كما ينقص لومته مستيقظا وقال لا ينقص أشار بقوله  
 الناعيس إلى أن الخلاف فيما يكون نومه غير نافض لعدم استغراقه به  
 لأنه لو كان مضطجعا أو متكيا ينقص يتمه بالنوم **لهما** أنه بالنوع  
 خرج عن قدر استعمال الماء **وله** أن النوم ليس بالماء على الماء شيئا

أوراكا على وجه لا تخلفه النقطة المشعرة لما نادى فجعل كالنقطة  
 وقوله ما رواه عنه **وتبطل صلاته** **لرواية** يعني لو رأى المنيتم في أثناء  
 صلاته المأخوذ يقدر على تحصيله تبطل صلاته عندنا **مطلقا** أي  
 سواء كان المنيتم مسافرا أو مقبلا كذا فسر المصنف وعند الشافعي  
 لا تبطل مطلقا ويحتمل أن يراد منه سواء كان إذا وضعا أو نقله لأنه  
 أن كان فرضا لا تبطل عند الشافعي وإن كان نفلا فعندنا روايتنا  
 قيدنا الرواية بكونها في أثناء الصلاة لأنه لو رآه بعد فراغه منها لا  
 تبطل اتفاقا وقبل شروعه فيها تبطل اتفاقا فلو قال المصنف لرويته  
 فيها لكان أظهر **له** أن حرمة الصلاة ما بعده عن إبطالها فكان عاجزا  
 عن الاستعمال حكما **ولنا** أنه قادر حقيقة فيبطل يتمه ولا يفتي  
 للصلاة حرمة لفوات شرطها **وبأمر بأعادتها** **لذكره** يعني من وضع  
 الماء في رجليه أو وضعه غيره بعلمه فبني وكان مما ينسى عادة فتمم  
 فصلى ثم تذكر في الوقت أو بعده يأمر أبو يوسف بأعادة صلاة  
 وقال لا إعادة عليه قيد بالندكر المسبوق بالنسيان المسبوق  
 بالعلم لأنه لوطن أن ما قد فني فتمم وصلى ثم ظهر أنه لم يقن بعيد  
 بالانفاق ولو لم يعلم وضع غيره الماء فتمم وصلى لا بعيد بالانفاق  
**له** قوله تعالى فلم يجدوا ماء فتمموا فأنه واحد الماء في نفس  
 الأمر فيبطل يتمه كما لو صام عن كفارة فبني الطعام في رجليه لم  
 يجز صومه **ولهما** أن المراد بقوله تعالى فلم يجدوا الماء على الماء



والتاسي عاجز عن استعماله بعد رسماروي فجوز بتممه لعدم القدرة  
 واما التكفير فلم يجز فيه الصوم لا بعد امر شرطه وهو عدم ملك  
 الطعام ولهذا قالوا اباحة المال للكفر لا يمنع صومه واباحة الماء  
 للمتمم منعه عن التيمم وقد نأقولنا وكان يتما بفسى عادة لانه  
 لو لم يكن كذلك كما اذا انسى الماء على ظهره او المعلق في مؤخر رحله  
 وهو يسوق مركبه فتمم بغيره اتفاقا لان بسببانه لم يعتبر كذا في  
 الكفاية **وابطلناها لرؤية متوضي اقتدى متمم** يعني اذا اقتدى متوضي  
 بمتمم فرائي ما في صلاته بطل صلاته عندنا خلافا ليرفر وقتد  
 المأموم بالمتوضي لانه لو كان متمما يفسد صلاته اتفاقا واما  
 صلاة الامام فغير فاسده في الصورتين اتفاقا لانه امر بالماء له  
 ان وضوء المتوضي لا ينقض روية الماء فلا تفسد صلاته **ولنا**  
 ان المتوضي اذا راي الماء يزعم ان امامه راه فيفسد صلاة المقتدي  
 كما اذا زعم المقتدي ان امامه مخالف له في الجهة **والوضوء بنيت التمر**  
**متعين** يعني غايم الماء اذا وجد نيت التمر يتوضا به عند اي حنيفة  
 النيت ما البقي فيه تمر ونحوه ليصير حلوا **فرويته بطلها** هذا  
 تفريع لما قبله يعني اذا تعين النيت للوضوء فرويته للمتمم في الصلاة  
 بطلها كما اذا راي الماء المطلق **والتيتم في الاصح** يعني التيمم متعين  
 ولا يتوضا بالنيت في اصح الروايتين عن اي حنيفة وتين بقوله  
**كما يفتي به** اي ابو يوسف كون التيمم متعينا ان قوله هو المختار

**فتممها** تفريع للرواية الثانية يعني لا يبطل صلاة المتمم لرؤية  
 النيت فتممها **واوجب** محمد الجمع بين الوضوء بالنيت والتيمم  
**فمضى فيها** اي صلى الصلاة التي راي فيها النيت **ويعدّها احتياطا**  
 هذا تفريع لقول محمد وفي الحقائق وضع في نيت التمر اذ في غيره  
 من الاندرة بتمم اتفاقا والاعسالك بالنيت على هذا الخلاف  
 قيل الخلاف في النيت لغير المسكر فان المسكر منه لا يجوز به اتفاقا  
 وفي غير المطبوع ايضا لانه لو كان مطبوعا لا يجوز التوضي به  
 اتفاقا وان لم يشته لان النار غيره كذا في شرح الجامع الصغير  
 لا يحنيفة انه عليه السلام توضا بنيت التمر ليله الجن وقال  
 تمره طيبه وما ظهور ولا في يوسف انه ليس ماء مطلق فلا يجوز  
 التوضي كسائر الاندرة ولحمد ان التارخ بين ابي التيمم وحديث  
 الجن غير معلوم فجمع بينهما احتياطا **والمحذور فاقد الطهور** اي لم  
 يجد ماء ولا ترابا نظيفا وهو بالرفع صفة المحذور واللام فيه  
 للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة بالنصب حال **بوجرها** اي  
 الصلاة عند اي حنيفة ولا يشبهه لان الشبهة بالمصلين لم يرد  
 به الشرع وابانه بالراي متعذر **وقال يشبهه** يعني بحج الشبهة  
 بالمصلين بركوع وسجود ان وجد مكانا يابس وان لم يجد يوشى  
 قائما وجعل السجود اخفض من الركوع ثم يعيد اذا خرج فضا لحق  
 الوقت بقدره لا يمكن كسائر افرافا قام يشبهه بالتأيين



ووافق اي محمد ابا حنيفة في رواية عن محمد **ولم يلزمه بالاعادة**  
**لادائه فيه باليتم** يعني اذا صلى المحبوس في المضرب باليتم ثم جاز من  
الحبس لا يجب عليه الاعادة عند اي يوسف وقال يجب وفي المصنف  
لا بد من تعيين المحبوس كونه في المضرب لانه لو كان خارج المضرب فصل  
باليتم لا يعيد اتفاقا ولو كان معه ماء فممنعه غيره تعيد اتفاقا  
**له** انه صلى باذن الشرع لعجزه عن استعمال الماء فلا يعيد كما لم يرض  
**ولهما** ان المنع جاز من جانب العبد فصار كمن معه ماء فممنعه غيره عن  
استعماله بخلاف المريض فان عذره سماوي جاز من قبل من له الحق  
وفي الجنيح كذا الخلاف في اسير في يد العدو واذا صلى باليتم ثم  
جاء منه **ولزمه بالطلب لعلته** **ظن** يعني يلزم المسافر طلب الماء عندنا  
اذا غلب على ظنه ان يقره ماء **لا مطلقا** يعني عند الشافعي لزمه  
الطلب سواء غلب على ظنه او لم يغلب ليثبت شرط جواز اليتم وهو  
عدم الماء **ولنا** ان الغالب عدم الماء في الغلوات فلا يلزمه الطلب  
ما لم يجد دليل وجوده وهو الظن ومقدار الطلب قدر الغلوة  
وهو اربع مائة ذراع قيد بالمسافر لان طلب الماء في العمرات  
شرط عندنا ايضا كذا في المصنف ومن الحقايق الطلب ان ينظر عن  
يمينه وشماله وامامه ووراءه غلوة **وهو** اي اليتم للمسافر قبل  
**الطلب من رقيقه** الذي عنده ماء جاز عند اي حنيفة حتى جاز  
**للحبس المقيم للبرد** هذه مسألة اخرى فزع للمسئلة الشافعية يعني

عبد  
توجه

لما جاز اليتم قبل الطلب عنده جاز للحبس المقيم ان يتم اذا لم  
يجد ماء خارا يخاف عن الضرر ان يستعمل الماء البارد **وقال بعد المنع**  
يعني انما يجوز اليتم اذا طلب الماء من رقيقه فممنعه فلا يجوز اليتم  
للحبس المقيم الا بعد ان يطلب جميع اهل بيته فاذا منع منه يتم قيد  
بالحبس لان الحديث اذا خاف عن البرد ولم يجد ماء خارا لا يجوز له  
اليتم اتفاقا وقيد باليتم لان الحبس المسافر له اليتم اتفاقا  
وقيد بالبرد لان اليتم بعلة المريض جاز اتفاقا وبذونها غير جاز  
**اتفاقا له** ان في الطلب من الرقيق دلا وفيه بعض الحرج وما شرع  
اليتم الا لرفع الحرج **ولما** ان الماء مبذول عادة فلا بد من الطلب  
ليتحقق العجز عن الماء وليس في سوال ما يحتاج اليه مذلة وقد  
ثبت ان النبي عليه السلام سأل بعض حواجه عن غيره **ولا يجب شرا**  
**الماء باكثر من ثمن المثل** اذا كان عنده منه فاضلا عما يحتاج اليه  
لا شئما له على ضرر مالي وذا مسقط للوجوب قيد بالاكتر لان  
الماء لو بيع بثمن المثل لا يجوز له اليتم اقول كان على المصنف ان  
يقول ولا يجب شرا الماء بالعين الفاحش لان شرا الماء بالعين اليسير  
واجب عليه وهو اكثر من ثمن المثل هذا هو المفهوم من المحيط ولهذا  
وذكر في النوادر ان ثمن ما يكفي الوضوء ان كان درهما فافي البايع  
ان يعطيه الا بد زهم وتصعب فعليه ان يشتريه لانه عين يسير وان  
انى ان يعطيه الا بد زهين لا يجب عليه شراؤه لانه عين فاحش كذا

من

ية



رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبُعْثَ قِيَمَتُهُ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي غَرَفَ فِيهِ الْمَاءُ  
 بَلْ مَا قَالَهُ الْمُصَنَّفُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ لَا قَوْلَ ابْنِ مَسْرُورٍ لَأَنَّ الْمَذْكَورَ فِي النَّهْيِ  
 مَنَعَهُ لَا عَنْ الْمَبْسُوطِ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجِبُ الشَّرَابُ أَكْثَرُ مِنْ يَمْنِ الْمِثْلِ قُلْ  
 أَوْ كَثُرُوا فَاسْرُ الْبَيْسِيرِ بِالْفَاحِشِ وَقُلْنَا الْبَيْسِيرُ لَيْسَ كَالْفَاحِشِ لَا يَرَى  
 أَنَّ الْإِبَّ مَعْفُوفٌ فِي الْغَبْنِ الْبَيْسِيرُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ دُونَ الْفَاحِشِ **وَيَنْبَغِي**  
**تَأْخِيرُهُ لِلرَّجُلِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ** يَعْنِي إِذَا كَانَ رَجُوعًا وَجُودَ الْمَاءُ فِي آخِرِ  
 الْوَقْتِ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ التَّيَمُّمُ لِيَقَعَ الصَّلَاةُ بِإِكْمَالِ الطَّهَارَتَيْنِ  
 قَبْدًا بِالرَّجُلِ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَجُلٌ لَا يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرُهُ وَإِنْ آخِرُ لَا يَفْطُرُ  
 فِي التَّأْخِيرِ حَتَّى يَنْقُصَ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ وَإِنْ تَقَرَّرَ وَجُودُ الْمَاءِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ  
 فَيَتِمُّ فِي أَوَّلِهِ وَصَلَّى جَازًا إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ مَقْدَارُ مِثْلِ كَذَا  
 شَرَحَ الْفَتْهُورِيُّ **وَجِزْرُهُ قَبْلَهُ** يَعْنِي التَّيَمُّمُ قَبْلَ الْوَقْتِ جَائِزٌ عِنْدَنَا  
 خِلَافَ الشَّافِعِيِّ **وَأَدَامَا شَأْنُهُ** هَذِهِ مَسْئَلَةٌ أُخْرَى يَعْنِي لِلتَّيَمُّمِ أَنْ يَصِلَ  
 بِتَمِّمٍ وَاحِدٍ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
 لَا يَصَلِّي بِهِ إِلَّا فَرَضًا وَاحِدًا وَمَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ تَبَعًا لَهُ كَمَا قَرَّرَهُ  
 الْمُصَنَّفُ فِي شَرْحِهِ أَقُولُ عَلَى هَذَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ قَوْلُهُ وَقَوْلُ  
 لَا فَرَضًا وَاحِدًا وَالنَّوَافِلُ تَبَعًا لَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى  
 قَوْلِنَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَجِبَ التَّيَمُّمُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا  
 وَأَنْ يَجُوزَ النِّفْلُ بِاتِّبَاعِيَّةِ الْفَرَضِ وَفِي الْخِلَافَةِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ  
 إِذَا تَيَمَّمَ لِلنِّفْلِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يُؤَدِّي بِهِ الْفَرَضَ وَإِذَا تَيَمَّمَ لِلْفَرَضِ جَازَ لَهُ أَنْ

وَدُرِّي

يُؤَدِّي بِهِ النِّفْلَ عِنْدَهُ **لَهُ** أَنْ التَّيَمُّمُ طَهَارَةٌ صَرُورَتُهُ لَا بِإِحَادَةِ الصَّلَاةِ  
 لَا رَافِعَةٌ لِلْحَدَثِ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِذَا أَصْلَى بِهِ فَرَضًا تَرْتَبِعُ  
 الضَّرُورَةُ وَتَجِدُّ ضَرُورَةً أُخْرَى كَفَرَضٍ آخَرَ فَيَجُوزُ النَّوَافِلُ بِهِ عَلَى  
 وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ **وَأَنَا** أَنَّهُ طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ لِلْحَدَثِ وَالتَّرَابُ خَلْفٌ  
 عَنْ الْمَاءِ لَمْ يَرْفَعْ الْحَدِيثُ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَتَرَابُ طَهُورٌ مُسْلِمٍ  
 وَطَهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ كَانَتْ صَرُورَتُهُ لِمُقَارَنَتِهَا لِلْحَدَثِ وَطَهَارَةُ  
 التَّيَمُّمِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ **وَيُعْتَبَرُ مِنْ كَافِرٍ لَا سَلَامَةَ** يَعْنِي إِذَا تَيَمَّمَ كَافِرٌ  
 يَرِيدُ بِهِ الْإِسْلَامَ ثُمَّ اسْلَمَ قَالَ أَبُو يُونُسَ يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي  
 فَرِيَّةً مَقْصُودَةً وَقَالَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمُنَوِيَّ فِي التَّيَمُّمِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
 قَرِيبًا لَا يَقْضِي بِدُونِ الطَّهَارَةِ وَالْإِسْلَامُ يَصِحُّ بِدُونِهَا فَلَا يُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ  
 قَبْدًا بِقَوْلِهِ لَا سَلَامَةَ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَوْ تَيَمَّمَ لِلصَّلَاةِ لَا جُوزَ بِالْإِنْفَاقِ  
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ **وَلَوْ ارْتَدَّ بَعْدَهُ** أَيُّ مُسْلِمٍ بَعْدَ التَّيَمُّمِ  
**وَاسْلَمَ أَجْرًا صَلَاتُهُ بِهِ** أَيُّ ذَلِكَ التَّيَمُّمِ خِلَافًا لِمَنْ قَبْدًا بِقَوْلِهِ  
 بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَوْ ارْتَدَّ بَعْدَ وَضُوئِهِ لَا يَبْطُلُ وَضُوهُ اتِّفَاقًا **لَهُ** أَنَّ  
 الرَّدَّ يَبْطُلُ الْعِبَادَاتُ بِالْخِيَرِ وَالتَّيَمُّمُ عِبَادَةٌ فَيَبْطُلُهَا فَإِنْ  
 قُلْتُ الْفَعْلُ إِنَّمَا يَصِيرُ عِبَادَةً بِالنِّيَّةِ وَهِيَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ عِنْدَهُ  
 فِي التَّيَمُّمِ قُلْنَا الْكَلَامُ فِي التَّيَمُّمِ الَّذِي قَبْدًا بِقَوْلِهِ أَوْ نَقُولُ فِي  
 رِوَايَةِ الْخَدْرِيِّ عَنْ زُفْرَانَةَ شَرْطُ النِّيَّةِ فِي التَّيَمُّمِ كَذَا فِي الْغَايَةِ  
**وَلَنَا** أَنَّ التَّيَمُّمَ حَصَلَ حَالُ الْإِسْلَامِ فَصَحَّ وَاعْتَرَضَ الْكَفَرُ عَلَيْهِ لَا

رَافِعَةٌ  
 فِي شَرْحِ الْمَلِكِيِّ لِلنَّبِيِّ وَالْمُحَاسِنِ  
 لَا تَجُوزُ لِاتِّبَاعِهِمْ نَوِيًّا لَهَا أَوْ تَقْدِيرًا مَقْصُودَةً يَعْطَلُ  
 فِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ وَلَا تَقْضِي بِدُونِ الْمَسْجِدِ  
 مَخْرُجُ التَّيَمُّمِ لَيْسَ بِالْمَصْغَفِ أَوْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ  
 أَوْ الْخُرُوجِ مِنْهُ أَوْ زِيَارَةِ الْقَبْرِ أَوْ الْأَدَا  
 أَوْ الْإِقَامَةِ لَا يَأْتِي بِغَيْرِ مَقْصُودَةٍ بَلْ  
 وَسَائِلُ وَخَرَجَ يَقُولُنَا يَعْطَلُ فِيهَا مَعْنَى  
 الْعِبَادَةِ تَيَمُّمُ الْحَنْبِ وَخَيْرُهُ اقْرَأَ الْقُرْآنَ  
 فَأَمَّا قَرِيبُهُ مَقْصُودَةٌ لَكِنْ لَا يَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ  
 الْعِبَادَةِ وَخَرَجَ يَقُولُنَا يَصِحُّ بِالْكَافِرِ  
 تَيَمُّمُ الْحَدِيثِ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَتَيَمُّمُ طَهَارَةِ  
 لِلْإِسْلَامِ لِعَقْدَتِهَا بِدُونِ الطَّهَارَةِ طَهَارَةُ  
 لِأَنَّ يُونُسَ فِي التَّيَمُّمِ الْإِسْلَامَ فَإِنْ عِنْدَهُ حُجْرٌ  
 بِدُونِ الصَّلَاةِ  
 وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ قَبْدًا بِقَوْلِهِ  
 عَلَى قَوْلِهِ مِنْ يَرَى فِيهِ وَجُوبَ  
 النِّيَّةِ كَمَا أَنَّكَ ابْنُ حَنِيفَةَ  
 فِي الْمَذَاهِبِ عَلَى قَوْلِهَا وَأَنَّ كَانَ  
 هُوَ لَا يَرَى جَوَازَهَا أَيْ



بنا فيه كما لو اعترض على الوضوء لان الردة تبطل ثواب العمل لا  
 زوال الحدث **وَجِبَرَةُ الْخَوْفِ فَوْتُ جَنَازَةٍ وَلَيْسَ بِهَا غَيْرُهُ وَعَيْدٌ يَعْنِي مَنْ**  
 خَضَرَ جَنَازَةً وَلَمْ يَكُنْ وَلَيْسَ بِهَا خَافَ أَنْ يَفُوتَ صَلَاتُهَا أَوْ خَضَرَ صَلَاةَ  
 عَيْدٍ فَخَافَ أَنْ تَفُوتَهَا إِنْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ بِجُوزِ لَهُ الْيَتِمُّ عِنْدَنَا  
 حَلَالًا لِلشَّافِعِيِّ **لَهُ** إِنْ هَذَا يَتِمُّ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ فَلَا جُوزَ **وَلَنَا**  
 قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا فَاجَأَتْكَ جَنَازَةٌ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَيَتِمُّ  
 وَصَلُ عَلَيْهَا وَفِي قَوْلِهِ وَلَيْسَ بِهَا غَيْرُهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا جُوزَ لِلْوَلِيِّ الْيَتِمِّ  
 وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ يَنْتَظِرُ فَلَا قَوْلَ فِي حَقِّهِ وَفِي  
 الْمَحِيطِ كَذَا السَّلْطَانُ لَا يَتِمُّ لِأَنَّهُ يَنْتَظِرُ لَهُ اخْتَارَ صَاحِبُ  
 الْهَدَايَةِ هَذِهِ الرُّوَايَةَ وَذَكَرَ فِي الدَّخِيرَةِ جُوزَ لِلْإِمَامِ الْيَتِمِّ  
 لِلْجَنَازَةِ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ لِأَنَّ الْإِنْتَظَارَ فِيهَا مَكْرُوهٌ وَاخْتَارَ شَيْخُ  
 الْإِسْلَامِ هَذِهِ الرُّوَايَةَ وَفِي الْبَنَاءِ لَوْ كَانَ جُنُبًا فَيَتِمُّ وَصَلُ  
 عَلَيْهَا لِجُوزِ لَانْ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ دَعَا فِي الْحَقِيقَةِ لَكِنْ إِنْ جَابَ الْيَتِمُّ  
 لَكُوتُهَا مَسْمُومَةً بِاسْمِ الصَّلَاةِ **وَحَكْمُ بَاعَادَتِهِ لِأَخْرِي** الْجَنَازَةِ أُخْرَى  
**خَافَ فَوْتُهَا** هَذِهِ الْجُمْلَةُ صَفَةُ ثَانِيَةِ الْجَنَازَةِ مُقَدَّرَةٌ أَوْ حَالٌ  
 عَنْ ضَمِيرِ عَادَتِهِ يَعْنِي قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَخَضَرَ أُخْرَى  
 وَخَافَ فَوْتُهَا يُعِيدُ الْيَتِمُّ لِهَذِهِ وَقَالَ لَا يُعِيدُ بَلْ يُصَلِّي بِالْيَتِمِّ  
 الْأَوَّلِ وَفِي الْمَصْنُوعِ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتِمَّ مِنَ التَّوَضُّعِ مِنَ الصَّلَاةِ  
 أَمَا إِذَا تِمَّ ثُمَّ فَاتَ التَّمَكُّنَ يُعِيدُ الْيَتِمُّ اتِّفَاقًا **لَهُ** أَنَّ الضَّرُورَةَ

الْأَوَّلَى تَمَّتْ وَهَذِهِ ضَرُورَةٌ أُخْرَى فَيُجَدِّدُ لَهَا الْيَتِمُّ **وَلَهُمَا** أَنْ  
 الْيَتِمُّ الْأَوَّلَ أَمَا يَصِحُّ لَكُونِهِ عَاجِزًا عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ حَكَوْهُ هَذَا  
 الْمَعْنَى بَاقٍ فِي الْجَنَازَةِ الْأُخْرَى **وَلَا جُوزَ الْيَتِمِّ فِي الْوَقْتِ** أَيِ فِي  
 خَوْفِ فَوْتِ صَلَاةِ الْوَقْتِ **وَالْجَمْعُ** أَيِ فِي خَوْفِ فَوْتِ صَلَاةِ الْجَمْعِ  
 لِأَنَّ الْوَقْتِ خَلْفًا وَهُوَ الْقَضَاءُ وَكَذَا الظُّهْرُ اضْطُرَّ فِي الْجَمْعِ وَهُوَ  
 مَا يَقْضِي فَلَمْ يَحْتَثْ فَوْتُهَا مُطْلَقًا **وَالْبَنَافَةِ** أَيِ فِي الْعَيْدِ **بِالْيَتِمِّ**  
**جَائِزٌ** يَعْنِي الْمُنَوِّضُ لِصَلَاةِ الْعَيْدِ أَمَا مَا كَانَ أَوْ مُقْتَدِرًا إِنْ أَخَذَ  
 فِيهَا وَخَافَ مِنْ فَوْتُهَا أَنْ تَوْضًا جُوزَ أَنْ يَتِمَّ وَيَتَنَى عَلَى صَلَاتِهِ  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا جُوزَ قِيْدًا بِنَا لِأَنَّهُ لَوْ خَافَ مِنْ فَوْتُهَا  
 أَنْ تَوْضًا قَبْلَ الشَّرُوعِ أَمَا لِمَزْوَالِ الشَّمْسِ وَلَعَدَمِ ادِّرَاكِهِ الْإِمَامُ  
 يَتِمُّ وَيُسْرِعُ اتِّفَاقًا وَقِيْدًا بِالْعَيْدِ إِذَا فِي غَيْرِهِ لَا جُوزَ اتِّفَاقًا **لَهُمَا**  
 أَنَّهُ إِنْ تَوْضًا نَعَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ لَا حَقًّا وَاللَّاحِقُ بِصَلَاةٍ بَعْدَ فَرَاغِ  
 الْإِمَامِ فَلَا خَافَ عَنْ فَوْتُهَا فِي الْبَنَاءِ كَمَا يَخَافُ فِي الشَّرُوعِ **وَلَهُ**  
 أَنَّ الْخَوْفَ بَاقٍ لِأَنَّهُ يَوْمَ ارْتِدَادِ حَامِرٍ تَمَّ بَعَثَتْهُ غَارِضٌ فَيَفْسِدُهَا  
 وَفِي الْمَحِيطِ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ زَوَالُ الشَّمْسِ إِنْ اشْتَغَلَ  
 بِالْوُضُوءِ وَإِنْ خَافَ يَتِمُّ وَيَتَنَى اتِّفَاقًا وَفِيمَا لَمْ يَرْجُ لَهُ ادِّرَاكُ  
 الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ رَجُوهَا لَا يَتِمُّ اتِّفَاقًا قُلْتُ الْخِلَافُ فِي بَنَاءِ  
 الْمُنَوِّضِ وَلِهَذَا قِيْدًا بِالْمُنَوِّضِ فِي الْمَنْطُومَةِ وَذَكَرَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ  
 أَنَّهُ لَوْ شَرَعَ بِالْيَتِمِّ يَتِمُّ وَيَتَنَى بِالْإِتِّفَاقِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَوْ وَجَبَ



عَلَيْهِ كَانَ وَاحِدًا الْمَاءُ فِي صَلَاتِهِ فَيَفْسُدُ فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمَصْنُفِ  
 أَنْ يَقُولَ وَبَنَاءُ الْمُتَوَصِّي فِيهِ بِالْيَتِمِّ جَائِزٌ قُلْتُ أَطْلُقُ الْبَنَاءَ عَلَى  
 مَا قَالَه بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذَا شَرَعَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ بِالْيَتِمِّ فَأَحْدَثَ  
 فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ أَيْضًا وَلَيْسَ هَذَا كَوَاحِدِ الْمَاءِ فِي صَلَاتِهِ لِأَنَّهُ صَارَ  
 مُحَدَّثًا بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ لِيُطْلَقَ الْخَلْفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ وَيُفِي  
 الْمَسْئَلَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ يَنْقُضِ الْيَتِمُّ بِقُدْرَةِ الْأَصْلِ بَلْ بِالْحَدِيثِ  
 الطَّارِي كَذَا فِي الْكِفَايَةِ وَكَتَبْنِي لَوْ أَجِدَ مَا غَيْرَ كَافِي لَرَفَعَ الْحَدِيثَ  
 بِالْيَتِمِّ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نَكَتْنِي بِغَيْرِي إِذَا وَجَدَ الْحَدِيثَ مَا لَا كُفِيَ لَطَهَارَتِهِ  
 بِجُوزِ الْيَتِمِّ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَغْسِلُ بِهِ مَا يَتَسَرَّ مِنْ أَعْضَاءِ  
 ثُمَّ يَتِمُّ لَهُ أَنَّهُ مَا مَقْدُورٌ عَلَى اسْتِنْمَالِ فَجَبَّ اسْتِنْمَالُهُ بِقُدْرَتِهِ  
 امْكُنْ وَلَنَا أَنَّ ذَلِكَ الْمَاءُ فِي حُكْمِ الْمَقْدُورِ لِأَنَّهُ لَا كُفِيَ لَرَفْعِ الْحَدِيثِ  
 وَفِي اسْتِنْمَالِهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْخَلْفِ وَذَا غَيْرُ جَائِزٍ وَتَعْبِيرُ الْأَغْلَبِ  
 مِنَ الْجَرَجِ وَالصَّحِيحِ فَيَتِمُّ أَوْ يَغْسِلُ بِغَيْرِي مَنْ كَانَ أَكْثَرَ مَا جَبَّ غَسَلَهُ جَرَجًا  
 يَتِمُّ فَقَطْ جَنِبًا كَانَ أَوْ مُحَدَّثًا وَأَنْ كَانَ أَكْثَرُهُ صَحِيحًا يَغْسِلُ  
 الصَّحِيحَ فَقَطْ جَنِبًا كَانَ أَوْ مُحَدَّثًا وَأَنْ كَانَ أَكْثَرُهُ صَحِيحًا يَغْسِلُ  
 الصَّحِيحَ فَقَطْ وَيُسَمَّى الْجَائِزُ الْمَشْدُودُ عِنْدَنَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ حَالٌ  
 مِنَ الْأَغْلَبِ وَلَا يُوزَعُ بِالْإِنْتِزَاعِ لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَجُوزَانِ يَكُونُ  
 بِالْأَيَّامِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ فَيَتِمُّ بِغَيْرِي عِنْدَهُ يَغْسِلُ الْأَعْضَاءَ الصَّحِيحَةَ  
 وَيَتِمُّ لِلْجَرَجِ ثُمَّ الْكُثْرَةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي نَفْسِ الْعَضْوَانِ كَانَ الْأَكْثَرُ مِنْ

كُلِّ عَضْوٍ مَجْرُوحًا يَتِمُّ وَأَنْ كَانَ صَحِيحًا يَغْسِلُ وَقِيلَ مُعْتَبَرَةٌ فِي  
 عَدَدِ الْأَعْضَاءِ حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ جِرَاحٌ دُونَ  
 رِجْلَيْهِ يَتِمُّ وَفِي عَكْسِهِ لَا لَهْ أَنْ سَقُوطُ الْغُسْلِ كَانَ لِحُضُورَةِ الضَّرِّ  
 فِي الْحَذَرِ وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْمَوْضِعِ الصَّحِيحِ فَجَبَّ غَسَلُهُ وَلَنَا أَنَّ  
 لَا أَكْثَرَ حُكْمِ الْكُلِّ وَلَا وَجْهٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْخَلْفِ قَبْلَ الْأَغْلَبِ  
 لِأَنَّهُمَا أَنْ اسْتَوِيََا قِيلَ يَتِمُّ وَقِيلَ يَغْسِلُ الصَّحِيحُ وَيُسَمَّى عَلَى الْبَاقِي  
 وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَخُوهُ وَلَوْ بَقِيَ لَمَعْدُ تُعْنَى إِذَا اغْتَسَلَ الْجَنِبُ  
 وَبَقِيَ عَلَى جَسَدِهِ مَوْضِعٌ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ لَعَدِمَ وَفَايَهُ بِهِ فَيَتِمُّ لِلْجَنَابَةِ  
 لِأَنَّهُمَا أَرْتَفَعَتْ ثُمَّ أَحْدَثَ فَيَتِمُّ لَهُ أَيْ لِأَجْلِ الْحَدِيثِ ثُمَّ وَجَدَ  
 مَا غَيْرَ كَافٍ لَهَا أَيْ لِلْمَعْدَةِ مَعَ الْوَضْوِ يَوْجِبُ صَرْفَهُ أَيْ أَبُو  
 يُوسُفَ ذَلِكَ الْمَاءُ إِلَى الْمَعْدَةِ وَيُنْفِي يَتِمُّهُ لِلْحَدِيثِ بِغَيْرِي يَقُولُ أَبُو  
 يُوسُفَ يَتِمُّهُ لِلْحَدِيثِ بَاقٍ لَمْ يَنْقُضْ بِرُؤْيَا هَذَا الْمَاءِ وَابْطَلَهُمَا  
 بِغَيْرِي قَالَ تَحْدِثُ انْقِضَ يَتِمُّهُ لِلْحَدِيثِ وَيَتِمُّهُ لِلْجَنَابَةِ جَمِيعًا لَا يَفْقَدُ  
 يَتِمُّ الْجَنَابَةُ انْقِضَ بِالْحَدِيثِ لِأَنَّهُمَا يَنْقُضُ فِي حَقِّ جَوَازِ الصَّلَاةِ  
 لَا فِي حَقِّ ارْتِفَاعِ الْجَنَابَةِ لِأَنَّهُ بَاقٍ بِلَا وَقْتِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ  
 فَيَصْرَفُ إِلَيْهَا أَيْ يَصْرَفُ الرَّجُلُ ذَلِكَ الْمَاءَ إِلَى الْمَعْدَةِ عِنْدَ تَحْدِثِهَا قَالَ  
 أَبُو يُوسُفَ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ أَغْلَطَ الْحَدِيثُ فَازَالَتْهَا أَهْمُ وَيَتِمُّ لَهُ  
 أَيْ لِلْحَدِيثِ قَبْلَ قَوْلِهِ غَيْرَ كَافٍ لِأَنَّهُ لَوْ كُفِيَ لَهَا جَمِيعًا يَبْطُلُ  
 الْيَتِمُّ أَنْ تَقَافَا وَأَنْ لَمْ يَكْفِ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَا يَبْطُلُ أَنْ تَقَافَا



وان كان كافيًا لواحد منهما على التعيين دون الآخر يصرفه الى ما  
 يكفي له اتفاقًا فحمل الخلاف ان يكفي الماء لواحد منهما ايهما كان فعلى  
 هذا في قوله غير كما فطهما نظر لانه متناول لما اذا كان الماء يكفي لاحد  
 عينا دون الآخر وذا اليس محل الخلاف كما سمعت ولو قال ثم وجد  
 ما يكفي لاحدهما كان اولى اعلم ان موضع الخلاف في الحقيقة هو بقاء  
 يتمم الحدث مع وجود الماء قال ابو يوسف ينبغي لان الماء لما استحق  
 صرفه الى المنة صار كالضرر وفيها كما ان المستحق للشرب  
 كالمعدوم في حق الوضوء قال محمد لا ينبغي لانه قدر على الماء في حق  
 كل واحد منهما فصارت جماعة الميتممين واما يكفي لواحد منهم تبطل  
 يتمم الكل قال المصنف في شرحه انما قال يوجب صرفه الى المنة  
 بالياء وان كان الصرف اليها واجبا بالاجماع لان المراد هو المجموع  
 المركب من الصرف اليها مع الحكم ببقائه يتمم الحدث مع وجود الماء ويدل  
 عليه قوله وان بطلما فيصرفه اليها اقول لا فائدة في هذا التطويل  
 لو قال يجب صرفه اليها وطرح قوله فيصرفه اليها لكان وجزا **ولو لم**  
**يتمم للحدث بخير تقديمه على الصرف اليها** هذه فرع للمسألة السابقة  
 يعني في الصورة المذكورة يجوز ان يتمم للحدث قبل ان يصرف الماء الى  
 المنة عند اي يوسف وعند محمد لا يجوز حتى يصرف الماء اولا الى  
 المنة دليل كل واحد منهما مذكور في ما سبق **فصل** في المنع  
 على الحنفين **مسح الحنف للحدث اصغر** فبذبه اخترازا عن الحديث الاكبر

ومنه

صورته توضحا ولبس جوربين مجلدتين ثم اجنب لبسه ان يشدهما  
 ويغسل سائر جسده مضطجعا ويمسح عليه كذا في الكفاية وقيل  
 صورته مسافر لبس خفيه على وضوء فاجنب فبتمم للحنابة ثم اخذ  
 فتوضا لا يجوز له **المسح بعد اللبس على طهارة** كما ماله **ولشروط اكلها**  
**قبل الحدث لا قبل اللبس** يعني كمال الوضوء شرط عند الحدث عندنا  
 وعند اللبس حتى من توضا ولبس احد خفيه حين غسل احد رجليه  
 ثم لبس الاخر لا يجوز المسح عندك وجوز عندنا ان المسح ثبت مخالفا  
 للقياس فيراعي جميع ما ورد به النص وهو اللبس على طهارة كاملة  
**ولنا** ان الحنف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعي كمال الطهارة  
 وقت المنع **واجازوه للمقيم** قال مالك لا يجوز المسح للمقيم لانه  
 رخصة لدفع الضرر وانه في السفر اظهر فخص بالمسافر كالا فطار  
 والقصر اعلم ان المسح رخصة وهي ما تغير من عشر الى تسير بواسطة  
 عذر في المكلف يسقط به الغسل مادام الحنف في رجليه فاذا  
 نزع وعسل رجليه اخذ بالعبادة يثاب عليه **ولم يطلقوا امدة**  
 يعني مدة المسح مقيدة برمان معين عندنا وعند غير مقيدة  
 له قوله عليه السلام لعنوا اذا كنت في سفر فامسح ما بدالك  
**فقدروها للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام** دليلها لقوله  
 عليه السلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ليلا ليلا **من حين الحدث**  
 يعني ابتداء امدة المسح من وقت الحدث بعد اللبس لان الحنف انما يعمل

عند الشافعي

ثلاثة ايام  
يعتبر



عمله عند الحدث وهو المنع عن حلوله بالقدم فيعتبر مده منه وهذا  
 مذهب العامة وفيه اختراز عما قيل بعتبر المدة من وقت اللبس لان  
 جواز المسح بسببه **والمسح المتوضي غلا الحنف** أي ظاهرة **خطوطا** نصب  
 على الحال أي مخطوطا **بالاصابع** لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال  
 رأيت النبي عليه السلام يمسح على ظاهر خفيه خطوطا بالاصابع وفيه  
 إشارة إلى أنه يفرج أصابعه وقت المسح **إلى الساق** وفيه دلالة على  
 استنباط البداية من أصابع الرجل كالغسل **ولو لم يستوا مسح أسفله**  
 قال مالك والشافعي مسح أسفل الحنف أيضا بأن يضع يمينه على ظاهر  
 الحنف فيجذره إلى الساق ويضع يساره على مؤخر أسفله فيجذره إلى  
 الأصابع لما روي أنه عليه السلام مسح على الحنف وأسفله **ولنا** ما  
 تقدم من حديث علي رضي الله عنه **وبقدر** على بناء المجهول **الفرص**  
 أي ما هو المفروض من المسح **بقدر ثلاث أصابع من اليد** في كل رجل  
 حتى لو مسح على إحدى رجله مقدار أصبعين وعلى الأخرى مقدار أربع  
 لا يجزئ إنما اعتبرت من اليد لأنها آلة المسح وأكثر أصابعها يقوم  
 مقام كلها وفيه اختراز عما قال الكرخي المعتبر أصابع الرجل كما في  
 الخرق **ومعنا المغذور منه** أي الذي لبس خفيه على العذر من سيلا  
 الدم ونحوه سجي تعريف المغذور في فصل الحيض منه أي من المسح  
**خارج الوقت إلى تمامها** أي تمام مدة المسح وقال زفر يمسح خارج  
 الوقت إلى تمام مدة المسح **له** أن طهارة المغذور طهارة كاملة في

حقه حتى جازت صلاته فكان لبسه على طهارة كاملة فيمسح كالصحيح  
**ولنا** أن طهارته ضرورية لأنها حاصله مع ما بنا فيها وإنما اعتبرت  
 طهارة في الوقت لضرورة أداء الصلاة فإذا أخرج الوقت كونه  
 طهارته منتقصة من أول الوقت فصارت لا بأسا خفيه على غير طهار  
 أعلم أن هذا الخلاف فيما إذا كان دمر المعذور سائلا حال الوضوء  
 دون اللبس أو بالعكس وفي الحالين معا وأما إذا كان منقطعاً  
 فيها يمسح إلى تمام المدة اتفاقاً **والجوزب لا يمسح عليه** عند أي خفيه  
**الاجلدة** يقال جوزب مجلد إذا وضع الجلد على أغلاؤه وأسفله  
 وجوزب منجل إذا وضع الجلد على أسفله كالنعل **وأجازاه على الخين**  
 الغير المجلد **المستمسك على الساق** من غير ربط هذا الوصف  
 بيان لمعنى الخين فقدمه لأن الجوزب لو كان رقيقاً لا يجوز المسح  
 عليه اتفاقاً **لهما** ما روي أن النبي عليه السلام مسح على جوزبيه  
**وله** أن المسح ورد في الحنف على خلاف القياس والجوزب ليس  
 في معناه لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان مجلداً  
 فيكون كالحنف وما روي أنه محمول عليه **والأصح رجوعه** وهو ما  
 حكى في المبسوط أن أبا حنيفة في مرضه مسح على جوزبيه ثم قال  
 لعواده فقلت ما كنت أمتنع الناس منه فاستدلوا به على رجوعه  
 وعليه الفتوى قال المصنف في شرحه اكتفى بذكر المجلد مع أن  
 المنقل كذا الآن الاجزاء يذلل على الاجزاء في المنقل لا شبرا كهما

الكامل وعليه الفتوى وقال الأصح  
 المسح على الحنفية  
 من اليد اليمنى  
 كذا



في إمكان المشي قول لو ذكر المنقل مكان المجلد واكتفاه كان  
 أولى لأن المنقل أدون من المجلد فاذا عرف جواز المسح في الأدون  
 بعرف جوازه فيما فوقه ولا يكون كذا في العكس **ولا يمسح على العمامة**  
**والقلنسوة والبرقع** بضم القاف وفتحها أي الخمار **والقفازين** وهو ضم  
 القاف وتشديد القاء ما يعمل لليدين ويحشي بقطن يلبس من البرد  
 وإنما لم تجز في هذه الأشياء لأن المسح لدفع الحرج ولا حرج في  
 نزع هذه الأشياء **ونجزة على الموقنين** الموق هو الجرموق الذي يلبس  
 على الخف ويكون من ادم اذ لو كان من الكرياس لا يجوز المسح  
 عليه الا ان يكون رقيقا يصل البلل الى ما تحته من الحقائق  
 يعني اذا لبس الخفين على طهارة ولم يكن مسح عليهما مع كونهما صا  
 لذلك فلبس الموقنين عليهما بجوز المسح على الموقنين عندنا بل يجب اذا  
 لم ينزع غمما لانه لو ادخل يد في الجرموقين ومسح على الخفين لا يجوز  
 وقال الشافعي لا يجوز المسح على الجرموقين انما قيدنا بالقبود  
 المذكورة لانه لو كان مسح على الخفين واخذت بعد لبسهما شمر  
 لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما بالانفاق لان الموق حينئذ  
 لا يكون تبعاً للخف وان لم يكن خفاء صالحين للمسح لخرقهما بجوز  
 على الموقنين اتفاقاً كذا في الكافي نقل من فتاوي الشاذلي ان ما  
 يلبس من الكرياس المجرّد تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه  
 فاصلاً وقطعة كرياس يلف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود بيا

على الموقنين

لبس

باللبس لكن يفهم بما ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الخف الغير  
 الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلاً فان لا يكون الكرياس فاصلاً او لا  
**لله** ان الجرموق يدل عن الخف والخف يدل عن الرجل ولو جوز المسح  
 على الجرموق يكون للبذل بدل والاصل عدمه **ولنا** ما روي ان  
 النبي عليه السلام مسح على الجرموقين فيجوز المسح عليه كما جاز على  
 خف ذي طاقين وفي الخلاصة المسح على الخفاف المتخذة من اللب  
 يجوز ومن الكرياس لا يجوز والخف على الخف كالجرموق **واعدناه**  
**مطلقاً لنزع احدهما** يعني من لبس الموقنين على الخفين ومسح عليهما  
 ثم نزع احدهما الموقنين بعيد المسح على الموق الباقي عندنا في ظاهر  
 الرواية وفي رواية اخرى ينزع الموق الباقي ويمسح على الخفين  
 وهذا معنى قيد الاطلاق كذا ذكره المصنف في شرحه يعني بعا  
 المسح على الخف والموق الباقي في ظاهر الرواية وعلى الخفين في  
 رواية اخرى فتكون الاعادة عندنا مطلقاً وقال زفر عباد  
 المسح على الخف لا على الموق الباقي قيد بنزع احدهما لان الموقين  
 لو نزع ابعدا المسح على الخفين اتفاقاً قول محل الخلاف المسح على  
 الموق لان الخف المنكشف ممسوح اتفاقاً فلو طرح قيد الاطلاق  
 وقال واعدناه على الموق لنزع احدهما لكان احسن لكون معنى  
 الاعادة مستقيماً في الموق واين لكون محل الخلاف معلوماً له  
 انه لو مسح على احد الجرموقين في الابتداء وعلى احد الخفين جاز

ثابتة



الموقين<sup>2</sup>

وجب<sup>2</sup>

٣  
ظهر اراد بتدوير  
الاصابع يخالها

يقدروا

ففي حالة البقا اولى **ولنا** ان الجزم موقين كالحقن ولو نزع احد  
الحقن تطل مسحه على الآخر فكذا هذا **ونجيزه مع يسير الخرق**  
اي خرق الحنف وقال الشافعي لا يجوز ان يبادي من القدم  
لما وجب غسله لحلول الحدث به يجب غسل الباقي لا يحتاج جمع المسح  
مع الغسل **ولنا** ان الجفاف لا يخلو عن خرق يسير عادة فلو  
اعتبر ذلك لادى الى الخرج **ومنعه مع ظهور قدر ثلاث اصابع**  
**اصغرهما** بالجزم بدل عن اصابع يعني اذا وقع الخرق في الحنف  
غير مقابل للاصابع فانما يمنع عن المسح عند الثلاثة اذا كانت  
يحيث يظهر منه قدر ثلاث اصابع صغار كما لها وانما جعلوا الفاصل  
بين اليسير والكبير قدر ثلاث اصابع لان الاصابع اصل في القدم  
حتى يجب قطعها الدية بالارجل والثلاث اكثرها ولا اكثر حكم  
الكل وانما اذا وقع الخرق في مقابلة الاصابع فالمعتبر فيه ظهور  
ثلاث اصابع بما وقعت في مقابلة الخرق لا ظهور مقدار ثلاث  
صغار لان كل اصبع اصل في موضعها فلا يغيرها كذا في الفتاوي  
الظهيرية هذا اذا كان الخرق في غير موضع العقب وان كان  
في موضعه لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب والخرق فوق الكعب  
لا يمنع ادلا عبرة للبسه كذا في الخاتمة وذكر في المحيط الخرق  
الكبير اذا كان ما تحته مرئيا يمنع وان لم يكن بأن كان الحنف  
صلبا لا يمنع وان كان يبدو وحال المشي لا حال وضع القدم بمنع

لان الخرق

عنه

لان الحنف للمشي **لاكثر القدم** هذا بيان ان المانع عند مالك  
ظهور اكثر القدم **له** ان المقصود من لبس الحنف هو المشي معه  
والخرق الكبير لا يمنع فيجوز المسح عليه بخلاف ظهور اكثر  
القدم **ولنا** ان الحدث لا يجزي فاذا اظهر بعض القدم حله الحدث  
ويحل باقيه واما القليل فانما لم يمنع لان الجفاف لا يخلو عنه  
غالباً فيفضي نزعها الى الخرج **ويجمع الخرق من واحد اي من**  
**حنف واحد** بحيث لو كانت مقدار ثلاث اصابع لا يجوز المسح  
**فقط** اي لا يجمع من الحقن لان الخرق في احدهما لا يمنع قطع  
السفن بالحنف الاخر فاغتر كل حنف على حدة ثم الخرق الذي يجمع  
ما يدخل فيه المسئلة وما دونه لا يعتبر الحاقا له بموضع الخرن  
**وينقصه** اي المسح **ناقص الوضوء** لانه بدل عن الغسل **وكذا اخرج**  
**العقب** بكسر القاف وهو مؤخر القدم ينقصه عند اي حنيفة  
لان ما فوق الكعب من الحنف لا اعتبار له فاذا اخرج العقب  
او اكثره عن موضعه يكون في حكم الظاهر فيسري الحدث اليه  
ذكر في الكفاية اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب  
يخرج ويدخل لسعة الحنف لا ينقص مسحه وفي المصنف هذا يشير  
الي ان المسئلة فيما اذا اراد نزع الحنف قصدا فنزع بعض القدم  
ثم بداله فتركه **ويقتل خروج الاغلب** يعني يعتبر ابو يوسف  
في كون خروج القدم ناقضا اكثر القدم لان للاكثر حكم الكل

م



**وَأَجَازُهُ لِبَقَاءِ الْمُكِينِ** يَعْنِي قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا بَقِيَ فِي مَحَلِّ الْمَسْحِ ثَلَاثُ  
 أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْمُكِينِ لَمْ يَنْقُضِ الْمَسْحُ لَاتِ  
 الْمَعْتَبَرُ هُوَ مَحَلُّ الْفَرْضِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ **وَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ فَقَطْ**  
**بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ** يَعْنِي إِذَا مَضَى مُدَّةُ الْمَسْحِ يَنْقُضُ مَسْحَهُ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ  
 لِسِرِّيَةِ الْحَدَثِ السَّابِقِ إِلَيْهِمَا وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَدَثٍ  
 مُبْتَدَأٍ حَتَّى يَجِبَ غَسْلُ بَاقِي الْأَعْضَاءِ **وَجُزْءُهُ لِسَفَرِ الطَّارِئِ إِنْ تِمَامَ**  
**مُدَّتِهِ** يَعْنِي الْمَقِيمُ إِذَا سَافَرَ بَعْدَ مَا أَحْدَثَ قَبْلَ اسْتِحْكَامِ مُدَّةِ الْمَقِيمِ  
 تَحْوُلَ مُدَّتِهِ إِلَى مُدَّةِ الشَّهْرِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَتَحَوَّلُ وَإِنَّمَا  
 قِيْدُنَا هَذِهِنَّ الْقِيْدَيْنِ لِأَنَّهُ إِنْ سَافَرَ عَلَى الطَّهَارَةِ الَّتِي لَيْسَ خِفَتُهُ  
 تَحْوُلَ مُدَّتُهُ إِلَى مُدَّةِ الشَّهْرِ بِالسَّفَرِ اتِّفَاقًا وَهُوَ إِنْ سَافَرَ بَعْدَ مَا  
 أَحْدَثَ وَاسْتَحْكَمَ مُدَّةَ الْمَقِيمِ لَا يَتَحَوَّلُ اتِّفَاقًا **وَاللهُ** إِنْ الْمَسْحُ عِبَادَةٌ  
 فَإِنَّهُ اشْتَرَعَ فِيهَا عَلَى حُكْمِ الْإِقَامَةِ لَا يَتَغَيَّرُ بِالشَّهْرِ كَمَا يَتَغَيَّرُ  
 فِي الصَّوْمِ ثُمَّ سَافَرَ فَإِنَّهُ يُتِمُّ صَوْمَهُ **وَلَنَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسْحُ الْمَسَافِرِ  
 ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَا لِيَهَا وَهُوَ فِي الصَّوْرَةِ الْمَذْكُورَةِ مَسَافِرُ قِيَمِ مُدَّتِهِ  
**وَجُزْءُهُ بِالْعَكْسِ** يَعْنِي إِذَا كَانَ مَسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ انْتَرَمُدَّةً الْإِقَامَةَ  
 لِأَنَّ رُخْصَةَ الشَّهْرِ لَا يَبْقَى دُونَهُ **وَمَسْحُ الْجَبِيرَةِ** وَهِيَ الْعُودُ الَّتِي  
 جَبَرَتْهَا الْمَكْسُورُ **وَأَنْ شَدَّتْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ** إِنَّمَا لَمْ يَشْرَطْ فِيهَا  
 الطَّهَارَةُ كَمَا شَرَطَتْ فِي الْحَقِّ لِأَنَّ الْجَبِيرَةَ تُرْبِطُ حَالَ الصَّرُورَةِ  
 فَاسْتَرِاطُ الطَّهَارَةِ فِيهَا مَقْضٍ إِلَى الْحَرَجِ **مُسْتَحَبٌّ** عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

لمضي

العظم

لأن غسل

لَأَنَّ غَسْلَ مَا تَحْتَ الْجَبِيرَةِ لَيْسَ بِفَرْضٍ فَكَذَا الْمَسْحُ عَلَيْهَا **وَقَالَ وَاجِبٌ**  
 لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْسَحَ عَلَى جَبْرِتِهِ حِينَ انْكَسَرَ أَحَدُ  
 رِجْلَيْهِ يَوْمَ أَحَدٍ وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ قِيْلَ مَسْحُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ وَالْأَصَحُّ  
 أَنَّهُ يَكْفِي بِوَاحِدَةٍ هَذَا إِذَا لَمْ يَضُرَّهُ الْمَسْحُ وَلَوْ ضُرَّه لَا يَمْسَحُ اتِّفَاقًا  
 وَفِي الْمَنْظُومَةِ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ وَالْمُرَافِقُ الضَّرَرُ الْمَعْتَبَرُ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا  
 يَخْلُو عَنْ إِدْرَاجِهِ فِي ضَرَرٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتْرَكُ عِنْدَهُمَا **وَقِيلَ الْوُجُوبُ** وَفَاقَ ص  
 يَعْنِي مَسْحَ الْجَبِيرَةِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ كَمَا قَالَا وَهُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الْخِلَافِ  
 فِي خَرَقَةِ الْجِرَاحَةِ إِنَّمَا وَجِبَ مَسْحُهَا عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُمَا مَبْرُؤَةٌ الْحَقِّ عَلَى الرَّجْلِ وَفِي الْمَحِيطِ ص  
 إِنَّمَا جُوزَ الْمَسْحُ عَلَى خَرَقَةِ الْقِرْعَةِ إِذَا كَانَ مُضْرًّا عَلَى الْقِرْعَةِ وَإِنْ  
 كَانَ غَيْرَ مُضْرٍّ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خَرَقَتِهَا **وَيَبْطُلُ بِالسَّقُوطِ** الْمَسْحُ أَيْ  
 بِسَقُوطِ الْجَبِيرَةِ **لِبَرٍّ** أَيْ لِبَرِّ الْجِرَاحَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ  
 اسْتَقْبَلُ لِأَنَّهُ قَدَرٌ عَلَى الْأَصْلِ فَيَبْطُلُ الْبَدَلُ قِيْدًا لِأَنَّهُ لَوْ سَقَطَتْ  
 لَا عَنْ بَرٍّ لَا يَبْطُلُ لِقِيَامِ الْعُذْرِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا الْمَسْحِ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ **وَمَسْحُ الْمَقْنَصِ**  
 وَالْجَبْرِتِ عَلَى جَمِيعِ الْعَصَابَةِ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى  
 الْجِرَاحَةِ لِأَنَّهُ لَا تَعَصَّبُ عَلَى وَجْهِ يَخْصُرُ عَلَى مَوْضِعِ الْجِرَاحَةِ بَلْ  
 يَدْخُلُ مَا حَوْلَهَا تَحْتَ الْعَصَابَةِ وَلَوْ بَدَّلَهَا بِأُخْرَى وَلَمْ يَغْدُ عَلَيْهَا الْمَسْحُ  
 أَجْزَاءُ فَصَارَ كَمَا لَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ خَلَقَ وَلَوْ مَسَحَ عَلَى جَبِيرَةِ أَحَدِي  
 رِجْلَيْهِ وَلَيْسَ الْحَقُّ عَلَى الْأُخْرَى عَلَى طَهَارَةٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ  
 لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْجَبِيرَةِ كَالْغَسْلِ لِمَا تَحْتَهَا فَصَارَ جَامِعًا بَيْنَ الْغَسْلِ

وهو الأصح  
 ولا يستلزم بالأعذار



والمسح وذو الاجوز كذا في الحائية **ان صرح حلتها** وابن لم يصر  
الحل بمسح على الخرقه التي على الجراحة وبغسل حوائبها **فصل**  
في الحيض والاستحاضة والنفاس واحكامها الحيض في اللغة  
خروج الدم وفي الشرح دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء  
وسنن الاياس وهو سنون سنة عند الأكثر وعن الولادة  
والصغر علم من القيد الاول ان ما لا يكون من الرحم ليس بحيض  
ومن الثاني ان ما ينفضه الرحم لمرض ليس بحيض ومن الثالث  
ان ما رآه بعده لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب والمختار ان ما رآه  
ان كان دماً قوياً كان حيضاً ومن الرابع ان ما رآه النفس ليس بحيض  
واراد من الخامس ان لا يبلغ تسع سنين لانها ان رآه بعدها  
يكون حيضاً **تقضي الحيض الصوم** اذا ظهرت **لا الصلاة** لما قالت  
عائشة رضي الله عنها كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نقضي صيام ايام الحيض ولا نقضي الصلاة **ولم نوجب قضاها**  
اي قضاء الصلاة حال كونها **ممكنة** بكسر الكاف **في اول الوقت**  
**لظروته** اي لعروض الحيض يعني اذا احاضت بعدما مضى من الوقت  
قد رما يسع فيه فرضه لم يجب قضاؤها عندنا خلافاً للشافعي  
**له** ان الخطاب متوجه في اول الوقت ولهذا الوادث في اوله  
يقع فرضاً واذا ثبت الوجوب لم يبطل باعتراض الحيض كما لو  
اعترض بعد الوقت **ولنا** ان جميع الوقت صالح للاداء ولهذا

الحيض يأتي للنساء ونسبة  
والوزن والخفاش حكمة  
والعروس والحيات منها تحسب

ان رمت حصر ذوات الحيض  
الادوية والخفاش مع صنع  
ووزنة دبة مع قدرة ولذا  
كلية ارباب كن حافظا نصب

صوري

لوصلت في آخره لا تكون قاضية فاذا فات الاداء في اول  
الوقت توجه الخطاب الى الجزء الثاني والثالث الى اخر الوقت  
فاذا اعترض الحيض في وقت الوجوب لم يجب كما لو استوعب  
الوقت **ونعكس** الحكم السابق **لوقته منه بعد الاهلية** اي  
من الوقت بعد اهلية الحائض للصلاة **قدرا التحريم** يعني لو ظهرت  
الحائض وقد بقي من الوقت مقدارا التحريمه يجب قضا تلك  
الصلاة عندنا خلافاً للشافعي هذا انما يصح ان لو حصلت  
الاهلية بالانقطاع على العشرة فاما لو حصلت على اقل منها  
لا يجب عليها قضا الصلاة الا اذا بقي من وقتها بعد الاهلية  
ما يسع الغسل والتحريم **له** انها غير قادرة على الاداء فيسقط  
الصلاة والا تكون تكليفاً بما لا يطاق **ولنا** ان القدرة شرط  
لحقيقة الاداء وههنا يظهر اثر الوجوب في القضاء وتوهم  
القدرة بامتداد الوقت كاف في وجوب الاداء وبالعجز  
الحالي انتقل الى القضاء كمن حلف بان يمر السما انعقد  
بتمينه لامكانه وحنت لعجزه الحالي **ولو ظهرت وقد بقي من وقت**  
**المعصر والعشاء قدر صلاة ورعدة** يلزمهما اي  
الطاهرة باداء العصر والعشاء فقط **لا بالطهر والمغرب معهما**  
يعني عند الشافعي يلزمها قضاء الطهر مع العصر وقضاء المغرب  
مع العشاء قيد بقوله ورعدة لانه لو لم يكن مع قدر صلاة

اوجبت

العارض وهو



العصر والعشاء قدر ركعة لا يلزمها الظهر والمغرب معهما  
 في أحد قولي الشافعي **له** ان الاجتماع على جواز الجمع بعرفة  
 والمزدلفة يدل على اتحاد وقت الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 الا انه فرق بينهما في حق الاداء بلا عذر للدلالة على  
 امتيازهما **ولنا** ان الاحاديث الدالة على ان الاوقات خمس  
 لا ثلاث وعلى بيان اول كل وقت منها واخره واما الجمع بعرفة  
 والمزدلفة فتثبت بالنظر على خلاف القياس لحاجة مخصوصة  
 للمحتاج فلا يتعدى عن مواده **او حاشى** وقد بقي من الوقت اقل  
 من قدر اداء الوتية اي صلاة ذلك الوقت نفيا للوجوب  
 اي وجوب قضاء تلك الصلاة وقال **زفر** يجب قضاؤها  
 قبل بالاقبال لانه اذا كان الباقي قد رما يسه فيه صلاة  
 الوقت او اكثر لا يجب قضاؤها اتفاقا وهذا الخلاف مبنى على  
 ان السببية في الوقت تنتقل عندنا من جزء الى جزء الى آخر  
 الوقت وعند زفر يستقر في الجزء الذي ان شرع فيه الصلاة  
 يسه اذا اها الى آخر الوقت فالمعتبر عند ذلك الجزء فان وجد  
 طاهرة فيه يجب عليها الصلاة وبعرض الحيض بعدة لا يسقط  
 ذلك الوجوب الا انه يشكل عليه ما اذا اقام المسافر في آخر  
 جزء الوقت فان عليه ان يعر ركعات اتفاقا من المصنف وعندنا  
 المعتبر الجزء الاخير من الوقت فان وجدت فيه طاهرة وجب

وقت

نحو

القضاء

القضاء والا فلا **ومتعوهما** اي الحايض من التلاوة وقال مالك  
 يجوز لها القراءة لانهما محتاجة اليها وغير قادرة على رفع الحيض  
 عن نفسها بخلاف الجنابة لا تقدرها على ازالها **ولنا** قوله عليه  
 السلام لا تقدر الحايض ولا الحب شيئا من القرآن والقراءة  
 غير واجبه خارج الصلاة فكيف يحتاج الحايض للقراءة  
**وقربان ما تحت** **الاذار** اي ازار الحايض **حرام** عند اي حيفة  
 لان وطئها حرام والاستمتاع بما يدان به رثما وقع فيه فحرم  
**وحص شعار الدم** اي قال محمد بن حنبل موضع الدم فقط  
 لان الثابت بالنظر حرمة دون حرمة ما سواه **واجزناه** **للا**  
 اي وطئ الحايض لا يقطع دمها **على العشرة** اي على تمام عشرة  
 ايام **بدون غسل** لانها تمام مدة الحيض بالانقطاع عليها  
 عرف الظهر وقطعا **على الاقل** اي واجزناه **للا** يقطع على  
 اقل من العشرة بالغسل **او يمضي وقت صلاة** اراد به ادناه  
 وهو ان يمضي من الوقت قدر ان يقدر فيه على الغسل والخ  
 لا ان يدوم الانقطاع من اول الوقت الى اخره فاذا مضى هذا  
 القدر يجب عليها الصلاة بلا اغتسال فيحل وطئها هذا اذا  
 انقطع فيما دون العشرة بعد استكمال عادتها لان الانقطاع  
 لو كان قبله لا يقر لها زوجها حتى يمضي عادتها لا احتمال بطلان  
 الانقطاع بمعاودة الدم ولكنها لغسل وتصلى احتياطاً لان

فبا

سمة

ع



الا بقطاع طهر كذا في المحيط **لا بالغسل** اي قال زفر لا يجوز  
 وطبها حتى تغسل **مطلقا** اي سواء انقطع على العشرة او اقلها  
 لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن قلنا فإذ قرأ تشديد الطاء  
 يدل على ما ذكرتم لكن القراءة تخفيفها يدل على ما ذكرنا لأنها  
 بمعنى وقت صلاة كون طاهرة **وحدوا اقله** يعني لا قل الحيض  
 صعدنا وقال مالك لا حد لأقله لأنه نوع حدث فلا يحد  
 أقله بشئ كسابر الأحداث **ولا يعين يوما وليلة** وقال الشافعي  
 أقله يوم وليلة لقوله عليه السلام دعي الصلاة يوم قرؤك  
**فجره** اي تحدا ابو يوسف أقل الحيض يومين **واكثر اليوم الثالث**  
 لأن الأكثر حكم الكل **ومما هابليا ليهما** يعني قال صاحباه أقله  
 ثلاثة أيام بلياليها لقوله عليه السلام أقل الحيض ثلاثة أيام  
 وأكثره عشرة **وقدر الأكثر** اي أكثر الحيض **عشرة** ايام **لا خمسة**  
**عشر** يعني عند الشافعي أكثره مقدار خمسة عشر يوما لقوله  
 عليه السلام تتعد المرأة شطر عمرها لا تصوم ولا تصلي والشرط  
 هو النصف فيكون أكثر مدة الحيض نصف الشهر لكنه اذا كان  
 تسعة وعشرين يوما فنصفه أربعة عشر يوما ونصف يوم  
 لكنه كمال للضبط **فان جاوز** دم الحيض عشرة أيام **ردت**  
 الحيض **إلى عادتها** فما زاد عليها يكون استحاضة لأن الأصل  
 الجري على وفاق العادة وإن لم تجاوز العشرة فالزائد على

عاده

عادتها حيض لكونه في أيام الحيض **وان ابتدأت مستحاضة**  
 اي ان استحاضت مع بلوغها ابتدأت بفتح التاء ومستحاضة  
 مصدر منصوب على انه مفعول به **قد ربا عشرة** اي حيضها بعشر  
 أيام من كل شهر والباقي استحاضة **ونترك الحاق بالأهل**  
 يعني للشافعي في المبتدأة بالاستحاضة أقوال أحدها ان  
 حيضها كحيض نساء عشرين لها وهذا بعيد جدا لأن ذلك يختلف  
 باختلاف الأغذية والطباع **او القدر بأقل** يعني ثانيا ان  
 تكون يوم وليلة من كل شهر حيضا لها لأنه أقل الحيض وهو  
 متيقن **او الوسط** يعني ثالثها ان يقدر بوسط الأكثر وهو  
 سبعة أيام لأنه هو الغالب في عادتها **ونقدر أكثر النفاس**  
**الدم المتعقب للولادة** وهو بالجريدك عن النفاس وبيان  
 له **باربعين** يوما لقول أم سلمة سألت النبي عليه السلام كم  
 تجلس المرأة اذا ولدت قال أربعين يوما **لا ستين** يعني قال  
 الشافعي أكثره ستون يوما لقول الأوزاعي عندنا امرأة تز  
 النفاس شهرين **وتركوا استعماله من النساء** قال مالك نسأل  
 النساء عن قدر النساء عن قدر النفاس لأنه يعرف من جهتين  
 ولا نص فيه **ولا حد لأقله** اي أقل النفاس اتفاقا **وحمله** اي  
 محمدا النفاس في ولادة التوأمين وهما الولدان اللذان لا يكون  
 بينهما ستة أشهر **من الولد الأخير** وجعلا من الأول **له** أنها

ميمي

ن



حَامِلٌ وَالْحَامِلُ لَا يَكُونُ نَفْسًا كَمَا لَا يَكُونُ حَائِضًا وَلِهَذَا انْقَضَتْ  
 الْعِدَّةُ بِالْإِجْتِرَافِ تَقَاوُلًا **وَلَمَّا** أَنَّ النِّفَاسَ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ  
 الْوِلَادَةِ فَيَكُونُ مِنَ الْأَوَّلِ لِخِلَافِ الْحَيْضِ لِأَنَّهُ مِنَ الرَّحِمِ يَنْسَدُ  
 بِالْحَبْلِ فَلَا يَكُونُ الْمَرْءُ بَعْدَهُ دَمٌ حَيْضٌ وَخِلَافَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ  
 لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِفِرَاقِ الرَّحِمِ وَلَا فِرَاقَ مَعَ بَقَايَا الْوَلَدِ **وَيَجْعَلُ مَا تَرَاهُ**  
**الْحَامِلُ** مِنَ الدَّمِ فِي أَيَّامٍ عَادَتُهَا **اسْتِحْضَاءً لَا حَيْضًا** أَيُّ قَالَ  
 الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ حَيْضٌ لِأَنَّهُ دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الرَّحِمِ وَقَدْ عَادَتْ فَتَكُونُ  
 حَيْضًا كَالْحَامِلِ **وَلَمَّا** أَنَّ الْحَيْضَ دَمُ الرَّحِمِ وَبِالْحَبْلِ يَنْسَدُ فَمِنْ الرَّحِمِ  
 فَكَيْفَ كَانَتْ كَالْحَامِلِ وَفِي الْمَصْنُوعِ ذِكْرُ خِلَافَتِهِمْ لَا تَنْقُضِي  
 الْعِدَّةَ بِذَلِكَ الْحَيْضِ عِنْدَهُ قَدْ نَبَّأْنَا فِي أَيَّامٍ عَادَتُهَا لِأَنَّ مَا  
 رَأَى الْحَامِلُ فِي غَيْرِهَا اسْتِحْضَاءً تَقَاوُلًا **وَلَوْ تَحَلَّلَ طَهْرًا**  
**الرَّابِعِينَ** **فَهُوَ نِفَاسٌ** أَيُّ الطَّهْرُ الَّذِي رَأَى النَّفْسَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فَاسِيدٌ  
 وَالْكَلُّ نِفَاسٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **وَجَعَلَا مَا بَعْدَ أَقْلٍ** أَيُّ أَقْلُ الطَّهْرِ  
**وَيَقْدَرُ خَمْسَةَ عَشَرَ** يَوْمًا هَذِهِ جَمْلُهُ مُعْتَرِضُهُ مُبْتَنًى لَا أَقْلَ  
 مَدَّةِ الطَّهْرِ **حَيْضًا** وَهُوَ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَجَعَلَا يَعْنِي قَالَا الطَّهْرُ الْمُتَحَلِّلُ  
 أَنَّ كَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَكُونُ فَاصِلًا وَمَا بَعْدَهُ يَكُونُ حَيْضًا **إِنْ**  
**صَحَّ** أَنْ يَكُونَ حَيْضًا بَانَ كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُبْتَلِيًا لَهَا وَإِلَّا كَانَ  
 اسْتِحْضَاءً وَفِي الْبَحْثِ صَحَّ يَصْلُحُ مِثْلُ دَخَلْتُ دَخَلْتُ وَفِي الْمَصْنُوعِ  
 صُورَةُ الْمَسْئَلَةِ مُبْتَدَأَةٌ بَلَّغْتُ بِالْحَبْلِ فَرَأْتُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ خَمْسَةَ

هذا الملاح في  
 إذا لم يكن بين  
 الولد وبين  
 بر ما كان كال  
 الملاح في  
 الولد الثاني  
 وقال بعض  
 عليها بل كما  
 الولد الثاني  
 ويصل عندها  
 عن هذا هو  
 كذا في الحيط

دَمًا وَخَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا ثَمَّ خَمْسَةَ دَمًا وَخَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا وَاسْتَمَرَ  
 نَفَاسًا فَتَفَاسَهَا خَمْسَةَ وَعِشْرُونَ وَطَهْرًا خَمْسَةَ عَشَرَ وَحَيْضًا  
 عَشْرَةً مِنْ أَوَّلِ الدَّمِ الَّذِي اسْتَمَرَ وَقَالَ نَفَاسًا خَمْسَةَ وَطَهْرًا  
 خَمْسَةَ عَشَرَ وَحَيْضًا خَمْسَةَ **لَمَّا** أَنَّ الطَّهْرَ يَوْمٌ فَتَكُونُ فَاصِلًا  
 بَيْنَ النِّفَاسِ وَالْحَيْضِ كَمَا كَانَ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي الْحَيْضِ **وَلَمَّا**  
 أَنَّ الطَّهْرَ وَإِنْ تَمَرَّ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّهُ وَجَدَ فِي مَحَلِّ الدَّمِ وَهُوَ أَيَّامُ  
 النِّفَاسِ وَاحْطَاةُ الدَّمِ فَغَلَبَ الْمَحَلُّ عَلَيْهِ **وَيَجْعَلُ ثَلَاثَةَ** أَيُّ مُحَمَّدٍ  
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ **فِي الْحَيْضِ فَاصِلَةً** أَيُّ طَهْرًا **إِنْ زَادَتْ عَلَى الدَّمَيْنِ** كَمَا  
 إِذَا رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ طَهْرًا وَيَوْمًا دَمًا **وَقَالَ مَا تَحَلَّلَ**  
**فِي مَدَّتِهِ** أَيُّ فِي مَدَّةِ الْحَيْضِ **سَبْعٌ** لِلدَّمِ **مُطْلَقًا** أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ الطَّهْرُ  
 غَالِبًا عَلَى الدَّمَيْنِ أَوْ مَعْلُوبًا أَوْ مُسَاوِيًا قَدْ أَيَّامُ الْإِنْقِطَاعِ **بِثَلَاثَةِ**  
 لَهَا لَوْ كَانَتْ أَقْلَ مِنْهَا لَا يَفْضُلُ تَقَاوُلًا كَمَا إِذَا رَأَتْ مُبْتَدَأَةً يَوْمًا  
 دَمًا وَيَوْمَيْنِ طَهْرًا وَيَوْمًا دَمًا فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ حَيْضٌ تَقَاوُلًا وَقَدْ  
 بَيَّزْنَا دَرَجَتَهَا عَلَى الدَّمَيْنِ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً بِالْأَيَّامِ أَوْ مَعْلُوبَةً  
 عَنْهَا لَا تَكُونُ فَاصِلَةً تَقَاوُلًا كَمَا إِذَا رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا وَثَلَاثَةَ  
 أَيَّامٍ طَهْرًا وَيَوْمَيْنِ دَمًا فَالسَّبْعَةُ حَيْضٌ وَكَذَلِكَ إِذَا تَسَاوَى  
 الطَّهْرُ بِالدَّمَيْنِ تَغْلِبًا لِلْحُرْمَةِ وَأَمَّا إِذَا زَادَ فَقَدْ فَضَّلَ اعْلَمْ  
 أَنَّ كَلًّا مِنْ طَرَفِ الطَّهْرِ الرَّائِدِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِحْضَاءً كَمَا إِذَا  
 رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ طَهْرًا وَيَوْمًا دَمًا وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مَا

ث

ب



قَبْلَهُ حَيْضًا وَمَا بَعْدَهُ اسْتِحْضَاءٌ كَمَا إِذَا رَأَتْ أَيَّامَ دَمٍّ وَسِتَّةَ  
 طَهْرًا وَيَوْمًا دَمًّا وَآمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْعَكْسِ كَمَا إِذَا رَأَتْ يَوْمًا دَمًّا  
 وَسِتَّةَ أَيَّامٍ طَهْرًا وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَيْضًا وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ طَرَفُهُ  
 حَيْضًا لِأَنَّهُ مُحَلٌّ لِلْخِلَافِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَدَّةِ الْحَيْضِ **لَهُ** أَنْ  
 الطَّهْرُ غَالِبٌ فَلَا جَعْلَ بَعْدَهُ لِلدَّمِّ الْمَغْلُوبِ **وَلَمَّا** أَنْ الطَّهْرُ فَاسِدٌ  
 لِكُونِهِ أَقْلٌ مِنْ مَدَّتِهِ فَلَا يَعْتَدُ بِهِ فَيَكُونُ فِي حَكْمِ الدَّمِّ لِكُونِهِ  
 مُحْفُوفًا **وَمَنْعُ بَدَاةِ** أَيُّ مَحْدٍ بِدَايَةِ الْحَيْضِ **وَحَتْمُهُ** بِأَيِّ الطَّهْرِ  
**وَأَجَازُهُ** أَيُّ بَدَايَةِ الْحَيْضِ وَحَتْمُهُ بِالطَّهْرِ **أَيُّ كَسْتَفْمَا الدَّمِّ** يَعْنِي  
 أَنْ تَقْدَمَ عَلَى أَوَّلِ أَيَّامِ الْحَيْضِ دَمًّا وَتَأْخُرَ عَنْ آخِرِهَا دَمٌّ صَوْرَتُهُ  
 مُعْتَادَةٌ **بِعَشْرَةٍ** فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ لَوْ رَأَتْ قَبْلَ أَيَّامِ عَادَتِهَا يَوْمًا دَمًّا  
 وَبَعْدَهَا يَوْمًا دَمًّا وَفِي أَوَّلِ الْعَشْرِ وَآخِرِهَا طَهْرًا وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ  
 بَيْنَهُمَا دَمًّا حَيْضًا عِنْدَ مَحْدٍ هِيَ الثَّمَانِيَةُ لَا سِخَالَهُ جَعَلَ الطَّهْرُ  
 حَيْضًا بَعْدًا لَمَّا لَبِسَ حَيْضٌ وَعِنْدَهُمَا الْعَشْرَةُ حَيْضٌ لِأَنَّهُمَا طَهْرٌ  
 فَاسِدٌ فَكَانَ حَيْضًا لِمَصَادِفَتِهِ أَيَّامِ الْعَادَةِ وَهَذَا النَّهْزُ عَلَى  
 تَقْدِيرِ تَرَكَتْهُمَا الدَّمِّ وَآمَّا إِذَا لَمْ تَكْتَفِ بِمَا بَانَ رَأَتْ قَبْلَ الْعَشْرِ  
 دَمًّا وَلَمْ تَرَ فِي الْحَادِي عَشَرَ رَأَتْ فِي الْحَادِي عَشَرَ وَلَمْ تَرَ قَبْلَ الْعَشْرِ  
 لِحَيْضِهَا لِسَعَةِ عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ فِي صُورَةٍ تَقْدَمُ الدَّمُّ عَلَى الْعَشْرِ جَوَازًا  
 بَدَاةً بِالطَّهْرِ دُونَ حَتْمِهِ وَفِي صُورَةٍ تَأْخُرُهُ جَوَازًا حَتْمُهُ دُونَ بَدَاةِ  
 وَثَمَانِيَةَ عِنْدَ مَحْدٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَجُوزْ كِلَا مَنُهَا وَلَوْ لَمْ تَرَ قَبْلَ الْعَشْرِ وَلَا

محذوف أي اطلاع  
 به الدم

فقدتها

بَعْدَهَا دَمًّا حَيْضًا ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ اتِّفَاقًا **وَأِنْ زَادَ الدَّمُّ عَلَى**  
**الْمُقَدَّرِ** وَهُوَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَيْضِ أَرْبَعُونَ فِي النَّفَاسِ **فِي الْمُبْدَاةِ**  
 أَيُّ فِي الَّتِي بَلَغَتْ بِالْحَيْضِ وَاسْتَمَرَّتْ لَهَا الدَّمُّ أَوْ بِالْحَبْلِ فَاسْتَمَرَّتْ  
 الدَّمُّ عِنْدَ وَضْعِهَا **وَالْمُعْتَادَةُ فِيهِمَا** أَيُّ فِي الَّتِي لَهَا عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ  
 فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ **أَوْ نَقَصَ مِنَ الْأَقْبَلِ** أَيُّ الدَّمُّ مِنْ أَقْلِ مَدَّةِ الْحَيْضِ  
 لِأَنَّ النَّفَاسَ لِأَحَدٍ لَا قَلَّةَ **كَانَ اسْتِحْضَاءً** لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْحَيْضِ  
 الْمُقَدَّرِ شَرْعًا أَوْ النَّاقِصَ عَنْهُ لَا يَكُونُ مِنْهُ وَكَذَا الرَّائِدُ عَلَى الْمُعْتَا  
 دَةِ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ الْعَادِي كَالْمُقَدَّرِ الشَّرْعِيِّ إِذَا ظَاهَرَ أَنَّ الْعَادَةَ  
 لَا تَنْتَقِلُ **فَتَلْحَقُ بِالطَّاهِرَاتِ** فِي وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَحَلِّ  
 قُرْبَانِ الزَّوْجِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمُسْتَحْضَاءِ دَعَى الصَّلَاةِ أَيَّامًا  
 أَقْرَأَ بِكَ ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِي قَالَ الْمُصَنِّفُ صَمِيرٌ تَلْحَقُ عَائِدَةُ إِلَى  
 الْمُعْتَادَةِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِكِنْ لَوْ جَعَلَهُ عَائِدَةً إِلَى الْمُسْتَحْضَاءِ الْمَذْكُورِ  
 حُكْمًا لَكَانَ أَشْمَلًا **وَلَمْ يَأْمُرْ وَهَآيَا لَا يَنْتَظِرُهَا** أَيُّ بِالْقُوَّةِ **بِثَلَاثَةِ**  
 أَيَّامٍ وَقَالَ مَا لَكَ مُعْتَادَةً إِذَا اسْتَمَرَّتْ لَهَا الدَّمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ  
 مِنْ الزَّائِدِ عَلَى الْعَادَةِ تَلْحَقُ بِأَيَّامِهَا ثُمَّ مَا بَعْدَهَا يَكُونُ طَهْرًا **أَنْ أَمَكَّرَ**  
 الِاسْتِظْهَارُ بِثَلَاثَةِ بَانَ كَانَ عَادَتُهَا اثْنِي عَشَرَ يَوْمًا وَمَادُ وَلَهَا  
**فِي خَمْسَةِ عَشَرَ** يَعْنِي تَدْبَعِي أَنْ يَتَّعِ الِاسْتِظْهَارُ عِنْدَهُ فِي خَمْسَةِ  
 عَشَرَ يَوْمًا وَهِيَ أَكْثَرُ مَدَّةِ الْحَيْضِ عِنْدَهُ قِيْدُهُ لِأَنَّ عَادَتَهَا لَوْ  
 كَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ لَا يَسْتَطِيعُ شَيْئًا اتِّفَاقًا **وَالْأَفْيُومِينَ وَيَوْمَ أَيُّ**



ان لم يمكن الاستظهار بثلاثة يستظهر بيومين كما اذا كان  
 عادتها ثلاثة عشر واستظهر بيوم كما اذا كان عادتها اربعة عشر  
**له** ان الحيض يزداد وينقص فاذا اكثر الزيادة على العادة لم يكره  
 جعله كله حيضا لعلنا انه عن افة فلا بد من الحاق زيادة بها  
 والثلاث جمع صحيح فاعتبرنا الحاقه في مدة الحيض **ولنا** ان الزيادة  
 على العادة يحتمل ان تكون حيضا اذا كان في مدينه وان تكون  
 استحاضة لكن جعلناه استحاضة لان المقدار العادي كالمقدار  
 الشرعي فوجبنا عليها الصلاة احتياطاً **ولا تغير اللون** اي  
 لون الدم **في التميز** بين دم الحيض والاستحاضة **عند اتصال الدمين**  
 واستمراره بل يعتبر عادتها او اكثر مدة الحيض وتجعل ما ورا  
 استحاضة وقال الشافعي يميز بينهما باللون فيكون  
 حايضا في ايام قوة اللون ومستحاضة في ايام ضعفه وقوته  
 ان يكون اسود طريا لكن للتمييز عنده شروط وهي ان لا يزيد  
 القوي على خمسة عشر يوما وان لا ينقص الضعيف عن يومين **ولنا**  
 يوما لم يمكن جعله طهرا بين الحيضتين **له** قوله عليه السلام لفأ طه  
 بدت جئيش دم الحيض عبط اسود فاذا كان ذلك فامسكي عن  
 الصلاة واذا كان غيره فاعتسلي وصلي **ولنا** قوله عليه السلام  
 للمستحاضة دعي الصلاة ايام اقرائك فانه عليه السلام اعتبر  
 الايام دون اللون **ويخرج عنه** اي عن الحيض الكثرة فيها اي في

العبط بالعين  
 المملة الطري  
 من الحزب

هاهنا  
 ما يميز بين  
 دم الحيض  
 ودم الاستحاضة

ايام الحيض يعني قال ابو يوسف ان زات الكثرة وهي بضم الكاف  
 ما يكون لوها لون الماء المحذر فهي ليست بحيض وان سبقها  
 حمرة او صفرة فهي حيض وهذا معنى قوله **الا لسبق حمرة او صفرة**  
**والحقها بهما** اي الكثرة الغير المسبوقه بهما بالحمرة او الصفرة  
 في كونها حيضا **له** انها ليست بدم فاذا تقدمها الدم سواراته  
 في ايامها او لا استتبعها **ولما** ما روي عن عائشة انها جعلت ما  
 دون البياض الحايض حيضا وفي المصنف انما تعتبر الصفرة حالة  
 الرطوبة حتى لو رأت بياضا خالصا على الخرقه فاذا يبس اصفر  
 لا تعتبر تلك الصفرة فلا يكون حيضا **ولا يشترط** **الاعادة لنقل**  
**العادة** مثلا معنادة بعشرة في اول كل شهر اذا رأت خمسة  
 من اول شهر مرة انقل عادتها من العشرة الى الخمسة في الشهر  
 الثاني عند اني يوسف لان العادة الاصلية وهي الطهر تنقل  
 الى الحيض مرة فكذا هذا وعندهما لا تنقل بل لا بد من التكرار  
 لان العادة من العود فلا تثبت بدونه وكذا الخلاف في انتقال  
 العادة عن مكانها وهو ان تری في غير موضع المعروف وفي  
 المحيط الخلاف في العادة الاصلية واما العادة الجعلية فهي ما  
 تثبت بالتكرار فنقل رؤية الدم على خلاف مرة فلا يحتاج الى  
 التكرار اتفاقا لانها دون الاصلية الفتوي على قوله تيسر المن  
**ولو رأت فيها وقبلها** اي في ايام عادتها وقبل الايام **ما اجتمع**



**نصا** بآ. يعني ما ليس حيض بحيث لو جمع صار نصابا وهو ثلاثة أيام  
 مثلا إذا كان عادتها أربعة أيام من أول كل شهر فرائت آخر  
 رجب يومين وأول شعبان يومين **فهو** أي أمرها **موقوف** عند  
 أي حنيفة **على نوبة أخرى** فلا تصلي ولا تصوم فإن وقع في آخر  
 شعبان مع أول رمضان كذلك فهو والأول حيض حتى تقضي الصوم  
 ولا تقضي الصلاة وإن لم ترك ذلك فهو استحاضة فتقضي الصوم  
 والصلاة جميعا **وقال** لا يوقف بل ما رآته **حيض** فإن أبا يوسف  
 مر على أصله من أن العادة تنقل مرة ومحمد كان لا يرى النقل أغارا  
 ههنا لأن المري وقع في أيام الحيض فصار أصلا واستتبع ما قبله  
 ولأي حنيفة أن الموجد في أيام العادة ليس حيض لأنه ليس  
 بنصاب فلا يستتبع غيره وفي المصنف قيد بقوله ما اجتمع لأنها لو  
 رأت في أيام العادة ما تكون نصابا وقبلها كذلك لا يكون الكل  
 حيضا في رواية بل ما رأت في أيامها يكون حيضا فحسب لو رأت  
 في أيامها ما يكون نصابا وقبلها ما لا يكون فالكل حيض اتفاقا  
**ونامر المستحاضة** وهي التي ترى الدم من قبلها في زمان لا يعتد  
 من الحيض والنفاس مستغفرا وقت الصلاة في الابتداء ولا تخلو  
 وقت صلاة عنه في البقاء **ومن معناها** أي معنى المستحاضة كمن  
 به سلس البول والجرح الذي لا يبرقا وغيرهما من المعذورات وفي  
 الغاية المعذور في الشرع هو الذي استغرق عذره من سيلان الدم

الحيض هو

ونحوه وقت صلاة في الابتداء ولا تخلو وقت صلاة عنه في البقاء  
 قال الإمام الزاهد ي ليس المراد به دوام وجوده وقت  
 صلاة كما ملأ بل المراد به أن لا يوجد في الوقت ساعة خالية  
 عن الحدث يمكنه الوضوء وإذا الفريضة لكن المذكور في الجامع  
 الكبير لفخر الإسلام والجامع الصغير للإمام الترمذي وفي المصنف  
 أن دوام السيلان من أول الوقت إلى آخره شرط في حالة الشو  
 اعتبارا لطرف الثوب بطرف السقوط فإن المستحاضة  
 إذا انقطع دمها وقت صلاة كامل خرجت من الاستحاضة  
 وفي أقل من ذلك لا يخرج **بالوضوء للوقت** أي لو وقت كل صلاة  
 مفروضة حتى لو توضأ لصلاة العيد لا ينقض برؤاها وقتها  
 بل له أن يصلي به الظهر كذا قاله الإمام البردوي في شرح  
 الجامع الصغير فيصلي به في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل  
**لا للصلاة** يعني قال الشافعي المعذور ما موربا لوضوء لكل  
 صلاة مفروضة فيصلي به النوافل تبعها لا الفوائت **له**  
 قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة **ولنا** قوله عليه  
 السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة واللام فيما رواه  
 الشافعي معنى الوقت **ونقصناه** أي وضوء المعذور **لحجوجه**  
 أي لحجوجه الوقت اعلم أن غليل النقض به مجاز لأن الناقض  
 في الحقيقة هو الحدث السابق الذي ابتلى به المعذور ووجد



حالة الوضوء أو بعده في الوقت وخروجه شرط النقص وإنما لم  
يعتبر فيه الحدث لضرورة الحاجة إلى أداء الوقتية فإذا خرج  
الوقت وزالت الحاجة عمل ذلك الحدث عمله وهذا هو المراد  
بالانتقاض لا أن وضوء المَعذور كان صحيحاً فانتقض **للدخوله**  
يعني قال زفر بنقوض لدخول الوقت حتى لو توضأ المَعذور لصلاة  
الضحى لا يصلح به الظاهر لأن طهارته غير معتبرة قبل الوقت لعدم  
الحاجة إلى الأداء فيتنقض دخوله ومعتبرة بعد الدخول لحاجة  
فلا ينتقض لخروجه فإن قلت إذا لم تكن الطهارة معتبرة قبل  
الوقت عند فكيف يصح بالانتقاض قلت المراد أنها غير  
معتبرة للوقتية لأنها غير معتبرة أصلاً بل هي معتبرة في حق النوا  
وقضاء الفوائت لأنها طهارة في نفسها **وحكم به** أي أبو يوسف  
بالنقض **لها** أي للخروج وللدخول ليس معناه أن اجتماعهما  
شرط للنقض عنده بل معناه ينتقض بالدخول أيضاً لأن الحاجة  
مختصة بالوقت فلا اعتبار بما بعده ولا بما قبله قلنا دخول  
الوقت دليل الحاجة فلا ينتقض به والخروج دليل زوال الحاجة  
فينقض به وتقدم الطهارة على الوقت جابر لضرورة أخرى وهي  
أن الشرع جعل العزيمة للمكلف أن يستعمل كل الوقت بالأداء  
وإذا حصل الانتفاء ثم الطهارة اعلم أن ما ذكر كان حكم طهارة  
المَعذور وأما حكم ثوبه الذي يصل إليه الحدث الذي يشترط به

فقد ذكر في النبيين إن عليه أن يغسله إذا لم يصبه من أخرى  
وإن أصابه لا يجتنب غسله ما دام العذر قائماً وقيل إذا أصابه  
خارج الصلاة يغسله لأنه قادر على أن يشرع في ثوب طاهر وفي  
الصلاة لا يمكنه فسقط اعتبارها **فصل** في الأجاس  
والطهارة عنها **فجزر رفع الجاسة الحقيقية** يعني بقول ترتفع  
الجاسة الحقيقية **بالماء** خلافاً للشايعي المراد به المايع المزيل  
للجاسة كالخل وما الورق فلا يطهر بالدهن واللبن لأن أشد  
الجاسة لا يزول بهما وذكر الإمام ما لم يمتسك شيء الدم إذا غسل  
بقول ما يؤكل تزول جاسة الدم حتى لو حلف ما فيه دم لم يجز  
وجوز به الصلاة ما لم يمتسك اختارز بالحقيقة عن الحكيم لأنها  
لا تزول بمايع غير الماء **كالماء** أي كما أن الحقيقة ترتفع بالماء انفا  
لقلة الجاسة عن محلها فكذا يرفعها المايع لمشاركته الماء في  
هذا المعنى ولما كان المفهوم من قوله تجزأ أن محذاً مع صاحبه في هذا  
الحكم ولم يكن معهما بل كان مع الشايعي قال **منع** أي منع محذاً رفع  
الجاسة بالماء لأنه إذا لا في الجاسة نجس بأول الملاقاة فلا يرفع  
الجاسة إلا أن هذا القياس شرك في الماء لوروده البص فيه فيقتصر  
عليه وإطلاق الكتاب يدل على أنه لا فرق بين الثوب والبدن في  
طهارتهما بالماء وعن أبي يوسف أن البدن لا يطهر إلا بالماء الجزي  
الجاسة بحدارته **وتجس الماء الوارد** على الجاسة وقال الشافعي



لا يتنجس لما روى أن أعرابيا قال في المسجد فامر عليه السلام بدلو  
 من ماء فصب عليه ولو كان الماء يتنجس بالورد لما امر عليه السلام  
 بصبه لأفضاياه إلى كثير النجاسة **كالورد** أي كالماء الذي ورد  
 عليه النجاسة فانه نجس بالافتراق وهذا إشارة إلى تعليلنا يعني  
 إنما نجس المورود لا اختلاط النجاسة به وفي الوارد كذلك فيكون  
 نجسا وما روى من الحديث يحتمل أنه كان لذهاب راحة البول لا للتطهير  
 ثم نقل ذلك التراب أو أنه كان له منفذ فصار جاريا بصب  
 متواتر **ويطهر محل مرتبة** أي نجاسة مرتبة بقلها ولو بمرة  
 وقيل لا يطهر ما لم يغسله ثلاثا بعد زوال العين لأنه التحق  
 بمحل غير المرتبة بعد زوال عينها **ولا يضر** في تطهير المحل بعد فلع  
 المرتبة عنه **بقا أثر** أي أثر النجاسة من لون وريح **لا يضر** أي شاق  
 أزاله بأن يحتاج فيه إلى شيء آخر كالصابون ونحوه كذا في  
 التبتين **وتعتبر علة الظن في غيرها** يعني محل غير المرتبة يظهر  
 عندنا إذا غلب على ظن العاقل أنه طهر لأن غلبة الظن دليل  
 شرعي **لا المرة** يعني عند الشاغل يظهر بالغسل مرة لأن الماء طهور  
 فإذا استعمل مرة يظهر كما يظهر من الحكمة **وتقدربا ثلاث**  
 يعني غلبة الظن بقدرين بالغسل ثلاث مرات وبا لعصر مرة في  
 ظاهر الرواية لأنها تحصل عنده غالبا وفي الحائض لا بد من  
 المبالغة في العصر بحيث لو عصره فقد طاقته لا يسيل منه الماء

من ان يكون

في كل

ولو

ولو لم يبالغ فيه صيانته للتوب لا يظهر وعن محمد العصر في المرة  
 الثالثة كاف وعنه وعن أبي يوسف لو جرى الماء على ثوب نجس  
 ثم غلب على ظنه أنه طهر جاز بلا عصر كذا في الحاشية **ويشترط القب**  
**لظهاره العضو** يعني قال أبو يوسف لا يظهر العضو إذا غسل في  
 ثلاث ظروف مملوءة بالماء أو في طرف واحد تجدد الماء **والحقه**  
**بالثوب** يعني قال محمد يظهر ذلك العضو كما يظهر الثوب **حيث**  
**يغسل في ثلاث إجماعات** بكسر الهمزة وتشديد الجيم أي  
 أي طرف والعامل في حيث الحق **أو ثلاثا** أي يغسل ثلاث مرات  
**في إجماعة** واحد **مياه وعصير** في كل مرة **فيظهر** ذلك  
 الثوب لمحمد أن القياس كان يقتضي أن لا يظهر العضو والثوب  
 جميعا بالغسل في الأولى لأن الماء نجس بملاقاة النجس إلا أن القيا  
 ترك في الثوب وجعل طاهرا في المرة الثالثة لدفع الحرج فترك  
 في العضو لتلك العلة ولأن أبي يوسف أن العادة جارية في الثياب  
 أن يغسل في الإجماعات ولو لم يظهر إصاقي على الناس والعضو ليس  
 كذلك فيشترط فيه الصب ليكون كالماء الجاري عليه **وبني**  
**بظهاره غير المعصير** أي قال أبو يوسف ما لا يحتمل العصر إذا  
 نجس بما يعنجس كالخطبة ونحوها يظهر بغسله **وخفيفه ثلاثا**  
 بحيث لا يبقى للنجس بعده لون ولا رائحة حتى لو بقي لا يظهر وحد  
 الخفيف أن ينقطع النفاط ولا يشترط اليسر وأو كانت الخطبة

ثم جازي  
 قال أبو يوسف  
 في النجاسة  
 في الثوب  
 في الماء  
 في الجارية  
 في النجاسة  
 في الماء  
 في الجارية  
 في النجاسة  
 في الماء  
 في الجارية

س



منشفته واللحم مغلي بالماء الجس فطريق غسله وخفيفه أن تنقع  
 الخنطة في الماء الطاهر حتى تشرب ثم تخفف ويغلى اللحم في الماء  
 الطاهر ثم يبرد ويفعل ذلك فيهما ثلاث مرات ولو كان سكين  
 مسقى بالماء الجس نسقى بالماء الطاهر ثلاث مرات ولو كان الغسل  
 نجسا فتنظيره أن يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود إلى مكانه  
 وكذا في الدهن الجس يصب عليه الماء فيغلى الدهن الماء فيرفع  
 بشئ هكذا يفعل ثلاث مرات كذا في الكافي **وجسده أبدا** يعني قال محمد  
 لا يظهر غير المعصر أبدا لأن الجس إنما يزول بالعصر ولا يوجد  
 فيبقى نجسا ولا يوسف أن للتخفيف أثر في استخراج النجاسة  
 كالعصر **والصحيح** من المذهب فيما لا ينصرف **الاعتبار بالنظر** أي بعلته  
 ظل العايل بالطهارة إذا تبرأ منه بعد الغسل أثر النجاسة **ولا يظهر**  
 أبو يوسف **ما احترق بالنار** كالروث إذا صار بالنار وماء الآن  
 إنما حصل في وصفه والعين بآيته فتبقى نجاستها **وخالفه** أي محمد أبا  
 يوسف لأن العين تبدلت واستحالت إلى حقيقة أخرى فيبتدك  
 وصفها لا ترى أن العصور الطاهرة إذا صار خمرًا نجس وإذا صار خلًا  
 طهر وكذا الخلاف فيما إذا صار العذرة حمأة والجس يبرأ محلًا بالوقوع  
 في الملحة **وهو أي** ما ذهب إليه محمد **المختار ونجس المني** يعني المني نجس  
 عندنا وطاهر عند الشافعي وأما مني سائر الحيوانات فله فيه قولان  
 الأبي الكلب والخنزير فإنه نجس عنده قولان **واحد الله قول عائشة**

كتب أفرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي  
 فيه **ولنا** قوله عليه السلام إنما يغسل الثوب من خمس بول وغائط  
 وقئ ودم ومني وما رواه أحمد القليل وما رواه محمد بن الحكم فيرجح عليه  
**يفعل رطبه ويفرك يابسه** لما روي أنه عليه السلام قال  
 اغسله رطبا وأفركه يابسا الفرك هو الحك باليد حتى يتفتت  
 وبه يظهر محله وعن أي حنيفة لا يظهر بل يقل نجاسته حتى لو أصاب به  
 ما صار نجسا والأول أصح لا فرق بينه بين الثوب والبدن في  
 طهر الرواية للبلاوي وعن أي حنيفة أن البدن لا يظهر بالفرك  
 لرطوبته وعن الفضلي أن مني المرأة لا يظهر بالفرك لأنه رقيق  
 وكذا إذا كان مني الرجل رقيقا لم يرض ولو أصاب المني شيئا له  
 يطانه فنقد إليها يظهر بالفرك وهو الصحيح وعن محمد أن البطانة  
 لا تطهر إلا بالغسل لأن التي يصيبها بلة النجاسة دون جرمها وقا  
 شمس الأئمة مسألة المني مشكله لأن المحل عذري مني والمذي  
 لا يظهر بالفرك إلا أن يقال أنه مغاوب بالمني فتجعل نجاسة ولو  
 لم يكن راس الذكر طاهرا وقت خروج المني لا يظهر بالفرك **ودلك**  
**عندي** أي نجاسته منجسده كالروث والعذرة سواء كان جسدا  
 من نفسه أو من غيرها فلو مشي على بول ثم على ثياب فالنصوب به  
 نجس فيسحه بالأرض يظهر كذا روي عن أي حنيفة وأبي يوسف  
**جفت خفف** ونحوه كالتعل **مظهر** عند أي حنيفة لأن الخفت



صلب لا يتدأخله أجزاء الجاسة فتبقى رطوبتها على ظاهره فإذا انفتحت  
 الجاسة عادت الرطوبة إلى جزمها وزول بزواله إذا دلكه  
 بالأرض **ويجوز لها الرطوبة** أي قال أبو يوسف يطهر الخف في الرطوبة  
 أيضا إذا مسح بالتراب لأنه يجذب رطوبتها ويصير كما تبي جفت  
 وعليه الفتوى لعموم البلوى كذا في النهاية **وأوجب غسلها** أي  
 قال محمد لا يطهر فيها إلا بالغسل لأن هذا عين نجس باصا به الجاسة  
 فلا يطهر إلا بالغسل كالنوب والبدن روي أن محمد رجع عن هذا  
 القول حين رأى كثرة السرقين في طرق الري قد بال عليه لأن  
 غيرها كالخمر ونحوه لا يطهر بذلك اتفاقا وقد بالحف لأن الثوب  
 لا يطهر بالقليل اتفاقا **ويمنع صقيل** يعني إذا أصاب المرأة  
 ونحوها نجس رطبا كان أو بياضا منجسدا كان أو غيره يطهر بالمسح  
 لما صح أن الصحابة كانوا يفتشون الكتف وسيفوفهم ثم مسحوا بها  
 ويصاؤون معها فيد بال لصقيل لأن المحل لو كان حشنا أو منقوشا  
 لا يطهر بالمسح **وأجزنا الصلاة دون النيم على أرض** يعني إذا تجسست  
 أرض وجفت بحيث ذهب أثر الجاسة من لوها ورجمها تجوز الصلاة  
 عليها عندنا خلافا للفرق وأما التيمم فلم تجز اتفاقا **حكمنا بطهرها**  
**لجفاف** هذه الجملة صفة وبيان لعملة المسئلة السابقة يعني  
 جوازنا الصلاة عليها لكونها طاهرة بالجفاف ولزجوزها زفر  
 لكونها غير طاهرة عنده **له** لها عين تجسست فلا تطهر بالجفاف

كالنوب

كالنوب **ولنا** أن ذلك المكان كان طاهرا وظهور القول عليه  
 السلام جعلت في الأرض مسجدا وظهورا فإذا أصابته نجاسة أو  
 الوصفان فلما وجد دليل على طهارته حين جفت وهو قوله عليه  
 السلام إنما أرض جفت فقد ذكرت أي ظهرت جازت الصلاة  
 عليها ولم يوجد دليل على عود ظهوره فلم تجز التيمم قبل الجفاف  
 لأن الأرض لو لم تجف لا يطهر إلا إذا أصبت عليها ما بحيث لم يبق  
 للنجاسة أثر فيظهر وهذه العبارة أكثر فائدة مما قاله القدور  
 في مختصره فجفت بالشمس لأن الشرط اليأس فحسب وقت  
 بجفاف الأرض لكون للام فيه بدلا عن المضاف إليه لأن البسطة  
 لا يطهر بالجفاف اتفاقا وإن ذهب أثرها والكلا القائم على  
 الأرض والأجرة المفروضة عليها تأخذ حكمها وأما المنقطع من  
 الكلا والموضوع عليها من الجرف لا يطهر إلا بالغسل **ويمنعها**  
 أي الصلاة **نما فورد** من النجس لأن التيمم من القليل حرج وهو  
 مدفوع فقد زناه بالدرهم لأن موضع الاستنجاء لم يطهر بالكلية  
 بامرار الحجر عليه ولهذا لو دخل المستنجي في الماء القليل نجسه  
 فإذا صار موضع الاستنجاء معفووا في حق الصلاة علم أن قليلها  
 في الشرع معفو لأن المحال مستوي فغيره وعين المفعد بالدرهم  
 لا يستغناهم ذكرها في تخافهم ولما كان قدر الدرهم محتملا  
 للون والمساحة فصله بقوله **وزنا إن كان النجس كتيفا ومسا**

نفع

ف



**ان كان ما بعد** اصل هذا الكلام ان الرواية عن محمد اختلفت  
 في الدرهم ثارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير  
 المثقال وثارة اعتبره من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف ما  
 ورامقاصل الاصابع فوفق ابو جعفر الهندواني بين كلاً منهما بما  
 ذكره في المتن **من نجاسة مغاطة** بيان لما الموصولة بكول اراد به بول  
 ما لا يوكل لان بول ما لا يوكل مختلف فيه سيجي عن قرب وفي المصنف  
 من البول ما هو ظاهر كبول الحفائش ولما كان لوهم ذاهباً الى ان  
 بول صغير لم يطعم يكون طاهراً اردفه بقوله **ولو من صغير لم يطعم**  
**وغايط** وهو المظلم من الارض فاستعمل للحدث مجازاً **ودم وحجر**  
**ونجس خفيفة** هذا معطوف على قوله ما فوق درهم يعني يمنع  
 الصلاة نجاسة خفيفة اذا الحشت وحشها ان يستكرها الناظر  
 وعن اي يوسف ان يكون دراعاً في دراج وفي شرح الاقطع النجس  
 عند اي خفيفة ومحمد في الثوب ان يصل ربعه قبل المراء به جميع  
 ثوب عليه وقبل ادناه وهو ما يجوز فيه الصلاة كالميزر وقبل  
 قطعة منه كالكلم والدجرب والذبل الذي يغهم من قولهم فلان شمر  
 الذبل ولو اصاب الثوب دهن نجس قليل فانبسط فصار فاحشاً  
 فختار الامام المرعشي ان لا يمنع عن الصلاة كذا في التبيين **لا**  
**مطلقاً** يعني النجاسة التي يمكن الاختراز عنها ما نعة عند الشاهي  
 قليلة كانت وكبيرة مغلظة كانت او خفيفة لان النص الموجب

مطلقاً  
 بول الحفائش وفي غير  
 هذا الجمل معفو عنه  
 اي يقتضي حكم النجاسة

للتطهير

للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير قيداً بما كان الاختراز  
 لان ما لا يمكن الاختراز كدم البراغيث والنجاسة الحاصلة من دق  
 الذباب النجسة على الثوب لا يمنع اتفاقاً **والخفيف والتعليق**  
**بعارض النص** وفيه لف ونشر يعني اذا ورد نص في نجاسة شيء  
 ونص آخر في طهارته يرجح دليل النجاسة لكن معارضة ذلك النص  
 يوجب في تخفيف نجاسته واذا المر بعارضه نص تكون نجاسة مغلظة  
 هذا هو الحكم عند اي خفيفة مثال المخففة بول ما يوكل لحمه  
 فان قوله عليه السلام استبرهوا البول يدل على نجاسته وحد  
 العربيين يدل على طهارته وهو ما روي ان قوماً من عرنة مرضوا  
 في المدينة فامرهم النبي عليه السلام بان يلحفوا المرعى ويستر  
 من ابوال ايل والبيانها **وقال لا بالاختلاف** **وعده** يعني اذا اختلف  
 العلماء في نجاسة شيء وطهارته تكون مخففة واذا اختلفوا على  
 نجاسته تكون مغلظة وفايدة الخلاف تطهير في الروث  
 فانه عند اي خفيفة مغلظة لما روي انه عليه السلام الف  
 الروث وقال انها ركس ولم يعارضه نص آخر وعندهما مخففة  
 لاختلاف العلماء فيه فان ما لا يري طهارته لعموم السكوي  
 بخلاف بول الجمار فانه نجس مغلظ اذا لا ضرورة فيه فان الارض  
 تنسفه **لها** ان الاجتهاد حجة في وجوب العمل بمعارضة تدل  
 على ضعف حكمه فصارت كما اذا عارضه نص آخر **وله** ان النص حجة

عنه

عريته

بوا

ض



بِاخْتِلَافِ وَاجْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ لَا يُؤْتَرُ يَكُونُ حُكْمُ النَّصِّ كَمَا لَجَمَعَ عَلَيْهِ  
فَلَا يَصِيرُ مُخَفَّفُهُ هَكَذَا قَرَّرَ الْمُصَنِّفُ تَعْلِيلَ الْأَصْلَيْنِ فِي شَرْحِهِ مِنْ  
الطَّرَفَيْنِ أَقُولُ لَأَحِلَّ لِي هُنَا اسْتِبَاحَهُ لِأَنَّ النَّصَّ الْوَاردَ فِي جَانِبِهِ  
إِذَا ضَعُفَ حُكْمُهُ مُخَالَفَةُ الْأَجْتِهَادِ لَهُ وَتَبَيَّنَتْ بِهِ التَّخْفِيفُ عِنْدَ  
فَضْعُفِهِ إِذَا خَالَفَهُ نَصٌّ آخَرٌ يَثْبُتُ بِالْأَوَّلِيِّ يُشْعِرُهُ قَوْلُهُ فِي  
الشَّرْحِ فَصَارَ كَمَا إِذَا عَارَضَهُ نَصٌّ آخَرُ فَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ  
التَّخْفِيفُ مُتَعَارِضًا لِلنَّصِّينِ اتِّفَاقِيًّا وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ الْخِلَافُ فِي ثُبُوتِ  
التَّخْفِيفِ بِالْاخْتِلَافِ فَعِنْدَهُمَا يَثْبُتُ وَعِنْدَهُ لَا يَثْبُتُ وَعِبَارَةُ  
الْمُصَنِّفِ قَاصِرَةٌ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى فَإِنْ قُلْتَ قُصُورُهَا تَمْنُوحٌ لِمَا تَقَرَّرَ  
فِي عِلْمِ الْمَعَانِي أَنَّ الْمُبْتَدَأَ الْمَعْرُوفَ بِلَا مِ الْجَنَسِ يُعَدُّ الْحَضَرَ فَالْأَمْرُ فِي  
الْإِسْمِيَّةِ لِلْجَنَسِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى جَنَسٌ مُخَفَّفٌ لِلْجَانِبِ وَتَعْلِيلُهَا مُخَصَّرٌ  
بِمُتَعَارِضِ النَّصِّ وَعَدَمُهُ عِنْدَهُ وَغَيْرُ مُخَصَّرٍ عِنْدَهُمَا بَلْ يَثْبُتُ بِالْاخْتِلَافِ  
وَعَدَمُهُ قُلْتَ لَا يَصِحُّ هَذَا أَيْضًا لِأَنَّ جَنَسَ التَّخْفِيفِ غَيْرُ مُخَصَّرٍ بِالْمَعْنَى  
عِنْدَهُ بَلْ يَثْبُتُ لِعُمُومِ الْبَلَاوِيِّ كَحَرْفِ الطَّيُورِ الْحَرَمَةِ فَعَايَةُ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ  
فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْمَقَامِ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْأَمَامَيْنِ لَمْ يُعْتَبَرِ فِي التَّخْفِيفِ  
تَعَارُضُ النَّصِّينِ وَاعْتَبَرَا تَجَادُبُ الْأَجْتِهَادِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَيَحِلُّ قَوْلُ  
الْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَنَّهُ ارَادَ مِنْهُ كَمَا إِذَا عَارَضَهُ نَصٌّ آخَرُ عِنْدَكَ  
فَقَبِيحٌ أَيْضًا اسْتِبَاحَهُ لِأَنَّهُمَا مَعَ اعْتِرَافِهِمَا أَنَّ النَّصَّ قَوِيَّ مِنَ الْأَجْتِهَادِ  
فَاعْتَبَارُهُمَا مُخَالَفَةُ الضَّعِيفِ لَا تَخْلُوفُ مِنْ اسْتِبْعَادِ **وَلَيْقَ** أَبُو يُونُسَ

دُونِ النَّصِّ

بِالتَّخْفِيفِ

بِالتَّخْفِيفِ **لَعَابِ الْبَغْلِ وَالْجِمَارِ** حَتَّى إِذَا فَحِشَ فِي التَّوْبِ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ  
لأنه تَوَلَّدَ مِنْ جَمِّ نَجَسٍ لَكِنْ خَفَّ حُكْمُهُ لِثُبُوتِ الصَّرُورَةِ فِي الْاِحْتِرَازِ  
عَنْهُ **وَطَهْرَاهُ** أَيَّ حُكْمًا بَانَهُ طَاهِرٌ فَلَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ لِأَنَّ لَعَابَهُمَا  
مَشْكُوكٌ فِي طَهُورِيَّتِهِ أَوْ فِي طَهَارَتِهِ وَعَلَى التَّقْدِيرِ لَا يَنْتَجِسُ بِهِ  
مَا كَانَ طَاهِرًا قَبْلَهُ بِلَا شَكٍّ وَهُوَ التَّوْبُ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُصَنِّفِ  
أَقُولُ الْمَفْهُومُ مِنْهُ وَمِنْ الْمَنْظُومَةِ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّ لَعَابَهُمَا  
إِذَا فَحِشَ يَمْنَعُ عِنْدَهُ وَلَا يَمْنَعُ عِنْدَهُمَا فَعَلَى هَذَا كَانَ الْمُنَاسِبُ  
أَنْ يَقُولَ وَيَمْنَعُ بِلَعَابِ الْبَغْلِ وَالْجِمَارِ إِذَا فَحِشَ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى  
الْإِرْدَافِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ وَطَهْرَاهُ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ  
مَشْكُوكًا فِي طَهَارَتِهِ **وَطَهْرَاهُ** مُحَمَّدٌ **بَوْلُ الْفَرَسِ** لِمَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ  
الْعَرَبِيِّينَ وَلَوْ كَانَ جَسًا لِمَا مَرَّ بِهِمْ بِهِ **وَحَقْفَاهُ** لِنُعَارِضِ النَّصِّينِ  
فِيهِ وَهُمَا قَوْلُهُ اسْتَنْزَهُوا الْبَوْلَ فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ وَالْحَدِيثُ  
الذَّالِ عَلَى طَهَارَةِ بَوْلِ الْمَأْكُولِ وَالْفَرَسِ مُبَاحٌ أَكَلُهُ عَلَى أَصْلِ  
أَيِّ حَنِيفَةٍ وَالاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ عَلَى أَصْلِ أَيِّ يَوْسُفَ اعْلَمْ أَنَّ  
الْمَذْكُورَ فِي الْمَنْظُومَةِ فِي مَقَالَةِ مُحَمَّدٍ وَطَاهِرٍ بَوْلُ اللِّوَانِي تَوَكَّلْ  
فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَطَهَرَ بَوْلُ الْمَأْكُولِ لَكَانَ أَشْلَ **وَشَرِبَ بَوْلُ**  
**مَأْكُولٍ حَرَامٌ** عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ لِأَنَّهُ نَجَسٌ **وَحَبِيزُهُ** أَيُّ أَبُو يُونُسَ  
شَرِبَ بَوْلَ مَا كَوَّلَ وَأَنَّ كَانَ جَسًا **لِلتَّدَاوِي** لِمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ  
الْعَرَبِيِّينَ قِيلَ هَذَا إِذَا الرِّبَتَعَيْنِ لِلتَّدَاوِي مَا إِذَا عَلِمَ الشِّفَاءُ مِنْهُ

فِيهِ



يَقْبِلُهَا كَمَا جَلَّ الْحَرَامُ لَدْفُ الْعَطِشِ الْمَقْرُطِ مِنَ الْمَصْفَى **لَا مُطْلَقًا**  
 يَعْنِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ جَوْزُ شَرْبِهِ لِلتَّذَاوِي وَلِغَيْرِهِ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ عِنْدَهُ  
**وَجَنَاسَةُ الْأَرْوَاثِ** عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِعَدَمِ تَعَارُضِ النَّصِّ فِيهِ وَتَحَقُّقِهِ  
 عِنْدَهُمَا لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ قَرِيبًا **وَرَدُّنَا الْحُكْمَ**  
**فِي الْمَأْكُولَةِ** يَعْنِي قُلْنَا أَوْرَاثَ مَا كُوْلُهُ اللَّحْمُ غَلِيظَةٌ عِنْدَهُ وَخَفِيفَةٌ  
 عِنْدَهُمَا وَقَالَ زُفَرْدَوْتُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ خَفِيفُهُ وَرَوْتُ مَا يُؤْكَلُ  
 غَلِيظَةٌ **لَهُ** أَنَّ أَوَالَ الْمَأْكُولَةِ كَانَتْ تَحْقُقُهُ فَأَوْرَاثُهَا كَوْنُ ذَلِكَ  
 وَلَا فِي خَفِيفَةٍ وَصَاحِبِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الدَّلِيلِ **وَحَرْطُ طَبُورٍ مُحَرَّمَةٍ** أَيِ  
 أَكْلِهَا مِثْلَ الْبَارِي وَخَوِّهِ **حَفِيفٌ** عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ تَذَرَفُ  
 مِنَ الْهَوَا وَالنَّجَاسَةِ عَنْهَا مُتَعَذِّرٌ **وَعَكْسًا فِيهَا** أَيِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ  
 وَمَسْئَلَةِ الْأَرْوَاثِ يَعْنِي قَالَا جَنَاسَةُ الْأَرْوَاثِ تَحْقُقُهُ وَحَرْطُ طَبُورٍ  
 مُحَرَّمَةٍ غَلِيظَةٌ قَبْدًا مُحَرَّمَةٍ لِأَنَّ خَرَّ بَعْضِ الطَّبُورِ الْغَيْرِ مُحَرَّمَةٍ  
 طَاهِرَاتُهَا كَمَا مِثْلُ الْحَمَامِ وَالْعَصْفُورِ وَخَرَّ بَعْضُهَا جَنَاسَةٌ غَلِيظَةٌ  
 انْفَاقًا كَالدَّجَاجِ وَالْبَطِّ وَالْأَوْزِ اعْلَمْ أَنَّ تَغْلِيظَ خَرَّ الطَّبُورِ  
 الْمُحَرَّمَةِ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِهِمَا لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ يُوَرِّثُ  
 التَّخَفُّفَ عِنْدَهُمَا وَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهِ الْاخْتِلَافُ فَانَّهُ طَاهِرٌ  
 فِي رِوَايَةِ الْكَرْخِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ **وَعَلِظَةُ فِي رِوَايَةٍ**  
 يَعْنِي اخْتِلَافَ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ خَرَّ الطَّبُورِ مُحَرَّمَةٌ مُغْلَظَةٌ  
 لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ أَنْ يَنْزِلَ وَفَسَادٌ فَاسْتَبَدَّ خَرَّ الدَّجَاجِ إِنَّمَا أُفْرِدَ

قوله

ذَكَرَ قَوْلَهُ مَعَ أَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا مِنْ قَوْلِهِ وَعَكْسًا لِيَرُدَّ عَلَيْهِ  
 قَوْلُهُ **وَطَهْرَاهُ** يَعْنِي دَوِيَ الْكَرْخِيِّ أَنَّ خَرَّ الطَّبُورِ مُحَرَّمَةٌ طَاهِرَةٌ عِنْدَهُ  
 أَيِ خَفِيفَةٌ وَأَبِي يُوسُفَ لِأَنَّهُ صَيَّانَةُ الْأَوَاثِ عَنْهُ مُتَعَذِّرَةٌ فَسَقَطَ  
 اِغْتِبَارُ جَنَاسَتِهِ وَقِيلَ الْأَصَحُّ الرِّوَايَةُ السَّابِقَةُ وَهِيَ رِوَايَةُ **رَهْمَةَ**  
 مِنْ أَنَّهُ يُجَسَّرُ لَكِنَّهُ خَفِيفٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَلِيظٌ عِنْدَهُمَا **وَنَظَرُهُ**  
**مِنْ مَا كُوْلُهُ** أَيِ الْخَرَّ مِنْ مَا كُوْلِ الطَّبُورِ طَاهِرٌ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ تَذَرَفُ  
 مِنَ الْهَوَا وَالنَّجَاسَةِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ حَرْجٌ فَلَا يَكُونُ جَنَسًا **الْأَلْبَطُ وَالِدَجَا** **ج**  
**وَالْأَوْزُ** فَإِنْ خَرَّ وَهَاجَسَ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ عَنْهُ مُمَكِّنٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
 خَرَّ الْمَأْكُولِ مِنَ الطَّبُورِ يُجَسَّرُ لِأَحَالَةِ الطَّبْعِ آيَاهُ إِلَى الْفَسَادِ  
**وَيَبْضُهَا الضَّعِيفُ الْقَشِيرُ بَعْدَ الْمَوْتِ** يَعْنِي يَطْهَرُ بَيْضُ الطَّبُورِ الْمَأْكُولِ  
 إِذَا مَاتَتْ فَأَخْرَجَ مِنْ بَطْنِهَا بَيْضٌ لَمْ يَشْتَدَّ قَشِيرُهُ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ  
 قَبْلَ الْمَوْتِ فَيَجَلُّ أَكْلُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ لِأَنَّهُ رَطْبٌ  
 مِنَ الْمَيْتَةِ فَالْتَّحَقَ بِمَا فِي أَجْزَائِهَا **وَالْفَحَّةُ الْمَيْتَةُ** مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مُحْدُو  
 وَهُوَ طَاهِرٌ بِقَدَرِئِهِ قَوْلُهُ **وَلَبْنُهَا طَاهِرٌ** أَيِ الْفَحَّةُ بِكُسْرِ الهمزة وَفَتْحِ  
 الْفَاءِ مُحَقَّقَةٌ كَرِشِ الْجَدِيِّ أَوْ الْجَلِّ الصَّغِيرِ مَا لَمْ يَأْكُلْ يُقَالُ لَهَا  
 بِالْفَارِسِيَّةِ بَنِيْرُ مَائَةٍ يَعْنِي الْفَحَّةُ الْمَيْتَةُ جَائِمَةٌ كَانَتْ أَوْ مَا بَعْدَ  
 طَاهِرَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَذَلِكَ بَنِيْرُهَا أَمَّا الْفَحَّةُ الْجَائِمَةُ فَلِأَنَّ الْجَائِمَةَ  
 لَمْ يَجَلِّ فِيهَا وَأَمَّا الْمَائِعَةُ وَاللَّبَنُ فَلِأَنَّ جَنَاسَةَ مَحْلَمًا لَمْ تَكُنْ مُؤَثِّرَةً  
 فِيهَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَلِهَذَا كَانَ اللَّبَنُ الْخَارِجُ مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَمٌ طَاهِرًا

كالحمام

به ف

محقة مكسر الفاء  
ونظيرها



فَلَا تَكُونُ مُؤَثَّرَةً بَعْدَ الْمَوْتِ **وَقَالَ ابْنُ** يَعْنِي قَالَا أُنْفِخَ الْمِيتَةُ مُطْلَقًا  
 بِخُصَّةٍ وَلَبَنَهَا أَيْضًا نَحْسُ لَأَنْ نَحْسُ الْمَحَلَّ يُوجِبُ تَحْسُّنَ مَا فِيهِ **وَيُطَهَّرُ الْجَامِدُ**  
**بِالْغُسْلِ** قَبْلَ الْجَامِدِ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَطْهَرُ بِالْغُسْلِ عِنْدَهُمَا كَذَا فِي  
 شَرْحِ الْمُصَنَّفِ أَقُولُ لِحَاجَةِ الْإِي زَادَافٍ قَوْلُهُمَا لِأَنَّهُ فِي طَرَفِ النَّفْيِ  
 مِنْ قَوْلِهِ طَاهِرٌ وَلَوْ قَالَ وَقَالَ تَطْهَرُ الْجَامِدُ بِالْغُسْلِ لَكَانَ كَأَيَّامٍ  
 فِي اسْتِنْبَاهٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الْمَاءَ إِنْ كَانَ تَمَامًا تَغْصِرُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ  
 تَطْهَرُ وَإِنْ كَانَتْ تَمَامًا لَا تَغْصِرُ فَكَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَمَّا سَبَقَ مِنْ أَنْ  
 غَيْرُ الْمَغْصَرِ عِنْدَهُ يَطْهَرُ بِالْغُسْلِ وَالْخَفِيفُ ثَلَاثًا **وَيَكْرَهُ اسْتِنْبَاهُ**  
**الْقِبْلَةَ وَاسْتِنْدَابَ رَأْسَ فِي الْخَلَاءِ** وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ التَّغَوُّطُ وَبِالْقَصْرِ  
 رَطْبُ الْحَشِيشِ ثَبَتَ هَذَا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَيْتَمَّ الْعَايِطُ  
 فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا وَفِي النِّهَايَةِ كَمَا يَكْرَهُ  
 ذَلِكَ يَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْسِكَ وَلَدَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ لِيَبُولَ وَهَذَا كُلُّهُ  
 إِذَا كَانَ ذَاكَ الْقِبْلَةَ وَلَوْ غَفَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَلَا بَأْسَ  
 بِهِ هَذَا إِذَا اسْتَقْبَلَ الْحَدِيثَ وَإِنْ اسْتَقْبَلَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْرَهُ  
 كَذَا فِي الْأَخْبَارِ قَالَ فِي الْإِسْلَامِ فِي اسْتِنْدَابِ رَأْسِهِ وَإِنْ  
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَذَكَرَ أَخُوهُ صَدْرَ الْإِسْلَامِ جَوَازَ اسْتِنْدَابِ رَأْسِهِ  
 كَانَ ذَلِكَ سَاقِطًا عَلَى الْأَرْضِ أَمَا إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا فَيَنْبَغِي أَنْ  
 يَكُونَ مَكْرُوهًا لِأَنَّهُ عَوْرَتُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ **وَلَيْسَ اسْتِنْبَاهُ بِالْمَحْجَرِ**  
 مِمَّا يَهْتَمُّ بِمَقَامِهِ فِي الشَّقِيَّةِ لِمَوَاطِنَةِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَيْفِيَّةِ

أَنْ يَأْخُذَ الذِّكْرَ شِمَالَهُ وَمَرْءٌ عَلَى حِدَارٍ أَوْ حِجْرٍ وَلَا يَأْخُذُ بِيَمِينِهِ وَإِنْ  
 اضْطُرَّ يَأْخُذُهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَجْرُكُهُ حَتَّى لَا يَكُونَ اسْتِنْبَاهُ بِالْيَمِينِ وَأَمَّا  
 اسْتِنْبَاهُ بِالْيَمِينِ فَلَيْسَ بِسُنَّةٍ بَلْ إِذْ بُلْتُ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ مَرَّةً  
 وَتَرَكَهُ آخَرَى وَهَذَا هُوَ حَدِيثُ الْأَدَبِ وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ سَنَةُ أَيْضًا  
 لِأَنَّ النَّاسَ الْيَوْمَ يَشْطُطُونَ وَفِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ كَانُوا يَعْرِفُونَ عَدْرًا  
**لَا يَعْظُمُ وَرَوْثٌ وَمَطْعُومٌ وَبِالْيَمِينِ** لَوْ رُوِيَ النَّفْيُ عَنْ اسْتِنْبَاهِهِ  
 الْأَشْيَاءَ وَلَوْ اسْتَبْنَحَى لَهَا حِجْرُهُ عِنْدَ نَاحِيَةٍ لِلشَّافِعِيِّ **وَلَعَبْرٌ** فِي  
 اسْتِنْبَاهِ **الْإِنْقَالَا الثَّلَاثِ** يَعْنِي إِذَا حَصَلَ التَّقَابُ حِجْرًا وَاحِدًا يَكُونُ  
 مُقِيمًا لِلْسَّنَةِ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَكُونُ بَلْ لَا يَدْرِي ثَلَاثَةً  
 أَحْجَارًا أَوْ مِنْ حِجْرِهِ ثَلَاثَةً أَخْرَفَ حَتَّى لَوْ تَرَكَهُ لَمْ يَجْزِ صَلَاتُهُ لِقَوْلِهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ اسْتَبْنَحَى مِنْكُمْ فَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ  
**وَلَنَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ اسْتَبْنَحَى فَلْيُؤْزِرْ مِنْ فَعَلِهِ فَحَسَنٌ وَمَنْ لَا فَلَا  
 عَلَيْهِ فَمَا ذَكَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِيمَا رَوَاهُ فَيُحْمَلُ عَلَى الْغَالِبِ وَالْأَمْرُ فِيهِ  
 لِلْإِسْتِنْبَاهِ **وَفِي الْقِبْلَةِ** لِأَنَّ الْمَاءَ يَقْلَعُ الْجَنَاسَةَ بِالْكَلْبَةِ وَالْحَجَرِ  
 تَحْقِيقُهُ وَفِي الْحَائِثَةِ هَذَا إِذَا امْكَنَهُ مِنْ غَيْرِ كَشَفِ الْعَوْرَةِ وَالْأَفْجَا حِجْرٍ  
 أَفْضَلُ **وَسَتَعَيْنَ لِمَجَاوِرَةِ الْمَحَلِّ** يَعْنِي إِذَا تَجَاوَزَ الْجَنَاسَةَ عَنْ مَخْرَجِهَا  
 وَجَبَ غَسْلُهَا وَفِي الْبَيِّنِينَ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَتَجَاوِزُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدُّهْمِ  
 وَإِنْ كَانَ قَدْرُ دُهُمٍ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْمَخْرَجَ كَالْبَا  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمَا عَلَيْهِ سَاقِطُ الْعَبْرَةِ يَزِيدُ عَلَى الدُّهْمِ

خرج

محمول

طر



اولا وعند محمد المخرج كالحارج فان كان ما بينه زايدا على الدرهم  
 يمنع وان كان اقل وكان في موضع اخر من يدته نجاسة تجمع فان كان  
 المجموع اكثر من قدر الدرهم يمنع والا فلا وفي القنية اذا اصاب المخرج  
 نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه لا يطهر الا بالغسل  
**كتاب الصلاة** لما فرغ من بيان الطهارة ايت  
 شرع في بيان اوقات الصلاة لانها اسباب لنفس وجوبها واما  
 وجوب اداؤها فتأبى بالامر وفرق بينهما بان الوجوب عبارة عن  
 شغل الذمة وجوب الاداء عبارة عن طلب تفريغ الذمة ومحل سطره  
 اصول الفقه بداء ببيان وقت الفجر لانه اول النهار ولانه وقت  
 لا اختلاف في اوله ولا في آخره انما بدا محمد في الجامع الصغير بصلاة  
 الظهر لانه اول صلاة فرضت على النبي عليه السلام وعلى امته بعد  
 وقت القبولة عادة وللناس فيما يعشرون مذهب **يدخل الصبح بالفجر**  
**الصادق** وهو البياض المنتشر في الافق اخبر به عن الكاذب وهو ما  
 يند الى الافق طولا وسعفه ظلام ولهذا سمي كاذبا **وتمدد الطلوع**  
**الشمس** لما روي انه عليه السلام قال وقت الفجر حين يطلع الفجر وآخره  
 حين تطلع الشمس **والظهر** اي يدخل وقت صلاة الظهر **والها** اي زوال  
 الشمس عن الاستواء واضح ما قيل في طريق معرفته ان يغرب خشبة  
 في مكان مستو وتجعل على مبلغ الظل علامة فما دام الظل ينقص منها  
 فهو قبل الزوال واذا وقف فهو في الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة

علم ان الشمس قد زالت كذا في المبسوط اقول في اضافة الفجر الى  
 الزوال تسامح لانه اراد به في قبيل الزوال والايسر منه ما روي  
 عن محمد بن القاسم ان الرجل يستقبل القبلة فاذا اصابه الشمس على حاله  
 الا بمن علم ان الشمس قد زالت **وتمد الى العصر** هو اي العصر عند  
 اي حنيقة بصيرة **الظل مثلين غير في الزوال** وقال **مثلا** اي  
 يدخل وقت العصر بصيرة ورة الظل **مثلا** اي غروبها وهور واية عن  
 اي حنيقة **لها** قوله عليه السلام امثني جبريل فصلى في العصر في  
 اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله **وله** ان اول الظهر متيقن  
 ووقع الشك في آخره لتعارض فيه لما روي انه عليه السلام صلى  
 العصر حين صار ظل كل شيء مثليه فلا يخرج الظهر المتيقن بالعصر  
 المشكوك بل بما هو بيقين وهو حين صار ظل كل شيء مثليه اخذا  
 بالاحتياط انما استثنى في الزوال لانه قد يكون مثلا في بعض  
 المواضع في الشتاء وقد يكون مثلين فلو اعتبر المثل من عندي  
 الظل لما وجد الظهر عندهما ولا عنده هذان في المواضع التي لا  
 تسامت الشمس وفساها لان المواضع التي يقع فيها المسامته  
 بقدر المثل من عند ذي الظل وذي الحسن نزيا دع عن اي حنيقة  
 ان الظهر خرج بصيرة ورة ظل كل شيء مثله ويدخل العصر بصيرة  
 مثليه فيكون بينهما وقت ممل وهو الذي سميته الناس مابين  
 الصلاتين وقالوا الاحتياط ان يصلى الظهر قبل صيرة ورة الظل

عصرهم

رتبه



مثله ويصلي العصر حين يصير مثليه ليكون الصلوتين في وقتيهما  
 والمغرب به أي يدخل المغرب بغروب الشمس اتفاقاً ويمتد عندنا  
 إلى غيبوبة الشفق وهو البياض الذي يعقبه الحمرة عند أي خيفة  
 لقوله عليه السلام وأخروقت المغرب إذا اسود الأفق وقال  
 الحسن لما روي أنه عليه السلام قال الشفق هو الحمرة وهي رواية  
 عن أي خيفة وعليها الفتوى قيل قول أي خيفة أخوط وقولهما  
 أوسع ولم يقدروا أي وقت صلاة المغرب بفعلها مع شروطها  
 وسنها قال الشافعي وقت المغرب مقدار ما يقع فيه خمس ركعات  
 بعد وضوء وإدائهما وإقامة وسيرة عورة حتى لو صلى بعد هذا المقدار  
 يكون قاضياً لا مودياً له إمامة جبريل في اليومين في وقت  
 واحد ولنا قوله عليه السلام آخر وقت المغرب حين تغيب الشفق  
 والعشاء والوتر لها أي يدخل وقت العشاء والوتر غيبوبة الشفق  
 على الاختلاف السابق وامتد إلى الفجر لقوله عليه السلام آخر  
 وقت العشاء حين يطلع الفجر ولا يجمع لسفر ومطر يعني الجمع بين صلاة  
 الظهر والعصر وبين صلواتي المغرب والعشاء لعدم سفر ومطر غير  
 جائز عندنا خلافاً للشافعي له ما روي أنه عليه السلام جمع بين  
 الظهر والعصر في سفرة بتوك وجمع بينهما وبين المغرب والعشاء  
 بالمدينة ولنا الأحاديث المبينة أول كل وقت وآخره الدالة  
 على اختصاص كل صلاة بوقتها وفي الحقايق السفر الذي لا يقصر

2  
 يتبوك

فيه الصلاة لا يجوز الجمع فيه في أصح قوليه وأما المظن  
 فمعتبر عند دخول الوقت حتى لو دخل الوقت ثم أمطر قبل الشا  
 والألا يجوز قتله به لأن الجمع للوجل والريح والظلمة والمرض  
 لا يجوز اتفاقاً ونفضل الأسفار بالفجر لقوله عليه السلام أسفروا  
 بالفجر فإنه أعظم للأجر لكن التعليل فضل للحاج يوم مزدلفه  
 سجي بيانه وحد الأسفار أن تبدأ الصلاة في وقت حتى لو  
 صلاها بقراءة مسنونة ما بين أربعين إلى ستين وظهر له  
 سهو في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلاة وقيل حده  
 أن لا يقع له الشك في طلوع الشمس والأفضل عند مشايخنا  
 أن تبدأ بالأسفار ويحتم به ويختار الطحاوي أن تبدأ بالتعليل  
 ويحتم بالأسفار وهذا اختيار حسن والبراديب الظاهر في الصيف  
 لقوله عليه السلام أبردوا بالظهر وفيه إشارة إلى أن المفصل  
 تجل الظهر في الشتاء عندنا لما روي أنه عليه السلام كان  
 يجمله في الشتاء مطلقاً أي سواء كان يصلي الظهر وحده أو  
 جماعة وقال الشافعي إن كان يصلي الظهر وحده يجملها  
 وإن كان يصلي جماعة يؤخرها تنسيباً وكذا يرد بالجمعة وفي  
 رواية عنه يبردها لشدّة الخطر في فواتها هذا هو المفهوم  
 من شرح المصنف أقول على هذا كان ينبغي أن يبين مذهبه  
 بالارداف بأن يقول لا جماعة وتأخير العصر في الصيف

في الصلاة

ب



وَالشَّيْءُ **مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ الشَّمْسُ** لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ  
يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ وَيُصَلِّيُهَا مَا دَامَتْ الشَّمْسُ يَضَاءً بَقِيَّةً قَبْلَ الْمَرَادِ بِهِ  
تَغْيِيرُ ضَوْءِهَا وَقَدْ صَفَّاءُ الْهَوَا وَالصَّحِيحُ أَنَّ بَرَادَ بِهِ تَغْيِيرُ قَرَصِهَا  
بِحَيْثُ لَا تَخْتَرِفُ فِيهِ الْبَصَرُ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ وَذَكَرَ فِي الْغَايَةِ الْمَرَادُ  
بِهِ تَأْخِيرُ الشَّرُوعِ لَا الْأَدَاءَ لِأَنَّهُ إِذَا شَرَعَ قَبْلَ تَغْيِيرِ الْقُرْصِ  
فَأَخْرَجَ آدَاءَهُ إِلَى التَّغْيِيرِ لَا يَكْرَهُ لِأَنَّ الْإِجْتِهَادَ مِنْ كَرَاهَةِ مَعَ الْإِقْبَالِ  
عَلَى الصَّلَاةِ مُتَعَذِّرٌ فَجَعَلَ عَفْوًا **وَلَيُجْزِلُ الْمَغْرِبُ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
بَادِرُوا بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ اسْتِبْنَاكِ الْجُورِ أَيْ كَثَرَتِهَا وَفِي الْأَسْرَارِ  
تُجْزِلُ الصَّلَاةَ إِذَا وَهَّاءَ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنْ وَقْتِهَا **وَتَأْخِيرُ**  
**الْعِشَاءُ إِلَى مَا قَبْلَ الثَّلَاثِ** أَيْ ثَلَاثَ اللَّيْلِ هَكَذَا وَقَعَ عِبَانَةُ الْقُدُورِ  
وَهَذِهِ نَدَلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْحَتُ تَأْخِيرُهَا إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَعِبَارَةٌ  
الْكَثَرِ وَنَدَبِ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى الثَّلَاثِ نَدَلٌ عَلَى تَأْخِيرِهَا إِلَى  
مُسْحَتِ وَالتَّوْفِيقُ بَأَنَ كَوْنِ التَّأْخِيرِ إِلَى الثَّلَاثِ مُسْحَتًا فِي الشِّتَاءِ  
وَالْإِلَى مَا قَبْلَهُ فِي الصَّيْفِ لِغَلَبَةِ النُّوْمِ فِيهِ وَأَمَّا التَّأْخِيرُ إِلَى  
نِصْفِ اللَّيْلِ فَمُبَاحٌ وَإِلَى آخِرِهِ فَمَكْرُوهٌ **لَا التَّقْدِيمُ مُطْلَقًا** يَعْنِي قَالَ  
الشَّافِعِيُّ يَسْحَتُ إِذَا أَكَلْتَ صَلَاةً فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَآخِرُهُ غَفْوُ اللَّهِ وَالْعَفْوُ يَتَّبِعُ التَّقْصِيرَ  
**وَلَنَا** أَنَّ فِي التَّأْخِيرِ فَضِيلَةً أَنْ يَطَارَ الصَّلَاةُ وَتَكْثُرَ الْجَمَاعَةُ  
وَتُجَوِّهَ وَالْعَفْوُ حَيْثُ مَعْنَى الْفَضْلُ كَمَا قَالَ لَعَالِي سَيَا لُونُكَ مَا دَا

ان م

يُنْفِقُونَ

يُنْفِقُونَ قِلَ الْعَفْوُ يَعْنِي انْفَقُوا مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِكُمْ وَقُوَّتِ عِبَائِكُمْ  
فَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَضْلُ اللَّهِ كَثِيرٌ وَثَوَابُ الْأَدَاءِ  
فِيهِ وَفِيهِ أَيْ قَوْلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَقَعَ مَعْيَارًا لِلصَّلَاةِ مَعَ شُرُوطِهَا  
عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَلَا يَسْتَقِيمُ التَّقْدِيمُ فِيهِ إِلَّا بِأَن يُقَالَ إِنَّهُ مُحْمُولٌ  
عَلَى التَّغْلِيظِ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ مَوْجُودٌ فِي الْأَوْقَاتِ الْأَرْبَعِ **وَيَسْحَتُ**  
**فِي يَوْمِ الْغَيْمِ** أَيْ السَّحَابِ **تَأْخِيرُ الْفَجْرِ** لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا قَبْلَ وَقْتِهِ  
**وَالظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ** خَوْفًا مِنْ وَقْعِ عَمَّا وَقْتُ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ  
**وَيُجْزِلُ الْعَصْرَ** لِأَنَّهُ فِي تَأْخِيرِهَا تَوْهَمُ الْوُقُوعِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوفِ  
وَلَا تَوْهَمُ فِي الْفَجْرِ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَدَّةَ مَدِيدَةً **وَالْعِشَاءُ** لِأَنَّهُ فِي تَأْخِيرِ  
تَقْلِيلُ الْجَمَاعَةِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ التَّأْخِيرُ مُسْحَتٌ فِي جَمِيعِ  
الْأَوْقَاتِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ وَهَذَا أَحْوْطٌ لِأَنَّ الْأَدَاءَ جَائِزٌ بَعْدَ  
الْوَقْتِ لَا قَبْلَهُ **وَيُؤْتَرُ** أَيْ يُصَلَّى الْوُتْرُ **الْمُسْتَجِدُّ** وَهُوَ مَنْ يَأْتِي  
صَلَاةَ اللَّيْلِ **أَخْرَجَ اللَّيْلَ** وَهُوَ مَفْعُولٌ يُؤْتَرُ بِتَقْدِيرِ **أَنْ يَقُ**  
**بِالْإِتْمَانِ** قِيَامًا بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَمِدْ مِنْ نَفْسِهِ بِالْإِتْمَانِ أَوْتَرَ  
قَبْلَ النَّوْمِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا يَكْرَهُ مَنْ يُؤْتِرُ  
قَالَ أَوَّلَ اللَّيْلِ بَعْدَ الْعَمَةِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذْتُ  
بِالْفَضْلِ **وَلَا يَقْلُ تَارِكُهَا** أَيْ تَارِكُ الصَّلَاةِ **عَمْدًا غَيْرَ جَاهِدٍ**  
أَيْ عَامِدًا غَيْرَ مُنْكَرٍ وَجُوهًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَقْتُلُ قِيَامَهُمَا  
لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ سَاهِيًا لَا يَقْتُلُ اتِّفَاقًا أَوْ كَانَ مُنْكَرًا وَجُوهًا

صلوة

ها

بِالْفَقْدِ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ  
عَنْهُ مَعْنَى تَقْوَاتِ الْفَقْدِ  
فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَطَمَتْ



يُقْتَلُ اتِّفَاقًا إِنْ لَمْ تَبْ لَهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ  
 مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ أَيُّ اسْتَحَقَّ عِقُوبَةَ الْكَافِرِ فَيُقْتَلُ بِأَرْكَهَا حَدًّا  
 وَيُوضَعُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ الرَّابِعَ  
 لِأَنَّهُ مَادُونَهَا لَا يَعْلَمُ أَنَّ تَرْكَهَا لِلنَّهْيِ وَأَنَّهُ لَا وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهِ  
 أَنَّهُ يُقْتَلُ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ كَذَا فِي الْوَسِيطِ وَأَتَمَّا خَصَّنِيهِ الصَّلَاةُ  
 دُونَ الصَّوْمِ لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ الْإِيمَانُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ  
 بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَلَنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحِلُّ دَمُ  
 امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ مِنْ ثَلَاثٍ كَفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ وَزَنًا بَعْدَ  
 إِحْصَانٍ وَقَتْلُ نَفْسٍ بغيرِ حَقٍّ وَتَرْكُ الصَّلَاةِ لَيْسَ مِنْ جَمْلَتِهَا وَنَحْكُمُ  
 بِإِسْلَامِهِ بِإِتِّدَائِهِ بِعَنِ الْكَافِرِ إِذَا صَلَّى بِجَمَاعَةٍ نَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ  
 عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَحْكُمُ قِتْدُ جَمَاعَةٍ لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى مُنْفَرِدًا  
 لَا يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَذَا فِي الْأَسْتِزَارِ  
 بِالصَّلَاةِ لِأَنَّ الْكَافِرَ بِالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ لَا يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ  
 اتِّفَاقًا لِأَنَّهَا غَيْرُ مَحْضَةٍ بِالْإِسْلَامِ لَهُ إِنْ الْإِيمَانُ غَبَقَادَ بِالْقَلْبِ  
 وَلَا وَقُوفٌ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْإِيمَانِ وَالصَّلَاةُ لَمْ تَوْضَعْ دَلِيلًا عَلَيْهِ وَلَنَا  
 قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا فَهُوَ مِنَّا  
 إِنْ أَدَّى قَوْلَهُ صَلَاتِنَا الصَّلَاةَ بِالْجَمَاعَةِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مُنْفَرِدًا مُوجِبُ  
 فِيمَنْ قِبَلْنَا مِنْ الْكُفْرِ فَصَلَّ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهَا  
 الصَّلَاةُ وَتَكْرَهُ الصَّلَاةُ مَعَ الشَّرْقِ أَيْ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْإِسْتِزَارِ

باسلامه

الذي

**وَالْغُرُوبُ** لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ  
 الْأَوْقَاتِ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ مَا لَمْ تَرْتَفِعِ الشَّمْسُ قَدْ رُمِحَ فَهُوَ فِي حُكْمِ  
 الطُّلُوعِ **الْأَعْصَرُ الْيَوْمَ** هَذَا الْأَسْتِزَارُ مُنْقَطِعٌ إِنْ قَدَّرَ أَنْ ضَمِيرُ  
 بُكْرَةٍ غَائِدَةٍ إِلَى النَّوَافِلِ وَتَتَصَلَّى إِنْ قَدَّرَ عَوْدَهُ إِلَى الصَّلَاةِ مُطْلَقًا  
 لَكِنْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَصِحُّ مَعْنَى الْكَرَاهَةِ فِي حَقِّ الْفَرَايِضِ لِأَنَّ الْمَكْرُ  
 يَكُونُ جَائِزًا وَقَضَاءُ الْغَايَةِ غَيْرُ جَائِزٍ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَعَلَى  
 التَّقْدِيرِ لَا يَسْتَقِيمُ الْأَسْتِزَارُ لِأَنَّ عَصْرَ الْيَوْمِ فِي الْغُرُوبِ  
 مَكْرُوهَةٌ وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى رِوَايَةِ الْأَيْضَاجِ وَالْمَحِيطِ مِنْ أَنَّ إِذَا  
 الْعَصْرُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ لِأَنَّ أَهْلَهَا مَا مَوْرَبُهُ وَالْمَكْرُوهَةُ لَا يَوْمُ بِهِ بَلْ  
 الْمَكْرُوهَةُ تَأْخِيرُهَا أَوْ يُرَادُ مِنْ الْكَرَاهَةِ التَّرْكَ مَجَازًا فَتَكُونُ الْمَعْنَى  
 بِتَرْكِ الصَّلَاةِ فَرْضًا كَانَتْ أَوْ تَقْلًا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الْأَعْصَرُ  
 الْيَوْمَ فَإِنَّهَا لَا يَتْرُكُ بَلْ يَصَلِّي مَعَ النِّقْصَانِ وَكَذَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَتَجِدُ  
 التَّلَاوَةَ تُؤَدِّي مَعَ النِّقْصَانِ إِذَا حَضَرَتْ أَوْ تَلَيْتَ فِيهَا وَأَمَّا لَوْ  
 حَضَرَتْ أَوْ تَلَيْتَ قَبْلَهَا وَآخَرَتْ وَآدَيْتَ فِيهَا لَاجُوزٌ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ  
 كَامِلَةً فَلَا تُؤَدَّى بِنَاقِصَةٍ وَنَطَرُهَا أَيُّ الْكَرَاهَةِ فِي الْقَضَاءِ وَالنَّقْلِ  
**مَكْرُوهَةٌ** وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الْقَضَاءُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ  
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا دَا  
 فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا وَكَذَا النَّوَافِلُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ  
 بِمَكْرَهُ لَمَّا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فِي حَدِيثٍ النَّبِيُّ عَنْهَا إِذَا

مكرهه

ة

كرها



بِمَكَّةَ وَلَنَا اطلاق النفل الناهي عن الصلاة في هذه الاوقات  
وما رواه محمود على المتذكر في غير هذه الاوقات وما نقله  
من الاستثناء فقرب لا يراد به على الحديث المشهور **وبنقل**  
**النفل بالشروع** في الاوقات المكرهه **لا الفرض** الفرق بينهما  
ان المني هو الصلاة ونفس الشروع ليس بصلاة ولهذا لو كان  
لا يصلي فشرع في الصلاة لا يحتج ما لم يقيد الركعة بالسجدة  
فيصح شروعه في النفل لعدم ورود النبي عليه لكن الا فضل  
ان يقطعه ويؤديه في وقت غير مكروه واما الشروع في  
الفضاء فلم يصح باعتبار ان الغاية وجب في ذمته كلاما فلا  
يتاذي في الوقت لنا **فرض** **ليست في يوم الجمعة** يعني قال ابو  
يوسف لا يكره النفل يوم الجمعة وقت الزوال وقال لا يكره **له**  
ما ورد في رواية انه عليه السلام استثنى يوم الجمعة عند النبي  
وقت الزوال **ولهما** اطلاق حديث النبي وما ذكره من الرواية  
فقربة لا يتقيد بها المشهور **ونكرهه** اي النفل بعد الفجر  
**والعصر** اي بعد صلاتيهما **ولو بسبب** هذا اشارة الى ما خالفنا  
فيه الشافعي وقال لا يكره النفل الذي له سبب كركعتي الفجر  
والوضوء والطواف وحجة المسح والمندور **له** ما روي ان  
قيسا صلي بعد فرض الفجر ركعتين فقال عليه السلام **لهما** هذا  
قال ركعتا الفجر لهما فركعتا النبي عليه السلام وسكوته

يدل على التقدير واطلاق قوله عليه السلام اذا دخل احدكم  
المسجد فليجبه بركعتين والاحاديث المروية في غيرهما **ولنا**  
اطلاق ما روي انه عليه السلام قال لا صلاة بعد صلاة الفجر  
حتى تطلع وتعد العصر حتى تغرب والمراد ههنا بالغروب الشخب  
**ولا بأس بالفضاء وسجدة التلاوة وصلاة الحارة** فيها اما لم يكره  
هذه الاشياء في هذين الوقتين لان كراهية النفل فيما لم  
يكن لمعنى فيما لم كانت الحق الفرضين ليكون الوقتان  
كالمشغول بهما دون غيرهما وانما اخصنا بهذا الحكم لان  
لهما زيادة شرف على غيرهما لورود الاحاديث في فضلهما  
فظهر اثر هذا في مناجاة النفل لان الفرض التقدير في اقوى  
من النفل ثوابا ولم يظهر في الفرض والواجب فجازا في هذين  
الوقتين اما الاول فلان الفرض الحقيقي وهو قضاء الفرض  
اقوى من التقدير واما الثاني فلان الواجب الحق بالفرض والم  
به الواجب لعينه ولهذا جاز سجدة التلاوة فيهما لانها واجبة  
باجاب الله تعالى لعينها ولم تجز ركعتا الطواف لانها نافلتا  
في دأتهما وجوبهما لغيرهما وهو ختم الطواف بالصلاة وكذا  
لم تجز نفل شرع فيه ثم افسده لان وجوبه لصيانة المؤدي  
عن البطلان فبقي نقلا في ذلك كذا في الكافي فعلم من هذا ان  
ما قاله بعض الفقهاء اذا اقيم للفجر فخاف رجل فوثق الفرض شرع



فِي السُّنَّةِ فَيَقْطَعُهَا فَيَقْضِيهَا قَبْلَ الطَّلُوعِ فَمَرْدُودٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ  
 بِالشَّرْءِ وَالْقَطْعِ فَيَنْتَحِ شَرْعًا إِلَى **الطَّلُوعِ** **الشمس** فِي الْفَجْرِ **وغيرها**  
 فِي الْعَصْرِ وَهَذِهِ الْبَيَانَةُ أَوَّلِي مِنْ عِبَادَةِ الْقُدُورِي حَتَّى تَغْرُبَ لِأَنَّ  
 الْغُرُوبَ فِيهَا مَا وَلَّيَ بِالْغَيْبِ **والمحقق بها** أَيُّ ابْنِ يُونُسَ بِالْأَشْيَاءِ  
 الْمَذْكُورَةِ فِي عَدَمِ الْكَرَاهَةِ **المتدور** حَتَّى أَنْ مَنْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ  
 فَأَدَا هُمَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ لَا يَكْرَهُ وَقَالَ لَا يَكْرَهُ **لَهُ** أَنْ الْأَشْيَاءِ  
 الْمَذْكُورَةِ كَانَتْ غَيْرَ مَكْرُوهَةٍ لَكُونَهَا وَاجِبَةً فَالْمَتَدُورُ أَيْضًا  
 وَاجِبٌ فَلَا يَكْرَهُ **ولهما** أَنْ النَّهْيُ كَانَ لِيُخْلَوْ فَرَضَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ  
 عَنْ مُرَاحَمَةٍ غَيْرِ جَلِيلَةٍ وَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ كَانَتْ مِنْ جِلْسِهِ لِأَنَّهَا  
 وَاجِبَةٌ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمَتَدُورُ لَيْسَ مِنْ جِلْسِهِ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ  
 بِإِجَابِ الْعَبْدِ فَكَرَدَ فَعَالٍ لِلْمُرَاحَمَةِ **وَلَا يَنْقَلِبُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ**  
 أَيُّ لَا يَنْتَقِلُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ الْفَرَضِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ  
 وَالْمُسْتَحْتِ تَحْيِيلُهَا اتِّفَاقًا **وَلَا يَكْثُرُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ الْفَجْرِ** أَيُّ لَا يَنْتَقِلُ  
 بِأَكْثَرِ مِنْ سُنَّةِ الْفَجْرِ لِمَا زُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ  
 فَلَا تَصَلُّوا إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فِي الْجَنَابِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا صَلَّى رَكْعَةً  
 فَطَلَعَ الْفَجْرُ كَانَ الْإِتِمَامُ أَفْضَلَ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي صَلَاةِ النُّطُوعِ بَعْدَ  
 الْفَجْرِ لَا عَنْ قُصْدٍ وَفِي الْحَقِّ وَالْحَائِثَةِ الْأَوَّاتِ الْمَكْرُوهَةِ أَشَاءَ  
 ثَلَاثَةٌ مِنْهَا وَقْتُ الطَّلُوعِ وَالْإِسْتِوَاءِ وَالْغُرُوبِ فَالْكَرَاهَةُ فِيهَا  
 لِمَعْنَى فِي الْوَقْتِ وَلِهَذَا ائْتِيَ الْفَرَضُ وَالنُّفْلُ فِي الْبَوَاقِ لِمَعْنَى فِي

غَيْرَ الْوَقْتِ وَلِهَذَا ائْتِيَ الْفَرَضُ وَالنُّفْلُ فِي الْبَوَاقِ لِمَعْنَى فِي  
 وَهِيَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الْفَرِيضَةِ قَبْلَ الطَّلُوعِ وَبَعْدَ صَلَاةِ رَهْمَةٍ  
 قَبْلَ النَّعْتِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَعِنْدَ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعِنْدَ  
 الْإِقَامَةِ فِيهِ وَعِنْدَ خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ وَعِنْدَ الْكُسُوفِ وَعِنْدَ  
 خُطْبَةِ الْأَسْتِسْقَاءِ إِلَى هُنَا كَلَامُهُمَا لَكِنَّهُ غَيْرُ ضَاطِحٍ لِأَنَّ مَا  
 قَبْلَ صَلَاتِي الْعِيدَيْنِ مَكْرُوهٌ وَالثَّلَاثُ الْأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ أَدَا الْعِشَاءَ  
 مَكْرُوهٌ وَمَا بَعْدَ شَرْءِ الْإِمَامِ مَكْرُوهٌ لِلتَّطَوُّعِ الْأَسَنَةِ الْفَجْرِ  
 فَإِنَّهُ يُصَلِّيُهَا إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوَيْتُ الْجَمَاعَةِ وَبَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ **خطبة**  
 قَبْلَ الشَّرْءِ فِيهَا مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ **فصل** فِي الْأَذَانِ  
**يُسْنَى الْأَذَانُ** سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ **لِلْمَكْتُوبَاتِ** وَهِيَ الصَّلَاةُ  
 الْحَمْسُ اخْتَرَزَ عَنْ الْوُثْرِ وَالتَّرَاوُحِ وَصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَغَيْرِهَا  
**وَالْجُمُعَةِ** فِي وَقْتِهَا خَصَّهَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّ يَوْهَمَ أَنْ لَا أَذَانَ لَهَا كَمَا إِذَا  
 لَصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ بِجَمِيعِ انْتِمَائِهِمَا بِإِلَامِ الْإِمَامِ وَالْمُضَرِّ الْجَامِعِ  
 اخْتَرَزَ نَابِقُولُنَا فِي وَقْتِهَا عَنِ الْأَذَانِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَلَعَدَهُ فَإِنَّهُ  
 غَيْرُ مَسْنُونٍ وَلَا يَشْكُلُ بِالْأَذَانِ بَعْدَ الْوَقْتِ لِلْقَضَاءِ لِأَنَّ الْفَائِتَ  
 وَقْتُ الْأَذَانِ وَقْتُ الْقَضَاءِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا  
 ذَكَرَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا **وَلَا تُرْجِعُ** يَعْنِي التَّرْجِيعَ لَيْسَ مِنْ سُنَّةِ الْأَذَانِ  
 عِنْدَ تَأْخُلَاقِ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ أَنَّهُ يَخْفِضُ بِالشَّهَادَتَيْنِ ثُمَّ يَرْجِعُ وَيَرْفَعُ  
 صَوْتَهُ **لَهُ** مَا زُوِيَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِوُجْهِ مَكَّةَ



بأن يرجع في الشهادتين **ولنا** أن الروايات متفقة على أن لا يرجع  
 في اذان بلال وعمر بن أم مكتوم إلى أن توفيا وما رواه كان تلقينا  
 من النبي عليه السلام فظن أبو مخذولة أنه من نفس الاذان **ولم**  
**يقصروا في التكبير على اثنين** قال مالك التكبير في مبتداء  
 الاذان ثنتان قياسا على سائر الكلمات وهو رواية عن أبي يوسف  
 وقلت اهواز تع لأن المزوي عن الملك النازل هكذا والقياس  
 متروك بالنقض **وبضع المؤذن أصبعيه في أذنيه** لأنه ابلغ في  
 الاغلام فيكون افضل ضمن وضع معنى الاذخار فعدها بغنى **وتستعمل**  
**القبلة** لأن الملك فعلا كذا **ويحول وجهه يمنة ويسرة عند**  
**الحنيعلتين** أي عند قوله حتى على الصلاة وحتى على الفلاح لأن كلا  
 منهما خطاب للقوم فيواجههم به وقيل اذا كان وحده لا يحول  
 جانبه لأنه لا حاجة إليه والصحيح انه يحول لأن التحويل صار  
 سنة للاذان حتى قالوا في الذي يؤذن للمؤذن ينبغي أن يحول  
 وجهه يمنة ويسرة عند هاتين الكلمتين كذا في المحيط وكيفية  
 التحويل أن يقول حتى على الصلاة مرتين في يمنة ثم يقول حتى  
 على الفلاح مرتين في شماله وقيل ان يتبدى حتى على الصلاة عن  
 يمنة ويحتم بها عند شماله ويتبدى حتى على الفلاح عن شماله ويحتم  
 بها عن يمنة ليكون للقوم مخاطبا بكل منهما لكن الأصح هو الأول  
 لأنه منقول كذا هكذا في الغاية قال الامام الثمري لا يحول

في الاقامة الا لانا ينسبون **ويزيد في الفجر الصلاة خير**  
**من النوم مرتين بعد الفلاح** لما روي ان بلالا أتى النبي عليه  
 السلام يؤدنه بالصلاة فوجده راقدا فقال الصلاة خير من  
 النوم مرتين فقال ما أحسن هذا اجعله في اذانك **ويترسل**  
**فيه** أي يقف بين كل كلمتين في الاذان لقوله عليه السلام  
 لبلال اذا أدت فترسل **وبكرة التلحين** أي التلحين بحيث يؤدى  
 الى تغيير كلامه ولو لم يلحقه تغيير لا بأس به قبل ان يكره ذلك  
 في الاذكار واما في الحنيعلتين فلا بأس به **وبجذري الاقامة**  
**أي يذكر كلما نها بسرعة ونماثلها** أي يجعل الاقامة مماثلة  
 بالاذان في ذكرها متى متى **الا انه** أي المؤذن **يعقب الفلاح**  
 بتشديد القاف أي يعقبه **بقدر قامت الصلاة مرتين** قال  
 الشافعي الاقامة مذكور في الاذكار قد قامت الصلاة والتكبير  
 في أول الاقامة مرتين كما في غيرها **له** ما روي أبو مخذولة أنه  
 عليه السلام قال الاذان مثنى مثنى والاقامة فرادي والفرادي  
 جمع فرد على غير قياس **ولنا** ما اشهر ان بلالا كان يثنى الاقامة  
 الى ان توفي وما رواه محمول على الجمع بين كل كلمتين في الاقامة  
 والتفريق بينهما في الاذان فان قلت كيف يكون الاذان مثنى  
 مثنى والتكبير أربع في أوله قلت ذكر التكبير من لما كان صوت  
 واحد جعل كلمة واحدة ويذكرهما مرة اخري تكون مثنى **ولا تكرر**

بحي

فرادي م

هكذا



**من غيره** يعني اذا اذن رجل واقام اخر حضوره ورضاه لا يكره  
عندنا ويكره عند الشافعي قيدنا بحضور المؤذن ورضاه لانه  
ان غاب واقام غيره لا يكره اتفاقا وان حضر ولم يرض باقامة  
غيره يكره اتفاقا كذا في الكافي **له** ما روي ان النبي عليه السلام  
بعث بلالا في حاجة وامر غيره بالاذان فاذا دخل فحضر بلال واراد  
ان يقيم فقال عليه السلام ان اناك قد اذن وهو الذي يقيم  
**ولنا** ما روي ان ابن ابي مكتوم ربما كان يؤذن ويقيم بلال وربما  
يؤذن بلال ويقيم هو وما رواه محمود على ما لو لحقته الوحشة  
باقامة غيره **وتحيز الشؤب في الفجر** ورجوع المؤذن الى اعلام  
الصلاة بين الاذان والاقامة وتؤيب كل بلدة على ما تعارفوا  
اما بالنسخ او بقوله الصلاة خير من النوم او بقوله قامت  
ونحوها وقال الشافعي لا يجوز **له** اعتبار الفجر سائر الاوقات  
**ولنا** ان هذا الوقت وقت غفلة ومنام فيستحب فيه الاعلام  
وفي النبيين بعد المؤذن في الفجر قدر ما يقدر عشرين اية ثم  
يثوب ثم يقعد كذلك ثم يقيم **وتحيزه في الاكل** اي ابو يوسف  
الشؤب في جميع الصلوات سوي المغرب **لمستغرق اللهم** اي  
لمن استغرق همه وقصده في مصالح المسلمين والامر في المستغرق  
للخصيص وهو مضاف الى معموله وهو كالا ميم وثوبه ان يقول  
المؤذن تحييا السلام عليك ايها الامير الصلاة وكذلك

القاضي والمفتي لانهم لا يعرفون وقت الحضور لشغلهم بامور  
الجمهورية قال لا يخصهم لان جميع المسلمين متساوون في امر  
الدين استحسن المتأخرون التثويب للناس لزيادة غفلتهم  
**ويكره اذان الصبي** لانه دعا الى الصلاة والصبي ليس باهل لها  
حتى يدعوه غيره **وتحيزي** يعني ان اذن الصبي يكفي لكونه من اهل  
الجماعة وان لم يكن من اهل الفريضة فصار كمن صلى الفريضة ثم  
اذن وكذا يكره اذان الفاسق والقاعد والسكران **واذان**  
**الجنب والمرأة ويعد** اي اذا نهما اما اذان الجنب فلان الاذان  
شريا بالصلاة من حيث ان كلا منهما مشروط بدخول الوقت  
واستقبال القبلة والشروع بالتكبير والترتيب فليست شرط  
له الطهارة عن الحدث الا كبر عملا بهذا الشبه ولم يشترط عز  
الاصغر عملا بانه دعا واما اذان المرأة فلانها ان رفعت صوتها  
يكون معصية وان خفضت لا يحصل الاعلام باذانها **دون الاقام**  
اي لا يعاد اقامتهما لان تكرار الاقامة غير مشروع **ولستحب**  
**الوضوء لهما** اي للاذان والاقامة لان كليهما ذكر الله **وي**  
**كرهه خلوصهما عنه روايتان** عن ابي حنيفة في رواية يكره ان  
يغير وضوءه لانه يصير داعيا الى ما لا يحب اليه بنفسه وداعيا  
تحت قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وفي  
رواية لا يكره ان لان كلا منهما ذكر الله فيستحب فيهما الوضوء



كما في القراءة **والفضل في المغرب** بين الاذان والاقامة بسكينة  
 عند ابي حنيفة مقدار ثلاث خطوات **وقال بالجلسة** مقدار ان  
 يمكن مقعدته في الارض حيث يستقر كل عضو منه في موضعه و  
 دلالة على ان الفصل بينهما لا بد منه اتفاقا لما روي ان النبي عليه  
 السلام امر بلاء الفصل بينهما **لهما** ان السكينة لا يقع بها الفصل  
 لأنها توجد بين كلمات الاذان فيفصل بينهما بجلسة كما كان  
 يفصل لها بين الخطبتين **وكذا** ان الجلسة وان قلت تؤدي الى تأخير  
 المغرب فيكفي بادني الفصل وهو السكينة قال الامام الحلواني  
 الخلاف في الافضائية حتى لو جلس جازع عند ابي حنيفة **وبستان**  
**لقائته** اي الاذان والاقامة ستة لصلاة فائتة لما روي انه عليه  
 السلام قضى الفجر ليلة التعرّيس باذان واقامة **وبودن للاولى**  
 اي من فائتة صلوات تؤذي للصلاة الاولى **ويجيز في البوائق**  
 ان شاء اذن لكل منهما وان شاء اقتصر على الاقامة **وبقي**  
**لكل** اي لكل واحدة من الفوائت **ولم يكن فواحدة** قال مالك  
 اقامة واحدة كافية لكل الخلاف معه انما يتأتى اذا فاتت  
 صلوات غير جماعة ففصّلها في مجلس وان قضوها في مجالس  
 بشرط لكل اذان واقامة كذا في الكفاية **له** ما روي انه عليه  
 السلام قضى اربع صلوات فائتة يوم الخندق باقامة واحدة  
**ولنا** ما روي انه عليه السلام قضى تلك الصلوات على الترتيب

كان في

كل صلاة باذان واقامة وفي رواية اخرى باذان واقامة  
 الاولى لكل واحدة من البوائق ولاختلاف الروايتين خيرنا في  
 ذلك **وامر والمنفرد به** اي بالاذان مقيما كان او مسافرا  
 لأنه من سنن الصلوة فيأتي به كل مصل الامن كان له مسجد حي  
 فاذن وارقم فيه فانه ان تركهما لا يكره لان اذان المسجد واقامة  
 يكفيه لما روي ان ابن مسعود صلى مع جماعة بلاء اذان واقامة  
 فقيل له الا تؤذن فقال اذان الحى واقامتهم يكفينا وقال  
 مالك لا يسأل الاذان والاقامة للمنفرد لانهما من شعائر الصلاة  
 بالجماعة كذا ذكره المصنف في شرحه اقول على هذا القول  
 وامر بالمنفرد بهما لكان ولي لعله اكتفى بذكر الاذان لكون  
 الاقامة من نوابعه **ويكره تركهما للمسا** فرأوا عليه السلام  
 لا يبيحون تركهما اذا سافرا اذا ذنا واقما وليومكما اكرهما لسا  
 ولو ترك الاذان لا يكره لانه للاختصاص والرفعة حاضرون  
 واما الاقامة فمكره تركها لانها لا علام الافتتاح وهم محتاجون  
 اليه **ويجيز تقديمه** اي ابو يوسف تقدم الاذان في الصبح  
 بعد دهاب نصف الليل وهو قول الشافعي وقال لا يجوز  
 وان قدم يعاد في الوقت قبل الصبح لان تقدمه في غيره لا يجوز  
 اتفاقا وقد تقدم الاذان لان تقدم الاقامة لا يجوز اتفاقا  
**له** ان بلاء كان يفعل ذلك **ولما** ما روي انه عليه السلام قال

ن



لمن اذن قبل الوقت لا تؤذن حتى ترى الفجر وما فعله بلاك كان  
ليؤفظ الناس ويرجع الغاييم وينتحر الضاييم لالا غلام دخول الوقت  
ولهذا قال عليه السلام لا يغرنكم اذان بلاك فانه يؤذن ليلا  
واما اجابة المؤذن بان يقول مثل ما يقوله المؤذن ويقول عند  
الحية علتين لاحول ولا قوة الا بالله فانها فضيلة وان تركها لا ياتم  
واما قوله عليه السلام من لم يحب الاذان فلا صلاوة له فمعناه الاجابة  
بالقدم لا باللسان فقط كذا في الحاشية **فصل** في شروط الصلاة  
التي يتقدمها خرج بهذا القيد ترتيب الركوع على القراءة فانه  
شروط لجواز الصلاة غير متقدم عليها **يفترض** اي يجب على المصلي ان  
**يقدم طهارة يديه ومكانه وثيابه** لان تطهيرا للثوب لما  
وجب بقوله تعالى وثيابك فطهر وجب تطهير يديه ومكانه  
بدلالة النص لانهما الزم للمصلي اذ لا وجود للصلاة بدونهما  
بخلاف الثوب المعتبر في طهارة المكان ما تحت القدم حتى لو افترق  
الصلاة وتحت قدميه نجاسة اكبر من قدر الدرهم لم تجز صلاته  
وان كان في موضع سجوده فجوز عنه اي حنيفة في رواية عنه  
كذا في الخلاصة **عن النجاسة الحكيمة** وهي الحدث والحقيقة  
**المانعة** عن الصلاة قيد بالمانعة لان التطهير من غيرها غير  
واجب قدم ذكر الحكيمة لانها اقوى وغير متجزئ لقليلها عفو  
**وبستر عورته** لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما

يؤادي عورتكم عند كل صلاة وبستر المصلي عورته عن غيره شرط  
بلا خلاف واما البستر عن نفسه فالصحيح انه ليس بشرط حتى  
لو كان محلول الجيب فنظر الى عورته لا يفسد كذا في التبيين  
اعلم انه لو قال وبستر عورته ليكون معطوفا على الطهارة ويعلم  
انه من الشروط التي تنقدّم على الصلاة كان اولى بفساد العورة  
التي وجب سترها بقوله **قال الرجل** اي فليستر الرجل من سترته **عليه**  
**رضيته** اقول مدخول من في التحديد قد يدخل في الحد كما اذا  
قال قرأت الكثر من باب الزكوة وقد لا يدخل فلو قال من تحت  
سترته لكان احسن لان فيه دفع توهم ان يكون الشرع من العورة  
**ويجعل الركبة منها** وقال الشافعي ليس الركبة من العورة لقوله  
عليه السلام ما فوق الركبتين من العورة **ولنا** قوله عليه السلام  
عورة الرجل ما دون سترته حتى يجاوز ركبتيه وما رواه يدل على  
ما فوقهما عورة ولا ينافي كونهما عورة واما الشرة فهي عورة  
عنده على ما ذكر في المنظومة لكن الاقوي من مذهبه انها ليست  
بعورة عنده كمنهيينا **والامة** اي وتستر الامة **البطن والظهر**  
**ايضا** يعني ما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وكذا ظهرها  
وتطهرها عورة لقول عمر رضي الله عنه للاما اكشفن رؤسكن ولا  
تتسبن بالحرير ولان الامة تخرج لحاجة مولاها في ثياب  
خدمتها فالتحقت بدوات المحارم في حق الاجاب د فعا للخرج



والحرّة أي وتستر الحرّة غير الوجه والكف لقوله عليه السّلام  
 بدن الحرّة كله عورة الا وجهها وكفيها وفيه إشارة الى ان ظهر  
 كفيها عورة وفي المنتقى تمنع الشابة عن كشف وجهها ليلا يؤد  
 الى الفتنه وفي القدم روايتان عن ابي حنيفة في رواية انه عورة  
 والحديث يدل عليه ورواية الحسن عنه انه ليس بعورة وهي صحيحة  
 لان المرأة مبتلاة باقدامها في مشيها اذ رما اذ لا يجد الحفت  
 ولم يفسد الصلاة بمطوق الانكشاف اي انكشاف العورة وقال  
 الشافعي قليل الانكشاف وكثيره يفسد الصلاة لان الستر مطلقا  
 شرط لصحة الصلاة ولم يوجد ولنا ان قليله معفو لان اعتباره  
 يؤدى الى الحرج فيكون المفسد هو الانكشاف الكثير فنقدته  
 اي الانكشاف الكثير برنع العضو اي انكشاف رنع العضو لان  
 للربع حكم الكل اعلم ان الانكشاف مادون الربع معفو اذ كان  
 في عضو واحد وان كان في عضوين واكثر وجمع وبلغ رنع اذ في  
 عضوينها يمنع جواز الصلاة كذا في الزيادات وذكر في شرحه لو  
 انكشف شئ من شعرها او ثمن اذ لها لو جمع يبلغ رنع الاذن يكون مانعا  
 كالساق والفخذ والبطن قال صاحب الهداية في التختين  
 الفخذ مع الركبة عضو واحد حتى لو صلى وفخذ مغطى وركبته  
 مكشوفة جازت صلاته لان الركبة من الفخذ اقل من الربع ومن  
 المشايخ من قال الركبة عضو على حدة لكن الاول اصح لان الركبة

نصف

ليس

ليست بعضو في الحقيقة بل هو ملحق عظم الفخذ والساق  
 وكذا كعب المرأة مع ساقها والشعر النازل قيد به اختراعا  
 قيل المراد من الشعر ما على الرأس فانه عورة كرايسها واما الناز  
 فليس في حكم الرأس فلا تكون عورة والمختار ما ذكر في المتن  
 لان العورة من الشعر لو كانت ما على الرأس لجاز النظر الى صدى  
 الاجنبية ودوايسها وهو ممنوع لانه يؤدى الى الفتنه والذ  
 وحده والاثنين انما قال في الذكر وحده اختراعا عما قيل انه مع  
 الخصيتين اعتبر في الدية عضوا على حدة فكذا في العورة وتذ  
 المرأة حالة النهود تبع لصدرها ومتى كبرت يعتبر عضوا على  
 حدة وكل من الاولين عضو على حدة والذرتا لهما وهو الصحيح  
 وما بين سرة الرجل وعانته عضو على حدة كذا في التبيين وبحيز  
 اي ابو يوسف الصلاة مع مادون النصف اي مع انكشاف ما  
 دون نصف عضو ومعه في رواية اي وبحيز ايضا مع انكشاف  
 نصف عضو في رواية عنه وفي رواية اخرى انه لا يجوز له ان  
 الشئ انما يوصف بالقلعة اذ كان ما يقابله اكثر منه فمادون  
 النصف قليل بالنسبة الى الكل وما زاد عليه كثير بالنسبة الى  
 الباقي واما النصف فباغتناب رايه خارج عن حد القلة يمنع بلغها  
 انه غير داخل في حد الكثرة لا يمنع ولما ان للربع حكم الكل  
 في كثير من المواضع فانكشافه فيه يكون كالانكشاف الكل وما

كر  
 عضو واحد من الاولين  
 بل ان الذكر والخصيتين  
 لهما

ها

ر



دُونَهُ قَلِيلٌ يُتَعَدُّ رَأَى النَّوْفِي عَنْهُ فَالْحَقُّ بِالْعَدَمِ وَلَوْ أَنْ كَشَفَتْ  
 أَيُّ الْعَوْرَةِ مَقْدَارَ مَا يَكُونُ مَانِعًا **أَوْ قَامَرِي صَفِي النِّسَاءِ لِلزَّجَمَةِ**  
 أَيُّ لِلْإِزْدِ حَامِرًا **أَوْ عَلَى بَجَاسَةِ مَا لَعَنَهُ** أَيُّ لَوْ قَامَرٍ عَلَيْهَا **قَدَرًا إِنْ رَأَى**  
 أَيُّ ذِمَّانًا مُكْنً فِيهِ أَدَارُكَ مِنْ رُكَّانِ الصَّلَاةِ **بِفَيْسِدِهَا** أَيُّ يُؤْتِي  
 صَلَاتَهُ لِأَنَّهُ الْمَقْسُدُ وَجَدَ فِيهَا **وَإِحَارَهَا** مُجْمَدًا **مَا لَمْ يُوَدَّ** لَأَنَّ  
 الْمَقْسُدَ إِذَا شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَهُ وَلَمْ يُوَجَدْ قَبْلَهُ بِقَدَرِ الْإِدَاءِ لِأَنَّهُ  
 لَوْ أَدَّى رُكْنَ مَعَ الْإِنْكَشَافِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ اتِّفَاقًا وَلَوْ سَرَّ  
 عَوْرَتَهُ مِنْ غَيْرِ لَبُتَّ جَازَتْ صَلَاتُهُ اتِّفَاقًا **وَأَمْرٌ مُجْمَدٌ وَاحِدٌ ثَوْبٌ**  
**كُلُّهُ نَجَسٌ** إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلَا مَا يُزِيلُ نَجَاسَةَ **بِالْإِدَاءِ فِيهِ** بَيِّنٌ  
 بِلَيْسَهُ وَبِصَلَى فِيهِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ **وَحَيْرَانٌ بَيْنَهُ** أَيُّ بَيِّنًا إِذَا  
 فِيهِ **وَبَيِّنٌ لَا يَمَّا غَارِبًا** قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا وَالْفَعُولُ أَفْضَلُ لَكُونِهِ أَفْرَبًا  
 لِلْمُسْتَرْقِئِ لَكُونِ كُلِّ نَجَسٍ لَا نَدَ لَوْ كَانَ رُبْعُهُ طَاهِرًا لَيَزِمُهُ الْإِدَاءُ  
 فِيهِ اتِّفَاقًا **لَهُ** أَنَّ خِطَابَ التَّطَهُّرِ سَاقِطٌ عَنْهُ لِعَجْزِهِ وَخِطَابُ  
 الْإِدَاءِ الْكَامِلُ بِأَقْدَرِئِهِ عَلَيْهِ **وَلَهُمَا** أَنَّ الْخِطَابَ إِذَا سَقَطَ  
 اسْتَوَى تَحْمِلُ النِّجَاسَةِ وَكُشِفَ الْعَوْرَةُ فِي كَوْنِهِمَا مُحَرَّمَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ  
 فَإِنْ قَالَ مُجْمَدٌ فِيمَا ذَهَبَتْ تَرَكَ فَرَضَ وَاحِدٍ وَهُوَ إِيْلَةُ النِّجَاسَةِ  
 وَفِيمَا ذَهَبَتْ تَرَكَ فَرُوضٍ وَهُوَ سَرَّ عَوْرَةٍ وَالْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ  
 فَلَمَّا كَلَّ مِنْهَا مَفْسُدٌ فَيَكُونُ الْجَمِيعُ كَأَلْوَانٍ فِي الْإِفْسَادِ فَإِذَا  
 قَاعِدًا فَقَدَرْتُ اسْتِعْمَالَ النِّجَاسَةِ وَأَتَى بَعْضُ السُّتَرِ وَمَا قَامَرٌ

مَقَامُ الْأَرْكَانِ وَهُوَ الْأَمَّا وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا مَعَ الثَّوْبِ فَقَدْ اسْتَعْمَلَ  
 النِّجَاسَةَ وَأَتَى بِالْأَرْكَانِ فَيَسْتَوِيَانِ فَيُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا **وَلَا يُعِيدُ مَا صَلَّى**  
**بِهِ** أَيُّ يَذَلُّكَ الثَّوْبُ النَجَسُ إِذَا وَجَدَ ثَوْبًا طَاهِرًا اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ  
 إِذَا دِي مَا وَجَبَ فَلَا يَطْلُبُ بِالْإِعَادَةِ **وَلَا نَزَمَ غَيْرَ وَاحِدٍ سَائِرَ**  
**بِالْقِيَامِ** يَعْنِي إِذَا لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا يَسْتُرُهُ عَوْرَتَهُ لَا يَزِمُهُ الْقِيَامُ  
 بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَلْزِمُهُ **بَلْ نَفَضَلُ**  
**الْأَمَّا** قَاعِدًا هَذَا بَيِّنٌ لِمَذْهَبِنَا **لَهُ** أَنَّ فِي الْقِيَامِ تَرَكَ فَرَضَ السُّتَرِ  
 وَفِي الْأَمَّا تَرَكَ فَرُوضٍ **وَلَمَّا** أَنَّ الْأَمَّا خَلَفَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
 وَفِي الْفَعُولِ بَيِّنٌ بِالسُّتَرِ مِنْ وَجْهِهِ وَأَيُّ أَنَّ الْأَرْكَانَ مِنْ وَجْهِهِ  
 فَيَكُونُ أَوَّلِي مِنَ الْقِيَامِ الَّذِي فِيهِ تَرَكَ السُّتَرِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ **وَيَسْتَقْبَلُ**  
 بِالْقِيَامِ يَفْتَرِضُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَسْتَقْبِلَ **أَمَّا** قَائِمًا فَيَذَلُّهُ لِأَنَّهُ لَوْ  
 كَانَ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ وَسَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ الِاسْتِقْبَالِ وَكَذَا لَوْ كَانَ  
 مَرِيضًا وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّوَجُّهِ وَلَيْسَ يَحْضُرُهُ مَنْ يُوجِّهُهُ **عَنِ الْكِبَرَةِ**  
**إِنْ كَانَ مُكْنً** لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ مُمْكِنٌ أَصَابَهُ عَيْنُهَا **وَجَهَّتْهَا** **إِنْ نَأَى**  
**عَنْهَا** يَعْنِي يَسْتَقْبِلُ جِهَةَ الْكِبَرَةِ أَنْ يَبْعُدَ عَنْ مُكْنً لِأَنَّ أَصَابَةَ  
 الْعَيْنِ مُتَعَذِّرَةٌ عَلَيْهِ **وَيُخَيَّرُ** أَيُّ يَطْلُبُ الْمُصَلِّيُ جِهَةَ الْقِبْلَةِ  
 بِاسْتِعْمَالِ غَالِبِ ظَنِّهِ **لِلْإِسْتِغْنَاءِ** أَيُّ لِاسْتِغْنَاءِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ  
 لِأَنَّهُ يَفْرَأُ مِنَ الصَّحَابَةِ تَحَرُّوا وَصَلُّوا فِي الشَّيْءِ عِنْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ  
 فَأَخْبَرَ وَأَيْدِيكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكْرِهْ عَلَيْهِمْ



قَبْدَ بِالْإِسْتِبَاهِ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ لَوْلَمْ تَسْتَبِهَا بَانَ وَجَدَ بِحَرَابَا لَا  
 تَحْرِي **وَعَدَمُ الْحَرِّ** قَبْدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ مِنْ لَيْسَالِهِ أَمْرًا لِقِبْلَةٍ لَا يَجُوزُ  
 الْحَرِّيُّ بَلْ يَحِبُّ إِلَّا سَجْدًا لَأَنَّهُ فَوْقَ الْحَرِّيِّ وَلَوْلَمْ يَكُنْ حَاضِرًا  
 عِنْدَهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَهُ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَحْرُومُ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ  
 الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسَافِرًا مِثْلَهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ يَقُولُ  
 بِاجْتِهَادِهِ غَالِبًا وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَرْكُ اجْتِهَادِهِ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِهِ وَفِي  
 الْخُلَاصَةِ إِذَا الْمَرْسَالَةُ وَتَحْرِيٌّ وَصَلَّى فَإِنْ أَصَابَ الْقِبْلَةَ جَارَ  
 وَالْأَفْلَ وَلَوْ سَأَلَهُ فَلَمْ يَحْزَنْهُ بَأَنَّهُ لَمْ يَصِبْ لَا عَادَةَ عَلَيْهِ وَفِي  
 الْحَقِيقَةِ لَوْ كَانَ يَعْرِفُ الْإِسْتِذْلَالَ بِالْجُورِ عَلَى الْقِبْلَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ  
 الْحَرِّيُّ فَإِنَّهُ فَوْقَهُ **وَجَزْءُ صَلَاتِهِ لِلْأَصَابَةِ فِي الْعَدُولِ عَنْ جِهَةِ الْحَرِّيِّ**  
 يَعْنِي إِذَا تَحْرِيَّ الْمُسْتَبْهَ وَعَدَلَ عَنْ جِهَةِ الْحَرِّيِّ وَصَلَّى إِلَى جِهَةِ أُخْرَى  
 فَأَصَابَ فِيهِ الْقِبْلَةَ قَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ صَلَاتُهُ وَقَالَ لَا يَجُوزُ  
**لَهُ** أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ وَهُوَ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَصَارَ كَمَنْ  
 تَحْرِيَّ فِي الْأَوَانِي فَأَعْرَضَ عَنْ تَحْرِيِّهِ فَأَصَابَ الظَّاهِرَ مِنْهَا **وَلَمَّا** أَنَّهُ  
 كَانَ مَأْمُورًا بِالْحَرِّيِّ لَا بِأَصَابَةِ الْقِبْلَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ فِي وَسْعِهِ  
 فَلَمْ يَأْتِ بِمَا أَمَرَهُ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنِ الْعَهْدِ وَلَيْسَ هَذَا كَالْحَرِّيِّ فِي الْأَوَانِي  
 لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى تَحْرِيَّ فِي الْأَوَانِي ثُمَّ عَلِمَ خَطَاةَ يُعِيدُ صَلَاتَهُ وَفِي تَحْرِيٍّ  
 الْقِبْلَةَ لَا يُعِيدُهَا فَافْتَرَقَا وَتَفَرَّعَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّ  
 فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ مَا تَحَوَّلَ عَنْ تَحْرِيِّهِ بِمَعْنَى فِي صَلَاتِهِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ مَا

في جِهَةِ الْحَرِّيِّ  
 لا

لَوْ

بِسْتِزْنِ

٧٥  
 الْإِمَامَ يُوجِبُ تَمَامَ صَلَاتِهِ دُونَ صَلَاةِ الْمُقْتَدِرِ لِأَنَّهُ  
 لَوْ كَانَ مُسْتَبْهًا كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ تَخْرُجَ فَيَتِمَّ صَلَاةَ  
 كُلِّ وَاحِدٍ يَكُونُ بِفِعْلِهِ لَا بِفِعْلِ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْحَدِيثِ الْعَمِّ  
 وَالْعَقِيْقَةِ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتِمِّينَ بَلْ مُفْسِدَانِ لِلصَّلَاةِ فَإِذَا فَسَدَ صَلَاةُ  
 الْإِمَامِ فَسَدَ صَلَاةُ الْمُقْتَدِرِ **وَعَكْسُهُ** أَيْ عَكْسَ تَحَدُّدِ الْحُكْمِ السَّامِي  
**فَمَنْ عَلَيْهِ سَجُودٌ** يَعْنِي جَعَلَ سَلَامُ الْإِمَامِ الَّذِي عَلَيْهِ سَجْدَةٌ  
 السَّهْوُ غَيْرُ مُخْتَدِجٍ لِلْمُقْتَدِرِ مِنَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ سَجْدَةَ السَّهْوِ لَمْ تَأْتِ  
 وَجِبَتْ عَلَيْهِ لَزِمَ أَنْ يَبْقَى جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ لِيُنْجِزَ نَقْصَانَهَا بِسَجُودٍ  
 وَارْتِاقٍ فِيهَا إِذَا بَالَ سَجُودًا الْوَاقِعَ فِي خَارِجِ لَا يَنْجِزُ نَقْصَانَهَا **وَأَوْفَقًا**  
**خُرُوجِهِ** يَعْنِي قَالَا يَخْرُجُ الْإِمَامُ مِنَ الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ خُرُوجًا  
 مُوقُوفًا **فَإِنْ سَجَدَ قَادًا** إِلَى الصَّلَاةِ فَصَارَ فِي حُكْمِ الدَّخْلِ فِيهَا  
 قَبْلَ السَّجْدَةِ لَضَرُورَةِ أَنْ يَتَّعِ الْجَائِزُ فِي جُزْءٍ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ أَعَدَّ  
 فِعْلَ السَّلَامِ الْمُحَلَّلَ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتٍ وَتَوَعُّدٍ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ  
 تَظْهَرُ فِي أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِهِ الْإِنْسَانُ فِي ذَلِكَ الْحَالَةِ فَعِنْدَ مَا إِنْ  
 قَادَ إِلَى سَجُودِ السَّهْوِ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ لَكُنَّ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ  
 يَبْعُدْ لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاؤُهُ لَوْ تَوَعُّدُهُ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ صَحَّ  
 اقْتِدَاؤُهُ عَادَاؤُهُ لَمْ يَبْعُدْ وَفِي أَنَّ الْمَسَافِرَ لَوْ نَوَى الْقَامَةَ فِي ذَلِكَ  
 الْحَالَةِ يَحْتَوَلُ فَرَضُهُ أَرْبَعًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ سَجْدَتِ السَّهْوِ أَوْ لَمْ يَسْجُدْ وَعِنْدَ مَا  
 لَا يَحْتَوَلُ لَوْ تَوَعُّدَ الْبَيْتَ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَيُسْقِطُ عَنْهُ سَجْدَةَ السَّهْوِ



**وَقَهْقَرُهُ عَوْضُهُ** بِعَنْ قَهْقَرِهِ الْإِمَامِ فِي إِحْرَاصَاتِهِ عَوْضُ السَّلَامِ  
 تَفْسِيرُ صَلَاةِ الْمُسْبُوقِ عِنْدَ إِحْصَائِهِ وَتَقَالُ لَا تَفْسُدُ لِأَنَّ الْقَهْقَرَةَ  
 لَمْ تَفْسُدْ صَلَاةَ الْإِمَامِ مَعَ صُدُورِهَا مِنْهُ قَبْلَ أَنْ لَا تَفْسُدَ  
 صَلَاةُ مَنْ لَمْ يَصُدْرَ مِنْهُ وَهُوَ الْمُسْبُوقُ فَصَارَ كَمَا لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ  
 أَوْ تَكَلَّمَ **وَلَهُ** أَنَّ الْقَهْقَرَةَ أَفْسَدَتْ الْحُزْنَ الَّذِي لَا قَتَهُ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ  
 فَأَفْسَدَتْ مِنْ صَلَاةِ الْمُسْبُوقِ الْحُزْنَ الَّذِي يَتَنَبَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ  
 اسْتَنْبَغَ عَزْدَ ذَلِكَ الْحُزْنَ لِعَدَمِ اخْتِيَابِهِ إِلَى الْبِنَاءِ وَالْمُسْبُوقِ  
 يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي إِثْنِ صَلَاتِهِ وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَاسِدِ فَتَفْسُدُ صَلَاةُ  
 بِخِلَافِ السَّلَامِ لِأَنَّهُ مِنْهُ وَمَحَلُّ وَكَذَا الْكَلَامُ قَبْدُ بَقَهْقَرَةٍ  
 الْإِمَامِ لِأَنَّ سَلَامَهُ وَكَلَامَهُ لَا يَفْسُدُ كَلَامُ الْمُسْبُوقِ بِاتِّفَاقٍ  
 وَكَذَا قَهْقَرَةُ الْمُسْبُوقِ تَفْسُدُ صَلَاتَهُ اتِّفَاقًا وَقَبْدُ بَقَوْلِهِ عَوْضُهُ  
 لِأَنَّهُ لَوْ فَضَّقَهُ قَبْلَ النِّشْهِدِ تَفْسُدُ صَلَاةُ الْجَمِيعِ اتِّفَاقًا وَقَبْدُ بِالْمُسْبُوقِ  
 لِأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَالْمَذْرُوكِ نَامَةٌ اتِّفَاقًا وَبِإِصْلَاحِ الْآخِ  
 دَوَائِبُ وَفِي الْمَحِيطِ بِالْخِلَافِ فِيمَا إِذَا لَمْ يُقْبَدْ الْمُسْبُوقُ الرُّكْعَةُ  
 بِالسَّجْدَةِ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِفْرَادِ لَمْ يَتَقَرَّرْهُ وَبَعْدَ مَا قَبْدَهَا لَا يَفْسُدُ  
 صَلَاةُ الْمُسْبُوقِ اتِّفَاقًا لِنَقَرِ حُكْمِ الْإِفْرَادِ لَهُ وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى  
 حُجُوزِ قِيَامِ الْمُسْبُوقِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ **وَنَقْصَابُهَا** أَيُّ بِالْقَهْقَرَةِ  
 الْوَارِقَةِ مَوْجِعَ السَّلَامِ **الْوُضُوءُ** وَقَالَ زُفَرِيُّ لَا يَنْقُضُ قَبْدُ الْوُضُوءِ  
 لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَفْسُدُ اتِّفَاقًا لَأَنَّ كَوْنَ الْقَهْقَرَةِ نَاقِصَةً مُخَالِفٌ  
 خَيْرٌ كَوْنُ خَيْرِهَا أَوْ

فاسد

للقياس

لِلْقِيَاسِ وَرَدَّ بِالنَّحْوِ فِي مَوْجِعِ أَفْسَدَتْ الصَّلَاةَ فَيَنْبَغِي أَنْ  
 يَنْقُصَ عَلَى مَوْرَدِهِ وَهَذِهِ الْقَهْقَرَةُ غَيْرُ مُفْسِدَةٍ فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءُ  
**وَلَنَا** أَنَّ الْقَهْقَرَةَ جَعَلَتْ حَدَثًا مُضَادًّا فَهِيَ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَهَذِهِ  
 وَقَعَتْ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ فَيَكُونُ حَدَثًا وَهَذِهِ الْقَهْقَرَةُ مَقْصُودَةٌ  
 لِلْحُزْنِ الَّذِي لَا قَتَهُ لَكِنْ فُسَادُهُ لَمْ يُوَثِّرْ فِيمَا مَضَى لِعَدَمِ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ  
 فَصَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلِهَذَا لَوْ وَقَعَتْ فِي إِثْنِ الصَّلَاةِ أَفْسَدَتْ كُلَّهَا  
**وَلَوْ سَبَقَهُ** أَيُّ الْمُصَلِّي **حَدَّثَ فَبَلَدَهُ** أَيُّ قَبْلَ السَّلَامِ **تَوْضُؤًا** بِلَا تَوْضُؤٍ  
 لِأَنَّهُ لَوْ مَكَثَ سَاعَةً خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ **وَسَلَّمَ** لِأَنَّهُ يَسْبِقُ الْحَدَّثَ لَمْ  
 يَخْرُجْ فَيَتَوَضَّأُ وَيَسَلِّمُ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ **فَإِنْ تَعَدَّى** أَيُّ إِذَا  
**أَوْ تَعَدَّى مَا يَتِمُّ فِي الصَّلَاةِ** كَالْكَلَامِ وَخَوْرِهِ **فِي هَذِهِ الْحَالَةِ** أَيُّ فِي  
 إِخْرَاقِ الصَّلَاةِ قَبْلَ السَّلَامِ **تَمَّتْ** صَلَاتُهُ لَوْ جُودَ الْقَاطِعُ وَإِنَّمَا لَمْ  
 يَتَعَبَّرْهُ الشَّارِعُ فِي صَوْرَةِ سَبَقِهِ خَفِيفًا وَتَسْهِيلًا عَلَيْهِ بِخِلَافِ  
 الْمُتَعَدِّ لِأَنَّهُ جَانٌّ وَالْجَانُّ لَا يَسْتَحِقُّ يَفْعَلُهُ الْخَفِيفُ **وَإِنْ رَأَى**  
**الْمُبْتَدِعَ الْمَاءَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ مَسْحِ الْحَقِ أَوْ خَلَعَهُ**  
**بِرَفْقٍ** بَلَا نَكَانَ وَاسِعَ الشَّارِقِ لَا يَحْتَاجُ فِي نَزْعِهِ إِلَى الْمَعَالِجَةِ  
**أَوْ تَعَلَّمَ الْأَمِّيَّ** وَهُوَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْقِرَاءَةَ وَالْكِتَابَةَ **سُورَةً** بِعَنْ يَذْكُرُ  
 بَعْدَ النِّسْيَانِ أَوْ يَسْمَعُ أَوْ يَجِدُ الْعَارِي ثَوْبًا أَوْ قَدَرَ الْمُؤْمِي عَلَى  
**الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْ خَرَجَ وَقْتُ الْمُسْتَخَاضَةِ** أَقْلَمَ أَنْ قَالَ أَوْ خَرَجَ  
 وَقْتُ الْمَعْدُورِ لَكَانَ أَوْ لَشُمُولِهِ الْمُسْتَخَاضَةِ وَمَنْ مَعَنَاهَا أَوْ تَذَكَرَ



صاحب الترتيب فايته وكان في الوقت سعة أو استخلف الامام  
 القاري ميا حين احدث او طلعت الشمس في الفجر اخرج وقت  
 الجمعة او سقطت الجيرة عن ري فصله باطله عند اي حنيفة وقا  
 لا يبطل فقد خلع الخف بالرفق لانه لو خلعه بعمل كثير تمت صلاته  
 اتفاقا وقسنا لعلم الامي سذكره او سماعه لانه لو تعلمها من الغير  
 تمت صلاته لانه صنع منه اعلم ان كون الاستخلاف مفسدا عند  
 حنيفة مختار صاحب الهداية ومختار في الاسلام انه غير مفسد  
 اتفاقا لان الامي لا يصلح للامامة واستخلافه فعل مناف للصلاة  
 فيكون خارجا بفعله وان تحقيق الخلاف في تمام الصلاة وفساد  
 عند خروجه وقت الجمعة مع اختلافهم في خروجه انما يتصور على  
 قول من يقول بين الظهر والعصر وقت ممل فاذا صار الظل مثله  
 تحقق خروجه الظهر اتفاقا او يكون الخلاف في صورته فعند  
 بعد ما تعد قد ر الشهد اذا صار الظل مثله تتم صلاته وعنده  
 اذا صار الظل مثليه يبطل وقت سقوط الجيرة بالبر لانها لو  
 سقطت لا عنبر لا يبطل صلاته اتفاقا وهذه المسائل سمي بالثني  
 عشرية لانها بهذا العدد في الروايات المشهورة كذا في الكفاية  
 وغيرها لكن هذه التسمية غلط من حيث العربية لانه لا يجوز التسمية  
 الى اثني عشر ولا الى غيره من العدد المركب الا اذا كان علما فح  
 ينسب الى صدره يقال خمسي في خمسة عشر وبعلي في بعلك ذكره

سقوط

في المفصل والاصل عند اي حنيفة افترض الخروج من الصلاة  
 بفعل المصلي وعند مما ليس بفرضه ان الصلاة فرض من فروع الدين  
 كالحج وخروج الحاج منه كافر صا بفعله فكذا المصلي ولهذا ان الخروج  
 من الصلاة قد يكون بفعله هو معصية كالقنينة والحدث العمد فيها  
 فلا يجوز وضعه بالفرض منع الامام السرخسي هذا الاصل وان صلاة  
 الميتم اذا راي الماء او المايح اذا انقضت مدة مسجده او طلع برفق  
 او المعذور اذا اخرج وقته انما بطلت لعمل الحديث السابق عمله لا لقول  
 الصنع منهم وبانه لو كان الخروج لصنع المصلي فرضا لا حصن بما هو  
 فيه كالحج ولضعف هذا اورد المصلا اخر ذكره ابو الحسن  
 الكرخي رحمه الله واختاره المحققون وقيل لا استنوا اولها وآخر  
في وجود المغير كنية الاقامة فالحق تعبر فرض المسافر سواء احدث  
 في اوله او اخره فاعتراض هذه العوارض في اجرا الصلاة يبطلها  
 كما يبطلها في اولها وقال ليس اجرا الصلاة كاولها فان المغير اذا  
 وجد في اولها يستلزم بناء باقيا عليه فاذا فسد جز من اولها  
 يعارض بطل بناء فيفسد الكل وهذا المعنى مفقود في اخرها  
 فاعتراض هذه العوارض بعد التشهد يكون كاعتراضها بعد  
 السلام واما اية الاقامة فتغير وصف الصلاة من قصر الى كمال  
 لا من صحة الى ابطال فصل في الوتر واجب عند  
 حنيفة اي فرض لقوله عليه السلام ان الله زادكم صلاة الا وهي



الوتر والزائد لا يكون الا من جنس المزيد عليه فتكون فرضا لكن لم  
 يكفر جاحداً لانه من خبر الواحد **وقال سنة** لقوله عليه السلام  
 ثلث كتبت علي ولم تكتب عليكم الوتر والضحي والاضحي **فذكره** هذا  
 تفريع لما قبله يعني ذكر الوتر لصاحب الترتيب **في الفجر** اي في فرضه  
**مفسد له** اي لذلك الفرض عند اي حنيفة اذا كان في الوقت سبعة  
 وعند مما لا يفسد قبله ناي الفرض لان سنة الفجر لا يفسد لتذكره  
 اتفاقا **وكذا الحكم لو تذكر فائته فيه** اي في الوتر يفسد الوتر  
 عنده ولا يفسد عند مما له في المسلمين انه يذكر فرضا في فرض فلما  
 انه ذكر سنة في فرض وفرض في سنة **واعادته لا عادة العشاء**  
**لازمه** يعني لو صلى العشاء بلا طهارة وهو يظن انه طاهر فسبعة حد  
 فصلي الوتر لها اثر علم ان العشاء غير صحيحة فاغادها لا يلزمه اعاد  
 الوتر عنده لسقوط الترتيب وعند مما يعيد الوتر لانه سنة  
 تابعة للعشاء **ووتر بثلاث** اي يصلي الوتر ثلاث ركعات **كالغريب**  
**لا بواجب** اي قال الشافعي في قول الوتر ركعة واحدة بلا قنوت  
 لقوله عليه السلام صلاة الليل مشي فاذا اخفت الصبح واوتر ركعة  
**ولنا** ما روت عائشة ان النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات  
 وعليه اجمع المسلمون **فاذا فرغ في الثالثة من القراءة كبر ورفع**  
**يديه وقنت** اي قراء دعاء القنوت ثم ان كان مقتديا قال محمد  
 رحمه الله لا يقنت لان الصحابة اختلفوا في القنوت انه من القرآن

والمقنن كان لا يقرأ القرآن حقيقة فلا يقرأ ماله شبهته  
 وان كان اما بالخهر وان كان منفردا فله الجهر والاحق  
 وقال ابو يوسف يقرأ المقنن القنوت وخافه الامام  
 والمنفرد لانه دعا حقيقة وهو المختار وفي الاجناس لو شك في  
 الوتر انه في الاولى او في الثانية او الثالثة يقنت في الركعة الي  
 هو فيها ثم يقعد ثم يصلي ركعتين يقعد بين ويقنت فيما لان القنوت  
 وان كان يدعة في الاولى والثانية لكنه واجب في الثلاثة وما  
 رددين الواجب والبدعة لوني به احتياطاً وقال ابو  
 الليث اذا لم يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات  
 ولو نسى القنوت فذكره في الركوع فالصحيح انه لا يعود الي  
 القيام ولا يقنت لان فيه فرض لفرض لا ذاء الواجب ولو عاد  
 وقنت لا تفسد صلاته لان له شبهة القرآن فاعتبر بحقيقته  
 القرآن **وبقدمه** اي القنوت **علي الركوع** وقال الشافعي يقنت  
 بعده لما روي انه عليه السلام قنت في اخر الوتر واخره ما بعد  
 الركوع **ولنا** ما روي انه عليه السلام قنت قبل الركوع وتأويل ما روا  
 ان ما بعد نصف الشئ يطلق عليه اخره **ولا خصه** اي القنوت  
 في الوتر **بالتصنيف الاخير من رمضان** وقال الشافعي يختص به  
 لما روي ان عمر رضي الله عنه امر ان يركب بالامامة في ليالي رمضان  
 وامره بالقنوت في المصنف منه **ولنا** قوله عليه السلام للحسن



علمه القنوت اجعله هائلا وترك من غير فضل والمرايا لقنوت  
 فمارواه طول القراءة **ولا تقنت في الفجر** اي لا قنوت في الفجر عندنا  
 وقال الشافعي تقنت في الركعة الثانية من الفجر لما روي انه عليه  
 السلام قنت في الفجر بعد الركوع فمد بالفتح لانه في غيره لا يقنت  
 عنده الا اذا حدث للمصلي حادثة فبقنت ويدعو لها **ولنا** ما  
 روي بن مسعود انه عليه السلام قنت في الفجر شهرا ثم تركه **فان**  
**اقتدي الحنفى بمقت فيه** اي سافعي بقنت في الفجر **بامر** اي ابو يوسف  
 الحنفى **متا بته** اي بان يتابع الامام في قنوته لانه التزام المتابعة  
 باقتدائه فلا يشركها ولا يسكت قائما وقيل فاعدا تحقيقا  
 للمخالفة صورة لان القنوت في الفجر منسوخ فلا يتابعه فيه ذكر  
 في النهاية على هذا الخلاف اذا اكرالا امام خمسا في صلاة الجنازة  
 فعند يتابعه وعند ما لا وفي الحائية لو قام الامام بعد الاخيرة  
 الى الخامسة ساهبا لا يتابعه بل تمكث جالسا ان عاد يسلم معه وان  
 قعد الخامسة بالسجدة يسلم ولا يبتطير وان قام الى الثالثة قبل  
 ان يفرغ المقتدي من التشهد لا يتابعه بل يتم التشهد وفي الحق  
 لو اقتدي من تقنت بعد الركوع او بسجد للشهو قبل السلام يتبع  
 في القنوت والسجود اتفاقا لكان الاجتهاد **فصل** في  
 الامامة **يسن للرجال الاداء بالجماعة سنة مؤكدة** اي قوته سنة  
 الواجب واكثر المشايخ على انه واجب وسميته سنة لانه ثابت

بالسنة لكن ان فائنه جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد اخر  
**ولا نكرها في مسجد محله** **باذان** ثانيا يعني اذا كان لمسجد امام معلوم  
 وجماعة معلومة فصلوا فيه بجماعة باذان واقامة لا يباح تكرار  
 الجماعة باذان واقامة عندنا خلافا للشافعي في مسجد محله  
 لانه لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها اتفاقا وقيد باذان ثانيا  
 لانهم لو صلوا فيه بلا اذان يباح اتفاقا وانما لم يذكر الاقامة  
 مع الاذان كفايا بذكره **له** ان الفرق الشافعي مخاطبون بالجماعة  
 كالفرق الاول فجوز لهم ذلك كما لو صلى في المسجد غير اهله **ولنا**  
 ما روي عليه السلام خرج ليصل بين قوم فعاد الى المسجد وقد  
 صلى اهله فعاد الى منزله فجمع اهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما  
 اختار النبي عليه السلام الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد خلا  
 ما اذا صلى غير اهله المسجد لان حقه لا يطل بفعل غيرهم **فيوم**  
**الا علم** اي اعلم الجماعة باحكام الصلاة صحة وفسادا اذا كان  
 يحسن من القراءة مقدار ما يجوز به الصلاة لان الحاجة الى العلم  
 اشد حتى اذا عرض له عارض امكنه اصلاح صلاته ان يكون متر  
 يطعن في دينه فلا يقدم لان الناس لا يرغبون في اقتدائه  
**فالا قول** اي ان تساوي في العلم يومهم اكثرهم قرانا وتحسينا  
 لقراءته لان القراءة ركن في الصلاة والحاجة اليها امر **والادع**  
 اي ان تساوي فيه يومهم اشد منهم اجتنابا عن الشبهات لقوله عليه



السَّلام مَنْ صَلَّى خَلَفَ عَامِلٌ يَفِي فَكَأَنَّمَا صَلَّى خَلَفَ نَبِيٍّ **فَالْأَسْنَى** إِي  
 أَنْ نَسَاوُوا فِيهِ يَوْمَ اكْبَرَهُمْ سَنًا لِمَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَتِي عَلَيْهِ السَّلامُ قَالَ  
 لَا بَنِي ابْنِي مِلَّةَكَ لِيَوْمِ كَمَا اكْبَرْنَا **فَالْأَحْسَنُ خُلُقًا** إِي أَنْ نَسَاوُوا فِيهِ  
 فَأَحْسَنَهُمْ وَجْهًا إِي أَكْثَرَهُمْ صَلَوةً بِاللَّيْلِ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلامُ  
 قَالَ مَنْ كَثُرَ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ وَإِنْ اسْتَوُوا فِيهِ  
 فَاشْرَفَهُمْ نَسَبًا وَإِنْ اسْتَوُوا فِيهِ فَأَنْظَرَهُمْ ثَوْبًا لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ  
 الصِّفَاتِ تَكْثِيرُ الْجَمَاعَةِ وَإِنْ اسْتَوُوا انْقَرَعَ أَوْ خِيَارَ لِيَا الْقَوْمَ كَذَا  
 فِي الْمِعْرَاجِ **وَكِرَهُ تَقَدُّمُ الْأَعْمَى وَالْعَبْدُ وَوَلَدُ الزَّانَا وَالْمُبْتَدِعُ وَالْفَاسِقُ**  
 لِأَنَّهُ فِي تَقَدُّمِهِمْ هُوَ لَا تَقْلِيلُ الْجَمَاعَةِ لِأَنَّ الطَّبَاعَ يَجِبُ اتِّبَاعُ الْأَكْمَلِ  
 دُونَ النَّاقِضِ وَكَذَا الْأَقْدَبُ أَلَسَّافِي مَكْرُوهُ لِكُنْهٍ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الشَّيْءَ  
 لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ قُصْدِهِ وَخَوَّهْ أَوْ لَمْ يَغْسِلْ ثَوْبَهُ مِنَ الْمَنِيِّ وَلَمْ يَفْرِكْهُ أَوْ تَوَضَّأَ  
 مِنْ مَاءِ الْقُلْتَيْنِ الْبُخْرَ وَأَشْبَاهَهُمَا بِمَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْمُقْتَدِرِ  
 لَا جَوْزَاقِنْدَ أَوْهٍ وَإِنْ شَهِدَ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ فَأَقْتَدِرِ  
 بِهِ قَبْلَ جَوْزٍ وَالْأَقْبَسُ أَنَّهُ لَا جَوْزَ لِمَا فِي زَعْمِ الْأَمَامِ أَنَّ صَلَاتَهُ غَيْرَ  
 جَائِزَةٍ كَذَا فِي الْغَايَةِ **وَاجْتَازُوا تَقَدُّمَهُ** إِي تَقَدُّمُ الْفَاسِقِ مَعَ الْكَرَامَةِ  
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ سِرٍّ وَفَاجِرٍ وَقَالَ مَا لَكَ لَا  
 جَوْزَ لِأَنَّ الْأَقَامَةَ كَرَامَةٌ وَالْفَاسِقُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لَهَا وَفِي الْمَحِيطِ إِذَا  
 كَانَ الْإِمَامُ فَاسِقًا وَعَجَزَ الْجَمَاعَةُ عَنْ مَنَعِهِ فَلَهُمْ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى  
 مَسْجِدٍ آخَرَ وَلَا يَأْتُمُونَ بِذَلِكَ **وَلَا يَوْمُ الْمَرْأَةِ إِلَّا النِّسَاءُ** مَعَ الْكَرَاهَةِ

وَلَمْ يَجْزِ أَمَامُهَا لِلرِّجَالِ لِأَنَّ تَقَدُّمَهَا عَلَيْهِمْ مَمْنُوعٌ وَتَقِفُ مِنْهُنَّ  
**وَسَطُهُنَّ** لِأَنَّ عَائِشَةَ فَعَلَتْ كَذَا حِينَ كَانَتْ جَمَاعَتُهُنَّ مُسْتَجِبَةً ثُمَّ  
 نَسِيَ الْأَسْتَحْبَابَ **وَمُنْعُ الصَّبِيِّ مِنْ مَأْمَةِ الرِّجَالِ مُطْلَقًا** إِي فَرَضًا  
 كَانَتْ أَوْ تَقْلًا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الْمُقْتَدِرَ مُنْقَرِدٌ فِي صَلَاتِهِ  
 وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِمَامِهِ فِي الْأَدَاءِ فَجَوْزٌ **وَلَسْنَا** إِي الْمُقْتَدِرُ فِي  
 صَلَاتِهِ عَلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ فَصَلَاةُ الْبَالِغِ فَرَضٌ وَصَلَاةُ الصَّبِيِّ  
 تَقْلٌ فَأَقْدَبُ الْبَالِغِ أَمَّا هُوَ يَكُونُ بِنَاءً لِلْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ فَلَا جَوْزَ  
**فِي الْأَصَحِّ** هَذَا الْخَبَرُ أَنَّ عَمَّا قَالَهُ بَعْضُ شُجَّانِنَا مَنْ أَنْ مَأْمَةِ الصَّبِيِّ  
 الْبَالِغِينَ جَوْزٌ فِي التَّرَاوُجِ قَبْدًا لِلرِّجَالِ لِأَنَّ مَأْمَةَ الصَّبِيِّ الصَّبِيَّ  
 جَائِزَةٌ اتِّفَاقًا **وَلِصِفِ الرِّجَالِ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ لِبَنِي مِنْكُمْ أُولُوا  
 الْأَخْلَامِ إِي الْبَالِغُونَ ثُمَّ **الصَّبِيَّانِ ثُمَّ الْخَنَازِ** بَفَتْحِ الْخَاءِ جَمْعُ الْخَنَازِ  
 كَالْحَبَالِي جَمْعُ الْحَبْلِ قَدَّمَ الصَّبِيَّانِ لِأَصَالَتِهِمْ فِي الزَّكَاةِ ثُمَّ **النِّسَاءُ**  
**وَلَوْحَادَتُهُ** امْرَأَةٌ عَارِقَةٌ قَرِيبَةٌ كَانَتْ أَوْ أُجْنِبِيَّةٌ أَوْ مُحَرَّمَةٌ أَوْ حَلِيلَةٌ  
**مُسْتَهْبَاهٌ** فِي الْحَالِ أَوْ الْمَاضِي فَيَدْخُلُ فِيهَا الْعَجُوزُ لَهَا كَانَتْ مُسْتَهْبَاهٌ  
 وَيُخْرِجُ عَنْهَا الصَّبِيَّةَ **فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُمَا** إِذَا أَحْقَقْتَهُ كَمَا  
 إِذَا اقْتَدَتْ امْرَأَةٌ بِرَجُلٍ أَوْ اقْتَدَى كِلَا مِمَّا بَاخِرًا وَحَكَاكَ إِذَا كَانَ  
 لِأَحْقَقٍ **مُطْلَقُهُ** إِي ذَاتُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ **وَلَا حَالٍ** بَيْنَهُمَا وَفِي الْمَحِيطِ  
 إِذَا فِي حَدِّهِ فِي الطَّوْلِ أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُ دِرَاعٍ وَأَقْلَمُنُهُ لَا يَكُونُ حَالًا  
**نَفْسُهُ صَلَاتُهُ دُونَهَا** إِي دُونَ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا



تفسد صلاته اطلاق المحاذاه لئلا يؤول كل الأعضاء أو بعضها حتى  
لو كانت على الدكان والرجل يحداها على الأرض فان حادي عضو  
عضوها يفسد كذا في الخلاصة وقد بالمرأة لان محاذها في الأمر  
المستثنى لا يفسد في الأصح وقدنا المرأة بالعاقلة لان محاذها  
المجنونة لا يفسد لان صلاتها ليست بصلاة كذا في النهاية وقد  
بالمرأة لان غيرها لا يفسد اتفاقا وقد الصلاة بالاشتراك  
الدار على صحة اقتدائها بان نواها الامام لانه لو اسفى بان لم ينوها  
الامام لا يفسد محاذاتها وقدنا الاشتراك بالاداء حقيقة  
او حكما لان الاشتراك لو ثبت في الجريمة دون الاداء كما اذا كانا  
مسبوقين وقاما لقضاء ما فاتهما لا يفسد محاذاتها اتفاقا لانها  
ليسوا مشتركين اذا ابلها في حكم المنفردين وقد بالمطلق لان محاذها  
في صلاة الجنازة لا يفسد اتفاقا وقد بقوله ولا حائل لانه لو كان  
بينهما حائل لا يفسد اتفاقا له قياس صلاته بصلاتها ولنا قوله  
عليه السلام اخر وهن من حيث اخر هن الله والامر للوجوب  
وحيث للمكان ولا مكان يجب تاخيرها الا في الصلاة فيكون  
الرجل ما مورأنا خيرها فاذا احادته يكون الرجل تاركا لفرض  
المقام لانه كان ممكنه التقدم عليها بخطوة او خطوتين فيفسد  
صلاته فلو لم يمكنه التقدم عليها واسارا اليها بالتاخر فلم تاخر  
هي فسدت صلاتها لاصلاته لانها تركت فرض المقام كذا في

فاشار

كبرية

الدخيرة وانما قيد المحاذاه بالقيود المذكورة لما روي عن  
انس رضي الله عنه ان حدثه ملكه صنعت طعاما فدعت النبي  
عليه السلام فلما فرغ عنه قال قوموا اصليكم فاقا ميني وبينما  
لنا خلفه وجدني من ورائنا فصلينا وتاخيرها النبي صلى الله  
عليه وسلم مع ان الانفراد خلف الصف مكروه يدل على ان محاذ  
مفسده فلما ورد النص على خلاف القياس وعي جميع ما ورد به  
فان قلت كيف انعم بخبر الواحد فرضية النقد ثم قلت هذا  
من فروض الجماعة وهي تثبت بالسنة ففروضها تثبت بها ايضا  
كذا في الاسرار هذا خبر مشهور جازبه الزيادة على الكتاب  
وفي المحيط لو حادته مقدار ركن افسدت عند ابن يوسف  
ولا يفسد عند محمد الابداه **ويقيم الامام المأموم الواحد**  
**عن يمينه** اي في جانبه الايمن **وسقدم الاثنين** لانه عليه السلام  
فعل كذا **ولا يطول** الامام الصلاة لقوله عليه السلام من امر  
قوما فليصل بهم صلاة اضعفهم **وتجهر في العيدين والجمعة**  
لورود النفل المستفيض هكذا وعند الهنذ واني الجهر ان يسع  
غيره والمخافته ان يسع نفسه وعند الكرخي الجهر ان يسع نفسه  
وفي المخافته تصحح الحروف كاف قال صاحب المحيط الأصح  
قول الهنذ واني **وتجهر المنفرد بين الجهر والمخافته في الصبح**  
**واولي المغرب والعشاء** لانه باعتبار انه غير مقتد كان كالامام

دائرها

الجهر



فجهر وباعتبار أنه لم يعتد به أحد لم يكن أمما فتخافت لكن  
 الجهر افضل لكونه من شعار الجماعة **ويجهر الامام فيها** اي في الصلوة  
 المذكورة **وجوبا** لانه مما دأوم عليه النبي عليه السلام والائمة بعده  
 واما في التغل فتخافت في النهار وفي الليل بحير واما في القضاء ان كان  
 كان جماعة بجهر وان كان منفردا تخافت حتما وفي الغيبة ان كان  
 يصلي العشاء وحده فقرأ الفأخة او بعضها واقتدي به رجلان  
 بجهر فيما بقي **ولو اصابه حصر** وهو عجز عن معنى الضيق اي عجز  
 عن القراءة **فله الاستخلاف** اي جازله ان يستخلف غيره عنده  
 خفيفة وقال لا يجوز قال صدق الاسلام الخلاف فيما اذا كان  
 حافظا وعجزا لجل جلاله اما اذا انسى القراءة اصلا لا يجوز الاستخلاف  
 اتفاقا لانه يصير اميا واستخلاف لا يبيح لا يجوز وقال الرازي  
 هذا اذا لم تمكنه القراءة وان امكنه واستخلف فسدت صلاته  
 وهذا فيما اذا لم يقرأ مقدار الجواز فان كان لا يستخلف  
 اتفاقا لما ان الاستخلاف شرع في الحديث السابق بخلاف القياس  
 وهذا ليس في معناه لانه نذر وقوعه كما لم يشرع الاستخلاف  
 فيما اذا نام فاحتمل في الصلوة لنذره ذلك **وله** ان الاستخلاف  
 في الحديث السابق شرع لاصلاح الصلوة بواسطة العجز وقد تحقق  
 العجز في القراءة فجاز فيها الاستخلاف قياسا عليه واصابه الحصر  
 غير نادره **والعجز حضور الجماعة** عنده اي خفيفة **الا الظاهر**

اي الظاهر

اي الظهر والعصر والجمعة **امما** استثناهما لان الفسق منتشر  
 في وقتها وقرط السبق والسفه قد جعلهم على رغبة العجايز واما  
 في الفجر والعشاء فهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي  
 العيد من فامضلي متسع فيمكن الاعتزال عن الرجال **واطلعها**  
 يعني فالأخرج العجايز في الصلوات كلها لا يندام الغيبة لقلة  
 الرغبة فيها قيد بالعجز لان السابة لها الحضور اتفاقا قال  
 الامام المحبوبي هذا الخلاف كان في زمانهم واما في زماننا فيمنع  
 عن حضور الجماعة فكان هذا نظيرا لعلاق المسجد حيث جاز في  
 زماننا ولم يكن جازا في الاول وعليه الفتوي **وشرطنا**  
**امام من لصحة اقتدائهم** يعني قلنا لا يصح اقتداء المرأة اذا لم ينوها  
 الامام وقال زفر يصح كما كان يصح الاقتداء الرجل وان لم  
 ينوه الامام **ولنا** ان اقتدائها ان صح بالهيئة يلزم فساد صلاته  
 اذا احادته فيكون الزامه عليه بلا التزام منه بخلاف الرجل لانه  
 لا يلزم الامام باقتدائه شئ وفي الخلاصة الصحيح ان اقتدائها  
 بلائنة الامام في الجمعة والعيد من جاز لانها لا تمكن من الوقوف  
 بحسب الامام للإزدحام ولا يقدر ان يؤديها وحدها **ولم يخرجوا**  
**الشروع في الفراغ من الاقامة واستواء الصف** وقال مالك  
 السنة ان شرع الامام بعد فراغ المودين من الاقامة واستواء  
 الصف لان عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذا **ولا عينا من لفظي**

ليس

بينة

الثانية



**الاقامة له** أي للشروع وقال زفر إذا قال المؤذن قد قامت  
 الصلاة فأم الإمام وإذا قال مرة ثانية يشرع الإمام ليلا تكب  
 المؤذن في الخبرين **فيما مره** أي أبو يوسف بالشروع استحبابا  
**عقب الفراج** من الإقامة ليذكر المؤذن التحريمة مع الإمام **وهما**  
 أي صاحباه يأمران بالشروع **مع أولهما** أي أول لفظي الإقامة  
 لتكون مسارعة للعبادة وتصديقا للمؤذن في الخبرين عن قيام  
 الصلوة قبل قول أبي يوسف أعذر لأن معني قد قامت الصلاة قرب  
 قيام الصلاة ليبادروا إلى الجماعة فلا يترك من تأخير الشروع تكذيب  
 المؤذن إذ هو صادق في قرب قيامها **ولو حرم مقارنا للإمام**  
**فهو جائز** يعني إذا كبر المأموم مقارنا لتكبير الإمام جازا اقتداؤه  
 عند أي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز وأما تقدمه فغير جائز اتفاقا  
 لما قوله عليه السلام إذا كبر الإمام فكبروا وذكر بالفا وهو للتنقيب  
**وله** قوله عليه السلام إنما جعل الإمام أمّا ما ليؤتبه فلا تختلفوا  
 عليه وتما مترك المخالفة إنما يكون بالقدرا لا أن وجوبه سقط  
 للحدج فبقي الجواز والفا فيما روي أنه محمول على القدرين كما في قوله  
 تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وقد أريد به القرآن  
 بالاجتماع **وقيل هو الأفضل** يعني الأفضل عنده أن يكبر معه وعندهما  
 أن يكبر بعده لأن في قصد القدرين احتمال أن يقع تكبير المأموم متقدما  
 فيكون اقتداؤه فاسدا وفي التأخير ليس كذلك فيكون التأخير

**افضل وله** أن لا يقتداء عقد على موافقه وفي التأخير مخالفة فيكون  
 القدران افضل فيد بالتحريمة لأن المقارنة في سائر الأفعال افضل  
 اتفاقا وعن أبي حنيفة أن التأخير افضل في السلام لأنه يخرج به  
 عن العبادة قال شيخ الاسلام قوله أدق وأجود وقولهما ارق  
 وإحوط وفائدة الخلاف يظهر في وقت إذا كان فضيلة تكبيرة  
 الاثنان فيغنى لا يدركها ما لم يكبر مع الإمام وعندهما يدركها  
 إذا كبر وقتا لتساوي الحقائق **ونمنعه** أي المأموم **عن القراءة** خلف  
 الإمام وقال الشافعي يقتدا الفأخة ويضم إليها سورة في التي  
 يحاف فيهما وفي الجهرية يقتصر على الفأخة لما روي أن النبي عليه  
 السلام أمر المأمومين بقراءة الفأخة **ولنا** قوله عليه السلام من كان  
 له إمام فقرأه الإمام له قراءة وما رواه محمود على ابتد السلام  
 ورؤي عن محمد أنه يقرأ الفأخة فقط احتياطا وإليه مال بعض  
 المشايخ لكن الأصح أنه مكروه لما روي أنه عليه السلام قال من قرأ  
 خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة أي السنة **وبجعل** تبع أي المأموم  
 للإمام **مطلقا** أي في الصحة والفساد والصورة حتى إذا أظهر أن  
 الإمام كان محدثا أعاد المأموم صلاته وقال الشافعي المأموم  
 تابع للإمام في الصورة فلا يعيد لقوله عليه السلام إنما جعل  
 الإمام ليؤتم به أي ليوافق المأموم في أفعاله والحضر يدل على أنه  
 تابع في الصورة لا في الصحة والفساد فتكون صلاة المأموم مستقلة



فِي نَفْسِهَا وَفَسَادِهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِغَوَايِ شَرْطِهَا أَوْ رُكْنِهَا **وَلَنَا** مَا رَوَى  
 أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ صَلَّى بِقَوْمٍ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ مُخَدَّرٌ أَعَادَ  
 وَأَعَادُوا فَهَذَا يَذْكُرُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مَرَضًا مِنْ صَلَاتِهِ صَلَاةَ الْمَأْمُورِ  
**وَأَفْسَدْنَاهَا** الْإِمَامَةُ **مِنْ مَعْدُورٍ** كَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبُولِ وَالْعَارِي وَالْأَكْبَرُ  
 وَالْمَوْحِي **لِخِلَافِهِ** كَالصَّحِيحِ وَالْمَكْتَسِبِي وَالْقَارِي وَالْقَادِرُ عَلَى الرُّكُوعِ  
 وَالسُّجُودِ **وَالْبِنَاءُ لِقُوَّتِهِ** يَعْنِي إِذَا الْمَعْدُورُ مُصَلِّيًا فَرَأَى الْعَدْرُ  
 عَنْهُ فِي اثْنَا صَلَوَتِهِ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ بَاقِيهَا عَلَى مَا مَضَى عِنْدَنَا وَقَالَ زُفَرٌ  
 يَجُوزُ إِمَامَةُ الْمَعْدُورِ لِخِلَافِهِ وَبِنَائِهِ أَيْضًا لِأَنَّ صَلَاةَ الْمَعْدُورِ صَحِيحَةٌ  
 فِي حَقِّ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ إِنْ مَا هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ فَيَصِحُّ اقْتِدَاءُ غَيْرِ الْمَعْدُورِ بِهِ  
 كَمَا صَحَّ إِمَامَةُ الْمُتِمِّدِ لِلْمُتَوَضِّعِ وَالْمَاسِي لِلْعَاسِلِ فَجُوزُهُ بِنَاؤُهُ فِي صَلَاةٍ  
 لِأَنَّهُ بِنَاءُ الصَّحِيحِ عَلَى الصَّحِيحِ **وَلَنَا** أَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ مُنْتَظَمَةٌ لَصَلَاةِ  
 الْمُعْتَدِي وَصَلَاةَ الْمَعْدُورِ ضَعِيفَةٌ لِقُوَّتِ شَرْطِهَا أَوْ رُكْنِهَا فَلَا تُتَضَمَّرُ  
 الصَّلَاةُ الْقَوِيَّةُ وَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ بِعَدْرٍ وَإِلَّا عُدْرُهُ لِأَنَّهُ بِنَاءُ الْقَوِيَّةِ  
 عَلَى الضَّعِيفِ بِخِلَافِ الْمُتِمِّدِ لِقِيَامِ الْخَلْفِ مَقَامَ الْأَصْلِ وَالْمَاسِي  
 لِأَنَّهُ خَفِيَ مَا يُنْبِئُ مِنْ سَرَايَةِ الْحَدِيثِ إِلَى قَدَمَيْهِ **وَلَوْ أَنَّ مِثْلَهُ** أَيُّ امْرَأَةٍ  
 أُخْرَى **وَقَارِيًا** فَصَلَوْتُهُمْ قَاسِدَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ سَوَاءٌ عَلِمَ أَنَّ خَلْفَهُ قَارِيًا  
 أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ **وَخُصَاةً بِالْقَارِي** يَعْنِي قَالَا صَلَواتُ الْقَارِي  
 قَاسِدَةٌ فَقَطْ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ الْأَبِيَّ مَعْدُورٌ مِثْلُ الْإِمَامِ فَتَصِحُّ صَلَاتُهُمَا  
 كَمَا إِذَا أَمَّ الْعَارِي غَارِيًا وَكَاسِبًا وَالْجَرِيحُ جَرَحًا وَصَحِيحًا **وَلَهُ** أَنْ

أي

كان

الامام

الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ الْآمِنَيْنِ كَمَا قَادِرَيْنِ عَلَى تَقْدِيمِ الْقَارِي لِيَكُونَ  
 قِرَانُهُ قِرَاءَةً لَهُمَا فَلَمَّا لَمْ يُقَدِّمَاهُ لَزِمَ مِنْهُ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْقَدْرِ عَلَيْهَا  
 فَتَفْسُدُ وَأَمَّا كَسْوَةُ الْإِمَامِ وَصِحَّتُهُ لَا يَكُونُ كَسْوَةُ الْمَأْمُومِ وَلَا صِحَّتُهُ  
 لَهُ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ تَرْكِهَا الْفَسَادُ وَلِهَذَا جَازَ مَا قَاسَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَسَائِلِ  
 وَضَعُ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى الْقَارِي بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْأَبِيَّ وَحْدَهُ وَهُنَاكَ  
 قَارِي يُرِيدُ الصَّلَاةَ فَلَا يَصِحُّ أَنْ صَلَاةُ الْأَبِيَّ صَحِيحَةٌ لِأَنَّ الرَّغْبَةَ فِي  
 الْجَمَاعَةِ لَمْ يَظْهَرْ مِنَ الْقَارِي وَلَا وَلايَةُ الْأَبِيَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَأْمُرَ بِالصَّلَاةِ  
 فَيَقْتَدِي بِهِ فَلَا يَكُونُ تَأْوِيلًا كَالْتَقْدِيمِ الْقَارِي مَعَ الْقَدْرِ عَلَيْهِ  
**وَيَوْمَ مَا سَجَّ غَاسِلًا** لِمَا مَرَّ أَنَّ الْحَقَّ مَنَعَ مِنْ سَرَايَةِ الْحَدِيثِ وَمَا حَلَّ فِي  
 الْحَقِّ يُزِيلُهُ الْمَسْحُ فَاسْتَوِيًا فِي الطَّهَارَةِ **وَمُقْتَرَضٌ مُسْتَقِلًّا** لِأَنَّ  
 صَلَاةَ الْإِمَامِ قُوَّتُهُ فَصَحَّ أَنْ يَتَضَمَّنَ صَلَاةَ الْمُعْتَدِي قَبْدًا بِالْمُقْتَرَضِ  
 وَالْمُسْتَقِلِّ لِأَنَّ إِمَامَةَ النَّادِرِ غَيْرُ جَائِزَةٍ لِأَنَّ الْمُنْدُورَ رَأً تَمَّاجِبُ  
 بِالْتَرَامِهِ فَلَا يَظْهَرُ الْوُجُوبُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ لِعَدَمِ وَلايَتِهِ عَلَيْهِ  
 فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِمَامَةِ الْمُسْتَقِلِّ الْمُعْتَرِضِ لَا إِذَا نَدَرَ أَحَدًا مِمَّا عَيْنَ  
 مَا يَدْرِيهِ الْآخَرِيَّ أَنْ يَقُولَ مِثْلًا نَذَرْتُ أَنْ أَصِلِيَ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ  
 نَذَرْتُمَا فَلَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُهُ لِلْإِجَادِ وَأَمَّا إِمَامَةُ الْحَالِفِ الْحَالِفِ  
 جَائِزٌ لِأَنَّ وَجُوبَهَا غَارِضٌ لِحَقْقِ الْبَرِّ فَصَارَ كَأَقْدَاءِ الْمَطْلُوعِ بِالْمَطْلُوعِ  
 وَأَمَّا إِمَامَةُ الْحَالِفِ النَّادِرِ غَيْرِ جَائِزَةٌ لِقُوَّةِ النَّادِرِ وَالْحَالِفِ جَائِزَةٌ  
 كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ **وَلَا يَعْكُسُ** يَعْنِي لَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُعْتَرِضِ بِالْمُسْتَقِلِّ

النادر

ع  
 التذرع وان امانته  
 دون امامة الخالد



عِنْدَنَا وَالشَّافِعِيُّ جَوْنٌ لِمَا مَرَّ أَنْ لَا قَبْدَاءَ عِنْدَهُ هُوَ الْمَوَافِقَةُ صُورَةٌ  
**وَلَنَا** مَا مَرَّ أَنْ التَّقَلُّ ضَعِيفٌ وَلَا يَتَضَمَّنُ الْقَوِيَّ فَإِنْ قُلْنَا إِذَا اقْتَدَى  
 الْمُتَقَلُّ بِالْمُقْتَدِرِ فِي الشَّيْءِ الْأَخِيرِ فَهُوَ جَائِزٌ مَعَ أَنَّهُ اقْتَدَا بِالْمُقْتَدِرِ  
 بِالْمُسْتَقِلِّ فِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ قُلْتُ صَلَاةُ الْمُقْتَدِرِ أَخَذَتْ حُكْمَ صَلَاةِ  
 الْأَمَامِ بِالْإِقْتِدَاءِ وَلِهَذَا الْوَأَفْسَدَ مَا شَرَعَ فِيهِ يَلْزِمُهُ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ  
 فَصَارَتْ الْقِرَاءَةُ نَقْلًا فِي حَقِّهِ كَمَا كَانَتْ فِي حَقِّ الْأَمَامِ وَفِي الْحَاشِيَةِ  
 إِذَا اقْتَدَى مَنْ يُقَلَّدُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْهُ يُقَلَّدُ صَاحِبِيهِ فِي الْوُثْقِ وَالْيَقَاقِ  
 أَنَّهُ اقْتَدَى بِالْمُقْتَدِرِ بِالْمُسْتَقِلِّ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِتَّجِدَةً وَلَا يَخْتَلِفُ  
 بِاخْتِلَافِ الْأَعْتِقَادِ **وَأَفْسَدَهَا** أَيُّ مُحَمَّدٍ الْإِمَامَةَ **مِنْ مِتِّمٍ لِمَتَّوَضِعٍ**  
 وَقَالَ يَصُحُّ وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التُّرَابَ خَلْفَ عَنِ الْمَاءِ عِنْدَهَا  
 فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ فَتَكُونُ طَهَارَةُ الْمُتِمِّ طَهَارَةً مُطْلَقَةً وَلِهَذَا لَا تَقْدَرُ  
 بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الطَّهَانُ بِالْتُّرَابِ يَدُلُّ عَلَى الطَّهَانِ بِالْمَاءِ  
 وَيَكُونُ طَهَانُ الْمُتِمِّ ضَعِيفَةً وَالْمَتَّوَضِعِ قُوَّةً فَإِنْ قُلْنَا إِذَا انْقَطَعَ  
 دَمُ الْمُعْتَدَةِ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ لِأَقَلِّ مِنَ الْعَشْرِ فَيَتِمَّتْ تَقْطَعُ  
 الرَّجْعَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَلَا يَنْقَطِعُ عِنْدَ مَا حَتَّى يُصَلِّيَ فَإِذَا كَانَتْ طَهَانُ  
 التَّمِيمِ ضَعِيفَةً عِنْدَهُ وَقُوَّةً عِنْدَ مَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْقَطِعُ الرَّجْعَةُ  
 عِنْدَهُ وَتَنْقَطِعُ عِنْدَ مَا بِالْأَصْلَوَاتِ قُلْنَا حُكْمُ مُحَمَّدٍ بِانْقِطَاعِ الرَّجْعَةِ  
 صَوْنًا لِلزَّوْجِ عَنِ الزَّنا وَعَمَلُهُ فِي مَوْضِعٍ بِالْأَخْبِيَاطِ لَا نَأْتِي قُرْصَ صَلَهِ  
 السَّابِقِ وَأَمَّا صَاحِبَاهُ فَقَدْ جَعَلَا التَّمِيمَ طَهَانًا مُطْلَقَةً فِي حَقِّ

من

يجوز

الصَّلَاةُ

الصَّلَاةُ لَوُرُودِ النَّصْرِ عَلَى تَطَهُّرِهِ فَلَمْ يَجْعَلْهُ فِي الرَّجْعَةِ مُطْلَقَةً  
 نَظَرًا إِلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ تَلَوَّثَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَشَرَطْنَا أَنْ تَبِيدَ التَّمِيمُ  
 بِانْعِمَامِ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ الَّتِي شَرَعَ التَّمِيمَ لِأَجْلِهَا **وَمِنْ قَاعِدٍ لِقَائِمِ**  
 يَعْنِي لَمْ يَجْزِ تَحْدِيدُ إِمَامَةٍ قَاعِدٍ لِقَائِمِ لِأَنَّ الْقَائِمَ أَكْمَلَ حَالًا مِنْهُ فَصَارَ  
 اقْتِدَاءُ بِهِ كَمَا اقْتَدَاءُ الْقَاعِدِ بِالْمُؤْمِي وَجَوَزَهَا صَاحِبَاهُ لِمَا رَوَى أَنَّهُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى آخِرُ صَلَاتِهِ قَاعِدًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامٌ وَفِي الْحَقِيقَةِ  
 الْخِلَافُ فِي قَاعِدِ يَزْكُ وَيَسْجُدُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُؤْمِي وَالْقَوْمُ يَرْكَعُونَ وَسُجَّدُ  
 لَا جَوَزَ اتِّفَاقًا وَفِي الْحَاشِيَةِ الصَّحِيحُ أَنَّ اقْتِدَاءَ الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ فِي  
 التَّرَاوُجِ جَائِزٌ عِنْدَ الْكُلِّ **وَيُفْسِدُهَا مَنْ يَوْمَ لِحْلَافِهِ وَمِنْ مُقْتَرَضٍ**  
**لِمَغَايِرِ فَرْضِهِ** يَعْنِي يَقُولُ لَا جَوَزَ إِمَامَةَ الْمُؤْمِي لِغَيْرِ الْمُؤْمِي وَلَا إِمَامَةَ  
 مُقْتَرَضٍ لِمُقْتَرَضٍ آخَرَ مِثْلَ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُهُمَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَآخَرُهُمَا  
 الظُّهْرَ الْأَمْسَ وَالْآخَرَ ظُهُرَ الْيَوْمِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ جَوَزَ لِمَا مَرَّ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ  
 عِنْدَهُ هُوَ مُوَافِقَةُ الْمَأْمُومِ الْأَمَامَ صُورَةً وَالْقُوَّةَ وَالضَّعِيفَ وَتَغَايِرُ  
 الْوَصْفِ لَا يَكُونُ مَانِعًا **وَلَنَا** مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ صَلَاةَ الْأَمَامِ مُتَضَمِّنَةٌ  
 لَصَلَاةِ الْمُقْتَدِرِ وَصَلَاةُ الْمُؤْمِي ضَعِيفَةٌ فَلَا يَتَضَمَّنُ الْقُوَّةَ وَالضَّعِيفَ  
 الْإِقْتِدَاءُ هُوَ أَنَّ بَنِي خَدِيعَةَ عَلَى خَدِيعَةَ الْأَمَامِ وَجَعَلَ صَلَاتَهُ مِتَّجِدَةً  
 لَصَلَاةِ الْأَمَامِ وَتَغَايِرُ الْوَصْفَيْنِ مَانِعٌ عَنْ ذَلِكَ **وَلَوْ رَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ**  
**فَلِحَقِّهِ** أَيُّ لِحَقِّ الْأَمَامِ الْمَأْمُومِ قَبْلَ قِيَامِهِ عَنِ الرُّكُوعِ فَاشْتَرَكَا فِيهِ  
**أَحْرَاهُ** أَيُّ الرُّكُوعِ وَقَالَ زُفَرٌ لَا جَوَزَ قِيْدَ لِحُوفِهِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَلْحَقْهُ

(كجاء)

ون



لَمْ يَجُزْ رُكُوعُهُ اتِّفَاقًا لَهُ أَنْ رُكُوعُهُ وَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِ الْإِمَامِ فَفَسَدَ وَابْنُ  
عَلِيٍّ فَاسِدٌ فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَقُومَ وَيَرْكَعُ لِيَقَعَ رُكُوعُهُ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ  
**وَلَنَا** أَنَّ الشَّرْطَ هُوَ الْمَشَارَكَةُ فِي جُزْءٍ مِنَ الرُّكْنِ الْأَثَرِيِّ أَنَّ الْمَأْمُومَ  
لَوْ رَكَعَ مَعَهُ وَرَفَعَ قَبْلَهُ بَجُوزٍ لَوْ جُودِ الْمَشَارَكَةُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ وَالْمَقْدَرُ  
يَجْعَلُ مُبْتَدِئًا فِي الْجُزْءِ الَّذِي يُشَارِكُهُ الْإِمَامُ فِيهِ لِأَنَّ لِلْبَقَا حُكْمَ  
الِابْتِدَاءِ وَلَا يَجْعَلُ نَائِبًا عَلَى مَا قَبْلَهُ **وَلَوْ أَقْتَدَى وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ** وَوَقَفَ  
الْمُقْتَدِي قَائِمًا **فَرَفَعَ** الْإِمَامُ رَأْسَهُ **فَرَكَعَ الْمُقْتَدِي عَكْسًا** أَيِ الْحُكْمِ  
الْمَذْكُورِ يَعْنِي قَدْ لَا جُوزَ ذَلِكَ الرُّكُوعُ وَلَا يَصِيرُ مَذْرُوكًا لِتِلْكَ الرُّكْعَةِ  
سِوَا تَمَكُّنٍ مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ لَا وَقَالَ زُفَرِيُّ جُوزَ كَذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ وَذَكَرَ  
فِي الْمَصْنُوعِ هَذَا إِذَا امْتَكَنَ الرُّكُوعُ وَإِذَا امْتَكَنَهُ لَا جُوزَ اتِّفَاقًا قَبْلَ  
بِقَوْلِهِ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ لِأَنَّهُ لَوْ أَقْتَدَى بِهِ حَالَ قِيَامِهِ مِنَ الرُّكُوعِ لَيُعَدُّ  
مَذْرُوكًا لِتِلْكَ الرُّكْعَةِ اتِّفَاقًا **لَا** أَنَّ لِلرُّكُوعِ حُكْمَ الْقِيَامِ وَهُوَ أَقْتَدَى  
بِهِ فِي حَالِ الرُّكُوعِ فَيَصِيرُ مَذْرُوكًا لِتِلْكَ الرُّكْعَةِ وَأَنْ يَأْخُرَ رُكُوعُهُ عَنْ  
رُكُوعِ الْإِمَامِ كَمَا لَوْ أَقْتَدَى بِهِ حَالَ قِيَامِ الْإِمَامِ وَلَمْ يَرْكَعْ مَعَهُ حَتَّى  
رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَكَعَ بَعْدَهُ يَكُونُ مَذْرُوكًا لِتِلْكَ الرُّكْعَةِ **وَلَنَا** أَنَّ أَدْرَاكَ  
الرُّكْعَةِ أَمَّا يَكُونُ بِالْمُؤَافَقَةِ فِي حَقِيقَةِ الْقِيَامِ أَوْ فِيهَا هُوَ فِي حِكْمِهِ  
وَهُوَ الرُّكُوعُ وَلَمْ يُوْجَدْ كُلُّهُمَا فَلَا يَصِيرُ مَذْرُوكًا لِتِلْكَ الرُّكْعَةِ بِخِلَافِ  
مَا ذَكَرْنَاهُ أَدْرَاكَ فِي الْقِيَامِ حَقِيقَةً **وَلَوْ سَبَقَ رُكْعَةً** يَعْنِي لَوْ أَدْرَكَ  
الْإِمَامُ وَقَدْ سَبَقَهُ بِرُكْعَةٍ فَأَقْتَدَى بِهِ **وَنَامَ فِي بَيْنَيْنِ** ثُمَّ اسْتَيْقَظَ

فَأَدْرَكَ

فَأَدْرَكَ الرُّكْعَةَ الرَّابِعَةَ **يُصَلِّي فِيمَا أَدْرَكَ** مِنَ الزَّمَانِ **مَا نَامَ فِيهِ**  
يَعْنِي حُبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضَى وَلَا مَا فَاتَ مَعَ الْإِمَامِ لِأَنَّ الْآخِيقَ كَأَنَّهُ خَلْفُ  
الْإِمَامِ فَيَبْدَأُ مَا هُوَ لِآخِيقِهِ فَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ قِرَاءَةٍ وَيَقْعُدُ مُتَابِعَةً لَهَا  
ثُمَّ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ قِرَاءَةٍ أَيْضًا وَيَقْعُدُ لَهَا ثَانِيَةً ثُمَّ يَتَابِعُ الْإِمَامَ  
فِيمَا أَدْرَكَ وَيَقْعُدُ مُتَابِعَةً لِمَا مِمَّ **ثُمَّ يَقْضَى مَا فَاتَهُ** يَعْنِي مَا سَبَقَهُ  
الْإِمَامُ وَيَقْعُدُ لِأَنَّهُ أَخْرَصَ لَانِ اتِّفَاقًا لِأَنَّ التَّرْتِيبَ مُرَاعَى فِيهِ **وَلَوْ**  
**تَابَعَ فِيمَا بَقِيَ** يَعْنِي لَوْ تَقَصَّرَ هَذَا التَّرْتِيبُ فَتَابَعَ الْإِمَامُ فِيمَا أَدْرَكَ  
**ثُمَّ مَا نَامَ فِيهِ** وَقَعْدَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ رُكْعَةٍ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَلَى مَا بَيَّنَّا  
**أَخْرَجَاهُ** وَقَالَ زُفَرِيُّ لَا جُوزَ وَهَهُمَا صُورَتَا أُخْرَى زُفَرِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ خَا  
فِيهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَبْتَدِيَ بِمَا فَاتَ ثُمَّ مَا أَدْرَكَ ثُمَّ مَا سَبَقَ الثَّانِي أَنْ  
يَبْتَدِيَ بِمَا فَاتَ ثُمَّ مَا سَبَقَ ثُمَّ مَا أَدْرَكَ الثَّالِثُ أَنْ يَبْتَدِيَ بِمَا سَبَقَ  
ثُمَّ مَا أَدْرَكَ ثُمَّ بِمَا فَاتَ الرَّابِعُ أَنْ يَبْتَدِيَ بِمَا سَبَقَ ثُمَّ بِمَا فَاتَ ثُمَّ بِمَا  
أَدْرَكَ لَهُ أَنْ تَرْتِيبُ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَاجِبٌ كَالْتَّرْتِيبِ فِي الرُّكْعَةِ  
بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَا تَرْتِيبَ فِي الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ **وَلَنَا** أَنَّ الْمَأْمُومَ  
بِهِ أَحْكَامُ الصَّلَاةِ بَارَكَا نَهَادُونَ تَرْتِيبَهَا الْأَيْدِي أَنْ الْمَسْبُوقُ يُوَدِّعُ  
مَا أَدْرَكَهُ وَيُوجِرُ مَا فَاتَهُ بِالْإِتِّفَاقِ وَفِيهِ تَرْكُ التَّرْتِيبِ لِأَنَّ الَّذِي  
فَاتَهُ هُوَ الْأَوَّلُ فَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الْآخِيقِ  
**فَصَلِّ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ حَبِيرَهَا** أَيِ الصَّلَاةِ مَعَ الْكِرَاهَةِ  
**عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ** أَيِ سَطْحِهَا لِأَنَّ فِيهَا تَرْكُ التَّعْظِيمِ وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ

مِمَّ هُوَ سَابِقُ الْإِمَامِ

لَفَنَّا



عليه السلام نهي عن الصلاة فوق ظهر بيت الله تعالى من غير سترة  
**بين يديه** وقال الشافعي لا يجوز لأن من صلى في عرصة الكعبة  
لا بد له من شيء يتوجه إليه من البناء أو السترة والواقف على السطح  
كما واقف على العرصة ومن صلى في خارج الكعبة فتوجهه إليها كما  
**ولنا** أن هو الكعبة إلى السماء قبله لا يري أنه لو صلى على جبل لها  
حاز **ولم يخصصوا النقل في باطنها** يعني الصلاة مطلقا في الكعبة جارية  
عندنا وقال مالك لا يجوز الفرض فيها لأن المصلي فيها مستقبل  
لجهة منها فلا يكون مستقبلا مطلقا وأما النقل فمبني على السعة  
وقد روي أنه عليه السلام صلى فيها نفلا **ولنا** ما روي أنه عليه  
السلام صلى فيها الفرض يوم الفتح والاستبصارا لما يفسد إذا كان  
من كل وجه **وجوز الجماعة فيها أي في الكعبة تجعل المأموم وجهه**  
**إلى وجه الإمام** لكنه مكروه لوجود التشبه بعبادة الصور بل ينبغي  
أن يجعل بينه وبين الإمام سترة احترازا عنه **وظهره إلى ظهره لا وجهه**  
يعني إذا جعل المأموم ظهره إلى وجه الإمام لا يجوز لكونه متقدما على  
إمامه ويستدبرون حولها **وجوز صلاة الأقرب من الكعبة إذا لم**  
**يكن في جانبه** لأن الأقرب في جانب الإمام يكون متقدما عليه  
**فصل** فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها **القرأة فيها من ضعف**  
**مفسد** عندنا حنيفة لأنها تلقن منه فصار كمن تلقن في صلاته  
من جل وقال لا يفسد لأن النظر إلى النقوش في الصلاة غير مفسد

فلا يجوز صلاته

فالنظر

فالنظر إلى المصحف أولى لأنه عبادة إلا أنه يكره لأن فيه تشبها بصنيع  
أهل الكتاب فبدل القراءة لأن الفهم منه بلا تحريك لسان غير مفسد  
اتفاقا **ونفسد ما بها الكلمة الواحدة** وإن كانت في حال التوهم أراد  
بالكلمة ما يتكلم به سواء كان كلاما مخويا أو لم يكن **ولو سهوا أي ولو**  
كان سهيا في تكلمه وقال الشافعي ما يتكلم به الناسي في صلواته  
والمخطئ لا يبطئها لكنه يسجد للشهوكة في الخلاصة في مذهبه  
فتدبوا لو احدث مشيرا بها إلى قلتها لأنها إذا كثرت تفسد اتفاقا  
وكثرتها تعرف بالعرف وقيد بقوله سهوا لأنه لو كان عامدا تفسد  
صلاته اتفاقا **له** قوله عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان  
لكن الكلام إذا كثر يصير مفسدا كما لعمل الكثير **ولنا** قوله عليه  
السلام أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما رواه  
نحوه على رفع الأمر وقيل من الكلام بالعمل غير صحيح لأن في الحجة  
حركات طبيعية ليست من الصلاة ولا يمكن الاحتراز عنها فعقبت  
ما لم تكثروا الكلام ليس كذلك لأنه ليس من طبعه أن يتكلم  
**ونفسد الصلاة بالسلاخ** عدا الما فيه من حرف الخطاب فإذا  
حصل بقصد اعتبر من كلام الناس قيد بقوله عدا لأنه لو كان  
سهوا لا يفسد صلاته لأنه ذكر موضوع في الصلاة غالب الوقوع  
فجعل عفوها **ومحيزها أي أبو يوسف الصلاة مع نافية أي مع**  
ذكر كلمة أف **ونحوه** كاح وأخ وأه إذا سح وان صحح الحروف ولم



يُسَبِّحُ نَفْسَهُ لَا تَفْسُدُ اتِّفَاقًا مِنَ الْحَقَائِقِ وَكَذَا فِي كُلِّ صَوْتٍ مَسْمُوعٍ  
 مُتَّبَعًا وَقَالَ لَا يَجُوزُ فَإِنَّهُ قَاطِعٌ لِلصَّلَاةِ **لَهُ** مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 قَالَ فِي سُجُودِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ إِنْ لَمْ تَعْدِ نِيَّانَ لَا تَعْدِبُهُمْ وَأَنَا فِيهِمْ  
 وَلَوْ كَانَ قَاطِعًا لَمَا قَالَهُ وَالنَّفْعُ وَخَوَهُ لَيْسَ بِكَلَامٍ لَوْ جُودِهِ مِنَ الْخَرَبِ  
 وَالْبَهَائِمِ **وَلَهُمَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَبَاجٍ وَقَدْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ أَمَّا عَلِمَتْ  
 أَنَّ مَنْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ فَقَدْ تَكَلَّمَ وَالنَّفْعُ وَخَوَهُ كَلَامٌ لِأَنَّهُ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى  
 مَعْنَى وَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ حِينَ الْكَلَامِ مُبَاحًا وَكَذَا الْإِنْجِيزُ  
 الْحَاصِلُ فِي الْحُرُوفِ إِذَا كَانَ يَغْيِرُ عَذْرَافَهُ عِنْدَهَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ  
 بَعْدَ رِبَانٍ تَشَاءُ مِنْ طَبَعِهِ أَوْ كَانَ لِيَتَكَّرَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَهُوَ عَفْوٌ اتِّفَاقًا  
 كَالْعَطَاسِ وَالْجَشَاءِ الْحَاصِلُ فِيهِمَا الْحُرُوفُ **وَبِجَوَابِ** مَخْبَرِ الْمَصْدَرِ مُضًا  
 إِلَى مَفْعُولِهِ أَيْ وَجَبَّزَهَا أَبُو يُوسُفَ بِجَوَابِ الْمُصَلِّي مِنْ أَخْبَرَهُ بِتَجْمِيدِ  
 وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِجَوَابِ أَيْ بِقَوْلِهِ أَحَدُ اللَّهِ إِذَا أَخْبَرَهُ بِمَا يَسُدُّهُ **وَرَجَعَ**  
 أَيْ بِقَوْلِهِ أَنَا اللَّهُ وَأَنَا إِلَهُهُ رَاجِعُونَ إِذَا أَخْبَرَهُ بِمَا يَسُوهُ **وَلَسَبَّحَ**  
**وَلَطِيلٌ** إِذَا أَخْبَرَهُ بِمَا يَجِبُهِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ صَلَاتُهُ قَبْلَ قَوْلِهِ تَجَوَّأُ  
 مُخْبِرًا لَهُ لَوْلَمْ يَرُدِّ يَا تَجْمِيدُ وَخَوَهُ جَوَابُهُ بَلْ إِنْ أَرَادَ أَغْلَامُهُ بِأَنَّهُ فِي  
 الصَّلَاةِ جُوزَ صَلَاتِهِ اتِّفَاقًا وَقَبْلَ تَجْمِيدِ وَخَوَانِهِ لِأَنَّ الْجَوَابَ بِاللَّيْسِ  
 بِنَاءٍ مُفْسِدٍ اتِّفَاقًا **لَهُ** أَنَّهُ تَشَاءُ بِأَصْلِهِ فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ بِإِرَادَةِ الْجَوَابِ  
 كَمَا لَا يَصِيرُ كَلَامُ النَّاسِ بِالْقَصْدِ تَشَاءُ **وَلَهُمَا** أَنَّ التَّشَاءُ بِالْقَصْدِ يَكُونُ  
 كَلَامًا كَمَا يَخْرُجُ الْقُرْآنُ بِقَصْدِ خُطَابٍ مِنْ خُضْرَةٍ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ

كَانَ

الصلوة

الخطاب

وذلك

وَكَذَلِكَ إِذَا انَّ أَوْ بَكِي صَوْتٌ لَا يَقْطَعُهَا عِنْدَهُ لِأَنَّهُ أَمَارَةٌ الْخُشُوعِ  
 الَّذِي هُوَ كَالرَّوْحِ لِلصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجَعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ قَطَعَهَا  
 اتِّفَاقًا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ كَانَ يُكْنَى الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الْإِيْنِ  
 يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ لَا يُكْنَى لَا يَقْطَعُ **وَلَا عَادَةُ سُجُودِهِ أَيْ**  
**وَجَبَّزَهَا أَبُو يُوسُفَ لَا عَادَةُ سُجُودِهِ عَلَى الظَّاهِرِ بَعْدَ الْخُشُوعِ أَيْ**  
**بَعْدَ سُجُودِهِ عَلَى الْمَكَانِ الْخُشُوعِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ لَهُ** أَنْ يَسَادَ السَّجْدَةَ لَا  
 يُؤْثِرُ فِي فُسَادِ الصَّلَاةِ إِذَا أُعِيدَتْ كَمَا لَوْ تَرَكَ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ  
 رُكْعَتِهِ الْأُولَى وَأَعَادَهَا فِي آخِرِ الصَّلَاةِ لَا تَفْسُدُ بِهِ صَلَاتُهُ مَعَ أَنَّ  
 السَّجْدَةَ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ مَوْفِعِهَا **وَلَهُمَا** أَنَّ السَّجْدَةَ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ  
 فَيَفْسُدُ الْكُلُّ بِفُسَادِهَا وَأَمَّا عَدَمُ فُسَادِهَا بِتَأْخِيرِ السَّجْدَةِ فَلَا  
 السُّجُودَ رُكْنٌ مُتَكَرِّرٌ يُمكنُ تَأْخِيرُهُ إِذَا التَّرْتِيبُ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ  
 لَيْسَ بِفَرْضٍ عِنْدَنَا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ هَيْئَتُهَا كَقَدْرِ السُّجُودِ عَلَى  
 الرُّكُوعِ الْآخِرِ أَنَّ الْفَائِتَ مِنَ الْمُسْبُوقِ أَوَّلِ الصَّلَاةِ وَهُوَ يُوْخَرُ  
 ثُمَّ إِذَا رَكَعَ وَلَوْ كَانَ التَّرْتِيبُ فَرْضًا لَمْ يَجَازْ وَفِيمَا خَرَفَ فِيهِ  
 فُسَادُ السَّجْدَةِ فَلَا يَرْتَفِعُ فُسَادُهَا بِأَعَادَتِهَا **وَنَفْسُ الصَّلَاةِ**  
**عَلَى مُصَلِّي مُضْرَبٌ** أَيْ مُحِيطٌ بِمَا بَيْنَ جَانِبَيْهِ مُحِيطٌ بِخَطِّ الْبَطَانَةِ قَبْلَ  
 بِالْمُضْرَبِ لِأَنَّ جَوَانِبَهُ لَوْ كَانَتْ مُحِيطَةً وَلَمْ يَكُنْ وَسْطُهُ مُحِيطًا لَا  
 تَفْسُدُ لَكُونُهُ فِي حُكْمِ ثَوْبَيْنِ وَفِي الْحَالِصَةِ لَوْ صَلَّى عَلَى خَشَبٍ وَفِي  
 جَانِبِهِ الْآخِرَ جَاسَةً أَنْ كَانَ غُلْظُ الْخَشَبِ حَيْثُ يَقْبَلُ الْقَطْعُ يَجُوزُ

ة  
ن

لفساد

عما



وَالْأَفْلَا وَلَوْ أَعَادَ سَنَ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَيْ سَنَ غَيْرِهِ إِلَى فِيهِ جَارَتْ  
**صَلَاتُهُ** لِأَنَّهُ عَظُمَ النَّاسُ طَاهِرًا مَرِيضًا ظَاهِرًا مَدْهَبًا **فِي الْأَصَحِّ** قَبْدُهُ لِأَنَّهُ  
جَاءَ فِي رِوَايَةٍ شَاذَةً أَنَّ السَّنَ الْمَفْصُلَ مِنَ الْحَيِّ نَجَسٌ فَإِذَا زَادَ عَلَى قَدْرِ  
الذَّرْهِمِ فَأَعَادَهَا إِنْ كَانَ سَنَ نَفْسِهِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ خِلَافًا  
لِأَبِي يُوسُفَ وَإِنْ كَانَ سَنَ غَيْرِهِ تَفْسُدُ اتِّفَاقًا وَالْفَرْقُ لِأَبِي يُوسُفَ  
أَنَّ سَنَ نَفْسِهِ إِذَا اسْتَحْكَمَتْ فِي مَكَانٍ صَارَتْ كَأَنَّهَا لَمْ تَرْكُ مِنْهُ  
**مُطْلَقًا** أَيْ سِوَاكَ كَأَنَّ قَدْرَ الذَّرْهِمِ أَوْ لَا أَقُولُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ  
أَوْ ضَعَّ سَنَ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَا تَسْتَقِيمُ فِيهِ لِعِلَّةٍ غَيْرِ عَنِ الْوَضْعِ  
بِالْعَادَةِ بِإِعْتِبَارِ التَّغْلِيْبِ **وَلَوْ أَكَلَ فِيهَا أَوْ شَرِبَ مُطْلَقًا** أَيْ  
عَمَّا كَانَ أَوْ سَمَوْا **أَوْ رَدَّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ** أَطْلَقَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَدَاكِ  
فَعَمَلُهُ وَسَمَوَهُ سِوَا **أَوْ بِيَدِهِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ** أَمَّا الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ  
فَلِأَنَّهُ عَلَّ كَثِيرٌ وَهَيْئَةُ الصَّلَاةِ لِكُونِهَا مُخَالَفَةً لِلْعَادَةِ مُذَكَّرَةٌ فَلَمْ يُعْزَرْ  
فِيهِمَا وَأَمَّا رَدُّ السَّلَامِ بِلِسَانِهِ فَلِأَنَّهُ كَلَامٌ حَقِيقَةٌ أَوْ بِيَدِهِ فَلِأَنَّهُ  
كَلَامٌ مُعْنَى وَلَوْ كَانَ مِنْ أَسْنَانِهِ شَيْءٌ فَابْتَلَعَهُ لَا يَفْسُدُ وَإِنْ كَانَ مَقْدَرًا  
جَمِصَةً لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ وَلَوْ أَخَذَ سَمْسِمَةً مِنْ خَارِجٍ يَفْسُدُ لِأَنَّهُ  
عَمَلٌ كَثِيرٌ كَذَلِكَ فِي الْحَاثِيَةِ **وَابْطَلَهَا** أَيْ مَحَدًا صَلِيَّةَ الصَّلَاةِ الْوَقْتِيَّةِ  
**لِتَذْكِرِ الْفَائِتَةِ فِيهَا** بِمَا أَصْبَحَ الْوَقْتُ **وَطُلُوعِ الشَّمْسِ بَعْدَ رَكْعَةٍ مِنْ**  
**الْفَجْرِ وَمِمَّا فَرَضْتَهَا** يَعْنِي ابْطَلَهَا صَاحِبَاهُ فَرَضِيَّةَ الصَّلَاةِ وَبَقِيَّتُ  
نَفْلًا فَيَمَكْتُ كَمَا هُوَ فَإِذَا أَطْلَعَتِ الشَّمْسُ تَمَّتْ نَفْلًا كَذَا فِي الْمَصْفَى

قَبْدَ يَقُولُهُ بَعْدَ رَكْعَةٍ لِأَنَّ الشَّمْسَ لَوْ طَلَعَتْ قَبْلَ السَّلَامِ تَبْطُلُ  
صَلَاتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهَا مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ لَهُ أَنَّ تَحْرِيمَهُ  
الْوَقْتَ أَمَّا الْعَقْدُ لِلْفَرْضِ فَإِذَا فَسَدَتْ الْفَرَضُ لَمْ يَتَّقِ الْفَرَضُ  
فَيَبْطُلُ أَصْلُ الصَّلَاةِ **وَلَهُمَا** أَنَّ الْعَارِضَ ابْطَلَتْ صِفَةُ الْفَرَضِيَّةِ وَلَا  
يَلْزَمُ مِنْ بَطْلَانِ الْوَصْفِ بَطْلَانُ الْأَصْلِ لِأَنَّ الْوَصْفَ تَابِعٌ لَهُ كَمَا  
شَرَعَ فِي صَوْمِ الْكُفَّارَةِ ثُمَّ أَيْسَرُ فِيهِ يَكُونُ صَوْمُهُ نَفْلًا وَقَابِلٌ خِلَافًا  
يُظْهَرُ فِيمَنْ فَصَقَهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مَنَقُصَ طَهَارَتِهِ عِنْدَ مَا خِلَافًا لَهُ  
وَكَذَا إِذَا اقْتَدَى بِهِ النَّاسُ فِيهَا يَتَّبِعُ عِنْدَهَا خِلَافًا لَهُ قَالَ الْأَمَامُ  
ظَهَرَ لِدِينِ سَمِعْتُ وَالِدِي يَقُولُ لَيْسَ هَذَا مَدْهَبًا لِمُحَمَّدٍ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ  
بَلْ فِيمَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ مِنْ اخْرَاجِ نَفْسِهِ عَنِ الْعَهْدِ بِالْمَضِيِّ فِي تِلْكَ  
الصَّلَاةِ حَتَّى قَالَ مُحَمَّدٌ فِيمَنْ صَلَّى رَكْعَةً مِنْ الظُّهْرِ ثُمَّ أَقْبَمَتْ أَنَّهُ يُضِيفُ  
إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى ثُمَّ يَقْطَعُ ثُمَّ يَشْرَعُ مَعَ الْأَمَامِ إِحْرَارًا لِلنَّفْلِ  
فَإِنَّهُ يُمْكِنُ عَنِ النِّقْصِ عَنِ الْعَهْدِ بِالْمَضِيِّ فِيهَا بِخِلَافِ الصُّورَتَيْنِ  
الْمَذْكُورَتَيْنِ مِنَ الْحَقَائِقِ **إِلَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ** مُصَلِّي الْوَقْتِيَّةِ عَنِ الْأَدَاءِ فِي  
الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ **وَيُسَرُّ فَرْضُهُ بَعْدَ الطَّلُوعِ فَيُخَيَّرُ** هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ  
مُسْتَسْنَاةٌ مِنْ قَوْلِهِ وَهِيَ فَرَضِيَّتُهَا يَعْنِي كَانَ أَبُو يُوسُفَ مَعَ الْإِلَى  
حَنِيفَةً فِي الْغُلَابِ الصَّلَاةِ نَفْلًا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لِكَرْخَالَفَتِهِ فِي  
الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ بَانَ قَالَ إِذَا اخْتَارَ الْمُصَلِّي أَنْ يَتِمَّ فَرْضَهُ بَانَ  
يَتَوَقَّفُ عَلَى هَيْئَةٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ فَيُصَلِّي تَمَامَهَا يَتِمُّ فَرْضُهُ وَلَا يَنْقَلِبُ



نَفْلًا لَان مَاصِلُوهُ قَبْلَ الطَّلُوعِ وَبَعْدَهُ خَالٍ عَنِ الْفَسَادِ فَيُخْرِجُ بِهِ  
 عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ وَلَا يُبْخِشُ حَنِيفَةً اِنَّه كَانَ مَأْمُورًا بِادَاءِ صَلَاةٍ لَا  
 يَحْتَلِمُهَا وَقْتُ مَكْرُوهٍ وَهِيَ مَا قَدْ تَحَلَّلَ فَلَا يُخْرِجُ بِهِ عَنْ الْعَهْدَةِ وَبُكْرَةٍ  
 فِيهَا الْعَبَثُ وَهُوَ مَا لَيْسَ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ لِقَاعِلِهِ وَتَقْلِيلُ الْحَقِّ  
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْعَبَثِ مَنَافٍ لِلْمَشُوعِ إِلَّا لِلتَّجَوُّدِ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ إِذَا الْم  
 يُكِنُّ الْمُصَلِّي أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْحَصِيِّ فَسَوَاءٌ مَرَّةً لَا يَكْرَهُهُ وَالْفَرْقَةُ وَهِيَ  
 غَمَزُ الْأَصَابِعِ أَوْ مَدُّهَا حَتَّى تَصُوتَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَفْرُقْ أَصَابِعَكَ  
 وَأَنْتَ تَصَلِّي وَالنَّخْصُ وَهُوَ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَالسَّدْلُ وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ تَوْبَةً عَلَى رَأْسِهِ أَوْ كَتِفِهِ  
 وَيُرْسِلَ أَطْرَافَهُ لِأَنَّهُ فَعَلَ أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْعَقْصُ وَهُوَ جَمْعُ الشَّعْرِ عَلَى  
 الرُّاسِ وَشَدُّهُ بَشْتِي حَتَّى لَا يَحُلَّ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَالْكَفُّ  
 أَيُّ رَفْعِ تَوْبَةٍ مِنْ يَدَيْهِ إِذَا ارَادَ السُّجُودَ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ  
 جَبَرَتْ فِي الْغَنِيَّةِ بِرُسُلِ كَيْتِهِ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ إِسْمَاكُهُمَا كَفُّ الثَّوْبِ  
 وَأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَقِيلَ يُمَسِّكُهُمَا وَيَكْشِفُ كَفَّهُ وَهَذَا الْخُطُّ وَالْأَقْعَاءُ  
 وَهُوَ عِنْدَ الْكَرْخِيِّ أَنْ يَنْصَبَ قَدَمَيْهِ وَيَقْعُدَ عَلَى عَقْبَيْهِ وَعِنْدَ الطَّحَاوِ  
 أَنْ يَقْعُدَ عَلَى الْيَتْنَةِ وَيَنْصَبَ رُكْبَتَيْهِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَهَذَا  
 أَصَحُّ لِأَنَّهُ اسْتَبَدَّ بِأَقْعَاءِ الْكَلْبِ وَالْإِنْفَاقَاتُ الْمُرَادُ بِهِ هَهُنَا أَنْ يَلْوِي  
 غَنَفَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا لَا لِحَاجَةٍ بَحِثُ لَا حَوْلَ صَدْرُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ إِنَّمَا  
 كَرِهَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ عَلِمَ الْمُصَلِّي مِنْ يَسَارِجِي لَمَا التَفَتَ قَبْدًا

للصلى

بالقيد

بِالْقَيْدِ لَأَنَّهُ لَوْ التَفَتَ لِحَاجَةٍ لَا يَكْرَهُ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 كَانَ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَوْ حَوْلَ صَدْرِهِ عَنْهَا تَبَطَّلَ  
 صَلَاتُهُ كَذَا فِي الْعَايَةِ وَالْتَرْتِجُ لِأَنَّهُ فِيهِ تَرْكُ سُنَّةِ التَّعَوُّدِ لِلتَّشَهُدِ  
 لَغَيْرِ عَذْرِ قَيْدِهِ لِأَنَّهُ لَوْ تَرْتِجَ لَعَذَرَ لَا يَكْرَهُ وَفِي الْغَنِيَّةِ الْجَمْعُ بَيْنَ الشُّوَرِ  
 فِي رَكْعَةٍ يَكْرَهُ عِنْدَ بَعْضٍ لَوْ قَرَأَ الشُّورَةَ فِي رَكْعَةٍ ثُمَّ كَرَّرَهَا فِي السَّائِغَةِ  
 يَكْرَهُ إِلَّا فِي النِّوَافِلِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ بِسُورَةٍ أَوْ سُورَتَيْنِ  
 وَكَذَا مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَيْ حَنِيفَةٍ عَدُّ تَسْبِيحٍ وَابْيَاحٍ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ  
 يَمْدُ الْهَمزة جَمْعُ آيَةٍ بِالْيَدِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْعَدِّ وَقَالَ لَا يَكْرَهُ قَيْدُ  
 بِالتَّسْبِيحِ وَالْآيَاتِ لِأَنَّهُ لَوْ عَدَّ النَّاسُ أَوْ مَوَاسِيَهُ يَكْرَهُ اتِّفَاقًا وَقَيْدُ  
 بِالْيَدِ لِأَنَّ الْعَدَّ بِالْقَلْبِ لَا يَكْرَهُ اتِّفَاقًا وَالْعَدَّ بِاللِّسَانِ مُفْسِدٌ اتِّفَاقًا  
 قَدْ خَلَفَ فِي الْفَرَائِضِ وَأَمَّا فِي النِّوَافِلِ فَعَبْرٌ مَكْرُوهٌ اتِّفَاقًا وَقِيلَ  
 الْخِلَافُ فِي النِّوَافِلِ وَأَمَّا فِي الْفَرَائِضِ فَعَبْرٌ جَائِزٌ اتِّفَاقًا وَالْأَظْهَرُ أَنَّ  
 الْخِلَافَ فِي الْكُلِّ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَهَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَيْتُ  
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْدُ الْآيَةَ فِي الصَّلَاةِ رِعَايَةً سُنَّةَ  
 الْقِدْرَةِ وَالتَّسْبِيحَاتِ وَلَهُ أَنَّ الْعَدَّ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَقَالَ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ فِي الصَّلَاةِ لِسْغَلًا وَمَا رَوَاهُ فَضَعِيفٌ وَلَيْسَ  
 شَبَّتٌ فَحَمُولٌ عَلَى الْإِتْدَاءِ حِينَ كَانَ الْعَمَلُ مُبَاحًا وَمُرَاعَاةَ السُّنَّةِ  
 مُمَكِّنَةً بَغْمِ الْأَصَابِعِ وَالْحِفْظَ بِالْقَلْبِ وَأَمَّا عَدُّ التَّسْبِيحِ وَالْآيِ  
 فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ فَيَكْرَهُهُ بَعْضُ لِمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمْ

ولان فيه



فَعَلَّ ذَلِكَ اتَّبِعُوا اللَّهَ نَمَالًا يَعْلَمُ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَهُ عُدْ نَوْبَكَ  
لِتَسْتَغْفِرَ مِنْهَا وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ لَأَنَّهُ اسْتَكْرَأَ لِلْقُأُوبِ وَأَجْلَبَ  
لِلنَّشَاطِ **فصل في الحديث في الصلاة بخير البناء كالاستخلاف**  
**لسبق حديث** يعني من سبقه الحديث في صلاته يتوضأ ويتنفل بها على  
مَا مَضَى عِنْدَنَا كَمَا لَوْ كَانَ أَمَامًا جَازِلَهُ أَنْ يَسْتَخْلَفَ غَيْرُهُ اتِّفَاقًا قَالُوا  
بَلْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْأَسْتَخْلَافُ صِيَانَةً لِّصَلَاةِ الْقَوْمِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ  
وَلَمْ يَسْتَخْلَفْ الْقَوْمُ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَقَامَ الْإِمَامِ وَخَرَجَ  
الْإِمَامُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ مِنَ الصَّفِّ فِي الْقَصْرِ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْقَوْمِ لِأَنَّهُ  
عَلَى أَمَانَتِهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ حَتَّى يُوَاقِفَ يَدِيهِ بِإِنْسَانٍ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ  
أَوْ فِي الصَّفِّ قَبْلَ الْوُضُوءِ جَازِلًا أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ قَائِمَةً وَهِيَ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ  
فَلَا يَسْطَرُّ لَهَا الطَّهَارَةُ فَإِذَا خَرَجَ بِلَا اسْتَخْلَافٍ بَقِيَ قِيَادُهُمْ  
بِلَا إِمَامٍ فَمُفْسَدُ صَلَوَتِهِمْ وَفِي مَعْرَاجِ الذَّرِّيَّةِ انْفِقُوا الرِّوَايَاتِ عَلَى أَنَّ  
الْخَلِيفَةَ لَا يَصِيرُ أَمَامًا مَا لَمْ يَنْبُذْ الْأَمَامَةَ وَصُورَةُ الْأَسْتَخْلَافِ أَنْ يَتَخَيَّرَ  
الْإِمَامُ وَأَضْعَايَهُ عَلَى فَمِهِ مُوَهِّمًا أَنَّهُ رَعَفَ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ وَيَأْخُذُ تَوْبَتَهُ الْخُرُوجَ إِلَى مَقَامِهِ وَلَوْ أَخَذَتْ فِي رُكُوعِهِ أَوْ جُوعٍ  
يَتَوَضَّأُ مَحْدُودًا وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَوْ تَرَكَ رُكُوعًا يُسَبِّحُ إِلَيْهِ بَوَضْعَ يَدَيْهِ  
عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَفِي السُّجُودِ عَلَى الْجَبْهَةِ وَفِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْفَخْرِ وَفِي الْخَائِنَةِ إِذَا  
كَانَ الْخَلِيفَةُ مَسْبُوقًا وَلَمْ يَعْرِفْ كَمْ صَلَّى الْإِمَامُ وَكَمْ بَقِيَ عَلَيْهِ يُصَلِّي  
أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَيَقْعُدُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا جُوزَ لَهُ الْبَتَّالُ

بِسُقْر

يَسْتَقْبِلُ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يُنَادِي بِالصَّلَاةِ وَلَا وَجُودَ لِلشَّيْءِ مَعَ مَنَافِيهِ كَمَا لَا  
يَجُوزُ إِذَا أَخَذْتَ عَمْدًا **وَلَنَا** أَنَّ الْقِيَاسَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ لَكِنْ تَرَكْنَاهُ  
بِالْأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ أَوْ أَمَرَى فِي صَلَاتِهِ  
فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ وَقِيَاسُهُ بِالْحَدِيثِ  
الْعَمْدُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ سَبْقَ الْحَدِيثِ سَمَارَى وَلَعَمْرُكَ لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا أَنَّ الْأَكْلَ  
نَاسِيًا لَا يَفْسِدُ الصَّوْمَ وَلَا كَذَلِكَ الْعَامِدُ فِيهِ وَفِي الْخَلَاصَةِ الْمَرَّةُ كَأَنَّ  
إِذَا امْتَكَنَهَا أَنْ تَمْسَحَ عَلَى خَارِجِهَا وَتَصِلَ الْبَلَّةُ إِلَى شَعْرِهَا أَمَا إِذَا احْتَاكَ  
إِلَى كَشْفِ الرَّائِشِ فَلَا جُوزَ لَهَا الْبِنَاءُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبَعِدُ بَعُورَةَ فِي رِوَايَةٍ  
أَيْ خَفِيفَةٍ وَفِي التَّجْرِيدِ يَسْتَبْجِي مِنْ حَتِّ شَبَابِهِ وَالْإِسْتِنَافُ وَفِي  
الْخَائِنَةِ لَوْ أَصَابَ جِرَاحَتُهُ ثَوْبٌ فَغَسَّهَا مِنْ غَيْرِ قُصْدِهِ فَسَاكَ  
مِنْهَا دَمٌ لَا يَتَنَبَّيُ اتِّفَاقًا لِأَنَّ الْأَحْمَرَ أَرَعَهُ مُمَكِّنٌ وَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ رُصَادَ  
كَانَتْ لَعْمَدَةً وَفِي الْمُحِيطِ لَوْ وَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ الْكُمُزِيُّ مِنَ الشَّجَرِ فِي صَلَاةٍ  
فَتَجَعَّ يَدِي عِنْدَ أَيْ تَوْسُفٍ لِأَنَّهُ لَا صُنْعَ فِيهِ فَصَارَ كَالسَّمَاءِ وَفِي عَمْدٍ  
لَا يَتَنَبَّيُ لِأَنَّ أَبْنَاتَ الشَّجَرِ كَأَن يَصْنَعَ الْعِبَادَ فَلَا يَكُونُ كَالسَّمَاءِ إِذَا  
بَنِيَ فَإِنْ كَانَ أَمَامًا أَوْ مُنْفَرِدًا فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَضَامِيهِ لِكُونِ  
صَلَاتِهِ مَوَادَّةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ مُقْتَدِرًا فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ أَمَامَهُ  
لَمْ يَقْدِرْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَكَانِهِ لِأَنَّ الْإِنْفِرَادَ فِي مَوْضِعٍ الْإِقْدَارُ  
مُفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ **وَلَوْ اسْتَنَافَ كَانَ أَفْضَلَ** لِكُونِهِ خَالِيًا عَنْ شُبُهَةِ  
الْخِلَافِ وَتَعَيَّنَ الْاسْتِنَافُ **لِحُجُورِ** أَوْ **إِحْلَامِ** أَوْ **إِغْمَا** أَوْ **مَقْمَرَةٍ**

جُل

مَا



يعني اذا عرض هذه الاشياء في الصلاة يستأنف ولا يبنى لان النقص  
 في البناء ورد لحدث خارج من البدن موجب للحدث الاصغر فيراعى  
 جميع ما ورد فيه لكونه مخالفا للقياس ويتعين الاستئناف  
 ايضا اذا مكث في موضع الصلوة مع سبق الحدث بدلالة قوله عليه  
 السلام فلينصرف وفي المنتقا هذا اذا نوي مكثه الصلوة وان لم  
 ينو لا يفسد صلاته لانه لم يصبر مؤذيا حرامها فله البناء وكذا  
 اذا اتى ما بنا في الصلوة بدلالة قوله عليه السلام ما لم يتكلم حتى اذا  
 اتى الخوض وجد موضعا قد رقبته على الوضوء فجاز منه الى طرف  
 اخر يستأنف لانه مبني من غير حاجة والتسبيح والتهلل لا يمنع  
 البناء وقيل يتوضا مرة مرة وان زاد لا يبنى والاصح يتوضا ثلثة ويأتي  
 بسنن الوضوء **ولو حافه** اي المصلي سبق الحدث **فانصرف** ثم سبقه  
 الحدث فتوضا **فهو واجب** اي الاستئناف متعين عند اي حنيقة  
 لانه ترك التوجه الى القبلة بلا ضرورة لان الحدث لم يكن موجودا  
 حينئذ فيفسد صلاته لفوات شرطها وهو الاستقبال **ومخالفة**  
 اي قال ابو يوسف يعني كما لو سبقه قبل الانصراف لعجزه عن المضي  
 في صلواته **وحبر البناء انصاح بول ما يع** يعني اذا اصاب ثوب  
 المصلي بول اكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسل يمينه عند اي يوشم  
 رحمه الله وقال يستأنف وفي المحيط هذا اذا كان له ثوب واحد  
 وان كان له ثوبان يخرج منهما الخس من ساعتها ويصلي في

الاخر اتفاقا **قاله** القياس على سبق الحدث والجامع كونهما ما تعين  
 من المضي في الصلاة **ولهما** ان التصريح على قياس في الحديث الشافعي  
 وهذا ليس بحدث فلا يقاس عليه **ولو استخلف مسبوق** يعني اذا  
 سبق الامام حدث فاستخلف مسبوقا ففقده **عند انمام صلوة**  
**الامام نفسه صلاته** اي ابو يوسف صلوة المسبوق مع  
**القوم واقتصر عليه** يعني فالامام نفسه صلواته دون صلاة القوم  
 قيد بقوله عند انمام لانه لو فقده قبل التشهد يفسد صلاة الكل  
 اتفاقا **قاله** ان صلوة الخليفة فسدت فيفسد صلوة القوم لانها منه  
 على صلاته **ولهما** ان صلاة الخليفة فسدت لوجود المفسد في خلا  
 واستلزامه بنا العاسد على العاسد ولا كذلك صلاة القوم لانها  
 قد تمت ويتبع للمسبوق ان لا يتقدم للخلاف لانه عاجز عن  
 السلام فاذا تقدم جاز وقدم مدركا وقت السلام ليسلم بالقوم  
 ويقوم هو الى قضاء ما سبق به الامام **وبجوز استخلاف من بعد الاول**  
**في الاولين** يعني اذا سبق الامام حدث بعد ما قرأ في الركعتين الاوليين  
 فاستخلف اميا جاز عند اي يوسف وقال لا فسدت صلاة الكل  
 قيد بقوله بعد التلوة في الاولين لانه لو استخلف بعد ما صلى ركعة  
 لا يجوز الاستخلاف اتفاقا **قاله** ان فرض القراءة قد ادى في الاولين  
 فلا حاجة اليها في الآخرين قصار الا يتي وغيره فهما سوا **ولهما** ان  
 الاستخلاف انما جاز لا صلاح الصلاة وهو انما يتصور بمن له صلاة



الإمامة والأي ليس باهل لها فيفسد كما لو استخلف صبيًا أو امرأة  
 وأما ما قيل في قراءة الإمام في الأولين قراءة في الآخرين فيحق من  
 يتصور منه القراءة والأي ليس كذلك **وصلاة أي يجوز أبو**  
**يوسف** صلاة أي **لو تعلم** ما جوزه الصلاة بلا عمل كثير بعد ما صلي  
 الأولين بقراءة **فصل في الآخرين** وقال لا يجوز له أن الأي كان  
 فيما مضى غير ما مورباً بقراءة وفي الشفع الثاني أي بما أمر به فجوز  
 صلاته كامة كانت نصلي مكشوفة الرأس فتعنت فتعنت بعمل  
 يسير **ولما أنه كان** ما مورباً بالقراءة مطلقاً لكنه كان معدود  
 العجزه فإذا زال العذر وهو في الصلاة استأنف كالعادي إذا وجد  
 ثوباً بخلاف الأمة لأنها لم تكن مخاطبة بالسيرة فيما مضى **وتبطلها**  
**لو تلا بعد ركعة** يعني إذا أصلي الأي ركعة بعين قراءة ثم تعلم سورة  
 فقرأها تفسد صلوته عندنا خلافاً للشافعي **له** أنه كان ما مورباً بالأداء  
 بلا قراءة قبل التعلیم وبعد صار ما مورباً بالأداء بقراءة فامثل لكلاً  
 الأمرين **ولنا** أن ما مضى من صلاته كان ضعيفاً لمقارنته بعذر العجز  
 وبناءً القوي على الضعيف غير جائز **وأجاز استخلاف مقدره خارج**  
**المسجد** يعني إذا حدث الإمام فاستخلف رجلاً من اقتدي به خارج  
 المسجد جاز صلوة القوم عندئذ خلا فإلما **له** أن خارج المسجد في  
 حكم داخله بواسطة اتصال الصفوف فيصح استخلافه من الخارجين  
 كما جاز من الداخلين **ولما** أن خلوا مكان الإمام مفسد للصلوة إلا

أن المسجد له حكم المكان الواحد ولهذا الواقدي بالإمام فيه عن  
 بعد صح إذا لم يشته حال إمامه ولو اقتدي به في القصر وبينهما  
 قدر الصفتين لا يصح فيما دام الإمام فيه لم يخل مكانه حكماً فصح  
 استخلافه وإذا خرج خلا مكانه حقيقة وحكم ففسد استخلافه  
 وصلاتهم وأما صلاة الإمام فالأصح أنها لا تفسد لأنه في حق نفسه  
 كالمنفرد كفساد استخلافه ولو قدم القوم رجلاً قبل خروجه فصار  
 الجميع ثامنه لأن تقدّمهم كنقدّمه ولو استخلف الإمام رجلاً من  
 وسط الصف فخرج قبل أن يقول لخليفته مكانه فصاوة من  
 كان إمامه فاسد خلوصهم عن الإمام وهو كان كالقيام في موضعه  
 ما دام في المسجد فلما خرج بقي مكانه خالياً ومن خلفه حازه لأن  
 الخليفة تقدم عليهم **وابطلنا استخلافها في حق من** يعني إذا سبق  
 الإمام حدث وخلقه رجال ونساء فاستخلف امرأة فسدت  
 صلوته الكل عندنا ويصح في حق من عند زفر لأن الحاجة إلى الإمام  
 في حق المقتدي دون الإمام والمرأة يصلح أماً للنساء **ولنا**  
 أن الإمام متى استخلف واحداً يكون الإمام مقتدياً به ولهذا  
 قالوا من أمر واحداً فحدث فالما موم متعين للخلافه نوى ولم ينو  
 والإمام الأول يتم صلاته مقتدياً بالثاني حتى لو كان الإمام  
 مفترضاً فحدث فخرج من المسجد وكان الما موم متيناً فسد صلوة  
 الإمام دون الما موم لأن اتباع الفرض النقل غير جائز ولو كان



خَلَفَهُ امْرَأَةً وَاحِدَةً تَفْسُدُ صَلَاتَهُ لِكُونِهَا مُتَعَيِّنَةً لِلْخِلَافَةِ وَالْأَصَحُّ  
 أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ صَلَاتُهُ مَا لَمْ يَسْتَخْلَفْهَا قَضَاءً إِلَّا لَهَا غَيْرُ صَلَاحَةٍ لِلْأَمَامَةِ  
 وَهَذَا مَا اسْتَخْلَفَ الْمَرْءَ صَارَ مُقْتَدِرًا بِهَا فَيَفْسُدُ صَلَاتُهُ ثُمَّ يَفْسُدُ  
 صَلَاةُ الْكُلِّ صَرُورُهُ لِأَنَّهُ صَلَاتُهُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى صَلَاتِهِ **وَلَوْ نَأْمَرَ بِالْحَقِّ**  
**مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ سَبِيٌّ أَمَامَهُ عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى فَاسْتَقْطَ لِلْحَقِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ**  
**أَيُّ فَرَاغِ الْأَمَامِ وَقَدْ فَاتَ عَنْهُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ أَمْرًا** إِنْ لَمْ يَحْجُ  
**بِتَرْكِ الْقَعْدَةِ** فِي مَوْضِعِ الْقُعُودِ وَعِنْدَ زُفْرِ الْقَعْدَةِ لِأَنَّهُ الْقُعُودُ وَاجِبٌ  
 فَلَا يَتْرُكُ قَضَاءً يَتْرُكُ الْأَمَامُ بِأَشْيَاءَ كَالْمُسْبُوقِ **وَلَنَا** إِنْ لَمْ يَحْجُ  
 مُؤَدَّ بِأَعْتَابَارِ الْوَقْتِ قَاضٍ لِمَا انْعَقَدَ لَهُ إِحْرَامُ الْأَمَامِ وَلِهَذَا صَارَ  
 فِي حُكْمِ الْمُقْتَدِرِ لَا يَقْرَأُ وَلَا يَسْجُدُ لِلتَّهْوِي وَلَوْ قَعَدَ مَعَ تَرْكِ الْأَمَامِ  
 يَكُونُ مُخَالِفًا لَهُ بِخِلَافِ الْمُسْبُوقِ لِأَنَّهُ مُتَفَرِّدٌ وَلِهَذَا يَقْرَأُ وَيَسْجُدُ  
 وَفِي الْحَاقِبَةِ الْمُسْبُوقِ لَيْسَ كَالْمُتَفَرِّدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ بِالْمَنْفَرِ  
 صَحِيحٌ وَبِالْمُسْبُوقِ غَيْرُ صَحِيحٍ **فَصَلِّ فِي قَضَاءِ الْفَوَائِدِ قَضَاءً فَإِنَّهُ**  
 أَيُّ صَلَاةٍ فَرَضَ فَاتَتْ عَنْهُ **بَعْدَ سِتِّ** أَيُّ لَعْدَاؤَاتٍ صَلَوَاتٍ سِتِّ  
 مُؤَدَّاتٍ فِي أَوْقَاتِهَا حَالُ كَوْنِهِ **ذِكْرُ الْهَاسِ** أَيُّ لَيْتِكَ الْفَائِدَةُ **مَنْعِيْن**  
 يَعْنِي يَعْنِي ذَلِكَ الْفَائِدَةَ وَحَوَّهَا وَلَا حُجْبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا صَلَّى بَعْدَهَا  
 مَعَ تَذَكُّرِهَا عِنْدَ أَيِّ حَبِيغَةٍ **وَالزَّهَاءُ مَعَهَا** أَيُّ مَعَ إِعَادَةِ ذَلِكَ الْفَائِدَةِ  
**خَمْسَ** أَيُّ بِإِعَادَةِ خَمْسِ صَلَوَاتٍ وَأَمَّا قِيْدُهُ لِأَنَّهُ السَّادِسَةُ جَائِزَةٌ  
 اتِّفَاقًا لَهَا أَنَّهُ إِذَا فِي الْخَمْسِ حَالُ قِيَامِ التَّرْتِيبِ قَبْلَ يُلَوِّغُ الْفَوَائِدِ

صلاة الكثرة

حَدَّ الْكَثْرَةِ وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ الْفَوَائِدُ سِتًّا فَوْقَتْ فَاسِدَةً فَلَا تَنْقَلِبُ  
 بَعْدَهَا جَائِزَةً فَحُجْبُ إِعَادَتِهَا وَالْكَثْرَةُ الْحَاصِلَةُ بِالسَّادِسَةِ إِنَّمَا  
 يُؤْتَرُ فِيمَا بَعْدَهَا لَا فِي الْخَمْسِ كَمَا أَنَّ الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ إِذَا تَرَكَ الْأَكْلَ  
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَتَبَشَّرُ بِالْحَلِّ فِيمَا بَعْدَ الثَّلَاثِ لَا فِيهَا فَتَفْسُدُ الْخَمْسُ لِكُونِهَا  
 مُؤَدَّاهُ بِإِلَّا تَرْتِيبٌ **وَلَهُ** إِنْ التَّرْتِيبُ يَسْقُطُ بِكَثْرَةِ الْفَوَائِدِ وَالْكَثْرَةُ  
 قَائِمَةٌ بِمَجْمُوعِ السِتِّ مُسْتَنَدَةً إِلَى أَوَّلِهَا كَسَائِرِ الْمُسْتَنَدَاتِ  
 لَا بِالسَّادِسَةِ فَكَانَتْ عَلَى الْخَمْسِ حَالُ سَقُوطِ التَّرْتِيبِ فَوْقَتْ  
 صَحِيحَةٍ وَلِهَذَا قَبِلْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةَ الْمَفْسُودَةَ لِلْخَمْسِ  
 الْفَائِدَةُ يَقْضَى قَبْلَ الْكَثْرَةِ كَمَا يَتَوَقَّفُ ظَهْرُ الْمَقِيمِ الصَّحِيحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
 لِاحْتِمَالِ إِذَا رَأَى الْجُمُعَةَ فِي الْخَيْطِ عَدَمٌ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ عِنْدَهُ إِذَا  
 لَمْ يَعْلَمْ مِنْ فَائِدَةِ الصَّلَاةِ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ وَفَسَادُ صَلَاتِهِ بِدُونِهِ  
 أَمَّا إِذَا عَلِمَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الْكُلِّ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ الْعَبْدُ مُكَلَّفٌ بِمَا عِنْدَهُ  
**وَقَضَاءُ ظَهْرٍ وَعَصِيرٍ مِنْ يَوْمَيْنِ** يَعْنِي مِنْ فَائِدَةِ صَلَاةِ ظَهْرِ يَوْمٍ وَعَصِيرٍ  
 مِنْ يَوْمٍ غَيْرِ مَرَّتَيْنِ أَيُّ غَيْرِ مَعْلُومٍ عِنْدَهُ إِنَّمَا الْأَوَّلُ وَلَمْ يَنْتَعِ  
 تَحْرِيهِ عَلَى شَيْءٍ **بَعْضُ يَوْمَيْنِ ظَهْرَيْنِ** يَعْنِي يَكُونُ قَضَاءُ مِمَّا عِنْدَ أَيِّ حَبِيغَةٍ  
 بَأَنَّهُ يُصَلِّي الظَّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ يَعْنِي الظَّهْرَ فَإِنْ كَانَ تَرَكَ الظَّهْرَ  
 أَوَّلًا يَنْتَعِ الظَّهْرَ الثَّانِي نَفْلًا وَإِنْ كَانَ تَرَكَ الْعَصْرَ أَوَّلًا فَالظَّهْرَ الْأَوَّلُ  
 يَنْتَعِ نَفْلًا **أَوْ بِالْعَكْسِ** أَيُّ يُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ الظَّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ فَإِنْ تَرَكَ  
 الْعَصْرَ أَوَّلًا فَالثَّانِيَةُ نَفْلٌ وَالْأَوَّلُ نَفْلٌ **وَالْقَصْرُ عَلَيْهِمَا** يَعْنِي

السادسة والعشرون لها هي السادسة وأما قولها  
 السادسة فأيضا فمما يكون أن يقال إنها توفى  
 لا يتجوز القول به

من



فَالَا عَلَيْهِ فُضَّ ظَهْرٌ وَعَصْرٌ لَا غَيْرَ قَدْ يَقُولُهُ مِنْ يَوْمَيْنِ لَأَنْتَ لَوْ أَنَّ  
 مِنْ يَوْمٍ يَقْضَى الظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ اتِّفَاقًا وَقَدْ يَقُولُهُ غَيْرُ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ  
 الْفَائِتَةَ الْأُولَى لَوْ كَانَتْ مَعْلُومَةً عِنْدَهُ يَقْضَى عَلَى مُوجِبِهَا اتِّفَاقًا  
 وَقَدْ نَأْتِي بَعْدَ مَرَّةٍ حَزْبِهِ عَلَى شَيْءٍ لَأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ حَزْبُهُ عَلَى شَيْءٍ يَعْلَمُ بِهِ  
 اتِّفَاقًا لَهُمَا أَنَّ التَّرْتِيبَ سَقَطَ بَيْنَ الْفَائِتَيْنِ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ رِعَايَتِهِ  
 كَمَا سَقَطَ بِالنِّسْيَانِ لِهَذَا وَلَهُ رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ مُمَكِّنٌ هُنَا مَا قُلْنَا فَلَمْ  
 يَحْتَقِ الْعَجْزُ فَإِنْ قُلْتَ ذَكَرَ الْمَصْرُ الْحُكْمَ فِي الصُّورَتَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الثَّلَاثِ  
 كَمَا إِذَا شَكَّ فِي ثَلَاثِ صَلَوَاتِ ظَهْرٍ وَعَصْرٍ وَمَغْرِبٍ مِنْ ثَلَاثِ أَيَّامٍ وَلَمْ  
 يَذْكُرْ أَيُّهَا الْأُولَى قُلْتَ لِعَدَمِ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ لِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ  
 لِأَنَّ مَا بَيْنَ الْفَوَائِتِ يَرْتَدُّ عَلَى سِتِّ صَلَوَاتٍ وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَاحِيخِ  
 حُجُبُ التَّرْتِيبِ فِيهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ الْفَوَائِتُ فِي نَفْسِهَا  
 سِتًّا وَلَمْ يُوْجَدْ هُنَا مِنْ اسْقَاطِ التَّرْتِيبِ يَقُولُ يُصَلِّي كَيْفَ شَاءَ وَ  
 لَمْ يَسْقُطْ يَقُولُ يُصَلِّي الظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ ثُمَّ الظُّهْرُ ثُمَّ الْمَغْرِبُ ثُمَّ الظُّهْرُ ثُمَّ  
 الْعَصْرُ ثُمَّ الظُّهْرُ فَيُصَلِّي سَبْعَ صَلَوَاتٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُعْتَبَرَ الْفَائِتَتَانِ  
 فَيُعِيدَهُمَا كَمَا وَصَفْنَا بَعْضَ بَيْنَ ظَهْرَيْنِ ثُمَّ يَأْتِي بِالْمَغْرِبِ ثُمَّ يَأْتِي بِعَصْرِ  
 بَيْنَ ظَهْرَيْنِ وَلَوْ تَرَكَ الْعِشَاءَ مَعَ ذَلِكَ صَلَّى سَبْعَ صَلَوَاتٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي  
 الْمَغْرِبِ ثُمَّ يَأْتِي بِالْعِشَاءِ ثُمَّ يُصَلِّي بَعْدَهَا سَبْعًا كَمَا نَتَى قَبْلُهَا وَعَلَى  
 هَذَا **وَرَبَّ الْفَوَائِتِ** يَعْنِي يُوجِبُ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ  
 الْوَقْتِ حَتَّى كَانَ يَذْكُرُ الْفَائِتَةَ مُفْسِدًا لِلْوَقْتِ عِنْدَنَا وَقَالَ

الصلوات

الشافعي

الشافعي لَا تَرْتِيبَ وَلَا سُقُوطَ بِالنِّسْيَانِ **لَهُ** أَنَّ التَّرْتِيبَ انْمَازَ عَنِ  
 الصَّلَوَاتِ لِضَرُورَةِ التَّرْتِيبِ فِي الْأَوَّلَاتِ وَالْفَوَائِتِ مِنْ سِلَّةٍ عَنِ الْوَقْتِ  
 ثَابِتَةٍ فِي الذِّمَّةِ فَانْفَعِيَ التَّرْتِيبَ عَنْهَا **وَلَنَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ نَامَ عَنْ  
 صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ وَفَّقَهَا يَعْنِي لَاجُوزِي  
 وَقْتُ التَّذْكَرِ غَيْرُهَا فَلَوْ عَلِمْنَا بِهَذَا الْحَبْرُ الْوَاحِدُ وَأَمَرْنَا بِقَضَاءِ الْفَوَائِتِ  
 جَمِيعًا حِينَ تَذْكُرُهَا لَفَاتِ الْوَقْتُ الثَّابِتُ بِالْحَبْرِ الْمَتَوَاتِرُ وَذَلِكَ لَاجُوزٌ  
 فَاعْتَبَرَ التَّرْتِيبَ عِنْدَ قِلَّةِ الْفَوَائِتِ وَأَسْقَطْنَاهُ عِنْدَ كَثَرَتِهَا هَذَا إِذَا كَانَ  
 الْفَوَائِتُ حَدِيثَةً وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قَدِيمَةً إِنْ اشْتَغَلَ بِإِدَاءِ الْوَقْتِ ثَابِتِ  
 رَمَانًا ثُمَّ فَاتَ عَنْهُ صَلَوةٌ أُخْرَى جَازَ إِدَاءُ الْوَقْتِ تَذْكَرُهَا عِنْدَ بَعْضِ  
 لِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ عَنْهُ وَلَمْ يَحْزَرْ عِنْدَ بَعْضِ سَخَسَانًا لِأَنَّ الْقَدِيمَةَ  
 جُعِلَتْ كَالْمَعْدُومَةِ زَجْرًا لَهُ عَنْ النِّهَازِ اخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ الْقَوْلَ  
 الْأَوَّلَ وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ الْقَوْلَ الثَّانِي وَالْفَتَاوَى عَلَى الْأَوَّلِ **وَأَسْقَطْنَا**  
 أَيِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَقْتِ **بِسِتِّ** أَيِ فَوَائِتِ سِتِّ  
 صَلَوَاتٍ **لَا يَشْهَرُ** أَيِ لَا اسْقَاطُهَا بِفَوَاتِ صَلَوَاتِ شَهْرٍ كَمَا قَالَ زُفَرٌ  
 أَنَّ مَا دُونَهُ قَلِيلٌ عَاجِلٌ فَلِهَذَا لَاجُوزُ جَعْلِهِ أَجَلًا فِي السَّلَامِ **وَلَنَا**  
 أَنَّ الْكَثْرَةَ يَكُونُ بِالْإِخْوَالِ فِي حَدِّ التَّكْرَارِ وَدَاحِصِلِ فَوَاتِ سِتِّ  
 التَّرْتِيبِ بَعْدَ مَا سَقَطَ بِكَثْرَةِ الْفَوَائِتِ يَعُودُ إِذَا قُلْتُ عِنْدَ بَعْضِ لَزْدَا  
 الْمَانِعِ كَمَا كَانَ يَعُودُ حَقَّ الْخَضَاءِ إِذَا ارْتَفَعَ الرَّوْجُ وَهُوَ مُحْتَارٌ صَاحِبًا  
 الْهَدَايَةَ وَعِنْدَ الْكَثَرِ لَا يَعُودُ وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى كَمَا قَلِيلٌ خَسِرَ إِذَا خَلَّ

بالصلاة

ل



عَلَيْهِ الْمَاءُ الْجَارِي حَتَّى كَثُرَ وَسَالَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْفَتْلَةِ لَا يَعُودُ نَجَسًا وَاعْتَبَرَ  
 مُحَمَّدٌ فِي حَذِّ الْكُثْرَةِ **دُخُولَ وَقْتِ السَّادِسَةِ** لِأَنَّهُ دُخُولُهُ يَثْبُتُ الزِّيَادَةُ  
 عَلَى الْخَمْسَةِ فَيَكُونُ فِي حَكْمِ التَّكْرَارِ **وَهَا خُرُوجُهُ** يَعْنِي هُمَا اعْتِبَارُ الْخُرُوجِ وَتَبَيَّنَ  
 السَّادِسَةُ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى أَوْقَاتِ صَلَوَاتِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِنَّمَا يَحْصُلُ  
 بِأَنْ تَبْكَرَ وَقْتُ صَلَاةٍ بِتَمَامِهِ وَذَلِكَ خُرُوجُهُ **وَلَوْ صَلَّى الظُّهْرُ بَعْدَ الظُّهْرِ**  
**ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ** أَيْ بِالظُّهْرِ جَالٍ كَوْنُهُ **ذَاكَ** الْإِدَائِهِ الظُّهْرُ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ  
**ثُمَّ قَضَى الظُّهْرَ وَحَدَّهَا** أَيْ دُونَ الْعَصْرِ **ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ** **ذَاكَ** الْإِدَائِهَا أَيْ  
 صَلَوةَ الْمَغْرِبِ وَقَالَ زُفَرٌ لَا جُوزَ قِيْدَ بِقَوْلِهِ **ذَاكَ** إِلَّا أَنْ لَوْ كَانَ نَاسِيًا  
 جَازَ الْعَصْرَ **إِنْفَاقًا لَهُ** أَنْ صَلَّاهَا مَعَ تَذْكِرِ الْعَصْرِ وَهِيَ كَانَتْ فَاسِدَةً  
 لَتَذْكِرِ الظُّهْرِ فَلَا جُوزَ كَمَا لَمْ يَجْزِ عَصْرُهُ **وَلَنَا** أَنَّ فُسَادَ الظُّهْرِ قَوِيٌّ لِكُونِهَا  
 بِإِلَاطِهَا فَافْسَدَ تَذْكِرُ الْعَصْرِ وَفُسَادَ الْعَصْرِ ضَعِيفٌ لِكُونِهَا بِالْأَرْثِ  
 وَهُوَ سَاقِطٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَلَمْ يَكُنِ الْعَصْرُ فِي حَكْمِ الْفَائِئَةِ سَعَتَيْنِ فَلَمْ يَفْسِدْ  
 تَذْكِرُهَا الْمَغْرِبَ فَصَارَ كَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ جُزْئَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ بَطَلَ الْعَقْدُ  
 فِيهِمَا لِأَنَّ بَيْعَ الْحَرَلْفَةِ فُسَادُهُ سَوِيٌّ بِخِلَافِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ فَرْقٍ وَدَبَّرَ حَيْثُ  
 صَحَّ فِي الْقَنْ حَصْرُهُ لِأَنَّ بَيْعَ الْمَدْبَرِ يَخْتَلِفُ فِيهِ **وَلَوْ طُنَّ اجْزَاءُ الْعَصْرِ** يَعْنِي لَوْ  
 طُنَّ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ الْعَصْرَ جَازٍ حِينَ صَلَّاهَا مَعَ تَذْكِرِ الظُّهْرِ **أَمَّا نَاهُ**  
**بِأَعَادَتِهِمَا** أَيْ بِأَعَادَةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ جَمِيعًا **لَا الظُّهْرَ وَحْدَهَا** يَعْنِي قَالَ  
 زُفَرٌ عِنْدَ الظُّهْرِ وَحْدَهَا لِأَنَّ ظَنَّهُ الْاجْتِمَاعَ تَذْكِرِ الظُّهْرِ قَامَ مَقَامَ  
 نَسْيَانِ الظُّهْرِ فَجُوزَ عَصْرُهُ **وَلَنَا** أَنَّ هَذَا الظَّنَّ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ لِعَدَمِ اتِّتَابِهِ

عَلَى دَلِيلِ شَرْعِيٍّ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ أَعَادَ الظُّهْرَ وَحْدَهَا ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ  
 وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْعَصْرَ لَهُ جَازٍ جُزْئِيٍّ الْمَغْرِبَ لِأَنَّ ظَنَّهُ مُسْتَنَدٌ  
 ظَنُّ مُعْتَبَرٌ كَظَنِّ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ التَّرْتِيبَ غَيْرُ وَاجِبٍ عِنْدَهُ **وَأَسْقَطُوا**  
**لِصَيِّقِ وَقْتِ الْحَاضِرِ** يَعْنِي إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَسْغَ فِيهِ شُرُوعُ  
 الْوَقْتِ وَالْفَائِئَةِ جَمِيعًا اسْقَطُوا التَّرْتِيبَ وَجُوزُوا إِذَا  
 الْوَقْتِ مَعَ تَذْكِرِ الْفَائِئَةِ خِلَافًا لِمَا لَكَ قِيْدَ الْحَاضِرِ بِالْوَقْتِ  
 لِأَنَّ صَيِّقَ نَفْسِ الصَّلَاةِ الْحَاضِرِ غَيْرُ مُسْقِطٍ اتِّفَاقًا كَمَا مَضَى الْجَمْعُ  
 إِذَا تَذْكَرَ الْفَجْرَ وَكَانَ حَيْثُ لَوْ اسْتَعْلَمَ بِقُوَّةِ الْجَمْعَةِ دُونَ الْوَقْتِ  
 بِصَلَّى الْفَجْرِ لَا الْجَمْعَةَ وَقِيْدَ نَاهَا بِشُرُوعِهَا جَمِيعًا لِأَنَّهُ لَوْ شَرَعَ  
 فِي الْوَقْتِ مَعَ تَذْكِرِ الْفَائِئَةِ فِي سَعَةِ الْوَقْتِ وَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ  
 حَتَّى ضَاقَ لَا جُوزَ صَلَاتِهِ فَحُبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَهَا وَتَشْرَعَ فِيهَا  
 ثَانِيًا كَذَلِكَ فِي النَّهْيَةِ **لَهُ** عَمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ  
 أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا **وَلَنَا** أَنَّ الْوَقْتِ فَرَضُهُ بِالْغَيْبِ  
 فَلَا جُوزَ نَفْيِهَا بِرَعَايَةِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ خَبَرًا لَوْ أَحْدَا عِلْمُ  
 أَنَّ الْمُعْتَبَرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ الْوَقْتُ الْمُسْتَقْبَلُ لِلْحَاضِرِ وَعِنْدَهَا أَصْلُ  
 الْوَقْتِ حَتَّى أَنْ مَرَفَاتِهِ الظُّهْرَ وَأَمَّا كُنْ إِذَا وَهْ قَبْلَ غَيْبِ الشَّمْسِ  
 وَلَكِنْ يَبْقَى كُلُّ الْعَصْرِ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْغَيْبِ لَا يَلْزِمُهُ التَّرْتِيبُ  
 عِنْدَهُ وَيَلْزِمُهُ عِنْدَهَا **وَعَدَرْنَا** **بِالْمَحْضَلِ** **فِي دَارِ الْحَرْبِ** يَعْنِي إِذَا  
 اسْلَمَ حَرْبِيٌّ بِدَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَعْلَمْ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَحَوَّاهَا وَكَثُرَ



فِيهَا زَمَانًا ثُمَّ عَلِمَ بِهِ لَا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ عِنْدَنَا وَقَالَ زُفَرِي لَزِمَهُ لَا نَ  
 الْجَهْلُ بِالشَّرَائِعِ لَا يَمْنَعُ وَجُوهًا كَمَا أَنَّ الْجَهْلَ لَا يَمْنَعُ وَجُوهًا وَكَأَنَّ لَوْ  
 اسْلَمَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالشَّرَائِعِ نَجِبٌ عَلَيْهِ **وَلَنَا** أَنَّ الْإِنْسَانَ  
 عَاجِزٌ عَنِ الْإِيْتِمَارِ بِالشَّرَائِعِ فَكُلُّ الْعَالَمِ لَهَا فَكَيْفَ يَلْزَمُهُ بِخِلَافِ  
 الْإِيمَانِ لِأَنَّ دَلِيلَ وَجُودِ الصَّائِغِ ظَاهِرٌ وَخِلَافِ مَنْ اسْلَمَ فِي دَارِ  
 الْإِسْلَامِ لَا نَحَا دَارَ الْعِلْمِ وَشَبُوحِ الْأَحْكَامِ فَلَا يَكُونُ مَعْدُورًا فِي  
 تَرْكِ تَعْلَمِهِ **وَلَزِمَهُ بِإِعَادَةِ قَرْضِ رَدِّ عَقِبَتِهِ وَتَابَ فِي الْوَقْتِ** يَعْنِي  
 إِذَا صَلَّى فَرَضَ الْوَقْتِ ثُمَّ ارْتَدَّ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْلَمَ فِي الْوَقْتِ نَجِبٌ  
 عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ عِنْدَنَا وَلَا يَجِبُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ تَقْسِيرَ الرَّدَّةِ لَا يَبْطُلُ  
 الْعَمَلُ بِالْمَوْتِ عَلَيْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَهَيْبَةُ  
 وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ **وَلَنَا** أَنَّ الْعَمَلَ يَبْطُلُ بِنَفْسِ الْكَفْرِ  
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَجُوزَ تَعْلِيلُ حُكْمِ  
 بَيَّكَ مِنَ الشَّرْطَيْنِ فَيَعْمَلُ بِالنَّصْرِ الْمَطْلُوقِ بِالْمُفِيدِ أَيْضًا وَإِذَا بَطَلَ الْعَمَلُ  
 جَعَلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ فَإِذَا اسْلَمَ فِي الْوَقْتِ نَجِبٌ عَلَيْهِ **الْإِدَاءُ وَلَا نَوْجِبُ**  
**قَضَاءُ مَا فَاتَهُ زَمَانُ الرَّدَّةِ** يَعْنِي إِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ عَلَى رَدَّتِهِ ثُمَّ اسْلَمَ  
 لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ فِيهَا مِنَ الْفَرَائِضِ عِنْدَنَا وَبِحُجْبِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
**لَنَا** قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ تَسْتَغْفِرُوا لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ  
 وَهُوَ بِعَمُومِهِ يَنْبَأُ وَلَا الْمُرْتَدَّ **وَلَهُ** أَنَّ الْمُرْتَدَّ مَخْصُوصٌ مِنْهُ أَوِ الْكَافِرُ الْأَصْلِي  
 لَمْ يَعْلَمْ مُحَاسِنَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَلْزَمْ مَا فِيهِ مِنَ النِّكَالِ لَيْفٍ وَلَوْ كَانَ وَالْعَمَلُ

بِالْإِيمَانِ

عَلَيْهِ قَضَاءُ الْمَشْرُوكَاتِ فِي كُفْرِهِ لَكَادَ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَخَفَّتْ  
 لَدَيْكَ وَلَا كَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ لِأَنَّهُ عَلِمَ حُسْنَ الْإِسْلَامِ وَتَرَكَهَ عَنَادًا فَلَمْ  
 يَسْتَحِقْ التَّخْفِيفَ وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ الْخَرِيفَةُ **فَصَلِّ فِي السَّنَةِ**  
**الرَّوَابِتِ وَادْرَأْكَ الْفَرِيضَةَ وَفِي التَّوَاتُفِ وَأَحْكَامِهَا وَالتَّذَرُّعِ**  
**الرَّابِعِ قَبْلَ الظُّهْرِ بِسَلَامَةٍ** لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ هَكَذَا ذَكَرَ فِي  
 الْوَجْهِ السَّنَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّابِعَ بِتَسْلِيمَتَيْنِ بِلَا تَقْلِيلٍ  
 اخْرَعْنَهُ وَكَذَا تَقْلِيدُهُ فِي الْهَدَايَةِ وَسُرُوحِهِ وَالْمَصْلُوحِ لَمْ يَذْكُرْ  
 لِخِلَافِ فِيهَا **لَهُ** أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُصَلِّيُهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ وَاهُ  
 أَبُو هُرَيْرَةَ قَدْ نَسَا مَعْنَاهُ بِتَسْلِيمَتَيْنِ مِنْ تَابِ ذِكْرِ الْحَالِ وَإِرَادَةُ  
 الْحَلِّ وَهَذَا التَّوَاتُفُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنَ الْعَنَائَةِ **وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ**  
**الصُّبْحِ وَتَعْدَا الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ** ابْتَدَأَ الْقُدُورِي بِذِكْرِ سُنَّةِ  
 الْفَجْرِ لِكُونِهَا أَقْوَى وَابْتَدَأَ الْمَصْنُوعُ بِذِكْرِ سُنَّةِ الظُّهْرِ لِأَنَّ الظُّهْرَ أَوَّلُ  
 صَلَاةٍ وَجِبَتْ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ **وَيَسْتَحِبُّ الرَّابِعَ قَبْلَ الْعَصْرِ وَقَبْلَ**  
**الْعِشَاءِ وَبَعْدَهَا** اخْتَارَ لَفْظُ يَسْتَحِبُّ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا وَافَقَ  
 عَلَيْهَا وَلَمْ يَفْضَلِ الشَّابِئَةَ فِي الْفِعْلِ مُطْلَقًا أَيَّ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الشُّقْلُ فِيهِمَا بَرَكَتَيْنِ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِثْنِي مِثْنِي **فَالرَّابِعَةُ أَفْضَلُ** يَعْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
 الشُّقْلُ بِالْأَرْبَعِ فِيهِمَا أَفْضَلُ **وَقَالَ هَذِهِ نَهَارًا** يَعْنِي الْأَرْبَعُ فِي النَّهَارِ  
 أَفْضَلُ **وَتِلْكَ لَيْلًا** يَعْنِي الشَّابِئَةُ فِي اللَّيْلِ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ



صلاة الليل مثنى مثنى **وله** ما روي انه عليه السلام كان يصلي بعد  
العشاء اربعاً وكان يواظب على الاربع في الضحى وما روياه محمّوك على  
ان معني قوله مثنى شفعاً لا وترّاً ولفظ النهار في الحديث غريب رواه فلا  
يعلم به **والثمانية** اي ثمان ركعات بتسليمية ولو قال ثمان ركعات  
لكان حسناً لان ما بين العدد عكس التانيب **فقط فيه** اي لا مرد عليها  
في الليل **جائزه** عند اي حنيفة وقال غير جائزه قيد بقوله فقط اشارة  
على ان الزيادة على الثمانية لا يجوز اتفاقاً وقيد بقوله فيه مقدماً على  
عامله لان الثمانية في النهار غير جائزه اتفاقاً اعلم ان المصانع صان  
الهداية في جعل الثمانية في الليل جائزه عنده خلافاً لهما لكن ذكر في  
النهاية لا فائدة في خصيص اي حنيفة لان التافله في الليل الى الثمانية  
جائزه بغير كراهة اتفاقاً وفيما وراه مكرهه اتفاقاً في عامة روايات  
الكتب **لهما** ما روياه **وله** ما روي انه عليه السلام صلى ثمان ركعات  
في الليل بتسليمية **وتجدة** الشكر غير مشروعه يعني ليست بقرعة بل  
مكرهة لا يشأب عليها وقال قرية يشأب عليها وتممة الخلاف نظر فتم  
بتمتع سجدة الشكر بجوز الصلاة بذلك التتمتع عندها ولا يجوز عنده  
**لهما** ما روي انه عليه السلام كان اذا راى مبلى او سمع ما يبسه كان  
يسجد لله شكراً **وله** ان التقرب بالركعة الواحدة مني عنه فلا يقرب  
بما دونهما وما روياه كان في الابتداء ثم نسخ بالنهي عن البيرة **وقد**  
اولى الظاهر قاصياً على ما بينهما في الوقت **واخرها** يعني من ترك السنة

ذكره

الاولى لودي الظهر بالجماعة قضاها في الوقت بالاتفاق لكن نقد  
على السنة الثانية للظفر عند اي يوسف لان الاولى فائته والركعتين  
وقبته فبدا بالثانية كما في الفريض وقال محمد يوجرها لان السنة  
الاولى فائته عن محلها فلا يجوز نفوت الثانية عن محلها لانها شرعت  
مضلة بالقرض **وقيل** **عكساً في الاصح** يعني ذكر في الجامع الصغير  
ان ابا يوسف تقدم الثانية ومحمد يوجرها وهذا اصح لان ابا يوسف  
اعتبر المحل في مسألة أخرى وقال من ادرك الامام في الركوع يوم  
العید يأتي بتسبيحها لانها في محلها ومحمد لم يعتبره وقال ياتيه  
بتكبيرات العید لانها واجبه والتسبيحات سنة **واستحب محمد قضا**  
**سنة الفجر وحدها بعد طلوع الشمس** قال لا يقضي ولو قضى يكون  
سنة عنده فلا عندها قيد بالفجر لان سائر السن لا يقضي بعد  
الوقت اتفاقاً وقيد بقوله وحدها لانها اذا فاتت مع فرضها  
يقضى اتفاقاً الى الزوال وفي قضاها بعد اختلاف المشايخ وقيد  
بقوله بعد طلوع الشمس لانها لا يقضى قبل الطلوع اتفاقاً له قوله  
عليه السلام من فاته سنة الفجر فليقضها **ولهما** ان القضا انما يكون  
في الواجب والسنن غير واجبه فلا يقضى الا ان قضا سنة الفجر  
جائزاً لغيرها بحديث صحيحة ليلة التمرس وفيما رواه يحيى  
على الاصل قول لوقال وجوز سنة قضا الفجر لكان حسناً لا  
المدكور في المنظومة ان سنة الفجر يقضى عنده خلافاً لهما والمصر

الاولى



نصب الخلاف في الاستحباب ولم يردف قولهما فعمل منه ان قضاءها  
غير مستحب عندها ويؤثم منه انه جائز بلا استحباب لان في  
الاستحباب لا يستلزم نفي الجواز مع انه حرج في سرحه بانها لا يقضى  
عندما واذ ادرك فاصد الصلوة **الامام في ثابته الفجر صلى السنة**  
**خارج المسجد** لها اقوي بذكر عليه قوله عليه السلام صلوا سنة  
الفجر وان طردتكم الخيل ونحوه من مشايخنا للمعنى ترك السنن لحاجة  
الناس الى فتواه السنة الفجر وغيره ان يصلي السنن قاعدا من غير  
عذر السنة الفجر فيد بقوله خارج المسجد لانه لو صلى في المسجد  
لصار متماخا لجماعة وقد نفى عليه السلام عن مواضع التهمة  
وفي اخاتبة هذا اذا وجد في خارج موضع وان لم يوجد صلاحها في  
المسجد ويبعد عن الصفوف متما مكنه حذرا عن التهمة **ان لم يخف**  
**فوقها** اي فوت الركعة الثانية لكون جامعين فضيلتين السنة  
والجماعة قيده لانه ان خاف فوؤها لم يصل السنة واقدي بالامام  
لان سنة الجماعة الدما دوي انه عليه السلام قال لقد هممت ان  
استخلف من يصلي بالناس في انظر الي من لم يحضر الجماعة فامر باخراق  
يؤثمهم **وان اذ ركعة في غير هذا** اي غير صلوة الفجر **شرع معه وترك**  
السنة لان النقل بعد الاقامة للقرض مكروه **وان اقيمت الصلوة بعد**  
**الشروع في التطوع** يعني اذا شرع الامام في الصلوة بعد شروع القا  
في التطوع **المر شفعنا** اي يضيف الى الركعة الاولى والثالثة سوا

فيدها بالسجدة او لا ركعة اخري صيانه للعمل عن البطلان لان الوتر  
ممنوع ولا يزيد عليها لئلا يكون مبتدئا بالتطوع بعد الاقامة  
او بعد ما **صلى** اي بان اقيمت بعد ما صلى **من الفجر والمغرب ركعة**  
**قطعت صلواته وشارك** الامام انما امر في الفريضة بقطعها ولم  
يامر بقطع التطوع لان القطع في الفريضة لاجل ان يؤذيها على  
الكامل فان النقص للاكمال اكمل كهدم المسجد للبنا ولا كذلك  
التطوع **فان قيل الثانية فيهما بالسجدة** اي ان صلى ثابته الفجر والمغرب  
**انما** صلواته ولا يقطعها لان للاكثر حكم الكل **ولم يشرك** اي لا  
يدخل في صلاة الامام لانه يكون مستفلا ح بعد صلوة الضح وهو  
مكروه ومستفلا بالثالث بعد المغرب وهو غير مشروع فان قلت  
كان احسن ان يشارك الامام ويصلي بعد فراغه الرابعة كما روي  
كذا عن اي يوسف قلت لا احسن لان فيه مخالفة الامام فان قلت  
هذه مخالفة بعد الفراغ فلا بأس بها كمقيمت اذا اقتدي بمسا في  
يصلي ركعتين بعد قلت صلوة المسافر والمقيم كانت واحدة **بالنظر**  
الى الاصل وهذا ليس كذلك كذا في الغاية يفهم مما سبق انه ان  
لم يقيد الثانية بالسجدة قطعها لانها لم تتم بعد **وان كان في غيرها**  
اي ان كان ما ذكر من الاقامة بعد اداء الركعة في غير صلوة الفجر  
او المغرب **اصاف ثابته وشارك** الامام لصيانة العمل واذراك  
فضيلة الجماعة **وان عقد الثالثة** اي قيدها بالسجدة **انما وشارك**



الإمام للشغل فان قلت اليس الشغل بجماعة مكروهها خارج رمضان  
 قلت نعم اذا كان صلاة الامام والقوم تغلوا واما اتباع النقل  
 بالعرض فغير مكروه وعن شمس الامة ان الشغل بجماعة انما يكره اذا  
 كان على سبيل التداوى واما لو اقتدي به واحدا واثنان بواجدا لا  
 يكره واذا اقتدي بثلاثة بواجدا اختلف فيه وان اقتدي اربعة  
 بواجدا يكره اتفاقا واما قيد بعقد الثالثه لانه لو لم يعقد هـا  
 بقطمها لان الثالثه يحتمل الرض فيقطعها احراز الفضيله الجماعه  
 اختلف في كيفية القطع قيل يعود الى القعدة ثم يسلم لان الخروج عن  
 صلاة معتد لها انما شرع بالقعدة وقيل يقطع قائما بتسليم وهو الاصح  
 لان القعدة شرعت للتخلل وهذا قطع وليس يحلل **الآية العشر** فانه  
 لا يشارك الامام فيه لان الشغل بعده مكروه **وبوجب الاتمام بالشرع**  
 يعني من شرع في نافله وجب اتمامها عندنا وقال الشافعي لا يجب  
 لانه مبترع ولا لزوم على المبترع **ولنا** انه النزم عبادة صوما او صلاة  
 فوجب اتمامها صونا عن البطلان لانها غير متجزية بهذا الاعتبار قال  
 الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم **والفضا بالافساد** هذا فرع لما قبله اي  
 عندنا يجب الفضا على المنطوق بافساد ما شرع فيه لان اتمامه واجب  
 وعندنا لا يجب الفضا لان اتمامه غير واجب **وعني بقضا رباعية**  
**خردت عن القراءة وهما ثنتين** يعني من شرع في رباعية نافله ولم  
 يقرأ فيها شيئا ما من ابو يوسف بقضا اربع وهما بقضا ركعتين **له** ان

ترك القراءة لا يوجب بطلان التحريمة لجواز صلاة الاثني لا قراءة  
 فصح شروعه في الاربع فدلزمه قضاؤها لافسادها بترك القراءة  
**ولهما** ان فعال الصلاة لما فسدت بترك القراءة بطلت تحريمه  
 لانها انما عقدت لاجلها فلم يصح لها شروعه في الشفع لانه بمنزلة  
 صلاة على حد فيلزمه قضاها الشفع الاول بها الطلب يظهر لك  
 بما سبق انه لو قرأ في احدى الاخرين فقط يكون الحكم خلافا كما  
 في مسئلة المتن يقضى اربعاً عند بقا التحريمة وتبين عندهما  
 لبطلان التحريمة ولو قرأ في الاولين لا غير فعليه قضا الاخرين  
 اتفاقا لبقا التحريمة وصحة الشروع في الشفع الثاني ولو قرأ  
 في الاخرين لا غير فعليه قضا الاولين اتفاقا اما عندنا فلان الشر  
 لم يصح في الشفع الثاني واما عندنا فلانه قراء فيما صح شروعه  
 فيه **ولو خردت من كل شفع ركعة** يعني من شرع في نافله رباعية  
 ولم يقرأ في ركعة من الشفع الاول وركعة من الشفع الثاني **ففي**  
**محدد بقضا ثنتين** لان ترك القراءة في احدى الركعتين يوجب فساد  
 التحريمة عندنا فلم يصح الشروع في الشفع الثاني **وهما بالكل اي**  
 هما اثني بقضا الاربع اما ابو يوسف فقد مر على اضله من ان ترك  
 القراءة لا يفسد التحريمة واما ابو حنيفة فقد عمل في المسألة الشا  
 بالقياس في هذه المسألة بالاشحسان وهو ان التحريمة وان فسدت  
 بترك القراءة لكن قوت بوجود القراءة في ركعة لان العرض عند بعض

الرباعي

وع



العلماء قراءة ركعة فقط فصارت ملزمة للشفع الثاني فوجب قضا  
الاربع وهذا الحكم المذكور في الجامع الصغير رواه محمد بن  
يوسف عن ابي حنيفة حكى ان ابا يوسف انكره وقال روي ذلك  
عن ابي حنيفة قضا اثنين كما هو مذهبك ولم يرجع محمد عن وابنه  
وقال روي في ونسيت والمشايع لخباروا قول محمد لان الاصل  
السابق يساعده واعند ابي يوسف بان ما حفظه هو قياس  
مذهب ابي حنيفة لان الجريمة ضعفت بالفساد بتركه القراءة  
في ركعة فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع ويحتمل ان ابا يوسف ذكر  
له القياس والاستحسان فحفظ محمد جواب الاستحسان ايها الطالب  
عرف من هذا التوجيه انه لو قرأ في اخدي الاولين فقط تكون الخلاف  
كما في هذه المسئلة ولو قرأ في الاولين واخدي الاخرين فعليه قضا  
الاخرين اتفاقا لصحة الشروع في الشفع الثاني وفساده بترك  
القراءة ولو قرأ في الاخرين واخدي الاولين فعليه قضا الاولين  
اتفاقا اما عند فساد الجريمة واما عند ما فلو جود القراءة فيما  
صح شروعه فيه وهو الشفع الثاني **ويلزمه بالرباعية لبيتها وقضاها**  
**لقطعها** يعني من شرع في النطوع مية الاربع لزمه ادا الاربع وكذا  
قضاؤه ان افسده كيف ما وجد القاطع عند ابي يوسف في قوله  
الاول قيد ببيتها اي بنية الرباعية لانه لو شرع في النافلة لم يحكم  
النية لا يلزمه اكثر من ركعتين اتفاقا ولو نوي اكثر من الاربع لا

يلزمه اتفاقا من الحقايق **وهما بشفع** اي هما يلزمانه بادا شفع **وقضا**  
**ان وجد في جلاله** اي وجد الفعل القاطع في خلال الشفع الاول  
او الثاني قيد بقوله في جلاله لان القاطع لو وجد بعد ما تعدد  
الشفع لا يلزمه قضا اعلم ان القاطع لو وجد في خلال الثاني ولم  
يتعد في الشفع الاول يفسد الكل اتفاقا **له** ان الشروع ملزم  
كالندرو ولو ندر ان يصلي اربعاً يلزمه قلدا اذا شرع في الاربع **ولمما**  
ان النذر ملزم لدائه والشروع ملزم لصيانته المؤدي عن البطلان  
فيكون ملزماً للشروع فيه ولما لا صحة للشروع فيه الا به كالركعة  
الثانية واما الشفع الثاني فلم يتوقف صحة الشفع الاول عليه  
ولم يوجد ايضا الشروع فيه لانه انما يحصل بالقيام في الثالثة فلا  
يلزمه شروعه الشفع الاول **ولو ترك القعدة الاولى في رباعية**  
**النفل حكم محمد بالفساد** اي بفساد الشفع الاول ولم يحكم بفساده  
بالنفل اذ الفرض لا يفسد به اتفاقا **له** ان كل شفع من النفل كصلاة  
الظهر للمسا فير ولهذا وجب القراءة في كل شفع وفساد الشفع الثاني  
لا يسري الى الاول اذا وجد القعدة في الاول فتكون القعدة في  
كل منهما فرضاً فيفسد بتركها **ولهما** ان القعدة انما فرضت اذا وجد  
فيها الخدوج والتخلل والمنفل لما ترك القعدة وقام في الثالثة  
صارا لكل صلاة واحدة كصلاة الظهر فلم يصح القعدة الاولى فرضاً **او**  
**عن السورة في الاول من الفرض لا يوجب قضاها في الثاني** يعني من



سَي عَنْ قِرَاءَةِ سُورَةٍ فِي الشَّعْخَعِ الْأَوَّلِ مِنْ الْفَرْضِ لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا  
 فِي الثَّانِي عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَجِبُّ عِنْدَهُمَا قِتْدَا السُّورَةِ لِأَنَّهُ إِذَا  
 سَهِيَ عَنِ النَّاحِيَةِ لَا يَقْضِيهَا اتِّفَاقًا لَهُ أَنْ قِرَاءَةُ السُّورَةِ فِي الْآخَرَيْنِ  
 غَيْرُ مُشْرُوعَةٍ فَلَا يُمْكِنُ قَضَاؤُهَا كَمَا إِذَا تَرَكَ الْفَاحِجَةَ **وَلَنَا** أَنْ  
 الْآخَرَيْنِ شَبَهَةَ الْمَحَلِّيَةِ لِلسُّورَةِ لِأَنَّ مَجْلَةَ الصَّلَاةِ مَوْضِعٌ لِلْقِرَاءَةِ بِهَا **ب**  
 وَالْأَوَّلَانِ نَعْبِدُنَا لِلْقِرَاءَةِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فَلَا تُخْرَجُ الْآخَرِيَانِ عَنِ الْمَحَلِّيَةِ  
 بِالْكُلِّيَّةِ وَلَوْ قُضِيَتِ الْفَاحِجَةُ لَتَكَرَّرَتْ فِي رَكْعَةٍ وَهُوَ غَيْرُ مُشْرُوعٍ  
 وَلَوْ قُضِيَتِ السُّورَةُ فَيَمَّا لَاجْتِمَاعِ الْفَاحِجَةِ وَالسُّورَةِ وَهُوَ مُشْرُوعٌ  
**وَأَوْجِبْنَا** أَيَّ الْقَضَائِي فِي وَقْتٍ مُبَاجٍ **لَقَطَعَ الْمُؤَدِّي** أَيَّ لَقَطَعَ مَا  
 يَشْرَعُ فِيهِ مِنَ النِّقْلِ **فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ** وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَجِبُ  
 لِأَنَّ الْأَدَاءَ فِيهِ مَنِيٌّ عَنْهُ فَلَا يُلْزَمُ بِالشَّرْوعِ كَصَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ  
**وَلَنَا** أَنَّ الْمَنِيَّ عَنْهُ هُوَ الصَّلَاةُ وَالشَّرْوعُ لِبَسْرِ صَلَاةٍ وَلِهَذَا لَوْ  
 حَلَفَ لَا يَصِلِي لَاجْتِنَاءٍ بِالشَّرْوعِ مَا لَمْ يَصِلِ رَكْعَةً فَصَلَحَ أَنْ يَكُونَ  
 سَبَبًا لِلْوُجُوبِ وَقَضَائِيهَا فِي وَقْتٍ آخَرَ خِلَافَ الصَّوْمِ فَإِنَّ نَفْسَ  
 الشَّرْوعِ فِيهِ صَوْمٌ وَلِهَذَا اجْتَنَتْ بِالشَّرْوعِ مَنْ حَلَفَ لَا يَصُومُ وَهُوَ  
 مَنِيٌّ عَنْهُ فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ **وَعَكْسُنَا** **لَقَطَعَ مَطْنُونُ الْوُجُوبِ** يَعْنِي مَا أَوْجِبْنَا  
 الْقَضَا عَلَى مَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ  
 ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَقَالَ زُفَرٌ يَجِبُ قَضَاؤُهُ لِأَنَّ مَا شَرَعَ فِيهِ بَعْدَ  
 مَا بَيَّنَّ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ بَقِيَ نَقْلًا وَالنِّقْلُ مَضْمُونٌ بِالشَّرْوعِ **وَلَنَا**

أَنْ مَنْ شَرَعَ نَقْلًا التَّزَمَ الْأَدَاءَ فَعَلًا فَلَمْ يَزَمَ ائْتِمَامَهُ وَمَنْ شَرَعَ  
 عَلَى ظَنٍّ الْوُجُوبِ لَا يُلْزَمُ شَيْئًا بَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ فَافْتَرَقَا فَإِذَا  
 الْعَدَمُ الْإِتِّزَامُ الْعَدَمُ الْوُجُوبِ **وَلَوْ اقْتَدَى مُفْتَرِضٌ مُتَقِلًّا حَالًا**  
 مِنْ فَاعِلٍ اقْتَدَى **فَافْسَدَ** أَيَّ أَفْسَدَ مَا شَرَعَ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ **لَسَدَ**  
**اقْتَدَى فِيهِ** بِالْإِمَامِ فَيَمَّا أَفْسَدَ **يُنَوِي قَضَاءَ** أَيَّ قَضَا مَا لَزِمَهُ  
 بِالشَّرْوعِ **أَجْرَنَاهُ عَنْهُ** أَيَّ أَجْرَنَاهُ اقْتِدَاءَهُ عَنْ قَضَا مَا لَزِمَهُ وَقَالَ  
 زُفَرٌ لَا حُجُوزَ قِتْدَ بِقَوْلِهِ فَافْسَدَ لِأَنَّهُ لَوْ أَفْسَدَ نَقْلًا شَرَعَ فِيهِ  
 وَحْدَهُ ثُمَّ اقْتَدَى مُفْتَرِضٌ يَنْوِي قَضَا ذَلِكَ لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ اتِّفَاقًا  
 وَقِتْدَ بِقَوْلِهِ فِيهِ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ وَشُرُوعِهِ فِي فَرْضٍ  
 آخَرَ يَنْوِي قَضَا ذَلِكَ لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ اتِّفَاقًا لَهُ أَنْ قَضَا مَا أَفْسَدَ  
 وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَلَا حُجُوزَ الْاِقْتِدَاءِ فِيهِ مُفْتَرِضٌ كَمَا لَمْ يَجُزَ اقْتِدَاءُ  
 مُفْتَرِضٍ مُفْتَرِضٍ آخَرَ **وَلَنَا** أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا قَضَاءٌ عَيْنُ تِلْكَ  
 الصَّلَاةِ الَّتِي التَّزَمَهَا بِالشَّرْوعِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ هَذَا كَالْاِقْتِدَاءِ  
 بَيْنَ فَرْضَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ حَقِيقَةٍ وَحُكْمًا **وَلَوْ حَصَلَ الْاِقْتِدَاءُ فِي خَامِسِهِ**  
**قَامَ إِلَيْهَا يُلْزَمُهُ بِالنِّقْلِ وَافْتَى بِالْكَلِّ** يَعْنِي مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا سَاهِيًا  
 وَقَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتَدَى بِهِ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُلْزَمُهُ رَكْعَتَانِ  
 عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَسِتُّ رَكَعَاتٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَلَا يَدَّ مِنْ الْقَعْدَةِ قَدَرُ  
 الشَّهَدِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْعُدْ لَأَسَاقَى قَوْلَ مُحَمَّدٍ لِبُطْلَانِ أَصْلِ الصَّلَاةِ **بِهَا**  
 فَرْضِيَّتُهُ وَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّعِ أَنْ يُبَيِّنَ عَلَيْهِ اعْلَمَ أَنَّ الْخِلَافَ هَكَذَا مَذْكُورٌ

أَيُّ

قَا

بِ



في المنظومة وذكر في الهداية وخلاصة الفتاوي ان هذا الخلاف  
 بين محمد وصاحبه لا يثبت يوسف انه اقتدي به في النقل بعد ما خرج  
 من القرض بما فيه فلا يلزمه غير هذا الشفع ولمحمد انه شرع في حجر  
 الامام فيلزمه ما ادي الامام لها **فالوافسد** المقتدي المذكور  
**صاوة نفسه** وهي ما شرع فيه مع الامام **يلزمه بقضا** **ثنتين** اي  
 ابو يوسف قضا ركعتين **وسعة** اي محمد قضاها مطلقا اي تبيين كانت  
 او اكثر لان هذه الصلاة غير مضمونه في حق الامام لانه لو افسد  
 الخامسة لا يلزمه قضا ركعتين فلو صارت مضمونه في حق المقتدي  
 لصار بمنزلة اقتداء المقتري بالمستقل وهو باطل ولا يثبت يوسف ان الصلوة  
 سقطت في حق الامام بسبب عارض وهو شروع ساهيا على زعم انه  
 يسقط الواجب عنه ولا كذلك المقتدي لانه عايد في الشروع  
 وملزم للاداء فيلزمه **ووجع** في وقت شروع الصلاة **نية فرض**  
**ونقل** **يرجح الفرض** اي رجع ابو يوسف بنية الفرض لان الفرض اقوي  
 فلا يجارضه الادنى فبلغوا بنية النقل **وانبطلها** اي محمد صلواته لانها  
 لا تكن ان تصف بالوصفين لنا فيهما ولا باحدهما عينا لعدم  
 التعيين ولا بعضها باحدهما وبعضها بالآخر لانها لا تقبل التحري  
 بهذا الاعتبار فبطل اصل الصلاة **او نذر ركعتين** **غير طهر يلزمه**  
**بهما** اي ابو يوسف ركعتين طهر لان الثاني لما لزم عليه ركعتين  
 الزمهما بطهارة لان الصلاة لا تكون الا بها وقوله بعده بغير طهر

يكون رجوعا عما التزمه فلا يصح **واهدره** اي قال محمد لا يلزمه  
 شيء لانه نذر تعصيته والنذر لما ليس بقدره غير صحيح **او بغير قراءة**  
 يعني لو نذر ان يصلي ركعتين بلا قراءة فيهما **او ركعة او ثلثا** يعني لو نذر  
 ان يصلي ركعة واحدة او نذر ان يصلي ثلاث ركعات **حكما** **لها** اي  
 الزمناه ركعتين بقراءة **وتثنية** اي امرناه بركعتين في صورة نذر ركعة  
**وانزع** اي بازاع ركعات في صورة نذره ثلثا **الا بالاهدار** **فهما** **لشفع**  
 يعني قال زفر لا يلزمه شيء في الصورة الاولى والثانية لان الصلاة  
 بلا قراءة والركعة الواحدة غير قرينة فلا يصح نذر وفي الصورة الثانية  
 يلزمه ركعتان لانه نذر بشفع وركعة زائدة عليه فصح الاول  
 وبلغوا الزيادة **ولنا** ان الزام شيء التزم بما لا يحسن له الا به فصا  
 كانه نذر ان يصلي بقراءة وركعتين وازعانا لان الصلاة غير صحيحة  
 ما لم يكن شفعاً وبقراءة الا ان محمد احتج الى الفرق بين التزم  
 الصلوة بغير طهارة والتزام صلاة بغير قراءة حيث اهدر الاول  
 دون الثاني والفرق ان الصلاة بغير طهارة ليست عبادة فلم يضر  
 نذرها للصلوة واما الصلاة بغير قراءة عبادة كذا في التختيس **وفي**  
**مكان كذا فاذا اها في اقل من شرفه اجزنا** يعني اذا نذر ان يصلي  
 في مكان شريف كالمسجد الحرام مثلاً وصلى في مكان اقل منه شرفاً  
 جاز عندنا وقال زفر لا يجوز وكذا الصوم والصدقة اعلم  
 ان فضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي عليه السلام ثم مسجد



بَيْتِ الْمُقَدَّسِ ثُمَّ الْجَامِعِ ثُمَّ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ثُمَّ الْبَيْتِ كَذَا فِي الْمَصْنُوعِ **لَهُ**  
 قَوْلُهُ تَعَالَى وَافُوا بَعْدَ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ فَحُثَّ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ بِمَا قَدْ  
 بِهِ **وَلَنَا** أَنْ تَخَصِّصَ الْعَبْدَ عِبَادَتَهُ مِمَّا كَانَ لِعَوَاذِهِ أَوْ يَتَّبِعَ التَّخَصُّصَ  
 إِذَا كَانَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ فَيَنْفِي النَّذْرَ مُطْلَقًا فَيَصِلُ إِلَى شَاءٍ **وَلَوْ نَذَرْتَ**  
**عِبَادَهُ فِي غَدٍ فَخَاصَّتْ فِيهِ الزَّمَانُهَا بِفَضَائِلِهَا** وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَلْزَمُهَا  
 فَضَاؤُهَا قَيْدُهَا لَعَدْلَانِهَا لَوْ قَالَتْ عَلَى أَنْ أَصِلَ كَذَا يَوْمَ حَيْضِي لَا  
 يَلْزَمُهَا شَيْءٌ **اتِّفَاقًا لَهُ** أَنَّهَا أَضَافَتْ الْعِبَادَةَ إِلَى يَوْمٍ لَمْ يَصْلُحْ لِلْفِعْلِ  
 الْمُنْدُورِ فَلَا جُوزَ كَمَا لَوْ قَالَتْ يَوْمَ حَيْضِي **وَلَنَا** أَنَّ الْعَدْلَ ذَاكَ قَابِلٌ  
 لِلْإِدَائَةِ فَصَرَفَ عَنْهُ مَا بَعْدَ سَمَائِهِ فَيَجِبُ فَضَاؤُهَا بِخِلَافِ قَوْلِهَا يَوْمَ  
 حَيْضِي لِأَنَّهُ يُمْفَارِئُ بِهِ مَا يَبْنِي فِي الْمُنْدُورِ لَمْ يَصِرْ صَاحِلًا **لَهُ** فَلَمْ يَجِبْ **وَجُوزَ**  
**أَنْ تَنْفُلَ الْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ قَائِلًا لَكَرَاهَةٍ** فِي الْأَصَحِّ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ قَاعِدًا أَيْ لَا يَلْعَنُ قَيْدًا لِسُفُلِ الْأَنْفِ لِقَادِرِ  
 عَلَى الْقِيَامِ لَا جُوزَ أَنْ يُفَرِّضَ قَاعِدًا اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْعُقُودِ فِي غَيْرِ  
 حَالَةِ الشَّهَادَةِ عَنْ أَيْ حَنِيفَةٍ أَنَّهُ يُقْعَدُ كَيْفَ يَشَاءُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجَازِلْهُ تَرْكُ  
 أَصْلِ الْقِيَامِ فَتَرْكُ صِفَةِ الْعُقُودِ أَوْ لِي جَوَازًا وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَتَرَتَّبُ لِأَنَّهُ  
 أَهْلٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَحْتَجُّ لِأَنَّهُ غَامَةٌ صَلَوةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 فِي إِحْرَامِهِ كَانَتْ بِالْإِحْتِبَاطِ وَعَنْ زُفَرٍ أَنَّهُ يُقْعَدُ كَمَا يُقْعَدُ فِي الشَّهَادَةِ  
 وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ لِأَنَّهُ عَهْدٌ مُشْرُوعًا فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا الْحَازُّ وَالْمَجْرُورُ وَخَبَرُ  
 مُبْنَدٍ أَحَدُ وَفِ تَقْدِيرِهِ عُقُودُ الْمُسْفِلِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ جَائِزٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

كَمَا سَبَقَ **بَعْدَ اثْنَيْ عَشَرَ** أَيْ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّلَاةِ بِالْقِيَامِ وَقَالَ لَا  
 لَا جُوزَ لِأَنَّ الشُّرُوعَ قَائِمًا مُلْزِمٌ لِلْقِيَامِ كَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَصِلَ قَائِمًا وَصَنَعَ  
 فِي الْعُقُودِ بَعْدَ الشُّرُوعِ قَائِمًا لِأَنَّ فَتْحَ النُّقْلِ قَاعِدًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ جَائِزٍ  
 اتِّفَاقًا مِنْ الْحَقَائِقِ **وَلَهُ** أَنْ يَبْدَأَ النُّقْلَ قَاعِدًا جَائِزًا وَقَدْ أُوِّدِيَ لِأَنَّهُ  
 اسْتَهْلَكَ مِنَ الْإِتِّبَاطِ وَالْجَوَابُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّذْرَ بِالصَّلَاةِ قَائِمًا مُلْزِمٌ  
 لِذَاتِهِ أَنَّهُ التَّرْمِيقُ الْقِيَامُ نَصًا وَالشُّرُوعُ لَيْسَ مُلْزِمًا لِذَاتِهِ بِلِصِيَانَةِ  
 الْمُؤَدِّي وَهِيَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْقِيَامِ فَاشْبَهَ النَّذْرَ بِالْحَجِّ مَا شِئْنَا فَانَّهُ  
 مُلْزِمٌ لِلشَّيْءِ حَتَّى لَوْ تَرَكَهُ لَزِمَهُ دَمٌ وَلَوْ شَرَعَ فِي الْحَجِّ مَا شِئْنَا لَا يَلْزَمُ  
 الْمَشْيُ **وَإِذَا الْفَرَضُ قَاعِدًا** مَعَ الْقَدَرِ عَلَى الْقِيَامِ **فِي مَرْكَبٍ جَائِزٍ** أَيْ  
 سَفِينَةٍ جَائِزَةٍ **لِغَيْرِ عُدْرٍ جَائِزَةٍ** عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَ الْإِسَاءِ وَقَالَ لَا  
 جُوزَ إِنْ أَرَادَ بِالْإِسَاءِ قَاعِدًا أَنْ يَكُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لِأَنَّ الْأَدَاءَ بِالْإِسَاءِ  
 غَيْرُ جَائِزٍ اتِّفَاقًا فَفَرْضًا كَانَ أَوْ نَقْلًا وَقَيْدًا بِالْفَرْضِ لِأَنَّ الْأَدَاءَ النَّقْلَ  
 قَاعِدًا جُوزًا اتِّفَاقًا وَقَيْدًا بِالْمَرْكَبِ لِأَنَّ الْأَدَاءَ الْفَرْضَ عَلَى الذَّاتِ لَا جُوزَ  
 اتِّفَاقًا وَقَيْدًا بِقَوْلِهِ جَائِزٌ لِأَنَّ الْمَرْكَبَ لَوْ كَانَ مَوْقُوفًا لَا جُوزَ اتِّفَاقًا  
 وَإِنْ كَانَ مَرْبُوطًا وَإِنْ حَرَكَهُ الرِّيحَ حَرَكًا فَهُوَ كَالْجَائِزِ وَالْأَفْكَالُ  
 كَذَا فِي الْعَنَائَةِ وَقَيْدًا بِقَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَالْهَدِيرِ رَأَى  
 حُوزًا **اتِّفَاقًا لَهُ** أَنَّ الْغَالِبَ دُونَ الرَّاسِ فِي السَّفِينَةِ الْجَائِزَةِ فَصَارَ  
 الصُّورَةُ بِإِعْتِبَارِ الْغَالِبِ كَمَا تَحْقِيقُهُ **وَلَهَا** أَنْ يَنْقُصَ رُكُوسًا فَلَا  
 يَسْقُطُ إِلَّا بَعْدَ تَحْقِيقِ **يَوْمٍ الْمُسْفِلِ** بِالْعُدْرِ سَوَاءً كَانَ مَسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا



عَلَيْهِ دَابَّةٌ لَفْظُ الْمُتَغَلِّسِ مَسْأُولٌ لِمَنْ صَلَّى السُّنَنَ الرَّوَابِتَ فَأَتَاهَا جَائِزَةً عَلَى  
الدَّابَّةِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا جُوزَ كَسْنَةِ الْفَجْرِ لَأَنَّهَا أَكْدَقُ قَدَمَيْهِ لِأَنَّ  
الْمُفْتَزَّضَ لَا جُوزَ لَهُ إِلَّا بِمَاءٍ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَّا بَعْدَ رُكْعَةٍ إِذَا كَانَ دَابَّتُهُ  
جَمُوحًا حَيْثُ لَوْ تَرَكَ لَا يُمْكِنُهُ الرُّكُوبُ أَوْ خَافَ مِنَ الْعَدُوِّ أَوْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا  
يَأْسًا لِلصَّلَاةِ وَخَوَّهَا وَلَا يُلْزِمُهُ الْعَادَةُ إِذَا قَدَّرَ وَفِي الْحَاقِيقَةِ إِذَا  
صَلَّى عَلَى الدَّابَّةِ لَعُدَّ أَنَّ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى اتِّفَاقِهَا جُوزُهُ إِلَّا بِمَاءٍ عَلَيْهَا وَإِنْ  
كَانَتْ يَسِيرَةً وَإِنْ قَدَّرَ لَا جُوزَ لِاخْتِلَافِ الْمَكَانِ سِدْرَانِ وَفِي الْغَنِيِّ إِذَا  
سِيرَهَا رَاكِبًا لَا يَجُوزُ لَهُ الْفَرَضُ وَلَا النُّطُوعُ وَقِيْدٌ بِالدَّابَّةِ لِأَنَّ تَشْغُلَ  
بِالْإِمَامِ لَا جُوزَ لِلْمَاشِي وَالسَّائِحِ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَمْنَعُ عَنِ الصَّلَاةِ مَا فِي  
مَوْضِعِ جُلُوسِهِ أَوْ فِي رُكْبَتِهِ مِنَ الْجَاسَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ لِأَنَّ اعْتِبَارَ  
الْأَرْكَانِ إِذَا سَقَطَ فَطَهَانُ الْمَكَانِ أَوْ لِي لَكِنْ لَا يُلْزِمُهُ جَوَانُ بِلَا  
وَضُوءٍ لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَهُ خَلْفٌ وَهُوَ الْإِمَامُ وَالْوَضُوءُ لَا خَلْفَ  
لَهُ وَلَا يُلْزِمُهُ مِنْ سُقُوطِ الشَّيْءِ إِلَى خَلْفِ سُقُوطِ مَا لَا خَلْفَ لَهُ وَإِنَّمَا  
الْعَجَلُ فَكَالِدَّابَّةِ إِنْ كَانَ طَرَفًا عَلَى الدَّابَّةِ يَسِيرُ أَوْ لَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
فَكَالشَّيْءِ خَارِجِ الْمَضَرِّ قَدَرٌ مِمْلٌ وَقَبْلُ قَدَرٌ فَرَحْنٌ وَالْإِصْحَاقُ أَنَّهُ  
جَائِزٌ فِي مَوْضِعِ جُوزِ الْمَسَافِرِ خَارِجِ أَنْ يَقْصُرَ فِيهِ كَيْفَ تَوَجَّهَتْ  
لِمَارُؤِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى  
خَيْبَرَ يَوْمَئِذٍ **وَيُخَيَّرُ فِيهِ** أَيُّ خَيْبَرَ أَبُو يُوسُفَ إِلَّا بِمَاءٍ فِي الْمَضَرِّ  
سِوَا فَتَحِ الصَّلَاةِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ أَوْ مُسْتَدْبِرَ لَهَا مِنْ الْمَحِيطِ

اعْتِبَارًا بِالْخَارِجِ وَلِمَارُؤِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُصَلِّي رَاكِبًا عَلَى الْحِمَارِ  
فِي الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ وَقَالَ لَا جُوزَ لِأَنْ جَوَازُهُ وَرَدَّ عَلَى الدَّابَّةِ خَارِجَ الْمَضَرِّ  
بِخِلَافِ الْقِيَاسِ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَمَارُؤَاهُ شَادَ **وَيَمْنَعُ الْبِنَاءُ**  
**بَعْدَ التَّرَوُّكِ** يَعْنِي إِذَا صَلَّى رُكْعَةً بِالْإِمَامِ رَاكِبًا تَمْرُزُ لَا جُوزَ أَنْ يَنْتَبِ  
عَلَيْهَا صَلَاتُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ لَا جُوزَ لَهُ **لَهُ** أَنَّ الْمُوَدِّيَّ بَرُكُوعٍ وَبُجُوعٍ  
أَقْوَى مِنْهُ بِالْإِمَامِ وَلَا جُوزَ بِنَاءِ الْأَقْوَى عَلَى الْأَضْعَفِ كَمَا لَمْ يَجُزْ  
بِنَاءُ الْمَرِيضِ الْمُوَحَّاحِ إِذَا كَانَ عُدُوهُ **لَهُمَا** أَنَّ إِيْمَا الرَّابِّ كَرُوعُهُ وَبُجُوعُهُ  
فِي الْقُوَّةِ وَلَيْسَ خِلَافًا عَنْهُ وَلِهَذَا جَازَ ابْتِدَآءُهُ بِالْإِمَامِ مَعَ قَدَرَتِهِ عَلَى  
الْتِمُزُّولِ بِخِلَافِ الْمَرِيضِ فَإِنَّ إِيْمَاهُ خَلْفٌ قِيْدٌ بِقَوْلِهِ بَعْدَ التَّرَوُّكِ  
لَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى رُكْعَةً نَازِلًا لَا يَنْبَغِي بَعْدَ الرُّكُوبِ اتِّفَاقًا لِأَنَّ إِحْرَامَ النَّازِلِ  
لَفَعْدٌ مُوجِبٌ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَلَا جُوزَ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا إِحْرَامُ  
الرَّابِّ فَمَنْعُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ أَنْ يَنْزِلَ وَيَتِمَّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَبَيْنَ  
أَنْ يُؤْمِيَ عَلَى الدَّابَّةِ فَلِهَذَا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ **فَصَلِّ** فِي سَجْدَةِ السُّورِ  
**إِذَا سَهَى الْمُصَلِّي نَفْسًا** كَانَ يَنْتَزِلُ مَا وَجَبَ فَعَلُهُ فِي الصَّلَاةِ **أَوْ زِيَادَةً**  
أَيُّ زِيَادَةً فَعَلْ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَافْعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ أَوْ مُسْتَلْزِمِ  
لَتَرْكِ مَا وَجَبَ وَتِلْكَ الرِّيَا نَقْصَانٌ فَيُفْرَعُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ مِنْهَا إِذَا  
قَرَأَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ أَوْ الْقَوْمَةِ أَوْ الْقُعُودِ فَعَلِيهِ السُّهُوُّ لِأَنَّهُ  
لَيْسَ بِمَوْضِعِ الْقِرَاءَةِ وَكَذَا لَوْ كَرَّرَ الْفَارِجَةَ فِي الْأَوَّلِينَ أَوْ سَكَتَ بَعْدَهَا  
مَقْدَارَ رَكْنٍ لَخْتَارَ سُورَةً لِأَنَّهُ آخِرُ وَاجِبٍ وَهُوَ السُّورَةُ وَمِنْهَا لَوْ كَرَّرَ



الفاحشة في الآخرين لاسهوه عليه لأن الشفع الثاني موضع القراءة  
 وكذا لو تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده لأن هذا الواضع محل  
 السجود وعن محمد لو تشهد في قيامه بعد الفاحشة فعليه السجود لأنه  
 بالشهادة آخر الواجب وهو السجود وهذا أصح ومنها لو كرر التشهد  
 في القعدة الأولى أو زاد على التشهد الصلوة على النبي عليه السلام  
 فعليه السجود لأنه آخر ركنا وهو القيام إلى الثالثة ولو كرر في  
 القعدة الثانية لاسهوه عليه لأنها محل الذكر والصابط أن سجدة  
 السجود واجبة بترك الواجب لا غير لأن تأخير ركن أو تكرار أو ترك  
 الترتيب كلها داخل فيه سلم ثم سجدة سجدة تشهد وسلم وهذا  
 الأخبار بمعنى الأمر فتفيد الوجوب وجعل السلام الأول أي محمد  
 سلام الصلاة مرة عن يمينه لأن الحاجة إليه لفصل بين الأصل والركعة  
 الملحقة به وهو يحصل بتسليمه واحدة وهما **ثنتين** لما ذوي أنه عليه  
 السلام قال لكل سهو سجدة ثان بعد السلام والمتعارف منه ما يكون  
 من الجائز فحمل عليه قبل المختار للإمام قول محمد لأن الحاجة إذا سلم  
 ثنتين رتبا يستعمل بعضهما ما ينال في الصلوة والمنفرد قولهما **والدعاء**  
 أي جعل محمد الدعاء في **التشهد الثاني** أي بعد تشهد قعدة السجود  
**في الأول** أي في تشهد الصلوة قبل السلام وهذا الخلاف مبني على  
 أن سلام من عليه سجدة السجود يخرج من الصلوة عند ما يأتي به في  
 الأول وعند لا يخرج في الثاني في الثاني في صاحب الهداية اختار

أو تفقد منه

في

يستأنف وتجرى صلاتهم **لو أنهم بد ليلا** أي أم جماعة بالتحري  
 في ليلة مظلمة **فاختلف جهاتهم** يعني صلى كل من الأمام والمقدين  
 به إلى جهة تحريه وتختلف تلك الجهات **ولم يعلموا جهة الإمام**  
**ولا تقدموه** قيد لصدين القيدين لأنه لو علم أحد منهم جهة وإمامه  
 فسدت صلاته لا اعتقاده أن إمامه على الخطا وكذا إذا تقدم  
 على إمامه لتركه فرض المقام فإن قلت كيف لم يعرفوا حال  
 الإمام بصوته قلت يجوز أن ينسى الإمام الجهر أو يعرفوا بصوته  
 أنه قد أمم ولكن لم يميزوا أنه إلى أي جهة توجه **ولم يأمروا**  
**بالإعادة** يعني من صلى تحريه وظهر أنه صلى مستدبرا القبلة  
 لا يجب عليه الإعادة عندنا وقال الشافعي يجب قيدا بالإناء  
 لأنه لو ظهر أن القبلة في يمينه أو يساره يجوز اتفاقا **له** أنه  
 ظهر خطأ وسقين فلا يجوز كما لو صلى غير تحري واستدبرا القبلة  
**ولنا** أن جهة تحريه هي الجهة التي خوطب باستقبالها حالة  
 الاشتباه فإني بالواجب عليه فلا يعيدها **ولو علم خطأه**  
**فيها** أي في صلاته **يستقيم** أي يستدبر في الصلاة إلى جهة  
 القبلة وبني على ما مضى لأن أهل قبائل بلغهم نسخ القبلة من  
 بيت المقدس إلى الكعبة استداروا في الصلاة إليها وفي  
 الحائية هذا الحكم فبمن شك في القبلة وصلى بالتحري لأنه لو لم  
 يشك ولم يتخذ فصلى إلى جهة فاعلم في خلال الصلاة خطأه

سنة

سنة



وَلَوْ عَلِمَ بَعْدَهَا يُعِيدُهَا وَلَوْ شَاءَ فَصَلَّى بِلاَ خَيْرٍ فَعَلِمَ فِي الصَّلَاةِ  
 أَنَّهُ أَصَابَ فِي الْقِبْلَةِ أَوْ أَخْطَأَ يَسْتَأْيِفُ لِأَنَّهُ افْتِنَاهُ كَانَ  
 ضَعِيفًا وَأَنَّهُ عَلِمَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ أَصَابَ لَا يُعِيدُهَا لَأَنَّهُ ثَمَّةَ لَا يَحْتَاجُ  
 إِلَى الْبِنَاءِ **وَيَنْوِي الصَّلَاةَ** أَيُفْتَرِضُ أَنَّ بِنَايَ الْمُصَلِّي صَلَاتَهُ لِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیُعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَالْإِخْلَاصُ  
 إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِيتَةِ قَبْلَ لَا يَدْفَعُهَا مِنْ نِيَّةِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ أَيْضًا عِنْدَ  
 اسْتِقْبَالِ جِهَتِهَا لِأَنَّهُ أَصَابَ عَيْنَهَا فَرَضَ فَلَا لَمْ يَكُنْ أَصَابَ عَيْنَهَا  
 حَالُ الْعَيْبَةِ عَنْهَا شَرْطُ نِيَّةِ عَيْنِهَا وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ  
 كَذَلِكَ الْجَنَائِزِ **فَيَعْلَمُ أَيُّ صَلَاةٍ هِيَ** حَتَّى لَوْ سُئِلَ عَنْهَا أَجَابَ  
 بِالْبَدَلَةِ الْمَظْهَرِ أَوْ عَصَرٍ قَبْلَ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ الْإِيتَةُ فَيَكُونُ  
 فَيَعْلَمُ بَيَانًا لِقَوْلِهِ وَيَنْوِي تَوْصِيحُهُ يَعْرِفُ بِمَا سَبَقَ فِي فَصْلِ  
 الْيَتِمِّ مِنْ تَوْصِيحِ ابْنِ قَوْلِهِ فَيَضْرِبُ بَيَانًا لِقَوْلِهِ يَتِمُّمْ وَيُفِي  
 الْقِنِيَّةَ الْأَصَحَّ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَكُونُ نِيَّةَ الْإِبْرِي أَنْ مَنْ عِلْمُ الْكُفْرِ لَا  
 يَكْفُرُ وَلَوْ نَوَاهُ يَكْفُرُ فَتَكُونُ نِيَّةُ غَيْرِ الْعِلْمِ قَوْلُ مُرَادُ ذَلِكَ الْقَائِلِ  
 أَنَّ مَنْ قَصَدَ صَلَاتَهُ فَعَلِمَ أَنَّهَا ظَهَرُ أَوْ عَصَرُ أَوْ نَقْلُ أَوْ قَضَاءُ يَكُونُ  
 ذَلِكَ نِيَّةً لَهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ أُخْرَى لِلتَّعْيِينِ إِذَا أَوْصَلَهَا  
 إِلَى التَّحَرُّمِ وَفِيمَا أوردوه لَمْ يَوْجِدْ قَصْدًا إِلَى الْكُفْرِ وَهُوَ لَمْ يَدْعِ  
 أَنَّ مُطْلَقَ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ يَكُونُ نِيَّةً لَهُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ اغْتِرَاضُهُ فَإِنْ  
 كَانَ مَا آدَاهُ نَفْلًا أَوْ سُنَّةً يَكْفِيهِ مُطْلَقُ النِّيَّةِ وَنِيَّةُ مُتَابَعَةٍ

الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ وَفِي الْعَايَةِ لَا يَنْوِي فِي  
 الْوُتْرَانِ وَأَجِبْ لِلْإِخْتِلَافِ فِيهِ وَأَنْ كَانَ مَا آدَاهُ قَرْضًا قَضَا  
 كَانَ وَآدَاهُ فَلَا يَدْفَعُ أَنْ يُعِيدَهُ **وَلَا مُعْتَدِلًا لِلْسَّانِ** أَيُذَكِّرُهُ فِي تَعْيِينِ  
 الصَّلَاةِ لَأَنَّهُ كَلَامٌ لَا يَتَّبِعُ لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَغْلِقَ قَلْبَهُ بِالْإِيتَةِ  
 وَلِسَانَهُ بِالذِّكْرِ وَيُدْرِيهِ بِالرَّفْعِ وَفِي الْمَحِيطِ الْأَوَّلِيِّ فِي نِيَّةِ الْفَرَضِ  
 مَثَلًا أَنْ يَقُولَ تَوَيْتُ ظَهَرَ الْيَوْمِ لَأَنَّهُ لَوْ قَالَ ظَهَرَ الْوَقْتُ أَوْ فَرَضَ  
 وَكَانَ الْوَقْتُ خَارِجًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ لَا يَجْزِيهِ أَمَّا إِذَا قَالَ ظَهَرَ  
 الْيَوْمَ فَجَزِيهِ سَوَاءً كَانَ الْوَقْتُ خَارِجًا أَوْ بَاقِيًا **وَيُضَيِّفُ الْمَوْثِقَ**  
 أَيُضَيِّفُ الْمُقْتَدِرِ إِلَى نِيَّةِ الصَّلَاةِ **نِيَّةُ الْمُنَابَعَةِ** أَيُضَيِّفُهَا إِلَى  
 الْأَمَامِ لَأَنَّهُ بَنَى صَلَاتَهُ عَلَى صَلَاةِ الْأَمَامِ فَلَا يَدْفَعُ مِنَ الْإِثْرَةِ حَتَّى لَوْ  
 لَحَقَهُ ضَرَرُ الْفَسَادِ مِنْ جِهَةِ أَمَامِهِ كَانَ ضَرَرًا مُلْتَزِمًا وَلَوْ قَالَ  
 الْمُقْتَدِرُ تَوَيْتُ أَنْ أَصِلِيَ صَلَاةَ الْأَمَامِ لَا يَدْفَعُ عَلَى الْقِتْدَارِ وَالْأَحْسَنُ  
 أَنْ يَقُولَ تَوَيْتُ أَصِلِيَ مَعَ الْأَمَامِ مَا يَصِلِيهَا وَلَوْ نَوَى الْجَمْعَ وَلَمْ  
 يَنْوِ الْقِتْدَارَ جَوَزَهُ بَعْضُ الْمُشَاجِحِ لِأَنَّ الْجَمْعَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ  
 الْأَمَامِ وَلَوْ نَوَى الْقِتْدَارَ بَزْدَ فَآدَاهُ وَهُوَ عَمْرٌ وَلَا جَوَزَ وَفِي صَلَاةِ  
 الْجَنَازَةِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ الْمَيِّتَ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى يَقُولُ أَنْ أَصِلِيَ مَعَ  
 الْأَمَامِ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْهِ **وَيُوصَلُّهَا بِالْإِجْرَامِ**  
 إِرَادَةُ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِنَاجِ لِأَنَّهَا يَجْزِمُ فِي الصَّلَاةِ مَا يُبَاحُ  
 قَبْلَهَا يَعْنِي لَا يَفْضُلُ بَيْنَ النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِنَاجِ وَفِيهِ نَفْيٌ لِمَا



قَالَ الْكَرَّخِيُّ مِنْ أَنْهَا جُوزُ بِالْبَيْتَةِ الْمَتَاخِرَةِ إِلَى أَنْ يَرْكَعَ لَا أَنْ  
 أَوَّلَ الْجُزْءِ مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا اخْلَعَ عَنِ الْبَيْتَةِ لَا يَكُونُ عِبَادَةً فَكَذَا  
 بَوَاقِيهَا لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الصُّوْمِ فَإِنَّهُ جَازٌ بِنَيْتِهِ  
 مُتَاخِرُهُ لِأَنَّ أَوَّلَ جُزْءِ الْيَوْمِ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَأَمَّا الْبَيْتَةُ الْمُنْقَدَّةُ  
 عَلَى التَّكْبِيرِ فَكَالْقَائِمَةِ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِعَمَلٍ يَنْبَغِي فِيهَا  
 مِثْلُ شَرِّ الْخَطْبِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ فَصَلَ بِعَمَلٍ يَنْبَغِي فِيهَا كَالْوُضُوءِ  
 أَوْ الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَضُرُّهُ الْأَشْرِي أَنْ مَنْ أَخَذَتْ فِي صَلَاتِهِ  
 لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيَمْشِيَ وَلَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْبَيْتَةِ **وَعَدَهُ** أَيِ التَّخَذُّمِ  
**شَرْطًا** لِلصَّلَاةِ **لَا رُكْنًا** أَيِ قَالِ الشَّافِعِيُّ هُوَ رُكْنٌ لِأَنَّ الشَّرْعَ  
 حَصَلَ بِهِ وَالشَّرْعُ فِي شَيْءٍ يَكُونُ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ فَيَكُونُ رُكْنًا  
 وَلِهَذَا شَرْطٌ لَهُ مَا شَرْطُ لَسَائِرِ الْأَرْكَانِ مِنْ الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا  
**وَلَنَا** أَنَّ تَكْبِيرَةَ التَّخَذُّمِ عَقْدٌ لَا فَعَالٍ الصَّلَاةُ وَالشَّرْعُ يَحْتَكِمُ  
 بَعْدَهُ بِإِشَارَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى أَيِ ذَكَرَ اللَّهَ فِي  
 افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ كَذَا فَسَّرَهُ الْمُفَسِّرُونَ وَالْفَا فِي فَصْلِ الدَّالِ  
 عَلَى التَّعْقِيبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّخَذُّمَ شَرْطٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جُزْءًا دَخَلَ  
 فِي قَوْلِهِ فَصَلَّى فَيَلْزَمُ التَّكْرَارُ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ الْجُزْءِ أَوْ الْجَازِ أَنْ يُرِيدَ  
 مِنْهُ مَا سِوَى الْجُزْءِ الْأَصْلِيِّ عِنْدَهُمَا وَاسْتِثْنَاءُ الشَّرَاطِ فِي تَكْبِيرَةِ  
 الْإِفْتِتَاحِ لَا تَصَالُهُ لَهَا لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقَائِدَةُ الْخِلَافِ تَطْهَرُ فِي  
 جَوَازِ بِنَاءِ النُّقْلِ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْفَرْضِ بَعْدَ إِتْمَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمَةٍ

منه ص

لا م

فانه

فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَهُ لِأَنَّ رُكْنَ الْفَرْضِ لَا يَكُونُ رُكْنًا لِلنُّقْلِ وَعِنْدَنَا  
 جَائِزٌ لِأَنَّ الْفَرْضَ يَكُونُ شَرْطًا لِلنُّقْلِ **فَصَلَّى** فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ  
**يُغْتَضَرُ الْحَرَمَةُ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَرَبُّكَ فَكَبَّرَ الْمُرَادُ بِهِ تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ  
 بِالنُّقْلِ عَنْ بَيْتَةِ النَّفْسِ فِي كِبَرٍ قَائِمًا حَتَّى لَوْ أَدْرَكَ الْأَمَامُ وَهُوَ  
 رَاكِعٌ فَكَبَّرَ وَهُوَ لِلرُّكُوعِ أَقْرَبُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ كَذَا فِي التَّحْنِيسِ  
 وَالْمُرَادُ بِالْفَرْضِ هُنَا مَا لَا جُوزَ الصَّلَاةَ بِهِ وَهُوَ **وَالْقِيَامُ** لِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى وَتَوَمَّؤْا لِلَّهِ قَائِمِينَ أَيِ مُطِيعِينَ وَالْمُرَادُ بِهِ الْقِيَامُ فِي  
 الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْقِيَامَ فَرْضٌ جَالِي الْإِفْتِتَاحِ كَمَا بَعْدَهُ بِاجْتِمَاعِ  
 الْمُفَسِّرِينَ **وَالْقِرَاءَةُ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَاقْرَأُوا مَا نُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ  
 وَالْأَمْرُ لِلْجُزْءِ قَالِ الْقِرَاءَةُ خَارِجُ الصَّلَاةِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ بِالْإِجْمَاعِ  
 فَيَجِبُ فِي دَاخِلِهَا ضَرْوَةٌ **وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى ارْكَعُوا  
 وَاسْجُدُوا وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ أَرْكَانُ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَعْمَالُ  
 مَوْضُوعَةٌ لِلتَّعْظِيمِ وَهِيَ تَحْصُلُ بِالْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِ وَارْتِدَا  
 بِالرُّكُوعِ وَانْتِهَى بِالسُّجُودِ **وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 لَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ  
 الْآخِرَةِ وَتَعَدَّتْ قَدْرَ الشَّهْرِ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ عُلُوُّ تَمَامِ  
 الصَّلَاةِ لَهَا وَالشَّهَادَةُ لَا يَكُونُ مَفْرُوضَةً فَإِنْ قُلْتَ لَا  
 يَلْزَمُ مِنَ الْإِتْمَامِ فَرَضُهَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ تَكُونُ بِاقْصَةِ بَرْكَ الْوَاجِبِ  
 قُلْتَ أَرَادَ بِهِ الْإِتْمَامَ مِنْ جِهَةِ الْأَرْكَانِ لَا الْإِتْمَامَ مِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ

شَرَط

ج

لأن القيام فرض حالة  
 الافتتاح كما بعد ص

ل

د



لأنه علق الإتمام بالفعل دون قراءة التشهد وهي واجبة لا  
يقال هذا خبر الواحد فكيف ثبت به الفرضية لأن هذا يسان  
لمحمل الكتاب فالفرضية ثابتة به فان قلت لم يذكر مع هذه  
السنة الخروج بفعل المصلي فانه كان فرضا عند أي حنيقة  
قلت اراد بها الفرائض التي اتفق عليها علماءنا الثلاثة ونقول  
انه ليس بفرض عنده على ما نقل عن الكرخي وهو الصحيح وسجي  
بيانه **وقدروها أي القعدة الأخيرة بالشهر أي بمقداره لا**  
**بقدر ايقاع السلام** وهو نفى لقول مالك **له** ان السلام واجب  
فيقدر محله وهو القعود بقدره **ولنا** ما روي انه عليه السلام  
قال لا ينعموا اذا رفعت رأسك الحديث **وليس ان يرفع يديه**  
**للحزب محاذيا أي مقابلا بابا مية شجني اذ يديه** لما روي انه عليه  
السلام فعل كذا حين كبر ولا يفرج بين أصابعه كل التفرج  
ولا يضمها كل الضم وانما يفرجها كل التفرج في الركوع ويضمها  
كل الضم في السجود وما روي انه عليه السلام نشر أصابعه  
حين الرفع فالمراد به النشر دون الطلح التفرج كذا قاله الهذلي  
**والمرأة إلى المنكبين** أي وترفع المرأة يديها جذامنكبيها لأن هذا  
استرها **ويأمر بالمعينة** أي أبو يوسف بمقارنة التكبير برفع اليد  
لأن الرفع سنة التكبير فيقارنه كتسبيحات الركوع **وهما بتقديم**  
**الرفع** أي دفع اليدين على التكبير لأن الرفع اشارة الشروع فيسند

يامر

بقدمه

تقدمه **ولم يقصر** **وا على التكبير المجمع عليه** يعني قال مالك لا يجوز  
افتتاح الصلاة الا بقوله الله اكبر لانه هو المنقول واجتمعوا  
على جواز الصلاة به **فيقصر** أي أبو يوسف فيما يجوز به الصلاة  
**على المعروف والمنكر** من التكبير وهو قوله الله اكبر الله الاكبر الله  
كبير الله الكبير لقوله عليه السلام حرمها التكبير فلا يقام  
سائر كلمة التعظيم مقامه بالراي لأن شرايط العبادة وازكا  
لا يعرف بالقياس **فخبره بالكبير وسائر كالم تعظيم** وقال الشافعي  
لا يجوز الا فتاح الا بلفظين وهما الله اكبر والله الاكبر لأن  
المنقول هو الله اكبر وقولنا الله الاكبر بلغ في الشا لا فادته  
التخصيص بزيادة التعظيم فيجوز به ولا كذلك الكبير **ولنا**  
قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى وانه مطلق فيجوز بكل ما يغيد  
تعظيم الله ولم يجز الا فتاح بال دعاء ولا بقوله استغفر الله  
لأن كلا منهما مشوب بحاجته فلا يكون تعظيما خالصا ولا  
طلاق هذا النص قال أبو حنيفة يصير شراعا بقوله الله قبل ذكر  
اكبر وهو احد قولي محمد خلافا لأبي يوسف وفايدة الخلاف  
تظهر فيما اذا ظهرت الحايض قد بقي من الوقت مقدار ان يسع  
فيه اسم الله دون كبر يجب عليها الصلاة عند ما خلا فانه **ولم**  
**يرسلوا** أي قال علماءنا لا يرسل المصلي يديه بعد الافتتاح وقال  
مالك يرسل لما روي انه عليه السلام كان يرسل يديه بعده **فنضع**

نها  
ونحن



**اليمن على الشمال** لكن قال محمد يضع بحيث تكون الرُسغ وسط  
الكف لما روي أنه عليه السلام فعل كذا وقال أبو يوسف  
يقبض باليمن رُسغ الأيسر لما روي أنه عليه السلام أخذ شماله  
بيمينه والمختاران يأخذ رُسغها بالخنصر والابهام ليكون عملاً  
بالحدِيثين **تحت السرّة لا على الصدر** يعني قال الشافعي يضع  
يده على صدره لقوله تعالى فصل لربك والخد أي صنع يدك  
على صدرك وهذا التفسير ما ثور عن علي رضي الله عنه **كالمرأة**  
يعني كما أن السنة في وضع المرأة هكذا اتفاقاً **ولنا** ما روي ابن  
عباس أنه عليه السلام قال أن من السنة وضع اليمن على الشمال  
تحت السرّة والمراد من قوله أخرجها الاضحية فمعنى الما ثور عن  
علي صنع يدك على قريب جرك وهو تحت السرّة وأما المرأة فحاليها  
الستر والوضع على الصدر استر لها **وجعله** أي محمد الوضع **سنة**  
**القرأة** لأن الوضع إنما شرع مخافة اجتماع الدم في رؤس الأصابع  
وأما يخاف ذلك حالة القرأة لأن السنة فيها تطويلها فيسيل  
في الفناء والقنوت وصلاة الجنازة لأن القرأة منعده في  
هذه الأحوال فاشبهت حالة القعدة والركوع والسجود  
**وقال** الوضع **سنة** قيام فيه **ذكر مستنون** لأن الوضع أقرب  
إلى الخضوع والتعظيم وهذا المعنى يوجد قبل القرأة أيضاً كذا  
في المحيط فيضع في الأحوال المذكورة عندها لأن ما روي بن

عباس في سنة الوضع عما قرئ في أحوال القيام لكن خصص لقومة  
من الركوع من تلك الأحوال لعدم امتدادها فبقى ما عداها  
على الأصل قيد القيام بقوله فيه ذكر لأنه لو لم يكن كذلك  
كالقيام الذي بين تكبيرات العيد الزايد فالسنة فيه الأرسا  
اتفاقاً وفي الخنصر لا يرسل يده بعد التجرمة بل بعضهما من  
غير أرسال عندها لأنه قيام فيه ذكر مستنون **ويأتون**  
**بالشأ** يعني علماً ونائياً في المصلين بالشأ عقب الافتتاح أما ما  
كان أو منفرداً أو مقتدياً وفي الأما لي لو أذكر المقتدي  
الأمام بعد ما استعمل القرأة أن كان تجهزها لا يأت  
بالشأ بل تسع وإن كان يسهرها يأت بالشأ وقيل لا يأت به  
لأنه ما مور بالاجتماع والاضبات بالنص فإن عجز عن الاستمرار  
باسرار الإمام لم يعجز عن الاضبات ولو أذكره في الركوع  
يكبر قائماً ويترك الشأ ويكبر ويركع ليلا يقوت عنه أدراك  
الركعة ولو أذكره في السجود يكبر ويأت بالشأ ثم يكبر  
ويسجد بين المصنف الشأ بقوله **سبحانك اللهم إلى آخره** وقال  
مالك إذا كبر شرع في قرأة الفاتحة لما روي أنه عليه السلام  
كان يفتح الصلاة بالحمد لله رب العالمين **وتفصير عليه** أي على  
الشأ **لا على وجهه** أي قال الشافعي إذا كبر قرأتني وجهه  
وجهي للذي قطر السموات والأرض خفيفاً وما أنا من المشركين



قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَنَسِيتُ وَنَجَّيْتُ وَمَا بِي إِلَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ  
لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ وَيَقْتَضِرُ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ لَمَّا  
رَوَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا كَبَّرَ قَالَ جَهْتُ  
وَجَهِي إِلَى آخِرِ الْآيَةِ **وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا** أَيَّ يَأْمُرُ أَبُو يُوسُفَ بِالْجَمْعِ بَيْنَ  
الشَّاءِ وَالْآيَةِ يُبَيِّنُ بَابَهُمَا شَاءَ لَمَّا رَوَى جَابِرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ إِذَا بَلَغَ آخِرَ الْآيَةِ يَقُولُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
لِيَلَّا يَكْذِبَ وَيَفْسُدَ صَلَاتُهُ لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَفْسُدُ لِأَنَّهُ إِذَا تَمَّ  
يَقُولُ لَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ لَا عَلَى الْأَخْبَارِ عَنْ نَفْسِهِ **وَلَنَا** مَا رَوَتْ  
عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ  
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِلَى آخِرِهِ وَذَلِيلُنَا أَوْ لِيْلُنَا لِأَنَّهُ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ وَمَا  
رَوَاهُ مَحْمُودٌ عَلَى التَّحْدِيدِ بِاللَّيْلِ وَالْأَمْرِ فِيهِ وَاسِعٌ وَالصَّلَاةُ فِيهَا  
رَوَاهُ مَالِكٌ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ مِنْ قِبَلِ ذِكْرِ الْكَلِّ وَإِرَادَةُ الْجُزْءِ قَالَ  
بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ يَقْرَأُ فِي وَجْهَتِ قَبْلَ  
التَّكْبِيرِ لِأَنَّهُ ابْلَغَ فِي الْعَزِيمَةِ وَبِهِ يَعْمَلُ أَكْثَرُ الْعَوَامِ لِيَقُومَ مَقَامَ  
النِّيَّةِ لَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ لِأَنَّهُ فِيهِ طَوْلُ الْمَكْتَبِ الْمُقْضَى  
إِلَى تَرْكِ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْمُعْطَفِ وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ  
لِلْمُتَوَقِّعِينَ فِي شُرُوعِ الصَّلَاةِ مَا لِي أَرَاكُمْ سَاهِدِينَ أَيْ مُتَحَيِّرِينَ  
**ثُمَّ يَسْتَعِينُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** مَخْتَارَ حَمْدَةٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الِاسْتِعَاذَةِ  
أَنْ يَقُولَ اسْتَعِينْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَمَا هُوَ مَخْتَارُ الْأَكْثَرِ

وَوَرَدَ بِهِ الْأَخْبَارُ أَنَّ يَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ كَذَا  
فِي الْكِفَايَةِ **وَيَجْعَلُهَا** أَيُّ أَبُو يُوسُفَ الِاسْتِعَاذَةَ **سُتَّةَ الصَّلَاةِ**  
فِي آتِي لَهَا مَنْ يَصِلُ إِلَى **الْقِرَاءَةِ** يَعْنِي جَعَلَ مُحَمَّدٌ الِاسْتِعَاذَةَ تَبَعًا لِلْقِرَاءَةِ  
فِي آتِي لَهَا مَنْ يَأْتِي بِالْقِرَاءَةِ **فِي أَمْرِهَا الْمُقْتَدِرِ** أَيَّ يَأْمُرُ أَبُو يُوسُفَ  
الْمُقْتَدِرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ هَذَا الْقَدْرُ لِمَا قَبْلَهُ يَعْنِي فَايِدَةُ الْخِلَافِ  
تُظْهِرُ فِي الْمُقْتَدِرِ فَعْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَسْتَعِينُ لِأَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ عَلَيْهِ وَعِنْدَ  
أَبِي يُوسُفَ يَسْتَعِينُ بَعْدَ الشَّاءِ لِأَنَّهُ مُصْلِي **وَالْمُسْبُوقُ بَعْدَ الشَّاءِ**  
يَعْنِي يَأْمُرُ أَبُو يُوسُفَ الْمُسْبُوقُ بِأَنْ يَسْتَعِينُ بَعْدَ الشَّاءِ لِأَنَّهُ  
مُصْلِي **لَا عِنْدَ الْقَضَاءِ** يَعْنِي قَالَ مُحَمَّدٌ يَسْتَعِينُ الْمُسْبُوقُ إِذَا قَامَ  
لِيَقْضِي مَا فَاتَهُ مَعَ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ يَقْرَأُ حَنِيدٌ **وَقَبْلَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ**  
أَيَّ يَأْمُرُ أَبُو يُوسُفَ بِالِاسْتِعَاذَةِ قَبْلَ التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَايِدِ **لَا**  
**بَعْدَهَا** يَعْنِي قَالَ مُحَمَّدٌ يَسْتَعِينُ بَعْدَ التَّكْبِيرَاتِ لِأَنَّهُ حَنِيدٌ  
يُشْرَعُ فِي الْقِرَاءَةِ لِمُحَمَّدٍ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ  
بِاللَّهِ أَيَّ إِذَا أَرَدْتَ الْقِرَاءَةَ وَلَا يَأْتِي يُوسُفَ أَنْ الِاسْتِعَاذَةَ عِنْدَ  
الْقِرَاءَةِ كَانَتْ لَدَفْعِ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ وَالْمُصْلِي الْخَوْجَ إِلَيْهِ  
مِنْ الْقَارِي لِأَسْتِمَالِ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَفْعَالِ وَالْأَذْكَارِ وَالْقِرَاءَةِ  
وَفِي الْخِلَاصَةِ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَصَحُّ وَالْخِلَافُ هَكَذَا مَذْكَورٌ فِي  
الْمَنْظُومَةِ إِلَّا أَنَّ الْمَنْظُومَةَ الْمَذْكَورَةَ فِي الْهَدَايَةِ أَنَّهَا خَفِيفَةٌ  
مَعَ مُحَمَّدٍ فَالْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا ثُمَّ يَقْرَأُ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**



لما نقل في الروايات المشهورة هكذا **وخفيها** أي البسملة في  
 الشافعي تجهز بها في الصلوة التي تجهز بالقرأة فيها **له** ما روي  
 أبو هريرة أن النبي عليه السلام كان تجهز بالبسملة **ولنا** قوله  
 عليه السلام ثلاث خفيهن الإمام الترمذي والتسمية والتأخير  
 وما رواه محمود على التعليل كما روي أن عمر رضي الله عنه جهز  
 بالثناء بعد التكبير للتعليم **ومحلهما أول الصلاة** عند أي خيفة  
 ولا يعيد التسمية في غيره وهو رواية الحسن عنه **وقال**  
**أول كل ركعة** إذا قرأ فيها **له** أن التسمية لا فتحة الصلاة وهي  
 واحدة كالفعل الواحد ولهذا لو وقع الفساد في أولها يؤثر  
 في آخرها فكفي التسمية في أولها **ولما** أن كل ركعة بمنزلة صلاة  
 مستداه وإن كانت مضمومة إلى الأولى بحكم عقد التسمية  
 ولهذا وحلف لا يصلي تحتها بتمام ركعة واحدة وهذا في  
 الإمام والمنفرد وأما المعتدي فلا يسمى أصلاً من فتاوى  
 العتاي وفي الكفاية التسمية في أول كل ركعة حسن بالانفا  
 وإنما الخلاف في وجوبها فيها فعنده لا يجب وعنده ما يجب  
 ومن زعم أنه يسمى مرة في الأول فحسب عند أي خيفة فقد  
 غلط غلطاً فاحشاً **وهو رواية** أي قولها رواية عند أي خيفة  
**وأمر بها بين السور في المخافة** يعني قال محمد أن خافت المصلي  
 يأتي بالبسملة في أول كل سورة لأنه أقرب إلى متابعة المصحف

ص  
 بالتسمية

2  
 بالتسمية

وإن جهز تركها لأنه إن خافت البسملة تكون سكتة في وسط  
 القراءة وإن جهز لها يكون جمعاً بين مخافة البسملة والجهز  
 لها وقال ياتي بالبسملة بين الفاتحة والسورة مطلقاً لأنها  
 انزلت للفعل وليست آية من أول كل سورة ولا من آخرها  
 وكما أنها في المصحف لا يدل على النهاية من أولها وآخرها **ثم يقرأ**  
**الحمد** أي سورة الفاتحة **ونقول آمين** في آخرها وهو بالمد والفطر  
 من أسماء الأفعال معناه استحي وتشد يد الميم فيه خطأ  
**وخفيها** أي كلمة آمين وقال الشافعي تجهز بها الإمام والمنفرد  
 في الصلاة الجهرية وأما المأموم فخافت كذلك في الكفاية **له** ما  
 روي أن النبي عليه السلام قال آمين ومد بها صوته **ولنا** أن  
 آمين دعاء وسيله الأحقاء لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً  
 وخفية وما رواه محمود على التعليل **ولم يفرض الفاتحة** وقال  
 الشافعي الفاتحة فرض في الصلاة حتى لو ترك حرفاً منها تفسد  
 صلاته لقوله عليه السلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب **ولنا**  
 إطلاق قوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن فحوز الصلاة بال  
 قراءة كانت والزيادة على النص كون سجلاً لا إطلاقه وهذا غير  
 جائز أن يجعلنا للآية لأنه لا إجماع فيها إذا حمل ما يتعذر  
 العلم به قبل البيان والآية ليست كذلك فإن قلت هذا خبر  
 مشهور فحوز الزيادة به قلت نعم إذا كان محكوماً وما رواه محمد

لا

ولا يجوز



لأنه يجوز أن يراد به نفي الجواز كما قال عليه السلام لا صلاة إلا  
 بظهور وإن يراد به نفي الفضيلة كما قال عليه السلام لا صلاة لجار  
 المسجد إلا في المسجد **بل نوجبها** لقوله عليه السلام كل صلاة لا  
 يقدر فيها بفاحة الكتاب فهي خداج أي ناقصة **مع ضم سورة أو ثلاث**  
**آيات** فصاعدا الموطأ عليه السلام على ذلك من غير ترك  
**والفرض** يعني أدنى ما يؤدي به فرض القراءة أية قصيرة عند أي  
 حنيفة ولو كانت تلك الآية كلمة كمدّها مثنان أو حرفا واحدا  
 كصوق فالأصح أنه لا يجوز لأنه يسمى عادا أقاربا ولو قرأ نصف  
 آية طويلة في ركعة ونصفها في أخرى قبل لا يجوز والاكثر أن على  
 أنه يجوز لأن نصف الطويلة يعادل ثلاث آيات فصار فلا يكون  
 أدنى من آية **وقال طويلا أو ثلاث آيات وهور** وأعن أي حنيفة **لهما**  
 أنه ما مور بالقرأة وما دون هذا القدر لا يسمى قاريا عرفا فأي  
 ما دون الآية **وله** قوله تعالى فاقروا ما تيسر من غير فصل إلا  
 أن ما دون الآية خرج عنه بالاجتماع فكون الآية مرادة هذا  
 الخلاف راجع إلى أصل يختلف فيه وهو أن الحقيقة المستعملة  
 أولى من المجاز المتعارف عنده والعكس أولى عند **وهي** أي  
 القرأة في الصلاة **بالفارسية مجزئة** أي نايبة من باب التلاوة بالعربية  
 للقادر والعاجز جميعا **وقال للعاجز عن العربية** يعني عند مماء إذا  
 عجز عن العربية يكتفي بالقراءة الفارسية وإذا لم يعجز لا يكتفي

من القرآن

بها وأما أصله فلا تفسد اتفاقا على ما ذكر في الهداية والحيط  
 وذكر قاضي خان أنها تفسد بالقراءة الفارسية عندها ولو قرأ  
 بقراءة شاذة لا تفسد **له** قوله تعالى وأنه لفي نزول أولين ضمير  
 راجع إلى القرآن ولم يكن فيها هذا النظم فذلك ذلك على أن القرآن  
 هو المعنى والفارسية مشتق على معناه فتكون جائزا في حق الصلاة  
 خاصة لأن المناجات حالة ذهنية وأما في غيرها فالنظم لا يترتب  
 حتى جاز للحنوب قرأته بالفارسية قبل جوارها أبو حنيفة بالفار  
 فقط لقولها من العربية لكن الصحيح أنه يجوزها بأي لسان كان  
**ولهما** أن القرآن اسم للمثل باللفظ العربي كما قال الله تعالى  
 إنا جعلناه قرآنا عربيا فاللتعبير بغيره يكون ترجمه لا قرآن وإنما  
 جوزت للعاجز عن العربية إذا لم يخل بالمعنى لأنه قرآن مزوج  
 لا شتم له على المعنى فهو منزلة الإسماء من الركوع والضمير في  
 قوله تعالى وأنه لفي نزول أولين راجع إلى كونه محمد عليه السلام  
 من المنذرين مع أنه أنزل عليه الكتاب المبين على أن الضمير  
 لا يصلح أن يرجع إلى القرآن معانيه لأنه مشتمل على الأحكام  
 المخصوصة بمكة والمدنية وعلى النسخ للملأ السابقة فلا تكون  
 نائبا في نزول الأولين وإن أريد من القرآن بعضه يكون مجازا فلا  
 يصار إليه بالأصرورة هذا إذا اتفق بأن معني العربية من غير  
 أن يزيد عليه شيئا أما إذا زاد على طريق التفسير ففسد بالإجماع

ة

سيه

ن

ع



لأنه غير مقطوع به وعلى هذا الخلاف ~~خطبه~~ وجميع أذكار  
 الصلاة من التخرمة والشهادة وغيرها لو ذكرها بالفارسية  
 ولو لتي في الإحرام أو سمي عند الذبح بالفارسية بجورائفا  
 كذا في التبيين **والأصح رجوعه** أي رجوع أي حنيقة إلى  
 قولهما على ما رواه أبو بكر الرازي لأن ما قاله مخالف لما يالله  
 ظاهره لأنه وصف المنزل بالعربي **وعين كعين لفرض**  
**الفراة لا الكل** يعني قال الشافعي بفرض القراءة في جميع  
 الركعات فرضا كانت أو نقلا لقوله عليه السلام لأصلاة الأيقلة  
 وكل ركعة صلاة ولهذا وحلف لا يصلي حيث إذا أدي ركعة  
**ولنا** قوله عليه السلام القراءة في الأولىين قراءة في الآخرين وما  
 رواه محمود على الصلاة المعهودة في الشرع وهي ركعتان لا يرى  
 أنه لو حلف لا يصلي صلاة لا يجتأبها بآداء ركعتين أعلم أن في  
 تكبير ركعتين دلالة على أن الأولىين غير معينتين للقراءة حتى لو تركها  
 فيهما وقرا في الآخرين جازت صلاته لكن يجب عليه سجدة السهو  
 لتركه الواجب وهو القراءة في الأولىين وقال مالك القراءة فيها  
 فرض في ثلاث منها إقامة للاكثر مقام الكل وقال زفر فرض  
 في الواحدة لأن الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار قلنا إن الركعة  
 الثانية كالأولى في ركبة الشيع الأول فلما فرض القراءة في  
 الأولى ثبت فرضيتها في الثانية بدلالة النص وأما الشفع الثا في

ليس كالأول في صفة صلاة وفي التقوط بالسفر فلم يلحقه  
 به في فرضية القراءة كذا في التبيين **وتسن في الآخرين القا**  
**خاصة** أي بلام سورة لأنه عليه السلام قرا فيهما الفأحة  
 فقط **فان سيج فيهما أو سكت جاز** لعدم فرضية القراءة فيهما  
 لكن لو سكت عما يكون مسيا لأنه ترك السنة كذا في المحيط  
**وبقرا في جميع النقل** قيل لأن كل ركعتين منه صلاة الأتري  
 أنه لا يجب بالتخرمة في النقل الأربع الأربع ركعتان في طاهر الروا  
 ويستفتح على راس الآخرين فكون القراءة فرضا في الأولىين  
 من النقل بالنص وفي الآخرين بالاستدلال **والوتر** فإن قلت  
 الوتر فرض عند أي حنيقة في العمل فكيف فرض القراءة في ركعات  
 الوتر وهو من ما رأت النقل قلت دليل فرضيته لما كان قاصرا  
 لأنه من أخبار الأحاد أو جبا القراءة في كل ركعته احتياطا  
 لأن ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها **ولا شفع سورة**  
**لصلاة** بحيث لا يجوز غيرها فإن قلت كيف أورد بصيغة  
 الوفاق مع أن سورة الفأحة متعينة لجواز الصلاة عند الشا  
 لها لا تجوز بدونها قلت المراد به ما سوى الفأحة بفرضية  
 تقديرين فيما سبق من أن الفأحة فرض عنده **وبكره النعير**  
 يعني بكره أن يعين المصلي سورة لصلاة وبواطب عليها لما فيه  
 من هجران الباقي قال الطحاوي هذا إذا اعتقد أن الصلاة

حة

ية

فع



لا يجوز غيرها اما اذا لم يعتقد ذلك ولازمها لانهما ليس  
 فلا يكره **وليس في الصبح والظهر طوال المفصل** وهي عند الاكثر  
 من سورة الحجرات الى سورة البروج **وفي العصر والعشاء** <sup>ط</sup>  
 وهي من البروج الى سورة لم يكن **وفي المغرب** فصاره وهي من  
 سورة لم يكن الى الاخر وقيل الطوال من اول القرآن الى عبس  
 والوساط منها الى الضحى والقصار منها الى الاخر والاصل في  
 هذه المسئلة ما روي ان عمر رضي الله عنه كتب الى ابي موسى الاشعري  
 وامره فيه بان يقرأ في الصلوات من المفصل المذكور على التفصيل  
 المذكور وليس في الوتر ان يقرأ في الاولي سبع اسم ربك وفي الثاني  
 قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد لما روي ان النبي  
 عليه السلام كان يفعل كذا كذا في المحيط **وفي السفر والضرورة**  
**حسب الحال** لما روي انه عليه السلام قرأ في سفره في الحجر  
 المعودتين وفي الحضر يقرأ المصلي حالة الضرورة بقدر ما لا يقوته  
 الوقت ثم يركع **مكررا** وفيه دلالة على ان التكبير مقارن للاخطا  
 لانه عليه السلام فعل كذا **مجتهدا على ركبته** **مفرج الاصابع**  
 لقوله عليه السلام لا يسئ اذا ركعت صنع يديك على ركبتيك  
 وفرج بين اصابعك **باسط الظهر مع الرأس** لما روي انه عليه السلام  
 كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع راسه ولا يضعه **ويقول**  
**سبحان ربّي العظيم ثلاثا** لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم

فليقل في ركوعه سبحان ربّي العظيم **ثلاثا** **وليس في الزيادة** يعني  
 الثلاث اذ في كمال الجمع فيسحب الزيادة بالمنفرد عليه **مع الايتا**  
 لقوله عليه السلام ان الله وزعجت الوتر **للمنفرد** خص الزيادة  
 بالمنفرد لان الامام لا يسئل له تطويل الصلاة على ما يأتي **وليس**  
**الادعية والاذكار** اعلم انه ان اراد مطلق الادعية في الصلاة  
 لم يجز لان من الادعية ما هو واجب كدعاء القنوت ووان  
 اراد ادعية مخصوصة كما بعد التشهد والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فليس في اللفظ دلالة عليه وكذلك  
 الاذكار فيها ما هو سنة كالتمجيد والسميع ومنها ما هو  
 واجب كالقشيد ولربين ذلك ايضا واستثنى في الشرح  
 من التكبيرات تكبيرة الاحرام وهذا ايضا غير تام لان تكبيرة  
 العبدين واجب ايضا **والنسيجات والتكبيرات** لمواظبة النبي  
 عليه السلام عليها **ويقرض ابو يوسف التعديل** وهو الظاهر  
**في الاركان** اي في الركوع والسجود والقيام بينهما والغزو  
 بين السجدين وبه قال الشافعي ومالك واحمد لما روي انه  
 عليه السلام قال لرجل شرب التعديل في صلاته فم فصل فانك  
 لم تفصل **وبوجاهة في الركوع والسجود** فان قلت لم لم يقتصر  
 المصنف على قوله وبوجاهة بل اضاف في الركوع والسجود  
 قلت لو اقتصر عليه لفهم ان التعديل في القومة بعد الركوع



والجلسة بين السجدين واجب عندهما كما كان فرضاً عندهما وليس  
كذلك بل هو سنة فيهما وما ذكره في المتن على رواية الكرخي  
وأما على رواية الجرجاني فالتعديل في الركوع والسجود سنة  
عندهما كما أن التعديل في القومة والجلسة سنة وجدر رواية  
الكرخي أن الركوع والسجود ركبان مقصودان لذاتهما فتعمل  
التعديل الذي يكملهما وهو التعديل فيهما سنة ليظهر التفات  
بينهما وما رواه من الحديث خبر الواحد لا يثبت به الفرضية  
كذائ في الكفاية **ثم يقوم ويقول سمع الله من حمده** لأنه عليه  
السلام قال هكذا يعني قبل الله حمد من حمده كما يقال سمع  
القاضي المينة أي قبلها واللام في لمن للمنفعة والها في حمده  
للكناية كذا في المستنصفى وذكر في الفوائد الحديثة أنها  
للسكنة والاستراحة كذا نقل عن الثقات **والإمام يكتفي به**  
أي بقوله سمع الله لمن حمده عند أي خفيفة وهما لا يكتفان به  
بل يقولان بضم الياء الإمام ربنا لك الحمد قبله لا ما مر لأن  
المقتدر يكتفي بالتحميد اتفاقاً والمنفرد بجمع بينهما في  
الأصح **لهما** ما روي أنه عليه السلام كان يجمع بين التسميع والتحميد  
وغالب أحواله كان الإمامة **وله** قوله عليه السلام إذا قال  
الإمام سمع الله لمن حمده فلو أرتنا لك الحمد قسم الأذكار  
بينهما والقسمه تقتضي قطع الشركة لقوله عليه السلام

هذا الحديث  
هو حديث  
الكرخي  
والجرجاني  
والكرخي  
والجرجاني

البينة للمدعي واليمين على من أنكر وما روي أنه محمول على حالة  
الانفراد والنوافل توفيقاً بين الحديثين علم أن المفهوم من  
المتن أنه لا يكبر حال الارتجاع وهو الموافق لما ذكره في خذاته  
الفقه من أن تكبيرات قرايعة يوم وليلة أربع وتسعون وإنما  
يستقيم هذا إذا لم يكن عند الرفع تكبير لكن ذكر في المحيط ورو  
الناطقي أنه يكبر حالة الارتجاع لما روي أنه عليه السلام وأما  
وعمر وعليهما كما نواكب وون في كل خفض ورفع ويمكن أن  
يجاب عن الحديث بأن المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم  
الله توفيقاً **ويقول المؤمن ربنا لك الحمد** ليناسب خبر  
الإمام على التحييد **ومنع** أي المؤمن **عن الجمع بينهما** وقال  
الشافعي يجمع المؤمن بين التسميع والتحييد لما روي أنه عليه  
السلام كان يجمع بينهما فالمؤمن مصل لنفسه فيأتي بهما كما  
يأتي الإمام **ولنا** ما روي من حديث القسم بين الذكرين  
**ويجمع المنفرد** ويأتي بالتسميع حال الارتجاع وبالتحييد حال  
الانحطاط وقيل حال الاستواء **في الأصح** أي أصح الروايتين  
عن أي خفيفة لما روي أنه عليه السلام جمعهما احتراز بقوله  
في الأصح عما روي عنه أن المنفرد يأتي بالتسميع فقط لأنه  
مستقل في نفسه كالإمام وعما روي عنه أن المنفرد  
يكتفي بالتحميد لأن التسميع كان للحديث غيره على الحمد

ضنة  
بكر



وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ لِحُرْضِهِ **وَنَتْرَكَ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي الْحَالَيْنِ** أَيِ فِي حَالِ  
 الْإِعْطَاطِ لِلرُّكُوعِ وَحَالِ الْإِقْيَامِ مِنْهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ سُنَّةُ  
 قِيَمًا لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ  
 مِنْهُ **وَلَنَا** مَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّيْتُ مَعَ ابْنَتِي عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمَا إِلَّا عِنْدَ  
 افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَذَائِلِهَا عَلَى أَنَّ الرُّفْعَ مَنْسُوخٌ **ثُمَّ نَحْطُ لِلسُّجُودِ**  
**مُكَبِّرًا وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَدَيْهِ** لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ  
 يَفْعَلُ كَذَا وَفِي النُّهْوضِ بِالْعَكْسِ وَفِي الْحَقَائِقِ هَذَا إِذَا كَانَ  
 الْمُصَلِّي حَافِيًا وَإِنْ كَانَ ذَا حُفٍّ لَا يُكِنُّ وَضَعَ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ  
 فَإِنَّهُ يَضَعُ يَدَيْهِ أَوَّلًا وَيَقْدُمُ الْيَمِينِ عَلَى الْبُسْرَى **وَلَمْ يُخَيَّرْهُ** أَيِ لَمْ  
 يُخَيَّرْ أَيْ مَتْنًا الْمُصَلِّي فِي وَضْعِ رُكْبَتَيْهِ وَيَدَيْهِ وَقَالَ مَالِكٌ هُوَ  
 مُخَيَّرٌ فِي الْبَدَايَةِ يُوَضَعُ رُكْبَتُهُ أَوْ يَدَيْهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ السُّقُوطُ  
 لِلسُّجُودِ وَأَنَّهُ حَاصِلُ كَيْفٍ وَضَعُ **وَلَسْنَا هَذَا الْوَضْعَ** أَيِ وَضْعَ الْيَدَيْنِ  
 وَالرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّهُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ أَمَرْتُ أَنْ أُسْجِدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ  
 وَالْقَدَمَيْنِ **وَلَنَا** أَنَّ السُّجُودَ لَفَعَةٍ حَاصِلٌ يُوَضَعُ الْوَجْهُ وَالْقَدَمَانِ  
 بَدُونِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَلِهَذَا جَازَ صَلَاةُ مَنْ شَدَّ يَدَاهُ إِلَى  
 خَلْفِهِ بِالْإِجْمَاعِ وَالْأَمْرُ فِيمَا رَوَاهُ مُجْمُوعٌ عَلَى النَّدْبِ ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ  
 لَوْ رَفَعَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ حَالِ السُّجُودِ لَاجْتِزَاءَ صَلَاتِهِ **وَلَا نَسْتَرْطِ**

السُّجُودُ حَاصِلَةٌ

**طَهَانٌ مَكَانَهُ** أَيِ مَكَانَ وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ  
 فَرَعٌ لِمَا قَبْلَهَا فَكُونُ طَهَارَتِهِ شَرْطًا عِنْدَهُ **وَلَا يَفْتَرِشُ رَأْسَهُ** لِأَنَّ  
 ابْنَتِي عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْهُ **وَيُبَدِي** يُسْكُونُ لِبَاسَ أَيِ يَظْهَرُ ضَيْعَتَهُ  
 وَهُوَ يُسْكُونُ لِبَاسَ الْعِصْدِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْدُ ضَيْعَتَكَ  
**وَيُجَافِي** أَيِ يَسَاعِدُ بَطْنَهُ **عَنْ خَدِّهِ** لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَفْعَلُ  
 كَذَا فِي غَيْرِ رَأْسِهِ قَبْدَهُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الصَّرْفِ حَالُ الْإِزْدِجَارِ  
 لَا يَبْدِي ضَيْعَتَهُ وَلَا يُجَافِي بَطْنَهُ خَوْفًا مِنَ الْإِثْمِ **وَيُخَفِّضُ الْمِرْأَةَ**  
 فِي سَجُودِهَا وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا إِلَى خَدِّهَا لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِرْطَافٌ وَبُوحَةٌ  
**أَصَابِعُهُ إِلَى الْقَبْلِ** لِأَنَّ كُلَّ عَصَا سَاجِدٍ لِلَّهِ فَيُوجِّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ مَا  
 اسْتَطَاعَ **وَيَسْجُدُ بَيْنَ كَفَيْهِ عَلَى أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ** قَدَّمَ الْأَنْفَ فِي الذِّكْرِ  
 مَعَ أَنْ وَضَعَ الْجَبْهَةَ أَقْوَى مِنْهُ فِي السَّجْدَةِ لِأَنَّ الْمُصَلِّي يَضَعُ أَوَّلًا  
 مَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ عِنْدَ السُّجُودِ **وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ أَعْلَى**  
**ثَلَاثًا** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ رَبِّي  
 أَعْلَى ثَلَاثًا وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ اسْتِحْبَابَ الزِّيَادَةِ هُنَا اسْتِغْفَارًا  
 يَذْكُرُهُ فِي الرُّكُوعِ **وَالْإِقْتِصَامُ** فِي السَّجْدَةِ **عَلَى الْأَنْفِ** وَهُوَ اسْمٌ لِمَا  
 صَلَبَ مِنْهُ **جَائِزٌ** عِنْدَ أَيِّ حَنِيْفَةٍ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ يَمْنَعُ عَنِ السُّجُودِ  
 عَلَى الْجَبْهَةِ **مَعَ الْإِسَاءَةِ** أَيِ الْكَرَاهَةِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ قَبْدُ بِالْأَنْفِ  
 لِأَنَّ الْإِقْتِصَامَ عَلَى الْأَرْنَبِ وَهِيَ مَا لَا مِنْهُ غَيْرُ جَائِزٍ اتِّفَاقًا  
 وَعَلَى الْجَبْهَةِ جَائِزٌ اتِّفَاقًا وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَنْفِ

عَلَى

نَفِ



عُذْرٌ وَعَلَيْهِ رَوَايَةُ الْكُثْرِ وَبُكْرَةٌ بِأَحَدِهَا وَعَلَى الْخَدِّ وَالذَّقَرِ  
غَيْرَ جَائِزٍ اتِّفَاقًا وَقَدْ يَقُولُهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لِأَنَّهُ لَا قَبْضَ عَلَيْهِ  
مَعَ الْعُذْرِ عَلَى الْجِهَةِ جَائِزٌ اتِّفَاقًا **وَرَوَى عَنْهُ** أَيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
**قَوْلُهُمَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لَهُمَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ امْرُتُ أَنْ تَسْجُدَ  
عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ عَلَى الْيَدَيْنِ وَالرِّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ وَالْجِهَةِ  
وَالْأَنْفِ غَيْرُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ فَجَبُّ أَنْ لَا يَتَّصِلُ بِمَوْضِعِ الْأَنْفِ  
مَجْرَدًا كَمَا لَا يَتَّصِلُ بِمَوْضِعِ الْخَدِّ وَالذَّقَرِ **وَلَهُ** أَنْ الْمَشْهُورُ فِي  
الْخَدِّ الْوَجْهَ لَا الْجِهَةَ لَكِنْ كُلُّ الْوَجْهِ غَيْرُ مُرَادٍ بِالْإِجْمَاعِ فَيُرَادُ  
بَعْضُهُ وَالْخَدُّ وَالذَّقَرُ خَرَجَا عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ النُّعْظِيمَ لَمْ  
يُشْرَعْ بِوَضْعِهِمَا فَتَبَقِيَ الْجِهَةُ وَالْأَنْفُ كَمَا جَازَا لَا كِتْفًا  
بِالْجِهَةِ جَوِزٌ بِالْأَنْفِ فَإِنْ قُلْتَ إِذَا وَضَعَ مِنَ الْجِهَةِ مَقْدَرًا  
الْأَنْفِ هَلْ يَجُوزُ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ قُلْتَ ذِكْرُ فِي التَّجْدِيسِ أَنَّهُ لَا  
جَوِزَ لِأَنَّ الْأَنْفَ عَضْوٌ كَامِلٌ وَهَذَا الْمَقْدَرُ مِنَ الْجِهَةِ لَيْسَ  
بِعَضْوٍ كَامِلٍ وَلَا بِأَكْثَرِ مِنْهَا **وَبَحْثُهُ** أَيُّ السُّجُودِ **عَلَى فَاصِلِ ثَوْبِهِ**  
**وَكُورِ عَمَامَتِهِ** أَيُّ دَوْرِهَا إِذَا وَجَدَ حَجْمَ الْأَرْضِ قَالَ الشَّافِعِيُّ  
لَا جَوِزَ لِمَا رَوَى خُبَابُ بْنُ الْأَرْتِ أَنَّهُ سُكِّيَ لِلْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
مِنْ حِجْرِ الرِّمَضِ فِي جِهَتِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِالسُّجُودِ عَلَى طَرَفِ ثَوْبِهِ  
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرُّقْبَةُ نَتَأْتِيكَ عَلَى الْأَرْضِ يَارَبَّاعٍ **وَلَنَا**  
مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَجَدَ عَلَى كُورِ عَمَامَتِهِ وَعَلَى فَاصِلِ ثَوْبِهِ

الْف

بُحْرَان

قَدْ نَابُوجَدَانِ الْحَجْمَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِدْ حَجْمَ الْأَرْضِ لَا جَوِزَ اتِّفَاقًا  
وَتَقْسِيرُ وَجَدَانِ الْحَجْمَ مَا قَالُوا مِنْ أَنَّ السَّاجِدَ أَنْ يَبْلُغَ لَا يَتَسَقَّلُ  
رَأْسُهُ ابْلُغَ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ سَجَدَ عَلَى السَّلْجِ أَوْ الْقُطْنِ الْمَخْلُوجِ وَأَنْ  
كَانَ مُتَلَبِّدًا أَوْ وَجَدَ حَجْمَ الْأَرْضِ جَوِزٌ وَالْأَفْلَاكُ فِي الْمَجْتَبَى  
**وَلَمْ يَكُنْ هُوَ عَلَى حَيْلِهِ وَمَسْجُودٌ** بِكُسْرِ الْمِيمِ أَيُّ بِلَا سَقَالٍ مَا لَكَ  
السُّجُودَ عَلَى مَا ابْنَتْ الْأَرْضَ فَضْلًا لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ  
يَطْلُبُ الْحُمْرَةَ إِذَا ارَادَ الصَّلَاةَ وَهِيَ تَجَادُهُ صَغِيرَةٌ تَعْمَلُ مِنْ سَعْفِ  
الْقَلْبِ **وَلَنَا** مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَجَدَ عَلَى فَرْقٍ مَذْبُوحَةٍ وَلَوْ  
كَانَ مَكْرُوهًا لَمَّا فَعَلَهُ **وَيَكْمَلُ** أَبُو يُوسُفَ السُّجُودَ **بِالْوَضْعِ** أَيُّ  
سُجُودَ الصَّلَاةِ بِوَضْعِ الرَّأْسِ عَلَى الْأَرْضِ **لَا بِالرَّفْعِ** أَيُّ قَالَ مُحَمَّدٌ  
يَكْمَلُ بِرَفْعِهِ لِأَنَّ تَمَامَ الشَّيْءِ بِانْتِهَائِهِ وَانْتِهَاءُ السُّجُودِ بِرَفْعِ الرَّأْسِ  
وَلَا يَنْبَغِي يُوسُفَ أَنَّ السُّجُودَ عِبَارَةٌ عَنْ الْإِنْخِفَاضِ وَذَلِكَ بِمَوْضِعِ  
الرَّأْسِ فَمِنْ شَرْطِ الرَّفْعِ فَقَدْ رَأَى عَلَى النَّصِّ فِي الْحَقَائِقِ يَقْتَضِي  
بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهُ أَرْفَقَ وَأَبْسَرَ قَدْ نَابُوجَدَانِ الصَّلَاةَ لِأَنَّ سُجُودَهُ  
الْبَلَاوَةَ عَلَى ظَاهِرِ الْجَوَابِ لَا يَتِمُّ بِالْوَضْعِ اتِّفَاقًا حَتَّى لَوْ نَكَلَّمَ فِيهَا  
أَوْ أَحْدَثَ فَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا كَمَا فِي الْحَائِثَةِ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ  
تُظْهِرُ فِيمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا وَلَمْ يَقْعُدْ فِي الرَّابِعَةِ وَقَدْ خَالَفَ  
بِالسُّجُودِ وَسَبَقَهُ الْحَدَّثُ فِيهَا لَا يُمْكِنُ إِصْلَاحُ صَلَاتِهِ عِنْدَ  
أَيِّ يُوسُفَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ الْوَضْعَ ثُمَّ الْخَامِسَةَ فَفَسَدَ فَرْضُهُ لِقَوْلِهِ

ابْنُ



القعدة الاخيرة عنه وعند محمد لم يتم الخامسة فيتوضأ ويُسبِّح  
 الفرض بالنعوذ حكى ان سبلاساك ابا يوسف عن هذه المسألة  
 فقال بطلت صلاته وسأل محمد عن هذه فقال جازت صلاته  
 فاخبر ابا يوسف بما قال محمد فقال ابو يوسف زه صلاة فسب  
 يصلحها الحدث زه كلمة فقال عند الاستنجاب والفتوي على  
 قول محمد لأنه ارفق واقبس من جامع البرموي ثم يكثر ويقعد  
 ولو لم يقعد فعلى حنيفة انه ان كان في النعوذ اقرت جاز  
 سجدة الثانية لأنه بعد قاعدا وان كان في الأرض قرب لا  
 يجوز لأنه بعد ساجدا وهو مختار صاحب الهداية وقال  
 القدوري اذ رفع راسه مقدار ما يسمى رافعا جاز وهو مختار  
 صاحب المحيط ثم يكثر ويسجد ثانية قبل الحكمة في تكرارها ان  
 الاولى لا مثقال الامر والثانية لترغيم ابليس وقيل الاولى اشار  
 الى انه خلق من تراب والثانية الى انه يعود اليه والاحسن  
 ان يقال انه تعبدي فلا يطلب فيه المعنى كاعدا الركعات  
 ثم يكثر وينفض اي يقوم الى الركعة الثانية ولا تسجل جلسة الاستسقاء  
 وهي الجلسة الخفيفة بعد السجدة الثانية قال الشافعي انها  
 سنة لما روى انه عليه السلام كان يجلس هكذا ولما روى ابو  
 هريرة انه عليه السلام كان ينفض في الصلاة على صدور قدميه  
 وكذا عن علي وابن مسعود وابن عمر ولان هذه تعد الاستراحة

مذكر

والعجلة ما وصفت لها وما رواه محمود على حالة العذر بسبب  
 الكبر وتعارف الركعة الثانية الاولى في الشاء والنعوذ من حيث  
 انهما لا يوجدان في الثانية لانهما لم يسرعوا الامر وامر محمد  
 بتقصيرها عنها اي جعل الركعة الثانية اقصر من الاولى في القراءة  
 مطلقا اي في الصلوات كلها وهذا الامر للاستنجاب كالغفر  
 اي كما ان ثابته الغفر كانت اقصر عن الاولى بالافتاق وقال  
 يسوي بينهما في غير الغفر لما روى ابو قتادة انه عليه السلام  
 كان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها ولهما  
 ان الركعتين مستوئتان في استحقاق القراءة فتسويان في  
 قدرها وما رواه محمود على اطالته بالشاء والنعوذ وقياسه  
 على الغفر غير صحيح لان وقته وقت نوم وعقلة فشرع تطول  
 الاولى فيه ليدرك الناس الجماعة اعلم ان هذا الخلاف في  
 الصلوات الخمس واما في الجمعة والعيد فيسوي القراءة بين  
 الركعتين اتفاقا كذا في نظم الامام الزدري في تبصيرها  
 لان اطالة الثانية على الاولى مكروهة اتفاقا والمعتبر في الزيادة  
 والنقصان ثلاث ايات وما ذولها غير معتبر لثبوت الحج  
 في الاحتراز عنه ههنا في الفريضة واما في النوافل فاطالة  
 الثانية غير مكروهة كذا في جامع المحبوبي قبل الخلاف في الاما  
 لان عليه رعاية حق القوم واما المنفرد فيقرأ ما شاء وفي كتاب

الصلاة



المجرد الأفضل أنه كالأمام **ولم يتوركوا في القعدتين** وقال  
مالك السنة أن يتورك في القعدتين أي يخرج رجله من الجانب  
الأيمن ويصلق اليمنى على الأرض كذا في المحيط والمصنف والهداية  
وغيرها ذكر المصنف في الشرح هو أن يجلس على اليمنى وينصب  
رجله اليمنى ويخرج اليسرى من تحتها لما روي في عود النبي عليه  
السلام في الصلاة كذا **فغير من فيهما** يعني السنة في  
القعدتين عندنا أن يفتش المصلي رجله اليسرى وينصب  
رجله اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة لما روت عائشة  
أنه عليه السلام فعد فيهما كذلك وما روي من توركه محمول  
على ضعفه وكبره **لا في الأولى فقط** يعني السنة عند الشافعي  
أن يفتش في القعدة الأولى ويتورك في الثانية لما روى أنه  
عليه السلام كان يتورك في الأخيرة **وتتورك المرأة** لأنه استمر  
لها وييسر أصابعه **على فخذه** لأنه عليه السلام فعل كذا  
**ويشبهه** أي يقرأ التحيات لله إلى آخره وهذا من باب إطلاق  
اسم البعض على الكل لأن التشهد لبعض التحيات وهذا التشهد  
ما رواه بن مسعود قال أخذ بيدي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يعلمني التشهد فقال قل **التحيات لله** أي العبادات القولية  
له **والصلوات** أي العبادات الفعلية لله **والطيبات** أي العبادات  
المالية لله وهذا على مثال من يدخل على السلطان فيثنيه

أولاً ثم يخدم ثم يبدل المال **السلام عليك أيها النبي ورحمة الله**  
**وبركاته** قيل لما أتى النبي عليه السلام ليلة المعراج على الله تعالى  
بالأشياء المذكورة رد عليه السلام بمقابله التحيات لله والرحمة  
بمقابله الصلوات والبركة بمقابله الطيبات البركة التماس  
والزيادة **السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين** وهذا السلام  
مقول النبي عليه السلام في تلك الليلة **اشهد أن لا إله إلا الله**  
وفي منية المفتي رفع سبابة اليمنى في التشهد عند التمهيل  
مكروه وفي المحيط أنه سنة يرفعها عند النفي وبعضها عند  
الآيات وهو قول أي حنيفة ومحمد وكثر به الإخبار والأثر  
فالعمل بها أولى **واشهد أن محمداً عبده ورسوله** **وبجب فيهما**  
أي التشهد في القعدتين لمواظبته عليه السلام على ذلك فيهما  
**ولا يفرضه في الثانية** وقال الشافعي التشهد فرض في القعدة  
الثانية لما روى أنه عليه السلام قرأ التشهد فيها وأمرهم بذلك  
فكأن هذا يدل على الوجوب دون الفرض **ونعطف فيه** أي في  
التشهد **بواوين** يعني بقول والصلوات والطيبات **ولا تنركه**  
أي العطف وعند الشافعي تنركه وقول التحيات المباركات  
الصلوات الطيبات لله هذا مخالف لما في المنظومة لأن المذ  
فيه أن التشهد بواو واحدة عنده هو يقول التحيات والصلوات  
الطيبات الزايدات لله روي أن أعراباً دخل على أي حنيفة

ثار

كور



في المسجد فقال ابوا وامبوا ومن فقال بوا ومن فقال بارك الله  
 فيك كما بارك في لا ولا ثم ولي فسأل أصحابه عن سؤاله فقال  
 سألتني عن الشهادته بوا ومن فقلت بوا ومن فقال  
 بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا  
 غربية فيحتمل ان يكون عنه روايتان ويجوز ان يقرأ قوله ولا  
 يتركه بتشديد الراء من التبريك يعني لا يقول في الشهادته المباركة  
 لكن على هذا التوجيه كان على المؤلف ان يردف قول الشافعي  
 ويقول لا بوا واحدة **ونعرف السلام** يعني نقول فيه السلام  
 عليك السلام علينا والشافعي يقول سلام عليك ايها النبي  
 ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى آخره **له** ان ابن عباس  
 روى الشهادتين النبي عليه السلام هكذا **ولنا** ما رواه ابن  
 مسعود من الشهادتين والاختلاف اولى لان عامة الصحابة اخذوا  
 بالشهادة ولان فيه تأكيد التعليم وهو الاخذ بيد الراوي  
 والامر وهو قل وتعريف السلام باللام الدالة على الجسوس زياد  
 الواو الدالة على ان كل صفة تنافي على حدة **وندعوا في الاخيرة**  
**بما يناسب الادعية المأثورة** اي المنقولة في الاثر من دعاء المغفرة  
 والاستعاذة من سوء الاخوال لما روي انه عليه السلام كان  
 يدعوا لنفسه في الثانية دون الاولى ولهذا اقتد بها بالاخيرة  
 حتى لو زاد على الشهادتين في الاولى يلزمه الشهو **لا مطلقا** يعني قال

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

الشافعي

الشافعي يجوز ان يدعو في الصلاة بما يتعلق بالدين لقوله اللهم  
 ارزقني السلامة بدراهم جزيلة وجواري جميلة لما روي  
 ان النبي عليه السلام قال سألوا الله حوائجكم حتى الشسيع لنا  
 والملح لقد وركم **ولنا** قوله عليه السلام ان صلاة هذه لا يفتح  
 فيها شيء من كلام الناس وما رواه غير مختص بالصلاة فيحمل على  
 خارجها لما رواه وما لا يستحق سؤاله من العباد فهو من كلام  
 الناس حتى لو قال وقتنا عذاب الفقر يفسد صلاته لان سؤال  
 الامان من الفقر غير محال من العباد وهذا اذا لم يقعد قدر  
 الشهادتين في اخر الصلاة واما اذا قعد وصلوته تامة ان لم يكرر  
 مسبوقا ويخرج به منها **بعد الصلاة على النبي عليه السلام**  
 انما قدمها على دعائه لان من اتى باب الملك لا بد من التحفة  
 الخاصة واحص خواتمه هو النبي عليه السلام وتحفته الصلاة  
 عليه اولان تقدمها عليه اقرب للإجابة لان الصلاة على  
 النبي عليه السلام مستجابة والدعاء بعد المستجاب يرجى ان  
 يستجاب لان الكرم بعد اجابته اول المسؤولات عنه لا يرد بها  
**ونفرضها في العزم** لاننا ما مورون بالصلاة على النبي عليه  
 السلام والامر بالفعل لا يقتضي التكرار **لا في كل صلاة** يعني  
 قال الشافعي لا يقع صلاة بدون الصلاة على النبي لقوله عليه  
 السلام لا صلاة لمن لم يصل على في صلاته **فلسن فيها** يعني تحمل

لكم

في



الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فَرِيضَةً  
لَعَلَّمَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَعْرَابِيَّ حِينَ عَلَّمَهُ ارْتِكَانَ الصَّلَاةِ  
وَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَلَى نَفْيِ الْكِبَالِ **وَقِيلَ يَحِبُّ** يَعْنِي الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجِبَةً عَلَى الذَّاكِرِ وَالسَّامِعِ **كَلَّمَ** ذَكَرَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ مَنْ ذَكَرْتُ عَنْكَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ فَقَدْ جَفَأَنِي وَهَذَا قَوْلُ  
الطَّحَاوِيِّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي الْأَسْلَامِ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بَأَنَّ الصَّلَاةَ  
عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ تَحُلْ عَنْ ذِكْرِهِ وَلَوْ وَجِبَتْ كَلَّمَ ذَكَرَ لَا يَجِدُ  
فَرَاغًا عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَدَّةَ عُمْرِنَا وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ الْفَرَاغَ يُوجَدُ  
بِالْتَّوَضُّعِ كَمَا فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ إِذَا اتَّخَذَ الْمَجْلِسَ لَكِنْ لِقَائِلَ أَنْ مَسَّحَ  
هَذَا الْجَوَابَ بَأَنَّ التَّوَضُّعَ يُوجَدُ فِي حَقِّ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ  
سَلَامٌ وَفِي قَوْلِهِ جَفَأَنِي دَلَالَةٌ عَلَيْهِ وَلَا تَدْخُلُ فِي حَقِّهِ الْعِبَادَةُ  
وَلِهَذَا قَالُوا مَنْ غَطَسَ وَجْهَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَرَارًا فِي مَجْلِسٍ يَذْبَحُ لِلِسَامِعِ  
أَنْ يَسْمُتَهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَيَحِبُّ عَنْ اغْتِرَاضِهِ بَأَنَّ يَقُولَ الْمُرَادُ مِنْ  
ذِكْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَوْجِبُ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ الذِّكْرُ الْمَشْمُوعُ فِي غَيْرِ  
صَمْنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَالَ الْأَمَامُ الشَّرْحِيُّ وَالْمُخْتَارَاتُهَا مُسْتَحَبَّةٌ  
كَلَّمَ ذَكَرَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَيْهِ الْغَثَوِيُّ قَوْلُ لَوْ قَالَ الْمَصْنُوعُ  
فِيهَا سُنَّةٌ لَا فَرِيضَةٌ وَيَحِبُّ فِي الْعُمْرَةِ وَقِيلَ كَلَّمَ ذَكَرَ لَكَ أَنَّ  
أَوْ جَزَّ رَكِبًا وَاحْسَنَ تَرْتِيبًا لَا يَجُوزُ عَلَى مَنْ كَانَ لِيَبَيِّنَ تَرْيُوقَ  
السَّلَامِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَجُوبًا يَعْنِي يَحِبُّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِسَلَامٍ

**وَلَا يَفْرُضُهُ** أَيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ فَرَضَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْلِيَّتُهَا  
النَّسْلِيمُ **وَلَنَا** مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِذَا قَعَدَ الْإِمَامُ  
فِي أُخْرَى صَلَاتِهِ ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَمَا رَوَاهُ  
لَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرِيضَةِ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْوَاحِدِ بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ وَقَدْ  
قُلْنَا بِهِ **وَأَمْرًا وَابِهِ** أَيُّ بِالسَّلَامِ **مِيمًا وَشِمَالًا لَامَرَةً تَلْقَاءُ** يَعْنِي  
عِنْدَ مَا لَكَ بِسَلَامٍ مَرَّةً جِهَةً وَجِهَةً لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ  
بِسَلَامٍ تَلْقَاءُ تَلْقَاءُ وَجْهَهُ **وَلَنَا** مَا رَوَى كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ كَانَ يَسْلِمُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ حَتَّى يُرَى بِأَضْرَ خَدَيْهِ وَلَوْ سَلَّمَ  
تَلْقَاءُ وَجْهَهُ بَصْرًا ذَلِكَ عِنْدَنَا إِلَى الْيَمِينِ فَيُعِيدُهُ عَنْ يَسَارِهِ  
كَذَا فِي الْمَحِيطِ **وَيَنْبَوِي الْأَمَامُ فِيهِمَا أَيُّ فِي تَسْلِيمَتِهِ الرِّجَالُ**  
**وَالْحَفِظَةُ** وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ يَحْفَظُونَهُ لِأَنَّ الْإِمَامَ مَسَاجِدَ  
الرَّبِّ صَارَ مَنْزِلُهُ الْغَايِبُ فَلَمَّا فَرَّغَ عَنْهَا بِسَلَامٍ عَلَى الْحَاضِرِينَ وَنَبَوِي  
وَقِيلَ يَنْبَوِي بِالْأَوَّلِ الْحَاضِرِينَ وَبِالْثَّانِي جَمِيعَ الصَّالِحِينَ خَصَّ  
الرِّجَالَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَيَنْبَوِي النِّسَاءُ فِي زَمَانِنَا وَقِيلَ  
أَنَّمَا يَنْبَوِيهِمُ بِالسَّلَامِ لِيَصِيرَ عَوَضًا عَنْ خُتَابِهِمُ الْإِمَامُ بِالنِّبَةِ وَقَدْ  
سَلَّمَ لَهُمْ ذَكَرَ صَدْرُ الْأَسْلَامِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ هَذَا شَيْءٌ تَرَكَهُ  
جَمِيعُ النَّاسِ لِعَمَرِي قَدْ قَالَ حَقًّا لِأَنَّ النَّبِيَّةَ فِي السَّلَامِ صَارَ  
كَالشَّرِيعَةِ الْمَنْسُوخَةِ لَا يَكَادُ يَنْبَوِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا الْفُقَهَاءُ وَفِيهِمْ نَظَرُ  
**وَالْمَأْمُورُ** أَيُّ يَنْبَوِي الْمَأْمُورُ **أَمَامَهُ** أَيْ كُنْيَتِهِ الرِّجَالُ وَالْحَفِظَةُ



في التسليمة الأولى

وَأَمَّا خَصَّةُ الْمَأْمُومِ بِالنِّتَةِ مَعَ دُخُولِهِ فِي الْحَاضِرِينَ لِأَنَّهُ أَحْسَنَ  
إِلَيْهِ بِأَنْ يَلْتَزِمَ صَلَاتَهُ صَحَّةً وَفَسَادًا **فِي جِهَتِهِ** أَيِ جِهَةِ الْإِمَامِ  
يَعْنِي أَنْ كَانَ الْإِمَامُ عَنْ يَمِينِهِ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ  
عَنْ شِمَالِهِ نَوَاهُ فِي الثَّانِيَةِ **وَأَنْ حَادَاهُ** أَيِ أَنْ كَانَ الْمَأْمُومُ مُحَافِظًا  
لِلْإِمَامِ **نَوَاهُ** **فِيهِمَا** أَيِ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ لِأَنَّهُ دُوْحَظٌ مِنْ الْجَانِبَيْنِ  
وَفِي الْمَجْرَدِ رُوِيَ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرَبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ يَكْتُبُ لِلَّذِي خَلْفَ  
الْإِمَامِ كَحَدَاهُ فِي الصَّغِيرِ الْأَوَّلِ ثَوَابَ مِائَةِ صَلَاةٍ وَلِلَّذِي فِي  
الْأَمْرِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ وَلِلَّذِي فِي الْبَسَارِ خَمْسُونَ وَلِلَّذِي فِي  
سَائِرِ الصَّفُوفِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ **وَالْمَنْفَرِدُ** أَيِ يَتَوَلَّى الْمَنْفَرِدُ **الْحَفَظَةُ**  
لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ سِوَاهُمْ **وَجَعَلَهُ** أَيِ مُحَمَّدٌ السَّلَامُ **مِنْ الْإِمَامِ مَخْرُجًا**  
لِلْمُقْتَدِي وَقَالَ لَا يَخْرُجُ الْمُقْتَدِي مِنْ صَلَاتِهِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ حَتَّى  
يُوجَدَ مِنْهُ فِعْلٌ يَخْرُجُهُ مِنْهَا وَفِي الْحَقَائِقِ الْخِلَافُ فِيمَا لَمْ يَتَّقِ عَلَيْهِ  
شَيْءٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ إِذَا مَعَ بَعْضُ شَيْءٍ مِنْهَا لَا يَخْرُجُ بِسَلَامِ الْإِمَامِ  
اتِّفَاقًا كَاللَّاحِقِ إِذَا نَامَ فَلَمْ يَشْهَدْ حَتَّى يَسْلَمَ الْإِمَامُ بِمَنْ يَتَّبِعُ أَنْ  
يَشْهَدْ حَتَّى يَسْلَمَ الْإِمَامُ بِمَنْ يَتَّبِعُ أَنْ يَشْهَدْ ثُمَّ يَسْلَمُ وَبِسَلَامِ الْإِمَامِ  
مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ يَخْرُجُ مِنَ الصَّلَاةِ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ يُظْهِرُ فِي  
فَهْمَةِ الْمُقْتَدِي فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فِعْدُ مُحَمَّدٍ لَا يَنْقُضُ طَهَارَتَهُ  
وَعِنْدَ مِمَّا يَنْقُضُ لَهُ أَنْ الْمُقْتَدِي يَتَّبِعُ لِلْإِمَامِ فَإِذَا خَرَجَ الْأَصْلُ  
خَرَجَ التَّبَعُ كَمَا لَوْ فَهَمَّ الْإِمَامُ أَوْ أَحْدَثَ بِالْعِدِّ **وَلَمَّا** أَنْ سَلَامَ



بيان  
تنقيض